جامعة مؤتة
كلية الدِّراسات العليا

أثر الصراع في منطقة المشرق العربي على النظام الدولي 2001-2020م

إعداد الطالب
رأفت عبدالسَّلام إلياس الطراونة

إشراف
الأستاذ الدكتور فوزي تيِّم

أُطروحة مقدمة إلى كلية الدِّراسات العليا استكمالاً
لمُتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في العلوم السياسية / قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2021م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية

لا تعبِّر بالضرورة عن آراء جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY

College of Graduate Studies

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب رأفت عبدالسلام الياس الطراونه

والموسومة بـ: اثر الصراع في منطقة المشرق العربي على النظام الدولي ٢٠٢٠-٢٠٠١

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية

القسم: العلوم السياسية في تاريخ ٢٠٢١/٠١/١٠

من الساعة ١٢ إلى الساعة ٢ قرار رقم

أعضاء اللجنة:	التوقيع	
أ.د فوزي احمد احمد تيم		مشرفا ومقررا
د. احمود علي سعد ابو سليم		عضوا
د. رضوان محمود سليمان المجالي		عضوا
د. عبد الحليم العدوان		عضو خارجي

عميد كلية الدراسات العلي

أ.د عمر المعايطة

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى روح والدي تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته الذي سهر الليالي لأجلنا وأحسن تربيتنا.

إلى والدتي من وهبت عُمرها وحياتها لكي ترانا على ما نحنُ عليه اليوم...

إلى قدوتي ومثلي الأعلى العم العزيز عُطوفة المُهندس عبدالوهاب الياس الطراونة حفظه الرحمن وبارك الله في عُمره بالصحة والعافية.

إلى رند ودانا قرة العين حفظهما الرحمن.

إلى زوجتي نبراس العلاوي.

رأفت عبدالسلام الياس الطراونة

الشكر والتقدير

بدايةٍ أحمد الله سبُحانه الذي وفقني على إتمام هذه الدِّراسة؛ ولا يسعني إلا أنَّ أتقدم بالشكر والتقدير إلى هذا الصرح العلمي الشامخ جامعة مُؤتة، وإلى من فيها من أعضاء هيئة تدريسية وإدارية لهم مني جُل الإحترام والتقدير.

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير لمُشرفي الأستاذ الدكتور فوزي تيم؛ حفظه الرحمن وبارك في عمره بالصحة والعافية، حيثُ كان لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة أكبر الأثر في إثرائها بأفكاره النيرة، ومعلوماته القيمة، فلم يبخل بجُهده أو نصائحه، جزاه الله عني خير الجزاء.

وأتقدم أيضاً بالشكر والإحترام والتقدير للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المُناقشة المُوقرين الدكتور أحمود أبو سليم، الدكتور رضوان محمود المجالي، الأستاذ الدكتور عبدالحليم العدوان، على ما بذلوه من جهد في قراءة رسالتي المُتواضعة، وما سيبدوهُ من مُلاحظات قيمة ستكون محط إهتمامي لإثراء هذه الرسالة.

ولا يفوتني الشكر والتقدير إلى كل من قدم لي المُساعدة أو أسهم في إبداء النُصح والمشورة في مسيرتي الدراسية، فجزاكم الله عني خيراً.

رأفت عبدالسلام الياس الطرونة

فهرس المُحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	أ
الشُكر والتقدير	ب
فهرس المُحتويات	ج

العنوان	الصفحة
المُلخص باللغة العربية	ح
المُلخص باللغة الإنجليزية	ط
الفصل الأول: خلفية الدِّراسة وأهميتها	**1**
مُقدمة	1
1.1 مُشكلة الدِّراسة	4
2.1 اهداف الدِّراسة	5
3.1 أسئلة الدِّراسة	6
4.1 أهمية الدِّراسة	6
5.1 منهجية الدِّراسة	7
6.1 المفاهيم والمُصطلحات	11
7.1 حُدود الدِّراسة	17
الفصل الثاني: الإطار النظري والدِّراسات السابقة	**18**
مقدمة	18
1.2 نظريات الدِّراسة	19
1.1.2 النظرية الواقعية	19
1.1.1.2 مقولات نظرية الواقعية	21
2.1.1.2 دواعي استخدام نظرية القوة	24
2.1.2 نظرية الصراع	24
3.1.2 نظرية الصراع عند بعض المُفكرين	27
1.3.1.2 تُوماس هوبز	27
2.3.1.2 نيكولا مكيافيلي	27
3.3.1.2 الإفتراضات الأساسية في نظرية الصراع	28
4.1.2 تقييم نظرية الصراع	28
5.1.2 نظرية الصراع وإسقاطها على الواقع العربي	29
6.1.2 النظرية الليبرالية	30

العنوان	الصفحة
7.1.2 نظرية إدارة الصراع الدولي	32
1.7.1.2 مقولات نظرية إدارة الصراع الدولي	33
2.7.1.2 توظيف نظرية إدارة الصراع الدولي	33
8.1.2 نظرية الفوضى الخلاقة	34
1.8.1.2 عناصر الفوضى الخلاقة	36
2.8.1.2 مراحل تنفيذ الفوضى الخلاقة	37
2.2 الدراسات السابقة	38
الفصل الثالث: التحولات الدولية في النظام الدولي	**48**
1.3 التحولات الدولية مطلع العام 1991م	49
1.1.3 التحولات الدولية والتدخل الإنساني	54
2.1.3 التحولات الدولية والعولمة	56
3.1.3 التحولات الدولية ومفهوم السيادة	57
4.1.3 التحولات الدولية والشرعية الدولية	60
5.1.3 التحولات الدولية والديموقراطية	63
6.1.3 التحولات الدولية والإرهاب	65
7.1.3 التحولات الدولية والأمن القومي	68
1.7.1.3 الأمن	68
2.7.1.3 الأمن القومي	71
3.7.1.3 تعريف الأمن القومي	73
4.7.1.3 الأمن القومي وميزان القوى	74
5.7.1.3 مفهوم الأمن القومي العربي	75
6.7.1.3 مُستويات الأمن القومي العربي	75
7.7.1.3 مصدر تهديد الأمن القومي العربي	76
8.1.3 التحولات الدولية والنظام الإقليمي العربي	83
1.8.1.3 النظام الإقليمي مفهومه وعناصره	83

العنوان	الصفحة
2.8.1.3 النظام الإقليمي العربي	86
2.3 المصالح الدولية في المشرق العربي	94
1.2.3 النفط	95
2.2.3 الممرات المائية	98
1.2.2.3 مضيق هرمز	98
2.2.2.3 مضيق باب المندب	104
3.2.2.3 قناة السويس	107
3.2.3 الأبعاد الجيوسياسية للنفط والغاز والممرات البحرية	109
الفصل الرابع: مفهوم الصراع وطبيعته وأسبابه ومُستوياته وأنواعه	**118**
1.4 مفهوم الصراع: ماهيته وأبعاده	119
1.1.4 مفهوم الصراع	120
2.1.4 طبيعة الصراع	125
1.2.1.4 أبعاد وطبيعة الصراع	125
2.2.1.4 مفهوم الصراع والمفاهيم الأخرى	127
3.1.4 أنواع النزاعات	129
1.3.1.4 النزاع السلمي	130
2.3.1.4 النزاع العنيف	130
3.3.1.4 الأزمة	131
4.3.1.4 العُنف	134
5.3.1.4 التوتر	135
6.3.1.4 الإرهاب	136
7.3.1.4 الحرب	137
4.1.4 أسباب الصراع وجذوره	140
2.4 مداخل تفسير الصراع وتطوره	140
1.2.4 المدخل النفسي أو السيكولوجي	141

العنوان	الصفحة
2.2.4 المدخل الاجتماعي	145
3.2.4 المدخل الأيديولوجي	146
4.2.4 المدخل الجيوبوليتيكي	148
5.2.4 مدخل المصالح	149
1.5.2.4 صراعات المصالح في دائرته الفردية	150
2.5.2.4 صراعات المصالح في دائرة الدول	150
6.2.4 المدخل الاقتصادي	151
7.2.4 مدخل سباق التسلح	152
8.2.4 مدخل نظرية المحور الصناعي العسكري	153
9.2.4 مدخل النظام السياسي الدولي	154
10.2.4 مدخل طبيعة النظام الدولي	156
11.2.4 مدخل المصالح القومية	156
12.2.4 طبيعة النظام السياسي الداخلي للدولة	157
3.4 مُستويات الصراع وأنواعه	158
1.3.4 مُستويات الصراع	158
1.1.3.4 المُستوى الفردي	159
2.1.3.4 المُستوى المجتمعي	159
3.1.3.4 مُستوى القطاع العام	159
4.1.3.4 المُستوى الدولي	160
2.3.4 موضوعات الصراع وأدواته	160
3.3.4 أنواع الصراع	160
1.3.3.4 أنواع الصراع من حيثُ التقسيمات	160
2.3.3.4 أنواع الصراع ومُسبباته	161
3.3.3.4 أنواع الصراع من حيثُ درجة الظهور	164
الفصل الخامس: الصراع في المشرق العربي على النظام الدولي	**170**

العنوان	الصفحة
1.5 الصراع في منطقة المشرق العربي 2001–2003م	173
1.1.5 سقوط بغداد وانتهاء النظام السياسي	178
2.1.5 إحتلال العراق وفوضى عدم الإستقرار على أمن المشرق العربي	186
3.1.5 سوريا في الصراع	187
4.1.5 الجزيرة العربية في الصراع	189
5.1.5 أمن واستقرار منطقة الجزيرة العربية	192
6.1.5 الصراع العربي– الإسرائيلي	196
7.1.5 الخطر النووي الإسرائيلي الإيراني وأمن المشرق العربي	197
1.7.1.5 البرنامج النووي الإسرائيلي	197
2.7.1.5 البرنامج النووي الإيراني	198
8.1.5 تصاعد دول الجوار الجغرافي تجاه أمن المشرق العربي	200
2.5 الثورات العربية 2010–2020م	204
1.2.5 الأزمة السورية	208
2.2.5 الأزمة اليمنية	216
الخاتمة والنتائج	**234**
المراجع	**242**

المُلخص

أثر الصراع في منطقة المشرق العربي على النظام الدولي 2001-2020م

رأفت عبدالسلام الياس الطراونة

جامعة مؤتة، 2021م

تناولت هذه الدِّراسة **أثر الصراع في منطقة المشرق العربي على النظام الدولي2001-2020م**، في إطار الصراع الجاري في المنطقة تجاه إدارة الخلافات وتوظيف التحولات في النظام الدولي تجاه المشرق العربي بما يسهم في الحفاظ على نسق المصالح لمراكز القوى ضمن مسارات وتفاعُلات الصراع في المنطقة ومراكزه وتحولاته وتراتيبية التحالفات وخارطة التوازنات مما يُبقي المنطقة مُشرعة أمام التدخُلات الخارجية من خلال الإستقطاب الدولي والإقليمي في منطقة المشرق العربي وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النُظم.

وقد خلُصت الدِّراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: أنَّ الصراع في منطقة المشرق العربي قد إنسحب أثره على النظام الدولي؛ بالتأثير، والتأثر في ضوء رد الفعل على المُستوى الدولي في إنماء الصراع، أو تدويل قضايا الصراع بما يُفضي للمزيد من التدخل المُباشر وغير المُباشر، في ظل التنافُس الشديد على المنطقة لما لها من الأهمية بما تملُكه من الثروات الطبيعية الكبيرة، والمُوقع الإستراتيجي الحساس وما يتضمنهُ ذلك من تعارض في المصالح والرغبة في تقاسم مناطق النفوذ والمصالح **في منطقة المشرق العربي.**

الكلمات المفتاحية: الصراع، المشرق العربي، التنافس العالمي، النظام الدولي، التحولات.

Abstract

The impact of the conflict in the Arab Mashreq region on the international system 2001-2020

RafaatAbdasalam E Tarawneh

Mu'tah University, 2021

This study examined the impact of the conflict in the Arab Mashreq region on the international system 2001-2020 AD, within the framework of the ongoing conflict in the region towards managing differences and employing shifts in the international system towards the Arab Mashreq in a way that contributes to preserving the lines of interests of the centers of power within the paths and interactions of the conflict in the region, its centers, transformations and hierarchies. Alliances and the map of balances, which keeps the region open to external interference through international and regional polarization in the Arab Mashreq region. It used the descriptive and analytical approach, and the systems analysis approach.

The study used the historical approach, the descriptive analytical approach, the systems analysis approach, the comparative approach, and the approach Inductive.

The study concluded with several results, the most important of which are: The conflict in the Arab Mashreq region has withdrawn its impact on the international system; By influencing and influencing in light of the reaction at the international level in developing conflict, or internationalizing conflict issues in a way that leads to more direct and indirect intervention, in light of intense competition over the region because of its importance with its large natural resources, sensitive strategic location and what it entails. Whoever conflicts of interests and the desire to share areas of influence and interests in the Arab Mashreq region.

Key words: Conflict, the Arab East, global rivalry, the international system, transformations.

.

الفصل الأول

خلفية الدِّراسة وأهميتها

مقدِّمة:

قال تعالى: ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ۝ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ (سورة المزمل، الآيتان: 8–9)، حيث يرجع نشؤ مصطلح المشرق العربي إلى التاريخ الإسلامي، فبعد أنَّ إستكمل العرب المُسلمون فتح جميع الأراضي العربية من الخليج العربي وصولاً إلى المُحيط الأطلنطي فقد ظهر هذا المُصطلح للتدليل على جناحي الوطن العربي الشرقي والغربي، وقد ترسَّخ هذا التقسيم حتى الوقت الحالي من دون أنَّ يكون له أثر على المد القومي العربي (السرياني، 2001: 17).

إذ إنَّ المشرق العربي أيضاً هو لفظ يستعيدُ اصطلاحاً جُغرافياً محلياً (المشرق) في مُقابل (المغرب)، حيثُ إنَّ المشرق العربي يتطابق من الناحية التاريخية مع الأقاليم العربية من السلطنة العُثمانية، وكذلك مع شبه الجزيرة العربية وذلك بداية القرن العشرين، حيثُ إنَّه مُصطلح جُغرافي أُطلق على جُزء من المنطقة العربية التي تمتد من البحر الأبيض المتوسط غرباً حتى الهضبة الإيرانية شرقاً، وهو اسم يُشير إلى الجُزء الشرقي من الوطن العربي في مُقابل المغرب العربي، ويُضم دُول الهلال الخصيب بشكل أساسي (العراق، سُوريا، الأردن، فلسطين، لبنان)، إضافة إلى دُول شبه الجزيرة العربية (السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين، سلطنة عُمان، اليمن)، وكذلك يُعرف استناداً للوقائع الجغرافية بأنَّه "مجموعة الدول التي تُشكل في السابق الولايات العربية للسلطنة العثمانية في آسيا والتي تقع ضمن مُستطيل مُتوازي الضلعين؛ قاعدتهُ خط بياني يمتد من خليج العقبة إلى رأس الخليج العربي الشرقي، أما رأس هذا المُستطيل فخطه يمتد من خليج الإسكندرونة إلى نقطة لا تبعد كثيراً عن الشاطئ الشرقي لبحيرة أورميا، وأمَّا الضلعان الجانبيان، فالغربي منهما هو البحر الأبيض المتوسط، وأمَّا الشرقي منهما فهو بلاد إيران، وتشكِّل

مساحة هذه الرقعة الجغرافية مايتان وواحداً وسبعين ألف ميل مُربع (العودات، 2012: 21).

ليس للمشرق العربي تعريف سياسي دقيق، إذ إنَّه وقبل كُل شيء، هو واقع بشري يتميَّز بتعدُّد الأديان والتجانس الثقافي واللغوي، وباستثناء الأكراد لا يُوجد سُكان أهليون غير العرب، وهذا الجُزء الشرقي مُحدَّداً تحديداً دقيقاً انطلاقاً من معايير سياسية، إذ إنَّه بُني على أساس البلدان التي كان ضعفها السياسي يسمح للأُوروبيين ببسط نفُوذهم عليها في إطار المُنافسة الإمبريالية على ثروات المنطقة وممراتها البحرية الإستراتيجية (العودات، 2012: 25)

ويُعدُّ المشرق العربي جزء جوهري من الشرق الأوسط وهو مركزهُ بسبب الصراع العربي الإسرائيلي، إذ لولا وجود المشروع الصهيوني؛ فإنه من المُحتمل أنَّ تكون الحياة السياسية بالمشرق العربي شبيهةً بالحياة السياسية في المغرب العربي، إضافة إلى الصراعات؛ كالمسألة الكردية، وحُروب الخليج، وهو ما دفع بالمشرق العربي للتفاعل الدائم بين السياسية الإقليمية وبين السياسة الدولية.

جعلت ميزات المنطقة العربية في تاريخها المعاصر؛ وتحديداً منطقة المشرق العربي، تتميَّز عن باقي دول العالم الثالث، وهذا جعل الدول الكبرى؛ الإقليمية والدولية تذهب في تعاملها مع هذه المنطقة كوحدة مُتكاملة مُستهدفة، في ضوء خُطة إستراتيجية واحدة لكل جُزء من أجزاء منطقة المشرق العربي، وهو ما نجد نقيضه بأنَّ شُعوب هذه المنطقة تعيش دونما توافق على إستراتيجية عربية مُوحدة ومُشتركة بينها لتكون في مُقابل ما يتم من إستراتيجيات تجاه منطقة المشرق العربي؛ ما جعل هذا الواقع الإنقسامي، والذي ما زال؛ إلى العمل على تشتت الطاقات العربية، سواء المادية أم البشرية على السواء، ما نجم عنه صُعوبة تأمين مشروع عربي فاعل يُواجه المشاريع والتحديات الخارجية التي تُصاغ تجاه المشرق العربي، أو حتى القيام بدور إقليمي مُؤثر تجاه ما سبق من الأزمات المحلية؛ أم ما يدور من أحداثها في وقتنا الحاضر، مما ذهب تجاه تحول تداعيات العُنف الداخلي المُسلح الذي صاحب الإنتفاضات الشعبية في بعض البُلدان العربية؛ أنَّ تتحول إلى حُروب أهلية عربية؛ في مُواجهة الاستبداد الداخلي، الذي أطر في حالات إلى طلب الاستعانة بالتدخل

الخارجي، سواء أكان ذلك بالتدخل العسكري، أم بحجة التدخل الإنساني، أم بزيادة العُنف الداخلي المُسلح والمدعوم في مُعظم الأحيان خارجياً، كل ذلك تغلب عليه أولويات مصالح القوى الخارجية على المصالح الوطنية لتلك الدول التي يتم التدخل الخارجي أو العُنف المُسلح فيها، بما أطر لنذير شر بصراعات وحروب أهلية؛ وباستيلاء أجنبي على الثروات الطبيعية الوطنية، ونزع للهوية الثقافية والحضارية الخاصة ببُلدان الصراعات في المشرق العربي، وهو ما جلب الويلات على البلدان التي حدث فيها ذلك، ومآل ذلك يكون في المُحصلة والنتيجة لصالح الكيان الإسرائيلي تحديداً.

وفي خضم تشكل محاور إقليمية تستند إلى دول كبرى لها مصالح حيوية وأطماع اقتصادية، وإنخراط مزيد من الأطراف فيها، يبرزُ تساؤل مُهم حول دور الأطراف الدولية، وبخاصة الولايات المتحدة وروسيا والصين وأوروبا، في ظل وجود أطماع واضحة للأطراف الدولية في منطقة المشرق العربي، ذات الثروات الطبيعية الكبيرة، والموقع الإستراتيجي الحساس، حيثُ أنَّ أغلب تلك الأطراف تحتفظ بعلاقات حيوية مع الدول الإقليمية المُتصارعة، وهي تستفيد من نزاعاتها، لا بل أنها تسعى إلى التمدد على حسابها، وهو ما يذهب في تجاه جعل المشرق العربي عُرضة لصراعات أكثر حدة، تذهب في الإشارة إلى أنه ما زال بعيداً عن الإستقرار السياسي والاقتصادي؛ والذي يرافقه تداخلات دولية هدفها التحكُم والسيطرة، غير آبهة بالحل أو التسوية لتلك الصراعات، مما يُعرض دول المنطقة لمزيد من الإنهيارات والأزمات الاقتصادية؛ ويدفع بكتل سُكانية كبيرةً للهجرة، دون أُفق واضح للإستقرار في منطقة أنهكتها الحروب والنزاعات عقوداً طويلة.

منطقة المشرق العربي بشكل عام تعيش صراعاً إقليمياً ودولياً، كانت ولا تزال أدواته وساحاته هي أوطان العرب وشعوبها، حيثُ أنه في كلّ أماكن هذه الصراعات؛ نجد أنَّ هناك تهديداً حقيقياً للوحدة الوطنية، ومخاطر من الحروب الأهلية التي تطيح حتّى بما جرى رسمه أوروبياً من خرائط وحدود في بدايات القرن الماضي، مما لا يُشك فيه أنَّ قدر منطقة المشرق العربي قد صيغ من خارجها مُتمثلاً بالتفكك المُنظم لدولها في ظل عولمة تكنوترونية؛ حوّل العالم إلى عُقدة

علاقات مُتشابكة ومتداخلة، عصبية متوترة ومتحركة وسُلطة النفوذ السائد للدول الكبرى ومؤسساته الإستخباراتية وما تملكه من سيطرتها على مراكز النفوذ والقرار في العالم.

الصراع الجاري في منطقة المشرق العربي؛ يذهب تجاه إدارة الخلافات وتُوظيف التحولات كي لا تخرج عن السيطرة والتحكم قدر الإمكان بها؛ بما يُسهم في الحفاظ على نسق المصالح لمراكز القرار الدولي، في إطار شكل الخارطة الجيوسياسية للمنطقة ضمن مسارات وتفاعُلات بنسق جديد يُمكن أنَّ يُشكل الصراع في مُعطياته السابقة والراهنة وأشكاله الطارئة مدخلاً تجاه تغيير هيكل التوازن عبر بيئة وأنماط الصراع ومراكزه وتحولاته وتراتيبية التحالفات وخارطة التوازنات المُستقبلية.

فبعد عُقود من الإضطراب وعدم الإستقرار لما تشهده منطقة المشرق العربي أصبحت أكثر خطورة في ظل غياب العقل الإستراتيجي، وإنسداد الفعل السياسي الديموقراطي، وتفشي حالة الفساد، وإستمرار هيمنة العسكر وتغولهم، ودخول الدولة الوطنية مرحلة الإفلاس والتآكل، يرافقه العجز الواضح عن إنتاج بدائل وطنية مقبولة، كل ذلك شكل في مُجمله لعودة التظاهرات التي إندلعت في عدد من دول المنطقة العربية، وهو ما شهدناه مُجدداً في العراق ولبنان، فحالة الفوضى والإضطراب المُتزايد ربما تُنذر بصراعات أكثر دموية وأشد قسوة، مما يُبقي المنطقة مُشرعة أمام التدخلات الخارجية من خلال الإستقطاب الدولي والإقليمي في منطقة المشرق العربي.

1.1 مُشكلة الدِّراسة

تتمحور مُشكلة الدِّراسة حول مُحاولة التعرف على الصراع، وفهم طبيعة هذا الصراع، في منطقة المشرق العربي وأثره على النظام الدولي بشكل عام، في ظل التحولات التي شهدها هذا الصراع من أنماط تتطور في مُستوياتها، بما يذهب تجاه إعادة صياغة التركيبة المُستقبلية للتحالفات والتوازنات في المنطقة، في ضوء مُحاولات بناء تركيبة المشرق العربي بما يتجاوز الإعتبارات السياسية إلى الحدود

والخريطة والمكانة؛ بالنسبة للدول الداخلة في حركة التفاعل في هذه المنطقة الحيوية من العالم؛ في إطار تردي الوضع الأمني الذي إنعكس أثره على الأمن القومي العربي بشكل عام جراء تطور الصراع في الفترة من عام 2001م إلى عام 2020م.

2.1 أهداف الدِّراسة

سعت الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس لها وهو أثر الصراع في منطقة المشرق العربي على النظام الدولي 2001م–2020م، من خلال تحليل أثر الصراع في منطقة المشرق العربي، وإمتداده في المنطقة العربية، بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الفرعيية على النحو التالي:

1- إبراز دور الفاعلين المُسلحين من غير الدول في فرض حُضورهم وتأسيس نمط مُستقل عن السُلطة بعيداً عن الدولة، في منطقة المشرق العربي وتحويلها إلى ساحة إشتباك بين قوى إقليمية ودولية.
2- إبراز مدى التعارض في المصالح والرغبة في تقاسم مناطق النفوذ والمصالح بين الأطراف الدولية.
3- دور التدخل الدولي في بروز إشكالية التدخل العسكري من بعض القوى الدولية كالولايات المتحدة، وروسيا في الشرق الأوسط بشكل عام، وبشكل خاص في منطقة المشرق العربي.
4- مدى محاولة إعادة صياغة التركيبة المُستقبلية للتحالفات والتوازُنات في ضوء مُحاولات بناء تركيبة المشرق العربي في ظل تجاوز الإعتبارات السياسية إلى(الحُدود والخريطة والمكانة) بالنسبة للدول الداخلة في حركة التفاعل في هذه المنطقة الحيوية من العالم.
5- مدى إدارة الخلافات وتوظيف التحولات للسيطرة والتحكم في شكل الخارطة الجيوبوليتيكية للمنطقة.

3.1 أسئلة الدِّراسة

وللوقوف على إشكالية هذه الدِّراسة؛ ستقوم هذه الدِّراسة بالإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: **ما أثر الصراع في منطقة المشرق العربي على النظام الدولي خلال الفترة من عام 2001م وحتى عام 2020م؟**

إضافة إلى الإجابة على مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما دور الفاعلين المُسلحين من غير الدول في فرض حُضورهم وتأسيس نمط مُستقل عن السُلطة بعيداً عن الدولة ضمن مسارات وتفاعُلات الصراع في منطقة المشرق العربي؟

2- هل هناك نظام إقليمي يؤثر على النظام الدولي؟

3- ما أثر إعادة صياغة التركيبة المستقبلية للتحالفات والتوازنات في منطقة المشرق العربي؟

4- ما أثر صراعات التسوية بين القوى الإقليمية والدولية في إطار تعارض المصالح والرغبة في تقاسم مناطق النفوذ والمصالح في المشرق العربي؟

4.1 أهمية الدِّراسة

تسعى الدِّراسة إلى تسليط الضوء على أثر الصراع في منطقة المشرق العربي على النظام الدولي خلال الفترة من عام 2001م وحتى عام 2020م، بإلقاء الضوء على أبعاد هذا الأثر وتطوره، وتراجعه، الأمر الذي يُسهم في تكوين رؤية أكثر وضوحاً وواقعيةً لطبيعة الصراع في منطقة المشرق العربي وأثره على النظام الدولي خلال فترة الدِّراسة.

كما تُشكل هذه الدِّراسة أهمية علمية، وأخرى عملية، كما يلي:

أ- الأهمية العلمية (النظرية)

تنبُع أهمية الدِّراسة العلمية من محاولة هذه الدِّراسة رفد الأدبيات العلمية والسياسية والأمنية بدراسة عن أثر الصراع في منطقة المشرق العربي على النظام الدولي في الفترة الممتدة من عام 2001م إلى عام 2020م، من خلال إلقاء الضوء على أبعاد هذا الصراع وأثره على النظام الدولي.

ب- الأهمية العملية (التطبيقية)

تكتسب هذه الدِّراسة أهميتها العملية من كونها من المُوضوعات الحيوية التي تتبع أثر الصراع في منطقة المشرق العربي منذ عام 2001م وحتى عام 2020م، على إعتبار أنها منطقة مُلتهبة من العالم، وترتبط مصالح الدول العظمى والدول الصناعية بالأهمية الإستراتيجية للمشرق العربي الطاقوية، في ظل وجود تنافس بين هذه الدول لبسط النفوذ على المنطقة؛ من خلال توظيف الأطراف الخارجية لأطراف الصراعات بتصاعد تدخلات الأطراف الدولية والإقليمية – ذات المصالح المُتعارضة – في مساراتها، بأشكال غير مباشرة أو مُستترة، سواء بإتجاه الصراع أو التسوية، مما يُؤدي لإتساع نطاقها من مُجرد صراعات داخلية إلى بؤر للأزمات الإقليمية في ظل تصدع الدول مُوضع الصراع، وتفكُكها إلى دويلات مُتناحرة، وشيوع النزعات الإنفصالية وصُعود الفاعلين المُسلحين من غير الدول في ظل إمتداد الصراعات في منطقة المشرق العربي وإنسحاب ذلك بأثره على النظام الدولي.

5.1 منهجية الدِّراسة

يُقصد بالمنهج (Method)؛ طريقة البحث أو المسلك الذي سيتخذه الباحث في إطار المراحل المُختلفة بعملية البحث، إذ أنَّ علم المناهج يهدف إلى الفهم الشامل والوعي؛ ليس على مُستوى النتائج للبحث فقط، وأنما للعملية البحثية ذاتها، ومن هنا فإنَّ المنهج ما هو إلا طريق غايته الإمساك بالظاهرة أو الإقتراب منها، إذ هو يُوضح البحث، ويطبعه بطابعه، وهو بحد ذاته ينعكسُ على تقسيم البحث من حيث طريقة المُعالجة(القصبي،2004: 37-38).

وسوف يتمُ تناولُ مُشكلة الدِّراسة من خلال تُوظيف هذه لمناهج بهدف الوصُول إلى مسالك وطُرق مُقننة تأخذ بالدِّراسة تجاه غايات مُحددة في إطار أسئلةُ الدِّراسة؛ وهذه المنهاج هي:

1- المنهج الوصفي التحليلي:

يُستخدم هذا المنهج في دراسة الحالة المراد البحث فيها بغية الإطلاع على الظاهرة السياسية المعنية وكذلك تحديد إطارها العام من خلال تجميع المعلومات عن خصائصها وجزئياتها بصورة كمية أو كيفية ومن ثم العمل على تصنيف هذه

المعلومات للوصول إلى مجموعة من الحقائق الدقيقة عن الظروف القائمة كما هي في الواقع المُعاصر، والإنطلاق نحو التوسع في إدراك الأفاق المستقبلية لموضوع الدِّراسة (بركات وآخرون، 1984: 20)، ذلك أنَّ العلوم الاجتماعية بشكلاً عام؛ وعلم السياسة بشكلاً خاص، يتعامل مع السلوك الأنساني والطبيعة البشرية، وهي التي تتميز عادة بالتعقيد وعدم الثبات في حالة من التغيُر المُستمر، إذ سيُساعد هذا المنهج بإعتباره مظلة واسعة ومرنة لتضمنهُ عدداً من المناهج والأساليب الفرعية المُساعدة مثل المُسوح الاجتماعية أو الدِّراسات الميدانية أو دراسة الحالة وغيرها، وأنه سيد المناهج كونه يحتوي على كافة المناهج ما عدا التاريخي والتجريبي، إذ أنه من خلال منهج دراسة الحالة يتم تحديد الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين مُتغيراتها وأسبابها وإتجاهاتها من خلال التحليل والربط، ذلك أنَّ الوصف أسلوب من أساليب التحليل المُرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع مُحدد ومن خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك للحصول على نتائج عملية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة؛ إذ يكون الأساس في تحديد ملامح وخصائص الظاهرة أو المُشكلة والتعرف على الجوانب غير الواضحة منها لدراسته(عبيدات وعدس وعبدالحق،1982: 176).

ومن هنا فإن هذا المنهج سوف يُساعد في عملية تحليل السياسات والمواقف الدولية تجاه الصراع في المشرق العربي، وبيان أبعاد ذلك من خلال ربطها بالعوامل التي أثرت عليها خلال فترة الدِّراسة وأثر ذلك الصراع في المشرق العربي على النظام الدولي.

2- منهج تحليل النُظم

تُعتبر نظرية النُظم من أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السُلوكية في مُنتصف الخمسينيات، فنظرية النُظم تسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة والسياسة الدولية، ويعمل منهج تحليل النُظم على كافة المُستويات الدولية والإقليمية والوطنية، ويربط بين المُستويات أيضاً، ومن أهم رواد هذه النظرية مورتن كابلان وديفيد سنغر وجورج مودلسكي وتشارلز ماكليلاند(حتي، 1985: 185).

ويعتبر مورتن كابلن أنَّ سُلوكيات الدول تجاه بعضها البعض تُحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسماتُه الأساسية، من حيثُ عدد الوحدات الرئيسية إلى توزيع القوة بينها، ذلك أنَّ بُنية النظام بحسب كابلن تُحدد بشكل كبير سُلوكية أطرافه"، كذلك أعطى مورتن النظام معنى يتمثل في مجموعة من المُتغيرات المترابطة فيما بينها إلى درجة كبيرة ومتغايرة في نفس الوقت مع بيئاتها كما أنَّ بينها علاقات داخلية تُميزها عن مجموع المُتغيرات الخارجية، كذلك يرى ماكليلاند أن السُلوك الدولي للدولة الواحدة هو عبارة عن أخذ وعطاء بين هذه الدولة وبيئتها الدولية، وكل هذا الأخذ والعطاء مُجتمعا وبمُشاركة كل الأطراف داخل الوحدة الواحدة هو ما نطلق عليه النظام الدولي، كذلك ينطلق ديفيد سنغر من إعتبار أنَّ النظام الدولي هو الذي يُشكل مُفتاح تفسير لماذا وكيف تحاول الأمم التأثير على سُلوكات بعضها البعض، أما تشارلز ماكليلاند فقد اعتبر نظرية النظم كوسيلة لتطوير و فهم العلاقات بين الدول القومية فيقول"إن الخطوة الأولى أو مفتاح هذا المنهج هي إستراتيجية إدراك ومعرفة ظواهر مختلفة من خلال العلاقات القائمة بين عناصر الظاهرة ثم إطلاق صفة النظام عليها انطلاقا من تحديد أي عنصر من المشكلة هو الأكثر صلة بها، ثم بعد ذلك معرفة الإجراءات الواجب استخدامها لتجنب الكثير من التعقيدات بهدف التعرف على العلاقات بين المدخلات والمخرجات وللتحرك المنظم بين مستويات التحليل المختلفة بالتعرف على الصلة بين النظم الرئيسية والنظم الفرعية وللتنبه لحدود الظاهرة ومدى العمل لكل من النُظم الفرعية والرئيسية وللأخذ في الحسبان دور المُتغير الثابت–المقياس للدراسة وحدوث اضطرابات في بيئة النظم، كل هذه العناصر رئيسية أخرى لنظرية النظم العامة (بيليس وسميث، 2004م: 87).

إذ بحسب منهج التحليل النظمي فإنَّ بنية النظام الدولي هي التي تُحدد سُلوك الدول الأطراف وذلك على عكس الاتجاه الواقعي(التقليدي) الذي يجعل من مفاهيم القوة والمصلحة التي تحرك سُلوك الدول، التي تُحدد بُنية وطبيعة النظام الدولي(حتى، 1985م:192).

نقد نظرية النظم:

يؤخذ على منهج نظرية النظم أنَّ أقصى ما يتوصل إليه ليس نُظماً وإنما هو إتجاهات في العلاقات الدولية، وهناك بعض الكتاب الفرنسيين يضعون حدوداً على هذا المنهج ومنهم (ريمون آرون) حيثُ يقول: إنَّ أكثر القوانين عمومية في العلاقات السياسية الدولية لا يُمكن أنَّ تكون بطبيعتها أكثر من تعميمات محدودة القيمة العلمية جداً، وإذا كان ما ذهب إليه "آرون" صحيحاً في كليته. فقد أثبتت السوابق الدولية أنه من المُمكن التوصل إلى قواعد عامة تحكم النظام الدولي أو العلاقات الدولية ولكن هذه القواعد ليست مُطلقة، وهي عرضة للتغيير، وليمكن أن تفيد في تحليل العلاقات الدولية والتنبؤ بها، وصناعة القرارات في العلاقات الدولية (العويني ،1981م).

وعلى الرغم مما وجه من نقد لمنهج نظرية النظم إلا أنها تُعتبر من أهم المناهج المُعاصرة على الإطلاق وتأتي بمثابة رد فعل لإخفاق النظريات والمفاهيم التقليدية في التوصل إلى إطار علمي مقبول لتحليل السلوك الدولى، وتتكون نظرية النظم من ثلاث فرضيات أساسية تتمثل في: أنَّ النظام الدولي في حقيقته وحدة عُضوية حية ومُتحركة وتتمتع بالقابلية المُستمرة للتطور والتغير سواء ما يتعلق من ذلك بالسمات الأساسية المُميزة للنظام أو بهيكله التنظيمي ونمط أداته، في ضوء إختلاف الباحثين حول بُنية النظام الدولي التي تشكل مصدراً للصراع أكثر من غيرها، إلا أنهم يتفقون حول مدى تأثير بُنية هذا النظام وكذلك القوى داخله وأنماط التفاعل بين أطرافه على تحقيق الإستقرار أو الجنوح إلى الصراعات والحروب(عودة، 2005: 245).

حيثُ سيتم استخدام هذا المنهج في إثبات فرضيات الدراسة وكذلك الإجابة على السؤال الرئيس والأسئلة الفرعية لهذه الدراسة للوقوف على أثر الصراع في المشرق العربي على النظام الدولي خلال فترة الدراسة.

6.1 المفاهيم والمُصطلحات

هُناك مقولة مشهورة لفولتير:"قبل أنَّ تتحدث معي حدد مُصطلحاتك" (أبراش، 1998: 272)؛ وهو ما فرض علينا تعريف بعض المفاهيم لهذه الدِّراسة:

أولاً: الصراع: ويُعرفه "Boulding,1962:P56": بأنه مُوقف تنافُسي تكون فيه الأطراف المعنية واعية بالإحتمالات المُستقبلية المُتوقعة ويرغب كل طرف بإشغال وضع غير مُتوافق مع رغبات الطرف الأخر؛ ويُعرف "إسماعيل صبري مقلد": الصراع: بأنه" ما هو إلا تنازع الإرادات، وهذا التنازع يرجعُ إلى التباين والإختلاف في دوافع الدول، وكذلك تصوراتها لأهدافها وتطلُعاتها، وكذلك الإختلاف في مواردها وإمكانياتها"، ويعتقد إسماعيل صبري مقلد: أنَّ الصراع يتمحور حول النضال المُرتبط بالقيم والأهداف، غير المُتوافقة، وبنظريات القوة وصنع القرار في المُجتمع الدولي؛ ويهدفُ إلى إلحاق الضرر المادي والمعنوي بالآخرين وأنَّ التعارضُ في الصراع يرتكزُ على المصالح (مقلد، 1991: 223).

ويعرفه أيضاً "هويدي" بأنه تصادُم إرادات وقوى خصمين أو أكثر، حيثُ يكون هدف كل طرف من الأطراف تحطيم الآخر كلياً أو جزئياً، بحيثُ تتحكم إرادته في إرادة الخصم، ومن ثم يُمكنه أنَّ يُنهي الصراع بما يُحقق أهدافه وأغراضه(هويدي، 1987: 14).

ويرى أيضاً ريمون آرون: أنَّ الصراع: "هو إرادة المُجتمع في إمتلاك المزيد من الأشياء والعيش بنحو أفضل ما يجعل الصراع آلية"(مقلد،1982: 55).

كذلك عرف "كارل دويتش" الصراع: بأنه " وجود أنشطة حادثة أو أفعال جارية تتعارض مع بعضها البعض وهو النشاط الذي لا يتفق مع واحد آخر وهو الذي يمنع أو يُعرقل حُدوث أو فعالية النشاط الثاني"(عليوه، 1988: 256).

ثانياً: الصراع الداخلي: وهو الصراع الذي يحدثُ داخل الدولة والمُجتمع الواحد، حيثُ تتعدد دوافع هذا الصراع، كالصراع العرقي والصراع المذهبي والصراع السياسي، وغير ذلك، حيث تكون الدولة فيه طرفاً في الحالة الصراعية(عليوه، 1988: 254).

ومن المفاهيم المُرتبطة بالصراع وفق خُطورتها:

1. **التوتر:** حيثُ أنَّ التوتر يعود إلى مجموعة من المواقف والميول جراء الشك وعدم الثقة، إذ أنَّ التوتر بحسب "مارسيل ميل" هو:" مواقف صراعية لا تُؤدي محلياً على الأقل إلى اللجوء إلى القوات المُسلحة؛ إذ أنَّ التوتر ليس

كالنزاع، لأنَّ النزاع يُشير إلى تعارض صريح وفعلي ووجود جُهود مُتبادلة ما بين أطراف النزاع للتأثير على بعضهم البعض؛ في حين أنَّ التوتر لا يعدو أنَّ يكون في مؤداه حالة من العداء والتخوف والشكوك والتصور بتباين المصالح، لذا فإن التوتر يُعد مرحلة سابقة على النزاع"(مارسيل،1986: 45).

2. **الأزمة:** يُنظر للأزمة في إطار منظور تحليل النسق؛ الذي يرى أنَّ الأزمة الدولية هي تحول في تطور النظام الدولي، أو أحد أنظمته الفرعية، حيثُ يتزايد معها إحتمالات نشوب الحرب واللجوء لإستخدام القوة العسكرية من قبل اطراف الأزمة (شومان،2008: 55)؛ حيثُ أنَّ البعض يُعرفونها كمُرادف للضغط أو الإنهيار أو الكارثة أو العُنف، وإنَّ إستخدام مفهوم الأزمة يُدلل على نُقطة تحول ناتج حدث، حيثُ يرى "ديفيد ماكليلاند" أنَّ الأزمة عبارة عن:" تفجيرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها"(دورتي،1985: 120)، وتذهب في ما تعنية الأزمة من وجود مجموعة من الظُروف والأحداث المُفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المُستقر في طبيعة الأشياء؛ وهي التي تتمثل في النقطة الحرجة، واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور أمراً ما، أما أنَّ يكون للأفضل أو أنَّ يكون للأسوء؛ مثل الحياة أو الموت، السلم أو الحرب، وذلك لإيجاد حل لمُشكلة ما أو إنفجارها(بهاز،2010: 56)، حيثُ يُشير "روبرت نورث": إلى أنَّ الأزمة هي عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل، بمعنى أنها عملية إنشقاق تُحدث تغييرات في مُستوي الفعالية بين الدول، وتُؤدي إلي إنماء درجة التهديد والإكراه، يترتب عليها نُشوء مُوقف ينطوي على تهديد مُباشر للقيم أو المصالح الجوهرية لأحد أطراف الصراع (أفراد، جماعات، دول)؛ لكنها لا تُؤدي كلها إلي الحروب؛ إذ يُمكن أنَّ تُسوّى سلمياً أو تُجمد أو تهدأ، ذلك أنه يُمكن أنَّ تزداد خصوصية مُفهوم الأزمة صعوبة إذا أخذ في الإعتبار حقيقة أنَّ المفهوم يكثُر إستخدامه من العديد من المُتخصصين في علوم النفس والاجتماع والسياسية والتاريخ، وفي غيرها من مجالات العلوم الاجتماعية

وفي ضوء ما سبق فإنه يرى "روبنسون" : أنَّ هُناك إتجاهاً عاماً نحو إستخدام المفهوم وذلك للتدليل على نقطة تحول تُميز ناتج حدث ما بشكل مرغوب أو غير مرغوب فيه، بين الحياة والموت، العنف أو اللاعنف، الحل أو الصراع المُمتد(السيد، 1997: 45) وفي العادة ما يتم مُواجهة الأزمة بإدارتها، أو التلاعبُ بعناصرها المُكونة لها، وبأطرافها بهدف تعظيم الإستفادة من ورائها لصالح الأمن القومي(العماري،1993: 20).

3. **النزاع** : لقد جاء في المُنازعات الدولية مُقدمة للنظرية والتاريخ "لجوزيف ناي": من أنَّ المُنازعات الدولية ينبغي أنَّ تكون جُزء أساسي يدرُس سبب تعقيد النزاعات الدولية ضمن تعقيدات السياسة الدولية حتى يُمكن الوقوف وفهم الظاهرة التنازعية(ناي، 1997: 16)، هذا ويري "ريمون أرون": بأنَّ النزاع الدولي" ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود مُنذ العُصور القديمة وهو نتيجة لتضاد المصالح"، والمقصود بالنزاع الدولي أنه"خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث مُعين أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما(حداد، 1997: 18).
4. **العُنف:** إنَّ مفهوم العُنف يرتبط بكل ما من شأنه إحداث الضرر، أو إستغلال الموارد، إذ أنَّ العُنف لا يقتصر على الجانب العضوي فقط، ولكنه قد يذهب إلى المجالات العاطفية والنفسية؛ ومن حيثُ موضوعه وأشكاله وصوره فإنه يتضمن أنشطة وأعمال كمثل؛ الإغتيالات والأعمال الإنتقامية والشغب والتجاوزات والسرقة والتظاهر غير السلمي، أما أطرافه فيشمل(الأفراد أو الجماعات أو الدول)، أما من حيثُ المجال له فهو يتراوح ما بين الأعمال الفردية ويمتد إلى أعمال العُنف على المُستوى القومي والدولي من قبل الجماعات المُنظمة، إذ يُمكن القول أنَّ العُنف هو أولى المراحل التي تمهد للصراع الشامل(بدوي،1997: 36).
5. **الإرهاب:** عرف الفقيه الإسباني"سالدانا" الإرهاب: بأنه كل جناية أو جُنحة سياسية أو اجتماعية يترتب على تنفيذها أو حتى مُجرد الإعلان عنها إشاعة الفزع العام لما لها من طبيعة مُنشئة لخطر عام"(عوض،1998: 56)،

وبدقة أكثر يُعتبر الإرهاب " إستراتيجية عُنف مُحرم دولياً؛ تعمل على تحفيز بواعث عقائدية، تُرتب أحداث عُنف مُرعب داخل شريحة خاصة من مُجتمع مُعين، بُغية تحقيق الوصول للسُلطة أو القيام بدعاية لمطلب أو لمظلمة بغض النظر عما إذا كان العُنف مُقترف من أجل من يعملون عليه من أجل أنفسهم أم نيابة عنها" (محمَّد،2001: 72).

6. **الحرب:** يرتبط مُصطلح الحرب بمفهوم العُنف، فالحرب لا يُمكن أنَّ تتم إلا على صُورة واحدة وبأسلوب واحد وهو الإلتحام المُباشر بين الدول، بمعنى التصادم الفعلي بوسيلة العُنف المُسلح حسماً للتناقضات الجذرية التي لم يُعد يُجدي معها إستخدام الوسائل الأخرى، أو الأقل تطرفاً، ذلك أنَّ الحرب تُمثل نُقطة النهاية في بعض الصراعات الدولية(مقلد،1991: 224) وليس ثمة تعريف مُتفق عليه للحرب فقد عرفها "دوكاكي": من وجهة قانونية" بأنها حالة قانونية تسمح وبصورة مُتساوية لعدوين أو أكثر بالإستمرار في صراعهما بإستخدام القوة المُسلحة" (Duchacke,1963:P441)، وأيضاً عرفها "كلاوزفيج": " بأنها إحدى وسائل السياسة للحصول على بعض المطالب"، كذلك يرى" ريمون أرون": بأنَّ" الحرب هي الأساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية"(ألمعي، 2009: 25)، ويُعرف "هدلي بول" الحرب:" بأنه عُنف مُنظم تقوم به وحدات دولية ضد بعضها البعض"؛ وفي هذا التعريف يظهر لنا أنَّ الحرب لها صورة واحدة وهي الصدام المُسلح ما بين أطرافها، أما الصراع يُمكن أنَّ يأخذ عدة أشكال منها سياسي، إقتصادي، إجتماعي، أو أي شكل آخر(Bull,1977:P184)، ويُعرفها أيضاً " بوتول غاستون": "بأنَّ الحرب عبارة عن صراع مُسلح ودموي ما بين جماعات مُنظمة؛ وأنها صُورة من صُور العُنف كونها تتميز بأنها دامية، إذ أنه عندما لا تُؤدي الحرب إلى تدمير الحياة البشرية لا تعدو أنَّ تكون صراع أو تبادل تهديدات"(بوتول، 1983: 48).

ثالثاً: التحولات الدولية: هي مجموعة التغيرات التي تطرأ على النظام الدولي والتي لها تداعيات على المُستوى الدولي وعلى الوحدات المُكونة للنظام، مما يُؤثر

بدوره على بُنية هيكل النظام الدولي، وإنتقاله من نمط إلى نمط آخر، (حتي، 1992: 31).

رابعاً: النظام: يُمثِّل النظام وحدة التحليل الرئسية في اقتراب التحليل النُظمي، ويُعرفُ النظام بصفة عامة على أنه مجموعة من العناصر المُتفاعلة والمُترابطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل مُنتظم، وهو ما يعني أنَّ التغير في أحد العناصر المُكونة للنظام؛ فإنه يؤثر بالنتيجة على بقية العناصر، وتجدُر الإشارة إلى أنَّ مفهوم النظام يتولد عنه مفهوم آخر هو مفهوم النظام الفرعي، إذ إنَّ النظام قد يعتبر نظاماً في حد ذاته، وأيضاً أنه قد يعتبر هو ذاته نظاماً فرعياً في إطار نظام أعلى مُستوى منه، وعملية التحليل التي تتم داخل النظام هي عملية تعريف وتقيم للأجزاء التي يتكون منه الكُل بهدف إدراك هذه الأجزاء(المنوفي، 1987: 142).

خامساَ: النظام الدولي: هو علاقات القوة والسيطرة ما بين دول العالم، من خلال توزع وتركز القوى الدولية وطبيعة ذلك التوزيع، فالنظام الدولي يعكس النسبة بين قوة الدول وإرادتها في إستثمار قوتها للسيطرة أو الدفاع عن مصالحها التي قد تتمثل فيما يحققه النظام الدولي لها، ومركزية القوة في النظام الدولي تعني وجود قوة عالمية، قطب أو أقطاب دولية فالنظام الدولي يحتوي على أنظمة إقليمية وأنظمة فرعية تتأثر ببعضها البعض، وأنَّ طبيعة النظام الدولي هي الفوضى(عودة، 2005: 30). كذلك يعرفه الدكتور حسين ضاهر" النظام (أو النسق الدولي)، بأنه عبارة عن كل(مجموع العناصر والوحدات المنظمة) يعمل معاً في إطار الإعتماد المتبادل من دون إلغاء شخصية أو هوية الوحدات"، وهذا يُمكن أنَّ يكون النظام مرناً كما يُمكن أنَّ يكون جامداً، بالإضافة لذلك قد يكون هذا النظام مُستقراً أو غير مُستقراً(ضاهر، 2011:414).

سادساً: النظام العالمي: هو النظام الي يشمل مجموعة من القواعد والأعراف التي تُنظم التفاعُلات والعلاقات الاقتصادية والسياسية، وأنَّ جوهر النظام يقوم على مصالح الهيمنة الطويلة المدى والمصالح الأمنية قصيرة الأجل بالنسبة للدول

العُظمى والتي تعكس العلاقات الاجتماعية السائد للإنتاج، التكوين السياسي السائد وعلاقات القوة السائدة، ويتألف هذا النظام من مجموعة من الأجزاء أو الهياكل ويُشكل كل منها إطار للتفاعُلات بين الأشخاص والدول وغيرها من الوحدات الفاعلة بحيث تُشكل مجموعة الأجزاء هيكل النظام ككل(Hans,2003:p14).

سابعاً: النظام الإقليمي: يُعد جزء من النظام الدولي يُؤثر ويتأثر بحالة النظام الدولي وهو مفهوم حديث في دراسة العلاقات الدولية، إذ يُشير في أغلب الأحيان إلى نظام التفاعُلات ما بين مجموعة الدول المُتجاورة، والتي تجمع فيما بينها علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية،(هلال،2011: 15).

ثامناً: الجيوبوليتيك: هو علم دراسة تأثير الأرض برها وبحرها وثرواتها ومُوقعها على السياسة في مُقابل مسعى السياسة للإستفادة من هذه المُميزات، أي السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الوصول إليه، إذ أنَّ الجيوبوليتيك يدرسُ علاقة الدولة بمُحيطها الخارجي وسياساتها الخارجية وتصورها عن ذاتها وعن المحيط، وتأثيرها وتأثرها بالعالم الخارجي وكيفية صياغة السياسات والنشاطات التي تُحقق لها أكبر الفوائد وتُجنبها المخاطر (Grygiel, 2006, p244).

تاسعاً: الجيوسياسية: مُصطلح يشمل السياسة الداخلية للدولة وما يتعلق بها مثل الموارد والقضايا الحكومية والقوانين وإدارة الموارد الطبيعية والموارد الاقتصادية وكل قضايا السيادة المُتعلقة بها ضمن الدولة ويُمكن القول بإنها سيادة القوة المكانية؛ أما النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما فإنها تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعباً فعّالاً في أوسع مساحة مُمكنة من الكرة الأرضية (Sultan, 2013, p14).

عاشراً: الثيواستراتيجيا: يُعد مفهوم الثيواستراتيجيا من المفاهيم المُقاربة لعلاقة (الدين بالإستراتيجية)، وهذا المفهوم له إمتدادات مُتجذرة في صلب تاريخ العلاقات الدولية، تلك العلاقات التي تستمد ديناميتها في تجاوب الدين مع الإستراتيجية كمرتكز للتفاعُل في البيئة الخارجية، ففهم الثيواستراتيجيا يدور حول توظيف

الدين كإدارة إستراتيجية من أجل إدارة سلم المصالح داخل الدولة وخارجها، وتُمثل المنطقة العربية حقل رائد لتفاعل الدين مع الإستراتيجية، فالدين ينحى بصيغة جمودية ثابته لا تقبل الفريط والتعديل، ومن ثم فإن مُحصلة الأداء الإستراتيجي لعملية التفاعل هي ذات فاعلية مرتفعة، فإرتباطات مفهوم الثيواستراتيجيا بدلالات التأثير غير المحدود من خلال الوثب والخروج عن أُسس وقوانين الإشتباك(إستراتيجياً) أعطى صائغي أداء الثيواستراتيجيا فرصة من أجل إنتزاع التأثير الإستراتيجي بكفاءة عالية(حميد والعلي، 2020: 16).

أحد عشر: الجيوستراتيجية: هي توجيه السياسة الخارجية لدولة ما وهي تُحدد أين تكثف هذه الدولة جهودها سواء من خلال تخطيط القوة العسكرية أو توجيه النشاطات الدبلوماسية أو كليهما نتيجة لتطور قصير في العوامل الجغرافية أو العوامل الجيوسياسية أو لأسباب أيديولوجية أو لمصالح مجموعات معينة أو ببساطة لرغبات قادتها (Grygiel, 2006, p245).

7.1 حدود الدِّراسة

تشمل حدود الدِّراسة ما يلي:

1- **الحُدود الزمنية:** تتحدد في الفترة المُمتدة من 2001م-2020م.

2- **الحُدود المكانية:** وتتناول جغرافياً دول المشرق العربي.

3- **الحُدود الموضوعية:** وتتناول أثر الصراع في منطقة المشرق العربي على النظام الدولي.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدِّراسات السابقة

مقدِّمة:

يُعدُّ مُوضوع الصراع في المشرق العربي من المُوضوعات التي تقع في صدارة إهتمامات السياسة الدولية والسياسات الإقليمية على وجه الخصوص، إذ أنَّ مُعظم التفاعُلات الدائرة في المنطقة، مُنذ إندلاع حرب الخليج الثانية 1991م، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، والحرب الأمريكية البريطانية على العراق في آذار 2003م، مثلت نُقطة تحول رئيس في بُروز وتعاظم هيمنة الولايات المُتحدة الأمريكية بما لديها من مُسوغات داعمة للأُحادية القطبية ومنها: التفوق الامريكي الشامل؛ والسيطرة الأمريكية على النظام الدولي والمنظومات الدولية والقدرة على إنشاء تحالُفات تحت قيادتها والإنتشار الكثيف للقواعد والوجود العسكري الأمريكي في العالم والتفرد في إسخدام القوة دون حساب أو عقاب، حيثُ أنَّ النظام الدولي يتحدد فيما بين الدول الكُبرى بأربع مُستويات للقوى:" سياسية، وعسكرية، واقتصادية، وتكنولوجية"، الولايات المُتحدة الامريكية تنفرد في ذلك دون سواها من القوى الكُبرى بوضع القطب الذي يجمع تلك المُستويات(بريجنسيكي،2007: 52).

وكذلك تنامي ظاهرة الإرهاب، وظاهرة التدخل، وإختراق السيادة، وتراجع الشرعية الدولية والقانون الدولي، والصراع العربي _ الإسرائيلي، وثورات الربيع العربي، وتداعيات ملف البرنامج النووي الإيراني، إذ أنَّ في مُجملها قد أثرت هذه التحولات في النظام الدولي هيكلياً، وكذلك إنسحب أثرها على مُوضوع أمن المشرق العربي في ظل الصراعات القائمة على مسرحهُ، حيثُ أنها أثارت هذه التفاعُلات إشكاليات حول إرتباط الأمن الغربي بشريان حياتُه في المشرق العربي، والذي يُمد العالم الصناعي بمُعظم إحتياجاته من النفط، وأنَّ التهديدات التي يتعرض لها؛ والتي قد تُؤثر على إمدادات النفط المُنتظمة أو ربطها بشُروط سياسية لا يُمكن قُبولها، خُصوصاً إذا ما سيطرت على المنطقة دولة واحدة ذات توجهات تتعارض مع مصالح الدول الغربية في منطقة المشرق العربي(العلي،3017: 205-307).

1.2 نظريات الدِّراسة

وفي هذا الإطار فرضت دراسة الصراع وتفاعلاتهُ وتشابُك العناصر المُكونة لتلك التفاعُلات والتطورات التي تنتابها؛ أنَّ هناك عدة نظريات تخدم وتُحلل وتدرسُ تلك العلاقات، كنظرية القوة في العلاقات الدولية، ونظرية الصراع الدولي، الأكثر إنسجاما مع أثر الصراع في منطقة المشرق العربي على النظام الدولي، وغيرها من النظريات التي تخدم موضوع الدِّراسة؛ لذا سنتحدثُ وبشيء من الإيجاز عن هذه النظريات فيما يلي:

1.1.2 النظرية الواقعية

إنَّ المدرسة الواقعية تُؤمن بأنَّ الواقع يُعد المصدر الأول والأخير في التحليل السياسي، إذ أننا لا نُركن إلى سبب واحد في تحليل الظاهرة، بل هناك العديد من العوامل التي تُفسر وتُعلل وتكشف الحدث أو الظاهرة محل التحليل، وفي فهم الحدث أو الظاهرة محل التحليل، وغيرها من المُوضوعات التي يستهدفها المُحلل السياسي، فالمنهج الواقعي في العلاقات الدولية يعود إلى قناعات قديمة والى فترات زمنية بعيدة، وذلك للقناعات الراسخة التي كانت لا تخضع للجدل بين المهتمين إذ تؤكد مفهوم القوة بكل أدواتها وتُحدد كيفية العلاقات بين الدول والشعوب، ولقد كان من أوائل من تحدثوا عن الفلسفة الواقعية المُفكر الايطالي مكيافيللي صاحب كتاب الأمير(1532م)، الذي بين فيه أنَّ القوةُ بكل أدواتها السياسية والاقتصادية هي الأساس في ثبات الدولة ومُؤسسة الحُكم حتى وصل إلى إستبعاد البُعد الأخلاقي في السياسة حينما طرح مفهومه الشهير(الغاية تُبرر الوسيلة)، ثمَّ تبع ذلك الكاتب توماس هوبز الذي يُعتبر من المُؤيدين للفلسفة الواقعية بشدة، كما إتضح ذلك في كتابه اللوياثان (LOVIATHAN) (1651م) الذي يُؤكد فيه على عامل القوةُ وأثره الواضح في رسم السياسة الداخلية للدول، حيثُ يعتقدان بأنَّ السياسة الدولية هي صراع من أجل السلطة؛ وأنه في حال لم يترتب على هذا الأمر فإنه لا بد من الإستمرار يالجرب، ولكنه أيضاً من وجهة نظرهم دائماً التأهب لخوض الحرب، وفي إستمرار الفوضى السياسية فإنه يتوجب دائماً حشد أكبر قدر ممكن من القوة وتسخيرها لحماية

المصـــلحة الوطنيـــة، لهـــذا أصـــبحت القـــوة العســـكرية هـــي المطلـــب الأهم(ويلكينسن،2013: 10).

قدم هانس مُورجناثو، وهو من أكثر المُهتمين بالنظرية الواقعية تصوراً شاملاً لمفهوم القوة ودورها في رسم السياسة الدولية في كتابه الشهير(السياسة بين الأمم)، حيثُ فرق بين من يُمارسونها وبين من تُمارس ضدهم، وهي تمنح من يُمارسونها السيطرةُ على عُقول ومكامن القوةُ لدى من تُمارس ضدهم، كذلك فإنه مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية، كالحصول على مصادر المواد الأولية، أو السيطرة على الطُرق البحرية، أو إجراء تغييرات إقليمية، أو السيطرةُ على الآخرين، إذ ينظرُ مورجانثو إلى السياسة الدولية على أنها عملية توفيق بين المصالح القومية للدول وعليه فإن فكرة المصالح القومية لا تفترضُ وجود عالم مُسالم كما لا تفترضُ حتمية الحرب وتعني المصلحة القومية الحفاظ على البقاء القومي، بما في ذلك الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة، حيثُ أنَّ هذه المصلحةُ بالذات تُمثل هدفاً أساسياً لا يُمكن التنازلُ عنه أو المُساومةُ عليه، (مقلد،2006: 51).

أمَّا فريدريك شومان أحد دُعاة المنهج الواقعي في تحليل العلاقات الدولية، فيقول أنَّالنظام الدولي يتكون في صميمه من دُول مُستقلة قوية وذات سيادة وتملكُ المُقومات الأساسية للقوة ولا تعترف بوجود سُلطة أعلى منها بين الوحدات الدولية، حيث تعمل هذه الدول على تأمين مصالحها القُومية بوسائل القتال وضعضعةُ الأمن والإستقرار للدول الأخرى، حيثُ يأتي هدف الحفاظ على الذات هدفا نهائياً لا يخضع لأي تحفظ ولا لأي مُساومة،(دورتي،1985: 69).

ويُعد أرنولد ولفرز(Wolfers)، من الدعاة البارزين للاتجاه الواقعي، حيث يقول أنَّ القوة لا تُشكل هدف نهائي في حد ذاتها، وإنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعد منها، ويقول أنه دون ربط القوة بالأهداف يصعبُ الحكم على ما إذا كانت الحصيلة المحققة لدى الدول من إمكانيات القوة القُومية تقتربُ من مُستوى تلك الأهداف الخارجية التي يتمُ إختيارها؛ أم أنها تتجاوز ذلك لتُصبح نوعاً من الإفراط في إستخدام القوة الذي لا تبرره مُلابسات الظُروف التي تُحيط بهذا الإختيار المُحدد للأهداف (العقابي، 1996: 138).

1.1.1.2 مقولات نظرية الواقعية

أولاً: مبدأ القوة

إن مُصطلح القوةُ يُعد من أكثر المُصطلحات التي تُستخدم في العلوم السياسية وذلك لقناعة مُعظم المُهتمين والمُفكرين بأهمية دور القوةُ بإعتبارها القاعدة المحورية في رسم العلاقات الدولية بين الوحدات الدولية، وتفوق فكرة القوةُ على فكرة الحق، ذلك إنَّ عامل القوةُ يُعتبر عاملاً غير ثابت في المعايير الدولية بين الدول، فكثيراً ما يكون صديق اليوم عدو الغد وكذلك العكس، وفي هذا الصدد يذهب شوارزنبرجر إلى القول"أنَ القوةُ هي بلا منازع محور الإرتكاز في حركة العلاقات الدولية كلها، والسبب هو في غياب مُجتمع دولي شامل فإن المجموعات الدولية داخل النظام الدولي تتصرف بناءً على ما تمتلكهُ من إمكانيات مادية وعسكرية وليس من أي مُنطلق قانوني أو أخلاقي، فالقوةُ ليست نوع من الشهوة المُدمرة، بل أنها مزيج من الإقناع والإكراه، إذ إنَّ أولئك اللذين يستخدمُون القوة يُفضلون عادةًتحقيق أهدافهم من خلال التهديد بإستخدامها بدلا من اللجوء إليها فعلا، فالتهديد يستهدفُ الإقناع في حين يرتبط الإكراه بالإستخدام الفعلي للقوةُ "، إذ أنَ القوةُ في كثير من الأحوال تُستخدم بُغية الدفاع عن الكيان القومي، أو الأمن، أو النُظم والمُعتقدات السياسية وأيضاً عن المصالح القومية الأساسية للدول، وقد يذهبُ بالقوةُ للمساعدةِ في الوصول لبعض الغايات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية؛ وهو ما يُمكن أنَّ يُساعد بدوره على تحقيق التنمية للدول، إذ أنَّ كثيرٌمن المُهتمين في رسم أُسس العلاقات الدولية يركزون أيضاً على أهمية دور الدبلوماسية والتي بدورها تمنعُ كثيراً من الصراعات التي قد تحصلُ بين الدول، والتي في الغالب تكون نتيجة الإفراط من قبل بعض الدول في إيجاد أسباب القوةُ الدافعة إلى إثراء الصراع والصدام والحروب بين الأمم في ظل نظام دولي قائم على الفوضى (دورتي،1985: 15).

حيث يُعتبر الخوف الدافع الأول للتنافس؛ فالدول تحتاج من أجل بقائها إلى أنَّ تكون عدوانية، في ظل الخوف من أنَّ تطور دولة قوتها على حساب الدول الأخرى، لذلك فإن الاختلاف في توزيع القوى يحدد مُستوى الخوف ومن ثمَّ سلوك

الدولة، فالبقاء والإستمرار هو الهدف الرئيسي للقوى الكبرى، وتحركها الإستراتيجي أكبر، كذلك إن الصراع بين الدول هو صراع من أجل القوة، حيثُ تكون الدولة الضعيفة عرضة الأطماع وخصوصاً عندما تمتلك الثروات الطبيعية، ما السياسةإلا إدارة رشيدة لمعطيات القوة من خلال العمل على إيجاد السبل والأساليب لمعالجة القصور في حالة الضعف أو وضع السياسات لإستخدام القوة، حتى لا تصبح أداة غير عاقلة في يد مجانين أو وسيلة لتحقيق رغبات مغامرين يذهبون من خلالها لتحقيق أمجاد وهمية وغضفاء فلسفات وأفكار شوفينية تغرق العالم في القتل والدمار، ذلك أنَّ لجم إستخدام هذه القوة جاء من خلال توازن القوى، وبذل الجهود لإيجاد هذا التوازن، وهو بعكس حقيقة التوازن في دول العالم الثالث الذي يُمثله حالة اللاتوازن؛ وما الغاية منه إلا السيطرة على الدول الصغرى وتحجيمها عسكرياً لتتمكن الدول الكبرى المهيمنة وفي أي وقت تشاء القيام بالتدخل وإخضاع الدول الصغرى بحجة مكافحة الإرهاب أو العمل على إسقاط النُظم بحجة أنها نُظم إستبدادية، وحماية حقوق الإنسان وغيرها من المداخل بغية السيطرة على تلك الدول ومقدراتها أو إخضاعها لسياساتها بما يحقق مصالح الدول الكبرى، كذلك ترتبط القوة بالسيادة ارتباطاً طردياً؛ حيثُ إنَّ الدولة التي تمتلك القوة تكون قادرة على عدم الخضوع لأي قوى داخلية أم خارجية، وتكون قادررة على إتخاذالقرارات بلا إملاءات، وقد قام عدد من المفكرين في مجال العلاقات الدولية وعلى رأسهم هانز مورجانثو بتحديد القوة في تسعة عناصر، لكنَّ المفكر" راي. أس. كلاين" أسهم بوضع نظريته والتي تتضمن خمسة عناصر للقوة وهي: الكتلة الحيوية (الحرجة)، والقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، والهدف الإستراتيجي، والإرادة الوطنية (Gerald, 2002: 197).

ثانيا: نظرية المصلحة القومية

تُحدد المصلحة القومية في مفهوم النظرية الواقعية في إطار القوة، أي المصلحة المدعومةُ بالقوةُ، وفكرة المصلحة القومية هي تعبير واضح عن الأهداف الإستراتيجية العليا للدولة تجاه منطقة من مناطق العالم، برغم التحول الذي قد يحدثُ في نمط الإيديولوجيات المُسيطرة أو التبدل للزعامات السياسية أو في نماذج القيم السياسية، والاجتماعية السائدة، أي أنَّ المصلحة القومية تظلُ دائماً وأبداً المقياس

العام الذي يُمكن من خلاله الإستدلال على العوامل التي تُحدد السُلوك الخارجي لأي دولة عُضو في المجتمع الدولي(مقلد،1971: 20).

يرتبط مفهوم القوةُ بالمصلحة الوطنية إرتباطاً وثيقاً، إذ يُعتبر عند كثير من المُهتمين، أنَّ المصلحة الوطنية هي نفسها القوةُ، وتحليلهم لذلك هو أنَّ الدول في كثير من الأحيان تجعل القوةُ سبيلا لتحقيق أهدافها ومصالحها، ذلك أنَّ توفرُ عواملُ القوةُ لدى كل دولة هو بمثابة مطلب أساسي وهدف تسعى له كل دولة، لأنَّ الواقع يفرضُأنَّ العلاقة طردية بين تحقيق المصالح القومية للدول ومقدار ما تملكهُ من قوة، وفي هذا المجال يقول هانز مورجانثو"أنَّ القائد السياسي يُفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة التي هي القوةُ، والتاريخ يُثبت ذلك"(دورتي، 1985: 21)، ويُمكن تصنيف أهمية المصالح الى أربعة مسُتويات تشمل ما يلي (الرمضاني،1991، ص231-235):

1- **ضرورة قصوى للبقاء:** والتي تعني تعرض الدولة الى خطر القيام بأمر عسكري مباشر أو التهديد باستخدام القوة.
2- **حيوي أو أساسي:** ويعني تعرض الدولة لخسارة كبرى نتيجة لقيام دولة أخرى بأحد الاعمال التي تؤثر مباشرة في مصالح حيوية هامة للدولة، ما لم تكن الدولة قادرة عسكريا على منع تلك الأعمال التي قد تؤدي الى خسارة فادحة في مصالح تلك الدولة فإنها قد تتأثر سلبا من الناحيتين الامنية والاقتصادية ومن ثم موقع الدولة في النظام الدولي.
3- **رئيسي:** وتعني أن الاستقرار الاقتصادي والسياسي والايديولوجي للدولة قد يتأثر بأحداث وتغيرات في البيئة الدولية مما يستدعي الدولة لاتخاذ حزمة من الاجراءات اللازمة للحد من تأثير مثل تلك التغييرات على المصالح الوطنية للدولة.
4- **الثانوي أو الخارجي (المفضل):** ويعني أن وضع الدولة لن يتأثر بأحداث خارجية قد تؤدي الى التأثير المباشر في المصالح الأساسية لتلك الدولة الا ان بعض رعايا الدولة أو مؤسسات تابعة للدولة أو شركات تنتمي لتلك الدولة قد تتأثر في الاحداث الخارجية.

2.1.1.2 دواعي استخدام نظرية القوة

إنَّ هذه النظرية قد فرضت مفاهيمها وأدواتها وواقعها على مُختلف النظريات الشمولية الأخرى التي كرست إتمامها لتفسير وتحليل الواقع الذي تعيشهُ الدول، من منظور مُحاولة وضع الإجراءات الوقائية الداعمة لعوامل الاستقرار والأمن الدولي، ومُبعدة العوامل المسببة للصراع الذي سيؤدي بدوره إلى الحروب واستخدام القوة، وفي حالة علاقات دول المشرق العربي مع القوى الدولية، فقد كانت القوة حاضرةٌ في كثير من مظاهرها، وبخاصة في المجال العسكري والاقتصادي في ضوء التحولات في النظام الدولي(مقلد،1991: 20).

2.1.2 نظرية الصراع

إنَّ نظرية الصراع متواجدة في فكر العديد من علماء الاجتماع الكلاسيكين والمعاصرين، نذكر منهم عبدالرحمن ابن خلدون (1332–1406م) إذ يعُود الفكر الصراعي إليه من خلال أفكاره الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي طرحها في رؤيته للمجتمع الأنساني وتحليله لموضوع العصبية والسلطة السياسية (بوجلال، 2015: 193)، ونظرية الصراع التي أيدها العديد من الرواد (كارل ماركس، فلفريدو باريتو، كارل مانهايم، رالف داراندورف، لويس كوزر، رايت ميلز، وغيرهم)، تقوم على جملة من التصورات مفادها أنَّ الحياة الاجتماعية تُولد بطبيعتها الصراع لكونها تتكون من جماعات لها مصالح مُختلفة وأنها مُتداخلة، إذ أنَّ النُظم ليست مُتحدة ومُنسجمة؛ فهي تتضمن أشكالاً مُتباينة من القُوة وتميل إلى التغيير وذلك سعياً لتأكيد ذاتها وضمان حقوقها والتخلص من الطبقة المسيطرة عليها؛ لذلك فإن كل هذا لن يتأتى إلا عن طريق الصراع، أي أنَّ التفاعل يُحدث الصراع بين الأطراف المُتفاعلة، وسبب الصراع بين الأطراف المُتفاعلة يكون للتمتع بالقوة وكسب النفوذ أو السيطرة، لذلك يُوجد دائما تنافس وصراع واقتتال بين الناس للاستحواذ على الثروة والنفوذ والمواقع الاجتماعية والسياسية القليلة والمحدودة والنادرة (زريبي، 2011: 145).

ونظرية الصراع الاجتماعي في الفكر السياسي الاجتماعي تأخذ أشكالاً مُختلفة، إذ أنَّ معناها يتمحور حول الاجتماع والغموض الذي يكتنفُ القيم الاجتماعية التي ينهضُ عليها النظام السياسي، وهناك بعضُمن المُفكرين يُشكك في وجود إجماع حولهذه القيم، وهم يذهبون إلى أنَّتلك القيم لا تعكس كل المصالح العامة وإنما تعكسُ مصالح مُعينة أو خاصة؛ وهو الشيء الذي ينجُم عنه صراع إجتماعي، لكن بالمقابل هناك البعض ممن يقول بوجُود قيم مُشتركة، ويُغض الطرف عن الصراع ووسائل تطويقهُ بالقوةُ، ويُجسد مفهوم العقد الاجتماعي؛ خلاف المُفكرين في أوروبا الغربية، حيث إحتدم هذا الخلاف في القرن التاسع، حيث يُعتبر ماركس من أشهر القائلين بنظرية الصراع الاجتماعي؛ وذلك بسبب تناقض المصالح الاقتصادية في المجتمع، وقد ظهرت نظرية الصراع في سنوات 1950م و1960م، كحركة فكرية نقدية ضد النظرية الوظيفية؛ وهيالتي تزعم بوجود نسق إجتماعي ثقافي يعمل على حفظ توازن المُجتمع، وقد إتُهمت نظرية الصراع؛ النظرية الوظيفية، بالتغاضي عن صراع المصالح في المجتمع البشري، أو حتى أنَّ يُنظر إليها كظواهرُ ثانويةٌ، حيث إنَّ نظرية الصراع تدعو إلى أنَّ يُؤخذ في الإعتبار دور عامل القوةُ، وكذلك المصالح الاقتصادية والسياسية المُتعارضة؛ كونها تُؤدي إلى الصراع الاجتماعي، ذلك أنَّ التحليل الوظيفي للمجتمع يشوه الصراع الاجتماعي، ولقد إتفق القائلون بوجود صراع إجتماعي مع نظرية ماركس، إلا أنَّ بعضُهم يختلفُ معه حول أسباب الصراع، ولقد تعرضت وظيفية "بارسونز" وأتباعه إلى جملة من الانتقادات اللاذعة؛ من طرف رايت ميلز، رالف دارندورف، الفن جولدنر، توم بوتمور، جون ركس، دافيد لوكود، وآخرون (لبصير، 2010: 449-450).

إنَّ عُلماء الاجتماع؛ ينظُرون إلى العالم الاجتماعي على أنه في حالة صراع مُتواصل، وأنَّ منظور الصراع يفترض أنَّ السلوك الاجتماعي يحسنُ فهمه في سياق الصراع أو التوتر بين الجماعات المتنافسة، وليس من الضروري أنَّ يكون هذا الصراع عنيفاً، إذ يُمكنه أنَّ يأخذُ شكل المُفاوضات العمالية، والسياسات الحزبية، والتنافس بين الجماعات الدينية على الأعضاء، أو النزاع على الميزانية الفيدرالية، على العكس من تشديد الوظيفيين على الإستقرار والإجماع، ففي الولايات المتحدة

الأمريكية هيمن المنظور الوظيفي على علم الاجتماع حتى أواخر الستينيات، لكن مع إنتشار القلاقل الاجتماعية والتي نجمت عن النزاع عن الحقوق المدنية، وكذلك الإنقسام المرير الذي نجم عن الحرب في فيتنام، وأيضاً ظهور حركات التحرير النسائية، وأحداث الشغب الحضرية، كل ذلك ساهم ليكون مُؤيداً لمدخل الصراع، أي أنَّ عالمنا الاجتماعي يتميز بالنضال المُتواصل بين الجماعات المُتنافسة، حيث يقبل علم الاجتماع حاليا نظرية الصراع كإحدى الطرق الصحيحة للنظر في المجتمع (عبدالجواد، 2009: 280-281).

هناك من يربط بين الصراع أو نظريات الصراع الاجتماعي؛ والماركسية الكلاسيكية أو المحدثة، حيثُ تُعد هذه النظريات من أهم المُوضوعات المعروفة في علم الاجتماع نظراً لكون الصراع يُخيم على علاقات البشر والجماعات والمُجتمعات وإنه لا تُوجد نظرية صراع واحدة، بل هناك عدة نظريات للصراع؛ على أنَّ إختلاف النظريات الصراعية لا يكون بطبيعة الطرح النظري فحسب، بل يذهب إلى أنَّ تكون أيضاً بأطراف أو جهات الصراع، والعامل الأساسي المسؤول عن الصراع بين الأطراف أوالجهات المتصارعة (زريبي،2011: 147).

3.1.2 نظرية الصراع لدى بعض المُفكرين

1.3.1.2 توماس هوبز

لقد أكد توماس هوبز على الطبيعة الشريرة للأفراد وأنَّ هؤلاء الأفراد في حالة من الصراع الدائم بغية الإستحواذ على القوة والعمل على تعظيمها، أيضاً نجد أنه أعطي أيضاً إهتمام للقوة في العلاقات الدولية وكذلك التأكيد على أهمية المُؤسسات وما لها من دورها في منع الصراعات ما بين الدول (M. Judd, 1994: 223)، وفي نظر هوبز إيضاً أنَّ الإنسان يعمل حسب مصلحته الخاصة، ومن مصالحه السُلطة؛ حيثُ أنَّ السُلطة هي ما يسمح للإنسان أنَّ يضمن مكاسبه ومصلحته إذ إنَّ

السُلطة ليست إلا وسيلة من خلالها يتمتع في أمان المكاسب، فمصلحة الإنسان تقوم علي البحث عما هو مفيد له ومن هنا تنتج الخصومة وحرب الجميع ضد الجميع (رانجون، 1983: 87).

2.31.2 نيقولا مكيافيللي

إنَّ الواقعية السياسية عند مكيافيللي تُؤسس على نظرة ساخرة إلى الطبيعة البشرية حيثُ أنَّ البشر عند مكيافيللي خُبثاء يتمسكون بالمصالح المادية أكثر من تمسكهم بحياتهم الخاصة (باول، 245:1985)، حيثُ لديهم الإستعداد لتغيير أهوائهم وعواطفهم، ناكرون للجميل، ومُتقلبون، مراءون، ميالون إلى تجنب الأخطار، شديدو الطمع وهم إلى جانبك طالما أنك تفيدهم، فيبذلون لك دماءهم وحياتهم وأطفالهم وكل ما يملكون، ولا يترددون في الإساءةإلى ذلك الذي يجعل نفسه محبوبا بقدر ترددهم في الإساءة إلى من يخافونه، إذ أنَّ الحب يرتبط بسلسلة من الإلتزام التي قد تتحطم بالنظر إلى أنانية الناس عندما يخدم تحطيمها مصالحهم، بينما يرتكز الخوف علي الخشية من العقاب، وهي خشية قلما تُمنى بالفشل (موسيليني، 1988: 15).

ونجد أيضاَ ميكافلي قد عبَّر في كتاب المطارحات بقوله "أشار جميع كتَّاب السياسة عبر التاريخ الطويل، إلى أنَّ الواجب يدعو عند تأليف الدول والتشريع لها، إلى اعتبار الناس جميعاً من الأشرار، وأنهم ينفسون دائماً عما في ضمائرهم من الشر، عندما تتاح لهم الفرصة للتنفيس عنه، حيث أنَّ مكيافيلي يرى أنَّ الناس لا يفعلون الخير إلا إذ إضطروا إلى فعله وذلك بدافع الحاجة، فعندما تتاح لهم فرصة العمل كما يشاءون وتتاح لهم الحرية في الإختيار، لذلك يُصبح الإضطراب والفوضى يُصبحان هما المسيطرين (حماد، 1962: 223)، وقد جعل مكيافيلي من الصراع مفهوماً أساسياً في الفكر السياسي الغربي الحديث، حيثُ بين بأنه هناك دافعين رئيسيين يعملان على تحديد طبيعة الصراع في المجتمع وهما: رغبة الجماهير في تحقيق الأمن، ورغبة الحكام في الحصول على مزيدٍ من القوة (مؤمن، 2008: 16).

3.3.1.2 الافتراضات الأساسية في نظرية الصراع

1- إنَّ الصراع ينشأ ما بين طرفين أو أكثر وذلك كنتيجة للتعارض في الأهداف، والمصالح، والمعتقدات، والقيم بين الأطراف المُتصارعة، حيثُ يعمل كل طرف عادة إلى تحقيقها من خلال السعي من قبل أحد الأطراف للقيام بعمل سلبي ضد الآخر من أجل تحطيم قدراته جزئياً أو كلياً.

2-إنَّ الصراع ينجم عن التعارض بين إرادتين أو طرفين أو عدة أطراف، وهذه الأطراف تعمل على ذلكمن أجل تحقيق أهداف ومصالح يغلبُ عليها طابع التناقض مع الأطراف الأخرى، معبراً عنها في أغلب الأحيان بأسلوب الفعل ورد الفعل.

3-إنَّ التشابك والتعقيد اللذان يتصف بهما النظام الدولي يعملان على دفع وحداته إلى الصراع من أجل تحيقق الأهداف الحيوية لتلك الدول(مقلد، 2006: 211)

4.1.2 تقييم نظرية الصراع

إنَّ حالة التشابك والتعقيد والتناقض التي يتصفُ بها العالم؛ يعني أنَّ العمل على خلق تجانس أو إنسجام يُعتبر من الخيال بمكان، ومن هنا فإنه لا بدَّ من اعتماد كل دولة على القوة الذاتية المتاحة لها للمحافظة على بقائها وإستمرارية وجودها في هذا النظام الدولي اللاعقلاني؛ والذي لا يتصف بشكل من الأشكال سوى الصراع لتحقيق أهداف الدول الحيوية، حيثُ نجد أنَّ هذه النظرة للنظام الدولي أطرتتجاه ظُهور مدرسة نظرية التكامل الدولي؛ من خلال ما جاءت بهمن أفكار في فحواها تُعبرعن تفاؤلا في تناول الواقع الدولي من خلال ماإرتأت هذه النظرية كرد فعل على نظرية الصراع؛ بأنَّ السلم والإستقرار الدولي يُمكن تحقيقهما في إطار من التكامل وليس الصراع (الصفتي، 2011: 35).

5.1.2 نظرية الصراع وإسقاطها على الواقع العربي

إنَّ فكرة غياب الإنسجام والتوازن أو تواجد عدم الرضى حول الموارد المادية كالسُلطة والدخل والمُلكية في وسط اجتماعي مُعين كالجماعات الصغيرة أو الكبيرة وحتى الشعوب والأمم؛ يُمكن أنَّ تقوم عليه نظرية الصراع، وهو ما يذهب تجاه أنَّ يكون لها العديد من الإسقاطات على الواقع العربي، حيث أنَّ الحالات التي تعيشها مُختلف الأمم؛ في إطار مُختلف المشاكل التي تعيشها الدول على مُستوى سُلطاتها وإداراتها أو فيما بين الشعوب، نجد أنَّ ما حدث في العراق وسوريا وفلسطين والبحرين واليمن ولبنان خير دليل على ذلك، فالمُسميات والأوصاف التي إستُخدمت تعددت لتلك الأحداث والتطورات الجارية في العالم العربي، فقد جاءت الثورات العربية لإسقاط نُظم الإستبداد السياسي، والقضاء على الفساد الاقتصادي، ولإنهاء حالة الزيف الاجتماعي لتقيم دولاً مدنية حديثة تنعم بالحرية، وتطبق الديموقراطية، والعمل على إقامة المؤسسات وإنفاذ القانون وتحقيق العدالة، حيثُ نجد أنَّ ثورات الربيع العربي جاءت بعد أنَّ أدركت شعوب المنطقة حقيقة المأساة التي صيغت لتعيشها في حروب ومنازعات فتاكة ونزوحاً لم يشهده تاريخها من قبل، من جانب آخر لقد تم وصفها بالثورات والحركات الإحتجاجية والمُظاهرات المُطالبة بالديمقراطية، وجانب آخر أطلق عليها الربيع العربي، والتمرد، وحركة 25 يناير كما هي الحالة المصرية، إلا أنه لا تُوجد من تلك المُسميات والأوصاف ما ينطبق بنفس الدقة على جميع الإنتفاضات العربية، نظراً لتباينها من حيثُ الإختلاف في طبيعتها من بلد لآخر؛ ما أوجد صُعوبة في إدراجها تحت مظلةً واحدة، برغم أنَّ الثورات العربية في مُجملها تشترك في أسباب عميقة مُؤدية لاندلاعها وهي تتركز في إحباط الشعوب من غياب الديمقراطية، وإمتداد الأمر إلى حرمانها من حقوقها الأساسية ومن حرياتها الفردية، وتدهور الظروف المعيشية للمواطن، وتنامي الفساد، وكذلك إنعدام العدل الاجتماعي، لذلك فإن المعنى الإصطلاحي للثورة بما يتضمنه من إقتلاع للنظام وتقويض لبنيان حكم قائم، وتقويض لرموز المرحلة(الصفصاف، 2017: 127-28).

فيمكن أنَّ يتطابق ذلك في جملته على الحالة المصرية، وبشكل لا يُمكن أنَّ يُعمم على الحالة الليبية مثلاً؛ كون الوصف الأقرب لها من أنها أقرب إلى الحرب

الأهلية، لكن فيما يتعلق بالحالة التونسية فهي الأقرب كحركة للمطالبة بالديموقراطية، إما التمرد الشعبي والعصيان المدني فهو الأقرب أنَّ يُوصف به ما حدث في سوريا وإمتداده بتطوره إلى الحرب وتنوع الفاعلين في ساحتها، أما العراق فبعد الإحتلال وإنهيار النظام أصبحت تحت سُلطة الإحتلال الأمريكي وما تبع ذلك من أحداث وصولاً إلى حُكومات عراقية لم تستطع أنَّ تُؤدي أقل المطلوب منها على الساحة العراقية والحفاظ على وحدة العراق، وما نجم عن ذلك من إنسلاخ إقليم كردستان، وتفشي الفساد، وصولاً للأحداث الأخيرة وخروج المواطنين للشوارع بإحتجاجات على الأوضاع القائمة، أما اليمن وسقوط نظام علي عبدالله صالح وإنقسام الداخل اليمني ما بين المعارض والمؤيد للنظام السابق وإشتعال فتيل الحرب، وإنتهاء ببدء عاصفة الحزم بقيادة المملكة العربية السعودية في ممارسة الحرب بالوكالة على الإرهاب الذي سبق أنَّ بدأتها الولايات المُتحدة الأمريكية (الصفتي، 2011: 5).

6.1.2 النظرية الليبرالية

لقد تعرَّضت النظرية الليبرالية أيضاً لمحاولة تفسير ظاهرة الصراع بين الدول، حيثُ ترى من خلال أحد إتجاهاتها؛ أنَّ الإعتماد المُتبادل في إطار الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن إستخدام القوة ضد بعضها البعض، من مُنطلق أنَّ الحروب تعمل على تهديد الرفاه لكلا الطرفين المُتصارعين، كذلك يرى إتجاهاً آخر أنَّ الديموقراطية تُعتبر مُفتاحاً للسلام العالمي؛ وهذا الرأي ينسب للرئيس الأمريكي وودر ويلسون، حيثُ يستند في ذلك على أنَّ الدول الديموقراطية أكثر إتجاهاً وأقرب للسلام من تلك الدول التسلُطية، وأيضاً يُوجد رأي آخر يذهب تجاه الرؤية؛ بأنَّ المُؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي يُمكن لها العمل على المُساعدة في التغلب على النزعة الأنانية للدول؛ من خلال تشجيعها على ترك المصالح الآنية لها؛ لصالح فائدة أكبر للتعاون الدائم، إلا أنَّ هذه النظرية لا تمانع من قيام الحروب من أجل الحفاظ على السلام والسلم العالمي(وولت، 2008: 6).

وفي ضوء النظرية الليبرالية نجد أنه ومُنذ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها للتغيير والأصلاح في المنطقة فيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وهي

تطرح المشروع الليبرالي وفق ما تراه من رؤية أكثر تحديثاً، من خلال حزمة من القوى والعوامل الضغط، فالقوى الضاغطة من أجل الليبرالية وإنَّ كانت تتمثل في الأساس في الولايات المتحدة الامريكية واوروبا؛ إلا أننا نجد أنها ملتحفةٍ بقوى من داخل المجتمعات العربية التي تتنوع وتختلف بحسب ظروف كل دولة من الدول، إذ إنَّ هناك قوى طائفية تجد في الليبرالية حسب الطرح الأمريكي على أنها فرصة تاريخية لهالتحسين أوضاعها أو تحقيق مصالحها سواء أكانت قوى دينية طائفية داخل الإنتماء للدين الإسلامي أم قوى دينية أخرى، كذلك هناك أقليات عرقية كما هو الحال لدى الاكراد والبربر وغيرهمكذلك هناك قوى تم زرعها وتنمية قوتها داخلياً من خلال الدعم المالي المُباشر وهي مُمثلة في مُنظمات حُقوق الإنسان وغيرها من المُنظمات التي تُمول من قبل الولايات المُتحدة الأمريكية وأوروبا إلى جانب فئات اقتصادية واجتماعية في القطاع الخاص للمُجتمعات العربية والإسلامية التي تم ربطها بالمُؤسسات الاقتصادية والمالية الأمريكية والأوروبية من خلال المعونات والهبات والقروض؛ مما جعل مصالحها ترتبط بالغرب، كذلك إنَّ قوة تأثير الولايات المُتحدة الأمريكية في الأوضاع الداخلية في الدول العربية والإسلامية جاء منها نتيجة إنفراد الولايات المُتحدة بالسيطرة على العالم أو هيمنتها على إدارة الصراعات الدولية، كذلك تأتي قوة تأثير الولايات المُتحدة في الأوضاع الداخلية من تنوع مصادر قوتها في عملية التأثير في ظل ضعف منظومة مؤسسات الدولة في الأقطار العربية في مجال السيطرة على الوضع الداخلي وعدم تمتعها بحالة من المشروعية المؤسسية أو الجماهرية التي تُشكل لها سياج الحماية الداخلية (المسفر، 2005: 27-28).

7.1.2 نظرية إدارة الصراع الدولي

إنَّ ظاهرة الصراع الدولي تنفرد عن غيرها من ظواهر العلاقات السياسية الدولية، بأنها ظاهرة تتشابك في جميع مراحل تفاعُلاتها وتأثيراتها المُباشرة وغير المباشرة، إذ يعود هذا إلى كثرة إبعادها والتداخل في مُسبباتها ومصادرها، فالصراع الدولي: هو تنازعُ الإرادات الوطنية الناجم عن إختلافات في دوافع الدول، وفي

تصـوراتها وتطلعاتهـا وأهـدافها الحاليـة والمُسـتقبلية، حيـثُ تتنـوع مظـاهر الصـراع وإشــكاله، فهنــاك الصــراع السياســي والاقتصــادي والمــذهبي والــدعائي وكــذلك التكنولـوجي، وللصـراع أدوات مُتعـددة تتـدرج إلـى أنَّ تصـل إلـى أكثرهـا سـلبية مثـل الضغط والحصار والإحتواء والتهديد والعقاب والتحالف والتحريض والتخريب والتأمر، أما الحرب المُسلحة فأنها تُمثل نُقطة النهاية في بعض الصراعات (العقابي، 1996: 199).

ذلك أنَّ تداخل أسباب ظاهرة الصراع الدولي والحروب أوجد واحدة من أعقد الظواهر التي تفرزها هذه العلاقات، إذ يذهب كوينسي رايت، أحد المُهتمين بالعلاقات الدوليـة، بمـا يُؤكـد هـذه الحقيقـة الأساسـية بقولـه: أنَّ تلـك الأسـباب والـدوافع للصـراع الـدولي تعـود إلــى الرغبــة فــي السـيطرة والتوسـع ودعـم نظـام المُحالفـات الدوليــة ومُضـاعفاتها الأمنيـة والسياسـية والاقتصـادية، كذلك ضـعف الاسـتقرار والنظـام علـى المُستوى الدولي العام، والصراعات الإستعمارية للسيطرة على المُستوى الدولي العام والصراعات الإستعمارية للسيطرة على منابع الاقتصاد واتخاذ الحرب والصراع كأداة رئيسية للسياسة القومية" (مقلد، 2006: 214).

وسنتحدث من خلال نظرية إدارة الصراع الدولي عن مقولات النظرية ودواعي استخدامها، كما يلي:

1.7.1.2 مقولات نظرية إدارة الصراع الدولي

إنَّ كوينسي رايت يقول أنَّ ربط المعنى التاريخي بظاهرة الصراع والحرب بين الدول يُؤكد الإعتقاد المُتأصل لدى علماء التاريخ من أنَّ المُستقبل هو إمتداد وتطور للماضـي وأنَّ عمليـة فرز الإحداث والتفاعُلات وتصـنيفها يُؤكـد ويعمـل علـى التمييز بين الدوافع التي تقع من إجلها الصراعات والحرب،وبين الأسباب الحقيقية التي تدفع لها، علما بأنَّ الأسباب الحقيقية لحالة الصراع الدولي تكمنُ خلف دوافع في معظمها لتكريس المصـالح السياسية والاقتصـادية وهناك الكثير من الصـراعات الدولية تحت ضغط المؤثرات والعوامل الإيديولوجية (Wright, 1966: 136).

أمـا ليفـي ورنـر، أحـد مُفكـري العلاقـات الدوليـة وممـن إهتمـوا بتحليـل ظـاهرة أسباب الصراع والحرب بين الدول، فينظرُ إلى الصراع الدولي في مُختلف مراحله

ومظاهره العنيفة كالحروب؛ وغير العنيفة، على أنَّ ذلك سمه من سمات النظام الدولي القائم على تعدد الدول القومية، حيث يعود ذلك إلى تصوره بأنَّ عدم وجود سُلطة مركزية حيادية عالمية لها قوة الإكراه القانوني التي تضمن أمن الدول وتضمن إستمرارها وسيادتها، كذلك يرى ورنر؛ أنَّ التهديدات التي تتعرض لها مصالح الدول وكيانها وأمنها يدفع هذه الدول للحصول على أسباب القوة ومن هنا يتأجج الصراع، وهناك سبب أخر لزيادة الصراع بين الدول، كما يراه ورنر، وهو أنَّ الشكوك المُتبادلة بين الدول التي تتحول مع الوقت إلى مشاعر عدائية يختلف مُستوى عنفها أو تطرُفها من مُوقف إلى آخر (Werner, 1966:149).

2.7.1.2 توظيف نظرية إدارة الصراع الدولي

إن هذه النظرية تعكس مدى القدرة التي تتمتع بها على تحليل التفاعلات التي تجري بين الدول، وأيضا في إستيعاب التباين والإختلافات التي تُؤدي إلى الصراع الدولي في مُختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية والصراعات التي تؤججها التحالفات الدولية وما ينتجُ عن ذلك من تقاطع في مصالح الدول، ومن خوفها على مكانتها وأمنها وإستقرارها، إضافة إلى إهتمام هذه النظرية بالتفاعل الأمني والإستراتيجي، من سباق تسلح بين الدول، والصراعات الناتجة عن ظروف المكان الطبيعي للدولة وما تحويه من ثروات والتي في الغالب تعكس سلوك الدول الخارجية الذي يدلُ في مُعظمه على أطماع توسعيه وإستعمارية خاصة من قبل الدول العظمى، مما يُؤثر في سُلوك تلك الدول خارجياً.

8.1.2 نظرية الفوضى الخلاقة

وفي عودة إلى الفكر اليوناني القديم، وخصوصاً عند أرسطو، الذي ربط ما بين الخلق والترميم، من أنَّ البشرية غير قادرة فعلاً على الخلق والإبتكار إلا عندما تُعيد تركيب الأفكار والأشياء المُهمشة وقبل التخلص منها أو في أثنائه(الخاقاني،2013: 144)، كذلك إشتهر "نيقولا مكيافلي المتوفي 1527م"، بأنه عميد المدرسة التي تُعرف السياسة بانها" فن الخداع والغش" و" الغاية تبرر الوسيلة"

بعد أنَّ نجح في تأسيس مدرستهُ الخاصة في فن السياسية، بحيثُ أصبح عميد السلك النفعي في السياسة، ولا غرابة بأنَّ يكون "مكيافيلي" قد وضع حجر الأساس لنظرية الفوضى الخلاقة؛ حيثً يُمكن تلمس مفهوم الفوضى في كتابات"مكيافيللي" في كتابه الامير، حيثُ يعُد أنَّ النظام ينشأ من الفوضى، وأنَّ الفوضى تُحدثُ الخراب الذي يُقام على أنقاضه النظام، غير أنه لم يشأ إحداث الفوضى للوصول إلى النظام بقصد، أي أنه لم ينظر إلى الفوضى كسياسة تخلق النظام؛ وإنما وضعها تسلسل طبيعي يحدثُ في المُجتمعات، فالفوضى عنده نتاج الراحة الذي هو نتاج السلم، في حين أنَّ الفوضى تنتج الخراب الذي بدوره ينتج النظام(الكناني،2014: 3).

يرجع البعض جذور هذه النظرية إلى المبادئ الماسونية، إذ من المعروف أنَّ الماسونية كانت وراء الثورات الفرنسية والبلشفية والبريطانية، وقد كانت تعمل على إسقاط الحُكومات الشرعية، وإلغاء أنظمة الحُكم الوطنية في البلاد المُختلفة والسيطرة عليها، كما كانت تبُث سُموم النزاع داخل البلد الواحدة وإحياء روح الأقليات الطائفية العنصرية(خضر، 2012: 2).

أيضاً هُناك الكثيرون من يعتقدون أنَّ مُصطلح الفوضى الخلاقة مُصطلح جديد ظهر بعد التفرد الأمريكي بزعامة العالم على أثر سُقوط الاتحاد السوفييتي، والواقع أنَّ هذا المُصطلح ظهر أيضاً لأول مرَّة في عام 1902م، على يد المُؤرخ الأمريكي "تاير ماهان"، كذلك نجد أنَّ أصول نظرية الفوضى الخلاقة عند عالم الاقتصاد النمساوي"رودلف شومبيتر" في كتابه(الراسمالية والإشتراكية والديموقراطية) في أُطروحة(التدمير الخلاق) الصادر عام 1942م، حيثُ عده وبحسب المفهوم الرأسمالي، أنَّ إزاحة القديم هي التي تُفرز الجديد والتطورعبر التقويض المستمر للعناصر الشائخة والخلق المستمر للعناصر الجديدة (الميناوي: 2012: 34).

وحتى يُمكن تاريخياً فهم مُصطلح الفوضى الخلاقة يُمكن الرجوع إلى "مايكل ليدين" أول من صاغ مفهوم الفوضى الخلاقة أو الفوضى البناءة أو التدمير البناء؛ في معناه السياسي الحالي، وهو ما عبر عنه في مشروع "التغيير الكامل في الشرق الأوسط"، الذي أعده في عام 2003م، حيثُ إرتكز المشروع على منظومة من

الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكل دول المنطقة وفقاً لإستراتيجية جديدة تقوم على أساس الهدم ثم البناء(الميناوي:2012، 45).

حيثُ ينطلق "ليدين" من نظرية أنَّ" الإستقرار مهمة لا تستحق الجهد الأمريكي، ليحدد بالتالي المُهمة التاريخية الحقيقية لأمريكا فيقول:" التدمير الخلاق هو إسمنا الثاني في الداخل كما في الخارج، فنحن نُمزق يومياً الأنماط القديمة في الأعمال والعلوم، كما في الآداب والعمارة والسينما والسياسة والقانون، لقد كره أعداؤنا دائماً هذه الطاقة المُتدفقة والخلاقة التي طالما هددت تقاليدهم مهما كانت وأشعرتهم بالخجل لعدم قدرتهم على التقدم..علينا تدميرهم كي نسير قدماً بمهمتنا التاريخية" (حيدر، 2002، 22).

إنَّ نظرية الفوضى الخلاقة التي هي أداة فكر أمريكي معاصر، تُعتبر أهم المفاتيح التي أنتجها العقل الإستراتيجي الأمريكيفي التعامل مع قضايا العالم العربي، والتي يهدف من ورائها أنَّ تبقى المنطقة العربية وتحديداً منطقة المشرق العربي لما فيها من ثروات طبيعية وتحديداً الطاقوية منها، في حالة من الإضطراب والغليان وعدم الإستقرار، إذ وفق المفهوم الأمريكي أنَّ الشرق الأوسط الجديد سيولد من رحم الفوضى الخلاقة، فالفوضى الخلاقة في حقيقتها تتمثل في السعي الإستباقي نحو تفكيك كل المواقع والجُغرافيات التي تُشكل مصادر تهديد لأمن ومصالح الولايات المُتحدة الأمريكية في العالم، ولكنها تُؤسس نظرياً على ثنائية التفكيك والتركيب، فذلك يعني انَّ الفكر الإستراتيجي الأمريكي بصيغته الراهنة لم يعُد لديه اليقين إلا بعالم تكون الفوضى فيه سبيلاً لإعادة تشكيله وفق مُهمة أمريكا في بناء العالم الجديد وربما يكون عالم ما بعد سايكس بيكو أحد إنتاجاتها السياسية في المنطقة العربية في ظل الإضطرابات السياسية والاقتصادية وحالة عدم الإستقرار التي تعيشها المنطقة، لا سيما بعد الثورات العربية أو(الربيع العربي)، التي حركت المُجتمعات الراكدة سياسياً من خلال هذه النظرية، ولهذا فقد عرف الدكتور محمَّد الرميحي؛ الفوضى الخلاقة، بانها" مُصطلح أطلقه نظرياً بعض اليمين السياسي الأمريكي تجاه مسارات التغيير في الشرق الاوسط، ومُفاده انَّ هذه المُجتمعات، وتلك القريبة منها في المنطقة هي مُجتمعات راكدة سياسياً ولكي يتحرك ركودها، فإنه لا بد من إحداث

شيء من الفوضى والخلخلة حتى يحصُل التغيير، وفي ظنهم، أنه تغيير نحو الأفضل، أو ربما تغييراً من أجل التغيير فحسب" (كعيس، 2014: 282).

1.8.1.2 عناصر الفوضى الخلاقة

إنَّ الفوضى الخلاقة تعتمد جوهرياً على عناصر مُتعددة يَصْلُح بعضها للهيمنة على بلد ويصلح بعضها الآخر لبلد آخر يُمكن أنَّ نذكر منها ما يلي (عبدولي، 2013: 55):

العنصر الأول : ويكون من خلال دراسة النسيج القومي لبلد ما من الناحية الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإثنية ومعرفة الفروق والتوازنات المختلفة، ومحاولة استغلال أي مُشكلة قائمة في الثقوب القومية وتضخيمها تضخيماً يُؤدي إلى التوتر ثم الصراع.

العنصر الثاني: ويذهب تجاه تصميم مجموعة من الإنقلابات الظاهرة والباطنة ومجموعة من الإغتيالات بين صُفوف القيادات الوطنية ورشوة كثير من المُتنفذين في الأجهزة الحاكمة وفي مجالات الإعلام المُختلفة، والتركيز على شخصية مُختارة وإزاحة كل العوائق أمامها بالقتل سواء الحقيقي أو المعنوي، وذلك كله من أجل إضعاف نظام الحُكم وتركيزه في أيدٍ تخضع تماما لهيمنتها، أو الإبقاء على مجموعة من الرؤوس المُتساوية والمُتصارعة والتضحية بالنظام كله حتى تفرغ هي للموارد تنهبها وللأسواق تحتلها.

العنصر الثالث: العمل على الإفساد التنموي الذي ينتهي بالاقتصاد الوطني إلى اقتصاد تابع، وتفقد الملايين قدرتها على الإنتاج، ويتحول الوطن إلى مُستهلك كبير لعالم الأشياء الذي يأتيه من الخارج والذي يُدفع ثمنه كاملاً من موارده الطبيعية وركائزه المدفونة تحت أرضه من معادن وبترول وخامات مُتعددة.

العنصر الرابع: وذلك من خلال مُحاربة كل تجمُع إقليمي يخدُم دول المنطقة اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً، من خلال السعي لتفتيت المُوحد عن طريق الحُروب الداخلية.

2.8.1.2 مراحل تنفيذ الفوضى الخلاقة:

إنَّ عملية تنفيذ الفوضى الخلاقة تخضع لأربع مراحل مُتتابعة (أحمد، 2011: 2):

المرحلة الأولى: تستهدف خلخلة حالة الجمود والتصلب غير المرغوب في النظام المُستهدف.

المرحلة الثانية: العمل على الوصول إلى حالة من الحراك والفوضى المُربكة والمُقلقة لذلك النظام.

المرحلة الثالثة: توجيه تلك الفوضى والعمل على إدارتها للوصول إلى الوضع المرغوب فيه.

المرحلة الأخيرة: وفي هذه المرحلة يتم إستخدام المُدخلات التي أجَّجَت الفوضى لإخمادها وتثبيت الوضع الجديد بشكله النهائي، إلى جانب الإطمئنان لترسانة القوة العسكرية، والأساطيل الأمريكية في المنطقة، وهي أهم عناصر المُعادلة التي تستند إليها الفوضى.

وفي ضوء ما سبق يُمثل مُصطلح الفوضى الخلاقة أحد أهم المفاتيح التي أنتجها العقل الإستراتيجي الأمريكي في التعامل مع القضايا الدولية، حيثُ تمت صياغة هذا المُصطلح بعناية فائقة من قبل النخب الأكاديمية وصُناع السياسة في الولايات المُتحدة الأمريكية، وعلى خلاف مفهوم الفوضى المُثقل بدلالات سلبية كعدم الإستقرار أُضيف إليه مُصطلح آخر يتمتع بالإيجابية وهو الخلق أو البناء، ولا يُخفى خُبث المقاصد الكامنة في صلب مُصطلح (الفوضى الخلاقة) لأغراض التضليل والتمويه.

2.2 الدِّراسات السابقة

إنَّ عملية الإطلاع على الدِّراسات السابقة؛ يهدف منها الباحث الإطلاع على جُهد من سبقه من الباحثين في التطرق لموضوع الدِّراسة أو ما يقع من تشابه بواحد أو أكثر من عناصر أو مفردات أو مفاهيم الدِّراسة الحالية، وأيضاً إلى ما يُمكن أنَّ يُشكله عرض تلك الدِّراسات من تشكيل قاعدة إختبار ذاتية تُمكن من التعرفُ على

أهم المُميزات التي إنفردت بها دراسته عن غيرها من الدِّراسات التي تتشابه لحدً ما مع دراسته؛ للوصول للمعالم التي ميزت الدِّراسة الحالية عن الدِّراسات السابقة التي تم إختيارها من قبل الباحث، سواء الدِّراسات العربية منها أم الدِّراسات الأجنبية؛ والتي يُمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: الدِّراسات العربية

دراسة (صبحي، 2020)، بعنوان" الصراع الإقليمي ودوره في زعزعة الأمن القومي العراقي"، حيثُ تطرقت الدِّراسة للمتغيرات المحلية والإقليمية المؤثرة على أمن وإستقرار الدولة العراقية، وكذلك آلية تحديد التحديات والتهديدات التي تهدد الأمن القومي العراقي، حيثُ أنَّ إمتداد الصراع الإقليمي بين الدول يؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي في الدول للتنافس على التواجد في المناطق الإقليمية الهامة، وقد بحثت الدِّراسة عن أسباب ظاهرة عدم الإستقرار في العراق من خلال التدخل المباشر في شؤونها الداخلية والخارجية، وتحليل طبيعة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الدولة العراقية، وتسليط الضوء على القوى الدولية والإقليمية المؤثرة في أمن وإستقرار العراق، حيث تبرز الدِّراسة أهمية تحليل ومعرفة الصراعات الإقليمية الدائرة في المنطقة وكيف أنَّ هذا الصراع يؤثر بالسلب في زعزعة أمن العراق المستمرة حتى الآن، لذلك تتطلب الأوضاع فهماً وإدراكاً للمواقف التي تمر بها العراق وطبيعة المخاطر التي تحيط به وكيفية مواجهتها والحد من تأثيراتها السلبية وهو ما حاولت الدِّراسة إبرازه.

دراسة(العجولين، 2019)، **جيوسياسية المضايق البحرية وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي: دراسة حالة مُستقبل الإمدادات الطاقوية في مضيق هرمز وباب المندب،** حيثُ هدفت الدراسة إلى التعرُف على جيوسياسية المضايق البحرية في ضوءء تفاعلها مع موضوع الصراع في منطقة المشرق العربي وأمن إمدادات الطاقة، وكذلك التعرُف على الآليات القانونية المُتعلقة بالمضايق البحرية في ضُوء حقوق وواجبات الدول المُشرفة على المضايق في زمن السلم والحرب، من خلال تسليط الضوءء على معضلة أمن إمدادات الطاقة، وبخاصة أمن النقل البحري خاصة في مضيق هرمز وباب المندب، في إطار تغذية الصراعات الجيوسياسية

والاقتصادية والطائفية والطاقوية في منطقة المشرق العربي، وقد توصلت الدراسة إلى أنَّ هُناك تزايد في وتيرة الصراعات المُرتبطة بهذه المضايق التي تُشكل أهمية كبيرة في الإستراتيجية العالمية والإقليمية.

دراسة (الخزاعله، 2017) بعنوان: **موقف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تجاه الثورة السورية للفترة 2010- 2016م**، وقد هدفت الدِّراسة إلى التعرف على مُحددات العلاقة بين الولايات المُتحدة الأمريكية وروسيا منذ العام 2010-2016، تجاه الثورة السورية، وقد توصلت الدِّراسة الى النتائج التالية :

في ظل ما تشهده سوريا من نزاع مُسلح بين المُعارضة والنظام السوري فقد برزت خلافات وتناقُضات في المواقف الروسية الأمريكية تجاه الثورة السورية ونتج ذلك جراء تصادم الأهداف الإستراتيجية والمصالح بين الطرفين وقد ظهر هذا التنافس جلياً بموقف كل منهما (روسيا، والولايات المُتحدة الأمريكية) الداعم لأحد أطراف النزاع السوري.

كذلك رؤية روسيا للأزمة السورية والموقف الأمريكي كتهديد لمصالحها الإستراتيجية، فهي تدرك أنَّ لإسقاط حليفها النظام السوري ووجود بديل له سيُعيد رسم الخارطة السياسية لسوريا بما يخدم مصلحة الولايات المُتحدة الأمريكية، ويُؤدي إلى إخراج روسيا من سوريا، لذلك سارعت لتقديم كل أشكال الدعم للنظام السوري لدرجة إستخدامها لحق النقض الفيتو أربع مرات في مجلس الأمن لمنع صدور قرارات ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد وذلك لرغبة روسيا في عدم التراجع عن دعم النظام السوري للمكانه الجيوستراتيجية التي تحظى بها سوريا في قلب الشرق الأوسط.

إنَّ التنافس الحاصل بين روسيا والولايات المُتحدة الامريكية هو في حقيقته إمتداد لتنافس أشمل حول منطقة الشرق الاوسط ككل وذلك لتمتع سوريا بمكانه على العديد من الصعد ليس الجيوبولتيكية فقط بل على الصعيد الاقتصادي.

دراسة (عودة، 2017)، بعنوان: "الصراع من أجل النفوذ: تركيا وإيران في الشرق الأوسط"، حيث تطرقت الدِّراسة للسياسات الإقليمية لتركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط، وتنطلق الدِّراسة من النظرية الواقعية في تفسير سلوكهما، وكذلك في إستقراء طبيعة مقاربتهما لتشكّل النظام الإقليمي وأداءه، في ظل غياب الشرق

الأوسط طويلاً عن حسابات السياسة الخارجية التركية، قبل أنَّ تلتفت إليه حكومات العدالة والتنمية المتعاقبة، حيثُ نجد أنَّ إيران إعتبرته جزءاً من رصيدها الإستراتيجي وحجر أساس في مشروعها التوسعي، حيث تطرقت الدِّراسة إلى الأدوات التي تبنتها أنقرة كأساليب القوة الناعمة وإقامة الشراكات الإستراتيجية مع دول الجوار من أجل تموضعها الاستراتيجي في المنطقة، في حين ذكرت الدِّراسة أنَّ طهران اعتمدت على إبراز قوتها العسكرية، وتمكين الجماعات الشيعية العربية، وإعتماد الحرب بالوكالة لتعزيز مكانتها الإقليمية، وإستعرضت الدِّراسة أيضاً بدايةً أهم تجلّيات وأشكال القوة وتصنيفاتها لتحديد وتعريف مُقاربة كل من تركيا وإيران في تنظيم علاقاتها الإقليمية ودورها في المنطقة، ثم التطرق لمُنطلقات تركيا وإيران السياسية تجاه الشرق الأوسط، وتوجهاتهما، وإستراتيجياتهما المتباينة، للتوصل بعد ذلك إلى إستنتاجات حول طبيعة السياسات التي يتبناها صانعو القرار في البلدين تجاه المنطقة، وأثرها على نفوذهما ومدى تأثيرهما في الترتيبات السياسية والأمنية في النظام الإقليمي.

دراسة (حسن، 2017)، بعنوان: "مستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء المتغيرات الجيوسياسية الراهنة"، قدَّمت الدراسة قراءة تحليلية استشرافية لمستقبل النظام الإقليمي العربي في إطار ما تمر به المنطقة العربية من تغييرات جيوسياسية؛ وهو ما تطلب إجراء مقاربة مفاهيمية بين مفهوم النظام الإقليمي والنظام الإقليمي العربي، وانصرفت الدِّراسة إلى مناقشة التحديات التي واجهها النظام منذ نشأته والتي تسببت فيما بعد في تفجير الثورات وإنتشار التطرف والإرهاب في المنطقة العربية، وفي ظل هذا الواقع الخطير بدت البيئة أكثر حدة لجهة معطيات إعادة تشكيل النظام، واستناداً لذلك توصلت الدِّراسة إلى أنَّ هناك أكثر من سيناريو أو مشهد محتمل الحدوث في ضوء المعطيات التي قدمتها الدِّراسة على الرغم من أنَّ المعطيات لا تزال قيد التفاعل والإختبار.

دراسة (علوي، 2016) بعنوان: "روسيا وأمريكيا في سوريا والعراق صفقة غير معلنة". بينت الدراسة أنَّ روسيا لن تتنازل عن سياسات ثلاث: الأولى: الدفاع عن إستمرارية بشار الأسد رئيساً لسوريا، بالرغم من الإقرار – من حيثُ المبدأ– بضرورة إصلاح النظام السياسي السوري وقد كان ذلك واضحاً في الموقف الروسي

مُنذ مُؤتمر جنيف وحتى الأن. أما الثانية : فتتمثل في ضُرورة المُشاركة الروسية وبفاعلية في ضرب الإرهاب لأنَّ إستمراره أو تصاعده ونموه وزيادة خطورته يُمكن أنَّ يُؤدي الى إمتداد خطر الإرهاب الى آسيا الوسطى، والى الجوار الروسي، أو إلى الداخل الروسي، بتصعيد الإرهاب مُجدداً في منطقة الشيشان، أما السياسة الثالثة والأخيرة: والمُهمة فإنها تتمثل إضعاف، القوة العسكرية الروسية المُوجودة في اللاذقية وطرطوس، أو في المناطق المُتواصلة مع حلب وحماه وحمص وغيرها من المواقع المُهمه للوجود الروسي في داخل سوريا، ويُلفت النظر إلى أنَّ أحد خُطوط السياسة الروسية يتمثل في العمل بشكل مُنظم على زيادة الوجود العسكري الروسي في داخل سوريا مُقارنة بما كان عليه الوضع في العقود والسنوات السابقة على الثورة.

وقد توصلت الدِّراسة إلى أنَّ روسيا لها مطامع كثيرة في سوريا التي تتنافس عليها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أوصت الدِّراسة باجراء مزيد من الدِّراسات حول الدور الأمريكي في المنطقة العربية.

دراسة (أبو دياب، 2014)، بعنوان: "الفوضى الإستراتيجية: النزاع السوري واحتمالات التفكك في المشرق العربي". تناولت الدِّراسة الفوضى الإستراتيجية التي تدمغ النظام الدولي في هذه الحقبة، حيث لا يزال الشرق الأوسط من المسارح الكبرى للنزاعات، وهذا يصعب التغيير الجذري، أو عقد الصفقات في ظل الصراع المفتوح والمتعدد الأطراف، حيث تصبح أي فكرة لإعادة تركيب الإقليم وتغيير خريطة الدول؛ أو تقسيمها، دعوة من أجل إندثار الكيانات، وتفكك المجتمعات وبما يخدم مصالح أطراف إقليمية غير عربية، ويسهل لعبة الأمم الخارجية في منطقة تتميز بموقعها الجيوسياسي وبثرواتها الكبيرة من الطاقة (من النفط والغاز في الخليج وإلى إكتشافات الغاز الحديثة في شرق المتوسط)، كذلك تطرقت الدِّراسة إلى عدم تبلور صورة المشهد الإقليمي ومصير وحة الكيانات في مستقبل منظور، في ظل تحطيم الدول المركزية، وإمتداد النزاع السنس – الشيعي في المشرق العربي، والمعطوف على الصراع في سوريا وحولها، والمتصل بمصالح إيران وإسرائيل وتركيا، وغيرها من أطراف لعبة الأمم.

دراسة (وانغ، 2009)، بعنوان: "الصراع بين الولايات المتحدة وإيران في تصميم ترتيب أمن الخليج العربي"، حيثُ أظهرت الدِّراسة مُحاولة الولايات المتحدة تأسيس أمن الخليج العربي بحسب رؤيتها للنظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة وذلك من خلال العمل على بناء القواعد الأمريكية وهو ما دفع بإيران نحو العمل على مُقاومة النُفوذ الأمريكي الإيراني؛ وإختلاف مفهوم الأمن الخليجي من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

ثانياً: الدِّراسات الأجنبية

دراسة ألكس (Alex,2017)، Iraqi Kurdistan in Middle Eastern Politics ، حيث تتناول هذه الدِّراسة التغيرات الناجمة عن الربيع العربي والتطورات التي أعقبتها في الشرق الأوسط؛ والتي إستفاد منها "الأكراد" ليقدموا أنفسهم كقوة هامة في المنطقة تتحالف مع واشنطن وتُشارك في الأحداث وتؤثر فيها، حتى باتت الدوائر السياسية في كل من "تل أبيب وواشنطن" تضع آمالا كبيرة على أربيل عاصمة إقليم كردستان في شمال العراق لتوجيه الرسائل إلى بغداد وطهران وأنقرة ودمشق، ويفيد الباحث أن الأكراد الذين يعيشون في تركيا وسورية وإيران إستوحوا ما حققه إخوانهم من نجاحات في العراق الذين تمكنوا من الحصول على شبه استقلال وتحقيق إنجازات ملحوظة في بناء الدولة، حتى باتت فكرة "كردستان الكبرى" تراود أحلامهم، وفي أقل تقدير قرروا السير على خطى أكراد العراق بهدف قيام أقاليم مشابهة في دول الجوار، ولا يخفى أن خرائط جغرافية حول " إقليم كردستان سوريا" على غرار – إقليم كردستان الأكراد في العراق – بدأت تُنشر وتراود مخيلة الأكراد في سورية مع استمرار الحرب في شمال البلاد وسيطرة الأكراد على منطقة الحسكة ومعظم الشريط الحدودي مع تركيا، وصولاً إلى أقصى الشمال الغربي عند لواء إسكندرون، ويركز الباحث على التطورات التي جعلت من الأكراد قوة مهمة في سياسات الشرق الأوسط، وما يمكن أن يقدموا عيه في المنطقة، حيثُ يعرض؛ لما تحقق لأكراد العراق من حكم ذاتي في شمال البلاد بعد "حرب الخليج" الثانية عام 1991م، نتيجة فرض الحظر الجوي على شمال العراق من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، وصولاً إلى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، وصياغة الدستور العراقي عام 2005م، الذي اعترف بمنطقة كردستان المتمتعة بالحكم الذاتي في

شمال البلاد، وتديرها حكومة إقليم كردستان ضمن إطار الدولة الاتحادية، ومع تداعيات "انتفاضات الربيع العربي" على الأوضاع في سورية والعراق وزيادة التوترات الطائفية، وإعلان "الدولة الإسلامية" في العراق وسورية، ونحسار سيطرة السُلطة المركزية في البلدين، وتحالف الأكراد مع واشنطن وإنخراطهم في قتال "تنظيم داعش" في شمال العراق وسورية، كان لا بدَّ أن تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأكراد كحليف يُعتمد عليه، مقابل رعاية مصالحهم ومطالبهم، وذلك ضمن حدود لا تصل إلى حد إعلان واشنطن عن دعمها قيام دولة كردية مُستقلة تجنباً للصدام والتنافر مع القوى الإقليمية التي ترفض بقوة مثل هذا التوجه، ولا سيما تركيا.

دراسة بول (Paul, 2016)، بعنوان: Irregular War: ISIS and the New Threat from the Margins ، حيث تطرقت الدِّراسة إلى أن العالم ليس أكثر آمناً بعد نحو عقد من الحرب على الإرهاب – بحسب ما يدعي البعض، وأنه يكفي للدلالة على ذلك أن دولاً قوية أو مصنفة قوية على الأقل، يُمكن أنَّ يطيح بها تنظيم "داعش" في غضون أسابيع، وما على المراقب في هذا السياق، سوى أنَّ ينظر إلى التهديد الذي يشكله "داعش" في سورية والعراق، وتثير الدِّراسة تساؤلات حول العوامل التي تؤدي إلى إرتفاع منسوب الإرهاب، وما تشكله الحركات غير النظامية من تهديد، بما يدعو إلى معالجة الإنقسامات الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في تهميش معظم الناس بإعتبارها من العوامل المؤدية لليأس والتهميش.

دراسة هولجر (Holger, 2016)، Armies and Insurgencies in the Arab Spring، وتطرق الباحث إلى العلاقات المدنية – العسكرية في البلدان العربية، والدور المتغير للجيوش العربية، وبخاصة دورها المؤثر في مسارات انتفاضات "الربيع العربي"، الذي تراوح بين الوقوف إلى جانب الإنتفاضات الشعبية أو الحياد، أو الدفاع عن أنظمة الحكم القائمة، لتؤكد بذلك أنها الرقم الأصعب في معادلة تغيير الأنظمة أو إسقاطها، وأنها بما تملك من وسائل القوة، تتحمل مسؤولية المحافظة على الأمن والاستقرار، وصولاً إلى المساهمة في الجهود المبذولة لرسم مسارات الانتقال الديمقراطي، ويتناول الباحث وقوف الجيش إلى جانب الانتفاضات في كل من تونس من خلال إمتناعه عن الدفاع عنَ نظامي الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، والرئيس

المصري حسني مبارك، ما أدى إلى سقوطهما على التوالي، فيما وقف إلى جانب أنظمة الحكم في عدد من البلدان العربية الأخرى، وبخاصة سورية، حيث تخوض القوات الحكومية السورية ضد القوى المسلحة المناهضة للنظام مواجهات دامية ومدمرة وسط تدخلات إقليمية ودولية لم يسبق لها مثيل وتطرق الباحث التدخلات العسكرية في الإنتفاضات العربية في اليمن والبحرين وليبيا والخليج، ودور الجيش في تحديد مسار الانتفاقضات العربية، ولعلَّ النموذج المصري يبقى الأبرز في هذا السياق، حيث واكبت المؤسسة العسكرية مسار الانتفاضات الشعبية منذ "ثورة ٢٥ يناير" 2011م، وصولاً إلى "ثورة ٣٠ يونيو" 2013م، التي أدت إلى عزل الرئيس محمَّد مرسي ونهاية تجربة حكم الإخوان المسلمين مع عودة المؤسسة العسكرية المباشرة لممارسة الحكم.

دراسة دونالد (Donald, 2016)، The Middle East, Oil, and the U.S. National Security Policy: Intractable Conflicts, Impossible Solutions، حيث تطرقت الدِّراسة إلى أنَّ هناك ترابط في مجالات ثلاثة من حيثُ الإهتمام من قبل الولايات المُتحدة، من خلال إلتزام الولايات المُتحدة بالشرق الأوسط، كذلك تأمين مصادر النفط، وأيضاً تعزيز الأمن القومي الأمريكي، فهي تقع في صُلب السياسة الخارجية للولايات المُتحدة وتُشكل معضلة أمنية، وذلك جراء أنَّ الشرق الأوسط يحظى منذ نحو ثلث قرن بإهتمام مُعظم النشاط السياسي للولايات المُتحدة الأمريكية، فيما تتأثر سياسة الطاقة الأمريكية، بتطوير وإستغلال إحتياطيات النفط والغاز الصخري في الولايات المُتحدة، وإرتباط ذلك بدرجة إعتماد أمريكا على النفط في الشرق الأوسط، ولا سيما بعد قرار الحظر النفطي الذي إتخذته السعودية أثناء حرب أكتوبر 1973م.

دراسة سيمون (Simon, 2015)، Saudi Arabia and Iran: Power and Rivalry in the Middle East، حيثُ تعرض هذه الدِّراسة لعلاقات التنافس بين السعودية وإيران مُنذ إندلاع الثورة الإيرانية عام 1979م، التي أدت إلى إعادة تكوين العلاقات بين الدول في الشرق الأوسط وإعادة تقييمها بين ليلة وضحاها، وفي هذا السياق يرى الباحث أنَّ العلاقة بين إيران والسعودية كانت من بين أكثر العلاقات تضرراً في المنطقة، إذ أدى وجود النظام الجديد في طهران إلى مُواجهت وصراعات على نحو مُتزايد بين هاتين الدولتين في مُختلف أنحاء الشرق الأوسط؛ تتبع أساسً من أصولها

الجغرافية والسياسية والتدخلات الخارجية، ويُوضح أنَّ مُعظم الدول الإستبدادية في المنطقة لم تحظَ إلا بتأييد ضئيل من مُجتمعاتها في حقبة ما بعد الإستعمار، وكانت تعمل بكل ما لديها من قوة للتغلب على المُعارضات الواسعة النطاق، تساندها في ذلك القوى الأجنبية التي قدمت ما لديها من دعم للأنظمة من خلال دعم المُؤسسات القمعية، حيثُ استمرت القوى الخارجية في تعاملها، وزيادة الفجوة بين السُلطة والناس، ورزع بُذور الإضطرابات في المُستقبل، حيثُ إستمرت القوى الخارجية في تعاملها مع حُكام دول المنطقة، والعمل على دعم بعضها، والتخلي عن بعضها الآخر، أو الوقوف مُحايدة تجاه المُعارضات التي قادت الإنتفاضات على الأنظمة الحاكمة، وتفاوتت مواقف الدول الخارجية بين مُعاقبة بعض الحكام أو التلاعب بهم، أو مكافأتهم وتعويضهم، لكن اللافت والثابت أنَّ التدخلات الخارجية أهملت دائماً مسألة إقامة الحكم الصالح.

دراسة أوري دادوش وميشيل دون (**Yri, Dadush & Michele Dunne, 2011**)، **بعنوان** " **American and European Responses to the Arab Spring: What's the Big Idea**"، هدفت الدِّراسة للتعرف على مدى إستجابة الولايات المُتحدة الأمريكية ودول مجلس (الاتحاد الأوروبي تجاه ثورات الربيع العربي، وما هو مضمون هذه الثورات؟ حيث تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وقد تناول الباحثان العديد من الموضوعات منها أنَّ الدول العربية تُعد بمنزلة شريان الحياة للتجارة العالمية، الأ انها تمد دول المتوسط والعالم بالنفط بنحو 54%. وطرحت الدِّراسة تساؤلات عديده حول القيود المفروضة على التغيير السياسي في المنطقة العربية فيما يتعلق بالنفط والغاز، وكان من أبرز النتائج التي توصلت اليها الدِّراسة ان هناك ضعفاً في استجابة دول مجلس (الاتحاد الأوروربي تجاه ثورات الربيع العربي وان الولايات المتحدة الأمريكية كان لها دور فاعل في التأثير على سير هذه الثورات، وقد أوصت الدِّراسة بضرورة إجراء مزيد من الدِّراسات للكشف عن الدور الحقيقي لدول مجلس (الاتحاد الأوروبي اتجاه ثورات الربيع العربي.

دراسة كيدوري (Kedourie, 2001)، بعنوان: Iraq: The Mystery Of American Policy"، وفيها يقارن الباحث بين الحرب على العراق والحروب العالمية السابقة مبينا أنه لا يوجد مُبرراً مقنعاً لغزو العراق، ويركز الباحث على

حرب الخليج عام 1991م، مُوضحاً السبب الرئيسي في غضب جورج بوش آنذاك ليس غزو صدام للكويت؛ وإنما شخصاً جديداً قد يأخذ من سُلطته وصلاحياتهُ، ويُوصي الباحث بضرورة وقف الولايات المتحدة الأمريكية للصراع داخل العراق قبل حدوث كوراث قد لا يستطيع العالم بأكمله السيطرة عليها.

ما تتميز به الدِّراسة الحالية عن الدِّراسات السابقة:

تناولت الدِّراسات السابقة عدداً من المُت+وضوعات التي ركزت على الصراع الإقليمي ودُوره في زعزعة الأمن القومي؛ والمتغيرات المحلية والإقليمية المؤثرة على أمن وإستقرار الدولة، والصراع من أجل النفوذ فيما يتعلق بتركيا وإيران، وكذلك مستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء المتغيرات الجيوسياسية في مقارنة مفاهيمية بين مفهوم النظام الإقليمي والنظام الإقليمي العربي في ضوء ما واجهه النظام الإقليمي من تفجبر الثورات وإنتشار الإرهاب في منطقة المشرق العربي، وإنتقال الفوضى الإستراتيجية وإحتمالات التفكك في المشرق العربي في ظل الفوضى التي تدمغ النظام الدولي، ومن هنا فإن هذه الدِّراسات لم تتطرق إلى أثر تلك الصراعات في منطقة المشرق العربي على النظام الدولي، وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال هذه الدِّراسة في تحديد أثر الصراع في منطقة المشرق العربي على النظام الدولي في الحقبة الممتدة من عام 2001م وحتى عام 2020م، للوقوف على أثر تلك الصراعات وتعدد مسارح النزاعات؛ وعقد الصفقات في ظل الصراع المفتوح والمُتعدد الأطراف بما يخدم مصالح أطراف إقليمية عربية وغير عربية ودولية بما يُسهل لعبة الأمم الخارجية في منطقة تتميز بموقعها الجيوسياسي وبثرواتها الطبيعية الكبيرة من الطاقة.

الفصل الثالث

التحولات في النظام الدولي

مقدمة:

يُعدُّ النظام الدولي واحداً من المُحددات الرئيسية المُؤثرة على العلاقات بين الدول الكُبرى والدول الصغرى، إذ أنَّ حُرية الحركة التي تتمتع بها الدول الصُغرى تتوقف على هيكل النظام الدولي، أو في طبيعة العلاقات السائدة على قمته، ويمتد هذا التأثير إلى العلاقة بين القوى والأطراف السياسية داخل تلك الدول، فهيكل توزيع القوة داخل النظام الدولي، ومنظومة القيم التي يتبناها، وسياسة مُنظماته السياسية والاقتصادية والإنسانية، وأولويات الدول الفاعلة في قيادته وتوجهاتها السياسية نحو الدول الصغيرة، تُعد من العوامل المُؤثرة في إدارة السياسات الخارجية لأغلب الدول محدودة القوة، وقد تعاظم دور العوامل الخارجية، بفعل التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي شهدها العالم في الحقبة الأخيرة، لا سيّما مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، حيثُ تبدل شكل النظام السياسي الدولي، من نظام يقوم على الثنائية القطبية إلى نظام أحادي تقوده الولايات المُتحدة الأمريكية، وإستتبع ذلك تغير في المواضيع والقضايا محل إهتمام النظام العالمي الجديد(Donald:2016,p21).

ذلك أنَّ الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية والأمنية التي يحظى بها المشرق العربي نتيجة الموقع الإستراتيجي المهم؛ لجميع القوى الفاعلة في النظام الدولي، كموقع وسط ما بين القارات الثلاث، آسيا وإفريقيا وأوروبا، حيثُ تجتمع فيه مُعظم شبكات المُواصلات العالمية، الجوية والبحرية والبرية، ويتحكم في عدد من الممرات المائية المهمة كمثل مضيق هرمز وباب المندب، فضلا عن الإمتداد إلى قناة السويس التي تربط ما بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط كشريان حيوي للملاحة العالمية، متلازمة في الأهمية أيضا مع النفط، الذي أعطا الأهمية الدولية والعالمية للمنطقة العربية، فهي إلى جانب كونها تتمتع بموقع إستراتيجي وجيوسياسي حيوي وحساس بالنسبة للمنافذ المائية، وتتمتع كذلك بقدرات اقتصادية ونفطية هائلة، حيثُ تُعتبر المنطقة الأولى في العالم التي تُشكل محور الاقتصاد العالمي، بإعتبارها

نواة الإنتاج النفطي العالمي، ومصدر قوة الحياة الصناعية، والقوة الاستهلاكية (أبو رقبة، 2006: 139-140).

1.3 التحوُّلات الدولية مطلع العام1991م

لقد شهد العالم عُموماً والمشرق العربي خُصوصاً، تحولات إستراتيجية كُبرى في النظام الدولي، أدت إلى تحولات جذرية في هيكل النظام الدولي، ولقد إختلفت الآراء حول تحديد مفهوم النظام الدولي، حيثُ ذهب البعض لإعتباره بأنه مجموعة العناصر والوحدات المُنتظمة بعضها مع بعض في علاقات تبادلية إعتمادية دون أنَّ تُلغي شخصية أو هوية هذه الوحدات (أبراش،1999: 110)، وآخرون عدوهُ بأنه القواعد المُنظمة للعلاقات بين أطراف مُحددة وفي وقت مُحدد، في حين عرفهُ آخرون أيضاً بأنه مجموعة القواعد العامة للتعامل الدولي في جوانبه الصراعية والتعاونية، كما تضعها القوى في الجماعة الدولية وتفرضها القوى الأخرى في مرحلة تاريخية مُعينة في إطار القانون والعُرف، وأيضاً نجد الآراء تختلف حول تحديد النظام الدولي، هل هو نظام دولي أم نظام عالمي؟ ومن خلال التعريفات السابقة للنظام الدولي نجد مُحتواها يُشير إلى تفاعل بين دول العالم، في نظام شامل، وأنَّ النظام العالمي هو مجموعة التفاعلات بين مُختلف الوحدات، وليس الدول فقط، كالمُنظمات الدولية أو هيئات المُجتمع المدني أو الشركات المُتعددة الجنسيات، وهم يتباينون من حيث قدراتهم، أو خصائصهم الهيكلية أو أهدافهم، وهو بذلك يُعتبر أكثر شُمولا من النظام الدولي (قرني، 1984: 43-44).

إنَّ فكرة النظام الدولي في مُختلف مراحلها المُبكرة لم تتبلور إلا في العصر الحديث فقبل ذلك كانت دولة أو حضارة تتفوق على العالم أو مُتقاسمة هذا التفوق مع غيرها سواء دولة أو حضارة أخرى، وذلك في ظل غياب مُؤسسات أو قواعد ثابتة يتم من خلالها تنظيم التفاعلات بين القوى السياسية الدولية في ذلك الوقت، وهو نتاج مبدأ القوة، إذ انه لم يكن وليد أي شيء آخر، فلا الشرعية ولا العقيدة قادرة على تبرير أمر قائم أو الدفاع عن عمل أو وجهة نظر بإسمها، ذللك أنَّ القوة كانت ولا تزال تتوزع بشكل غير مُتساوي، وانَّ التأثير المُتبادل بين مُعظم الدول القوية، يأتي

في محاولة كل منها للحصول على أقصى ما يمكن من فوائد قومية ضمن النظام، وذلك ما يقرر أو يحدد الخواص العامة للعلاقات الدولية في وقت ما، إذ عندما يتغير توزع القوة، يتغير النظام نفسه، وعموما نجد أنَّ القوة التاريخية الأهم في العلاقات الدولية تتمثل في إتجاه واندفاع الدولة الأقوى إلى إقامة أو فرض السيطرة السياسية على النظام كله وسعيها للمحافظة على هذه السيطرة والدفاع عنها، وهو ذلك الشكل من السيطرة الذي يُعرف بالهيمنة، (السعيد وآخرون، 1999: 15).

إنَّ مُعاهدة وستفاليا عام 1648م، وعلى الرغم من أنَّ جميع المشاركين فيها هم أوروبيون وأنها في مُجملها كانت للقضايا الأوروبية، إلا أنها كانت إمتداد في مفاعيلها إلى خارج النطاق الجغرافي الأوروبي وذلك لما لدول أوروبا من إمتدادات إستعمارية خارج القارة، وهي وأنَّ بدت إقليميا في إطار أوروبا إلا أنها إنسحبت وطالت مناطق جغرافية خارجها، وهو ما أسس لبداية نوع من النظام الدولي، والتي في إطارها وضعت أسس هذا النظام (حسين، 2009: 9).

ومع قيام الثورة الفرنسية عام 1789م، والتي جاءت بأفكار جديدة عن الحرية والمساواة، قامت بذلك بوضع نهاية للمرحلة الأولى للنظام العالمي، وتلتها المرحلة الثانية من 1815م، حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914م، وكانت أيضا بداية تالية لتأسيس نظام عالمي جديد ما بين الحربين الأولى والثانية، والذي قام على أنقاض النظام القديم، وعلى حساب الدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى بموجب مُؤتمر الصلح الذي عقد في باريس عام 1919م، وضع من خلالها أسس النظام الذي هيمنة فيه الدول المنتصرة في تلك الحرب، مما ميز هذه المرحلة بوجود أكثر من قوة في قمة الهرم السياسي للنظام العالمي، أطلق عليه النظام المتعدد الأطراف. أما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945م، وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، فلقد إتسمت هذه المرحلة من التحول بخروج القوى الدولية التقليدية، وتربع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على قمة الهرم السياسي للنظام العالمي، وهو ما أطلق عليه، نظام ثنائية القطبية، وتميزت هذه المرحلة بالحرب الباردة ما بين القطبين، إذ كان من مُميزات هذه المرحلة مجموعة من التطورات، من أبرزها تزايد عدد الدول في العالم الثالث وبروز فاعلين من غير

الدولتين العظميين، وإتساع دور الإيديولوجية، إضافة إلى بروز دور الرأي العام والثورة التقنية (أبو هيف، 1995: 46).

لقد ساهمت الثورة الصناعية والتكنولوجية الثالثة، والتحولات في الاتحاد السوفيتي وبقية بلدان أوروبا الشرقية، وإنهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، وحرب الخليج الثانية، لبداية مرحلة جديدة لما بعد الحرب الباردة، تميزت بصعود الدور الأمريكي، (أبو لبده،2001: 13)، بحيث أصبح مفهوم القوة العظمى يعني مفهوماً مُثلث الجوانب: عسكري ، اقتصادي، سياسي (الزعبي، 1993: 123).

إذ إنَّه وطبقاً لهذا المعيار تترتب الدول في وضع طبقي تراتيبي هرمي، رأسه الولايات المُتحدة الأمريكية، ومع أنَّ العالم كان يتجه نحو التعدد في مراكز القوى، بما يسمح لبُروز قوى إقليمية لتلعب دوراً في الساحة الدولية والإقليمية وبالتالي التأثير على النظام العالمي، لكن تطور الإحداث والأدوار التي لعبتها الولايات المُتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية عام 1991م، وحرب الخليج الثالثة في عام 2003م، تحديداً، ساهمت في إعادة تعريف النظام الدولي حيث نجد أن نهاية حرب الخليج الثانية قد جعلت الولايات المتحدة الأمريكية مُستأثرة بالعالم، (العابدي، 1994: 7).

ونجد ذلك بإعلان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (الأب) قيام نظام عالمي جديد في خطاب له ألقاه أمام الهيئة التشريعية مجلس النواب الأمريكي في يوم 16/يناير 1991م، إذ قال " إننا نتطلع إلى نظام عالمي جديد يُصبح أكثر تحرراً إزاء التهديد بالإرهاب"، وطرح أيضاً الرؤية الأمريكية للنظام العالمي الجديد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بقوله "إنَّ لدينا رؤية تقوم على المُشاركة الجديدة للدول، وهي مُشاركة تتجاوز الحرب الباردة، وتستند إلى التشاور والتعاون الدولي الجماعي، وبخاصة من خلال المُنظمات الدولية الإقليمية، مُشاركة بوحدة المبدأ وسيادة القانون، ويدعمها الإقتسام المُتساوي للتكاليف والإلتزامات، وتهدف إلى زيادة الديمقراطية والإزدهار والسلام، وتخفيض الأسلحة (روفين، 1995: 26).

وهو ما أثبته الولايات المُتحدة الأمريكية في تأكيد إرادتها العالمية في إقامة هذا النظام في إطار رغباتها، بإنفرادها في إدارة أزمة الخليج؛ وقد تمكنت من

الإستيلاء على منابع النفط، وأضفت شرعية جديدة على القوة الأمريكية من خلال إخضاعها للأُمم المُتحدة لإرادتها، بدأً من تواجدها في أفغانستان ووصولاً إلى حرب الخليج الثانية والثالثة، حيثُ ساهمت حرب الخليج الثانية كبداية للإعلان عن النظام العالمي الجديد بالنسبة لأمريكا، وما يحمله من إحتكار لأسباب التفوق العسكري والثقافي والعلمي في تنصيب نفسها على العالم، بحيثُ يكون أي قرار في الشأن الدولي؛ يجب أنَّ يكون أمريكياً، من خلال فرض القيم الأمريكية بإستخدام التهديد والوعيد، وأنَّ أي خُروج عن السيطرة الأمريكية يُشكل تهديداً عالمياً أو يُنسب إلى مُعسكر الشر تحت ستار الشرعية الدولية الذي يُعطي حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول بذريعة الإرهاب ورفض السلام، وذهبت أيضاً إلى صياغة مبادئ إكتسبت صفة الإلزامية، كحق التدخل الإنساني وحماية حقوق الإنسان والدفاع عن الديمقراطية ومُحاربة الإرهاب، وكلها تحولات تصب في تمكين واقع هيمنة الولايات المُتحدة الأمريكية (إسماعيل، د.ت: 9).

لقد تأثر العالم بسبعة عوامل لا يُمكن أنَّ تنفصل عن بعضها البعض، من حيثُ طبيعتها وهي، القوة، والثراء، والفوضى، والمُماثلة، والعدالة، وزيادة الأسرة البشرية، والسيطرة على الطبيعة، مما كون بفعل هذه الموجات وجراء التصادمات المتبادلة صُورة النظام العالمي، والتوازن الجديد للقوى، وخارطة العالم الجديدة الجيوسياسية، والاقتصادية، والحضارية، إذ تقوم هذه القوى السبع الكبرى ومع بداية الألفية الثالثة بتغير اللوحة آخذة بالأسرة العالمية إلى وضع جديد (أوتكين، 2007: 17):

1- أولى هذه القوى وتتمثل بتحقيق القدرة الجيوسياسية للمنتصر الرئيسي في الحرب الباردة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية من قوتها الموزعة على المحيط العالمي، والتي خلقت بناء وحيد القطب للعالم.
2- أما القوة الثانية فكانت من خلال النمو العاصف للاقتصاد في مثلث العالم الصناعي، أمريكا الشمالية، أوروبا، وآسيا الشرقية، وهو ما يُخضع الأغلبية من سكان العالم لسُلطة الأقلية الصناعية.

3- وتأتي القوة الثالثة مُتمثلة، بالفوضى الهدامة والتي تخيم على الأسرة العالمية جراء إضعاف الدول، على خلفية تدعيم تأثير الشركات المُتعددة الجنسيات والمُنظمات غير الحكومية والتي تقوم بعمليات غير مُنتظمة.

4- القوة الرابعة وهي القوة التاريخية، من خلال توجه الدول وعلى خلفية إنتهاء قرن الإيديولوجيات والمعارك من أجل الموارد العالمية، بالإتجاه إلى المُماثلة والتي تقوم على أساس من العودة إلى التقاليد، والمنابع، والدين، والمقدسات التاريخية.

5- أما القوة الخامسة فجاءت من خلال الإستقطاب الحاصل بين الأغلبية الفقيرة التي ترزح تحت ظل المُعانة والأقلية التي تعيش في رغداً من البحبوحة المادية، وهو ما يذهب تجاه التهديد بالإنفجار العالمي.

6- القوة السادسة وهي في العالم المتغير، جراء النمو الديموغرافي المتزايد لسكان الأرض، والذي يتركز في قسمها الفقير.

7- أما القوة السابعة الكبيرة، فتتركز حول العلم والذي يُعطي في وقتنا الحاضر دُفعة قوية في ضخامتها لتطور القوى المُنتجة، وبذات الإتجاه يُزودها بأدوات الهدم العالمية الرهيبة.

إنَّ الولايات المُتحدة الأمريكية وفي ضُوء بُروزها كدولة عُظمى وحيدة في العالم، وغياب وجود مُنافس حقيقي، لإمتلاكها القوة العسكرية، وسيادتها في أكثر الإتحادات العسكرية قوة، وسيطرتها على الإعلام، تُشير إلى أنها وبصورة مكشوفة تذهب إلى إستخدام قوتها العسكرية كأداة لسياستها الخارجية، مُتجاهلة في أكثر الأحيان الطرق الدبلوماسية المُصاغة من قرون، بالإستعاضة عنها بدبلوماسية البوارج، وتُزوعها نحو الأُحادية في إتخاذ القرارات العملية في البلدان المُختلفة ومن ضمنها العالم العربي، مُتجاوزة مجلس الأمن، بإستنادها بدرجة مُتزايدة على القوة البحتة (أوتكين، 2007: 172-173).

أمَّا عن ذرائع استخدام القوة في مرحلة الأُحادية القطبية وتحولاتها فقد تنوعت بين التدخل الدولي الإنساني لحماية المدنيين وإستعادة الأمن والإستقرار في الدولة موضُوع التدخل، وكذلك المسؤلية الجماعية للحماية في حال إخفاق أحد الدول في

أداء وظائفها في حماية شعبها وهو ما ينعكس أثره على السيادة للدولة، فضلاً عن إستخدام الديموقراطية والعولمة والأمن وميزان القوى والخروج على الشرعية الدولية والتصدي للتنظيمات الإرهابية، وهو ما يكشف عن إتساع نطاق التحولات وتداعي القواعد القانونية التي تم التوافق عليها مُنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو ما سيتم تناوله تالياً بشي من الإيجاز للوقوف على التحولات جراء الأُحادية القطبية التي طالت منطقة المشرق العربي.

1.1.3 التحولات الدولية والتدخل الإنساني

"التدخل الإنساني أو التدخل لأغراض إنسانية" هو في الأصل مفهوم قديم حديث في آن واحد إذ ظهر بالأساس في إطار ما عُرف بحماية حقوق الأقليات وبعض الجماعات العرقية، بدأً من مُنتصف القرن التاسع عشر (محروس، 1995: 17)، إذ يُعتبر في ذلك الوقت إحدى الضمانات الأساسية التي يُلجئ إليها لكفالة الإحترام لحقوق الأفراد الذين ينتمون إلى دولة ما ويعيشون على إقليم آخر، إلا أنَّ التوسع في مضمون التدخل جاء بعد نهاية الحرب العالمية وقيام الأُمم المُتحدة، فأطرت مسائل الحماية الدولية لحقوق الإنسان بصرف النظر عن الإنتماءات الوطنية أو العرقية أو الدينية أو السياسية وغيرها، إذ أصبحت تُمثل أحد المبادئ الأساسية للتنظيم الدولي المُعاصر، التي قررتها المواثيق والإتفاقيات الدولية في تمكين المُجتمع الدولي لكفالة إحترام هذه الحقوق (الحسيني، د.ت: 161).

فالتدخل الإنساني يكون بشكل لا يُؤثر على السيادة، وأنَّ يقتصر على تقديم المُساعدات الغذائية والطبية لمُعالجة الكوارث، بخلاف الأمر؛ عندما يتعلق التدخل بإستخدام القوة العسكرية لمنع خرق حقوق الإنسان وهو ما يُؤثر بشكل كبير على السيادة، وهو ما دفع باتجاه المُناداة في إعادة تقيم التدخل العسكري، خصوصاً بعد تدخل الحلف الأطلسي في كوسوفو دون مُوافقة مجلس الأمن، وهو ما دفع مكتب الأمين العام للأُمم المُتحدة عام 2000م، للقيام بمُشاورات مُوسعة حول وضع أُسس سليمة للتدخل العسكري في إطار مظلة الأُمم المُتحدة، وكانت المُطالبة من قبل الأمين العام للأُمم المُتحدة كوفي عنان للمُجتمع الدولي للإلتئام حول إيجاد تعريف

للتدخل الإنساني، والجهة المسئولة عنه والكيفية التي يدار بها، ورداً على ذلك جاءت المُبادرة من الحكومة الكندية، إذ تم تكوين اللجنة الدولية حول التدخل والسيادة الوطنية، ضمت شخصيات دولية من مُختلف مناطق العالم، وقامت اللجنة بتقديم تقريرها ونشرته في كانون الأول 2001م، وأُخذ التقرير بعين الإعتبار كوثيقة من قبل الأمين العام للأُمم المُتحدة، إذ أشار التقرير إلى أنَّ الإعتبار الأساسي ينبغي أنَّ يكون مسؤولية توفير الحماية وليس حق التدخل، وهو ما يضع القرار في دائرة حاجات وحقوق المُواطنين، بدلاً من أنَّ تكون في دائرة مصالح أو خلافات الدول، وأنَّ تذهب المسؤولية إلى توفير الحماية ليس فقط التدخل، لا بل منع الإنتهاكات من الوقوع، إضافة إلى أنَّ تشمل عملية التدخل مسؤولية إعادة البناء، مُؤكدة اللجنة أنَّ التدخل العسكري إجراء يُمكن اللجوء إليه إستثنائيا فقط في الإنتهاكات الجسيمة التي تُسبب أذى شديد الخطورة أو ترجح وقوعه، كالقتل الجماعي بنية الإبادة أو نتيجة فعل الدولة أو عجزها أو إهمالها أو التطهير العرقي الواسع النطاق ويشمل القتل أو الترحيل ألقسري أو الإرهاب (مدني، 2003: 113-114).

إنَّ فكرة التدخل الإنساني لا تزال غامضة، لما تكشف عنه الخبرة التاريخية وتباين إستخدامه من قبل الدول الكبرى، إذ أنها تستتر وراء التدخل لتبرير تدخلها في شؤون الدول الأخرى، تحقيقاً لمصالحها الخاصة، فإلى جانب التدخل العسكري المُباشر وغير المُباشر، أيضا هُناك التدخل السياسي والدبلوماسي والضغط المادي، إذ أنَّ التدخلات بشتى صورها إتخذت مُنحنى مُتصاعداً كنموذج أصيلاً في السياسة الدولية، للتدخل في السياسة الداخلية للدول الأخرى، بحيثُ أصبحت القوة العسكرية في المقدمة وليس الأخلاق والقيم، التي تحكم صور التدخل (عبدالفتاح، 2010: 33).

2.1.3 التحولات الدولية والعولمة

مع إنتهاء الحرب الباردة، فقد أصبحت العولمة العسكرية أكثر تعقيداً، فالعولمة العسكرية التي سادت ما قبل إنتهاء الحرب الباردة أُلغيت، ذلك أنَّ النزاعات بين القوى الكبرى صارت صلتها بميزان القوى أقل، إلا أنَّ الزيادة في العولمة الاجتماعية

أدخلت أبعاداً جديدة للعولمة العسكرية: كالتدخل الإنساني، والإرهاب، لقد أصبحت الولايات المُتحدة الأمريكية أقوى من أية دولة في التاريخ الحديث، إذ ساهمت العولمة في هذه المكانة، فالعولمة تُعزز القوة الأمريكية وتلعب الولايات المُتحدة الأمريكية في إطارها دوراً مركزياً في جميع أبعاد العولمة المُعاصرة، فالعولمة في جوهرها تُشير إلى شبكات إعتماد مُتبادل مُتداخل على صعيد العالم، والشبكة هي سلسلة من إرتباطات نقاط في النظام، والمركزية في الشبكات في مُعظم الظروف تنقل القوة، أي أنَّ المحور يُسيطر على التشعُب، ذلك أنَّ العولمة هي إبنة التكنولوجيا والسياسة، حيثُ يرى البعض العولمة كشبكة محورها الولايات المُتحدة الأمريكية، وتشعباتها تمتد إلى باقي أنحاء العالم، ما دامت الولايات المُتحدة الأمريكية مركزية في أشكال العولمة الأربعة، الاقتصادية من حيثُ أنَّ للولايات المُتحدة أكبر سوق رأسمالية، والعسكري تُمثل البلد الوحيد الذي تصل يدهُ إلى جميع أنحاء العالم، والاجتماعي فهي قلب الثقافة الشعبية، والبيئي فالولايات المُتحدة أكبر مُلوث للبيئة، ودعمها السياسي ضروري للقيام بعمل فعال بشأن القضايا البيئية، أنَّ هذه المركزية بدورها أفادت القوة الأمريكية الصلبة والناعمة، ومن هذا المنظور، فأنَّ المحور يأتي بالهيمنة (ناي،2003: 172-173).

وفي هذا السياق نجد أنَّ ظاهرة العولمة قد ذهبت في الاتجاه المُتزايد نحو تدويل السلع والأفكار ورؤوس الأموال على مُستوى العالم، وهو ما أدى إلى تراجع عام في دور الدولة وإنحسار نُفوذها، وتخليها عن مكانتها لمؤسسات أخرى تتعاظم قوتها مع الأيام، كالشركات العملاقة مُتعددة الجنسيات والمُؤسسات الدولية العالمية، وهو ما ظهر من خلال تراجع كبير في سيادة الدولة القومية وسُلطتها، إذ أنَّ ظاهرة التغيير المُثمر لوظائف الدولة على مر العصور؛ أخذ في تجاه إختفاء الدولة لمصلحة الشركات مُتعددة الجنسيات، لأنَّ الحُكومات لم تعُد قادرة على ضبط الأنشطة التجارية للشركات داخل حُدود بلادها، بل إنَّ هذه الشركات من القدرة على الإطاحة بالنظام السياسي (الناصر، 2002: 98).

3.1.3 التحولات الدولية ومفهوم السيادة

إنَّ نظرية السيادة قد مرت بمراحل مُتعددة، فمُنذ كان نطاق سيادة الدولة يقع على شعبها وإقليمها بصفة مُطلقة، أصبح هناك تعديلا على هذا النطاق بصورة تدريجية، جرَّاء التطور الذي أصاب العلاقات الدولية، إذ نجد أنَّ السيادة في الوقت الراهن تعرضت لإهتزازات، جراء التحديات على مُستوى العديد من القطاعات سواء في المجال العسكري أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، أو البيئي، وكل ذلك تزامن مع التحول الذي أصاب النسق العالمي من نسق ثُنائي القُطبية إلى نسق أُحادي القطبية، وبروز نظام عالمي جديد، الذي تربعت على زعامته الولايات المتحدة الأمريكية ومن يدور في فلكها من الدول الصناعية الكبرى، والعولمة ظاهرة ضمن النظام الرأسمالي وهي بذلك أحد نواتج تطور هذا النظام، على حساب دول الجنوب الفقيرة التابعة بسبب الفقر الاقتصادي والاستراتيجي، إذ باتت هذه الدول تابعة وأصبحت مسرحاً للتنافس فيما بين القوى الكبرى، ذلك أنَّ هذه الظاهرة تفترض الإصطدام من خلال مسيرتها بالنُظم التي يرتكز عليها النظام العالمي الجديد، وهي (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية والدينية) وجراء هذا الإصطدام قد تنحسر الظاهرة، إلا أنَّ العولمة كانت قد بدأت وبشكل غير مسبوق بالتأثير على تلك النُظم مُحدثة تغيُرات فيها، مما سيؤدي بالنتيجة إلى أنَّ الظاهرة وأنَّ تعرضت للإنحسار، إلا أنَّ تأثيرها وإنعكاساتها ستبقى لمدة طويلة لأنها جزء من النظام وليس من الظاهرة، فهي جاءت لتلبية حاجة النظام الرأسمالي للتخلص من أزمته، وفي جانب آخر لفرض سيطرته على باقي العالم الرأسمالي وغير الرأسمالي إستغلالاً لفرصة القطبية الأحادية (المسافر، 2002: 295).

إنَّ السيادة تُعد من الأفكار الرئيسة التي أُسس عليها صرح القانون الدولي المعاصر، فالسيادة وضع قانوني يُنسب للدولة عند توافرها على مُقومات مادية من مجموع أفراد وإقليم وهيئة مُنظمة وحاكمة، وهي تُمثل ما للدولة من سلطان تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج، ومن مُقتضيات هذا السُلطان أنَّ يكون مرجع تصرفات الدولة في مُختلف شُؤونها وإرادتها وحدها، (أبو هيف، 1995: 103)، وهذا يعني أنَّ سُلطة الدولة في الداخل والخارج لا يعلوها سُلطة، وقد ذهبت محكمة العدل الدولية في تعريفها إلى أنَّ "السيادة بحكم الضرورة

هي ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية إنفرادية ومُطلقة، وأنَّ إحترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول المُستقلة يُعد أساساً جوهرياً من أُسس العلاقات الدولية (القادري، 1984: 24).

وبذلك نجد داخلياً أنَّ السيادة تمتد في ثناياها بمضمون إيجابي يتركز في سُموها بالنسبة لأفراد المُجتمع، وفي مواردها الأولية وثرواتها الطبيعية، وإتخاذها التدابير التي تراها مُناسبة تجاه الأشخاص المتواجدين على إقليمها من أقاليم أخرى بغض النظر عن صفتهم (حداد، 2000: 273)، وأنها تحظى بحرية تامة في إتخاذ القرارات وسن القوانين والأنظمة وكافة الحقوق والمزايا الكامنة في سيادتها، إلى الإحتكار الشرعي لأدوات القمع، إما خارجياً نجد أنه يُصبح مضموناً سلبياً، وذلك بعدم قبول أية سُلطة أعلى منها، فالسيادة الخارجية في معناها تذهب إلى عدم أقرار الدولة لسُلطة فوقها (سحال، 2000: 127)، فلا يُقيدها في الميدان الدولي سوى العهود والإتفاقات الدولية التي أبرمتها هي نفسها كتعبير عن سيادتها وإستقلالها في أمرها، والسيادة بذلك تأخذ المضمون الإيجابي داخلياً والمضمون السلبي في علاقاتها الدولية، إضافة لذلك تترتب على السيادة أنَّ الدول مُتساوية قانوناً، فلا يُوجد تدرج في السيادة، فالحقوق والواجبات التي تتمتع أو تلتزم بها الدول مُتساوية من الناحية القانونية، بغض النظر عن حجم الكثافة السكانية أو المساحة الجغرافية أو مستوى توافر الموارد الطبيعية أو الاقتصادية، إلا أنَّ مبدأ المساواة في السيادة المقرر في ميثاق الأمم المتحدة ليس مطلقاً، ذلك أنَّ هُناك العديد من الحقوق تتمتع بها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ولا تحضى بها الدول الأعضاء الأخرى، كحق إستخدام حق النقض الفيتو وحق تعديل الميثاق (الفيتلي، 2002: 127).

وتذهب السيادة أيضا إلى عدم جواز التدخل في شؤون الدول الأخرى، إلا أنه في هذا الجانب تعرض الفقه في القانون الدولي لصُعوبات في وضع تعريف دقيق لما يُعبر عنه بالتدخل على المُستوى الدولي، فالبعض عرف التدخل بأنه " تدخل دكتاتوري من طرف دولة في شؤون دولة أخرى بقصد المحافظة على الوضعية الحالية أو تغيرها بهدف المساس بسلامة التراب الوطني والإستقلال السياسي لهذه الدولة (الركراكي، 1991: 117).

والقانون الدولي يحظُر تدخل أية دولة في الشؤون الداخلية لدولة أُخرى، ذلك إنَّ كلُ دولة لها حرية الإختيار والتطوير لنظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، في إطار ما ترتئيه دون تدخل من أي جهة أخرى، لكن بالمقابل نجد أنَّ سيادة الدولة مُقيدة بموجب أحكام القانون الدولي وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بحقوق الإنسان وإرتكاب جرائم الحرب وجرائم إبادة الجنس البشري، فالدولة هنا ليست مُطلقة التصرف في ميدان العلاقات الدولية، فهي في هذه المسائل تخضع للقانون الدولي والذي يمتد لبقية الدول بناءاً على إعتبارات تعلو على إرادتها مورداً أيضاً قُيوداً على تصرفات الدول، ويحكم علاقاتها مع الدول الأخرى والهيئة الدولية (علوان، 1997: 131).

ذلك أنه وعلى الرغم من أنَّ مُعاهدة وستفاليا، قد منحت الدول حق السيادة الوطنية والحفاظ على بقائها في إطار منظومة المجتمع الدولي، وخاصة الدول الصغيرة، إلا أنَّ الرؤية المغايرة لهذه المعاهدة، ما ذهب إليها جورج بوش (الأب)، حيثُ يرى أنَّ ماهية النظام العالمي الجديد تكمُن في الرؤية الشاملة للعالم من دون وجود حدود فاصلة بين دوله، أي أنه عالم تتحرر فيه الأمم من قيود الحرب الباردة وتنتشر فيه الحُرية وإحترام حقوق الإنسان، وتُعامل فيه الشعوب بطريقة عادلة، وفق التغيرات التي صاحبت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والخلل في توازن القوى، وإنتشار العولمة (السويدي، 2014: 26).

4.1.3 التحولات الدولية والشرعية الدولية

إنَّ مفهوم الشرعية الدولية يحمل في طياته قيم أخلاقية تُستمد من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقيم الإنسانية العامة، كالسيادة والمساواة والحرية بين الدول، إلا أنَّ التطابق في المُمارسة الدولية مع مبادئ الميثاق في إطار الواقع الدولي وتاريخ العلاقات الدولية، يُؤكدان أنَّ الشرعية الدولية بمعناها التقليدي قد طرأ عليها تبدلاً في ضوء التحولات الدولية، فيما بعد الحرب الباردة وما نجم عنها من سقوط الهياكل التي تشكلت إبان الحرب الباردة، وقيام نظام دولي جديد أثر في دور ومسؤوليات الأمم المتحدة، إذ بدا وجود خرق سافر لمبادئ الشرعية الدولية، التي حددها ميثاق

الأمم المتحدة، وظهر ذلك من خلال تهميش دورها في مُباشرة إختصاصاتها في إطار الجمعية العامة ومجلس الأمن (سرحان، 1993، ص4).

إنَّ الأمم المتحدة كتجسيد للشرعية الدولية والنظام الدولي تتجاذب بين مبدأ المساواة في السيادة بين أعضائها في جانب، وفي جانب آخر تستند إلى الوزن الواقعي للدول الكبرى التي تمارس تأثيراً يتناسب مع قدرتها السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من قدرات؛ فهم بقدراتهم هم الذين يؤسسون النظام الدولي ويحافظون على وجوده وإستقراره، وهو ما تبدى مع نهاية القطبية الثنائية من أنَّ القوة النسبية التي كانت للأمم المتحدة في تلك الفترة قد تبدلت في ظل النظام أحادي القطبية، بحيث تجمدت فعالية مُنظمة الأمم المتحدة، بسبب عدم تطبيق قراراتها وإنتهاك مبادئ ميثاقها علنا، والعجز الذي أصابها أمام إستعمال حق الفيتو، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية (أبو الوفا، 1996: 78).

إذ أنه وأمام مطالب الكبار وفي ظل إختلاف النزاعات والصراعات والمطالب المُتزايدة في تقيم وإستخدام وإستحداث مفاهيم جديدة تتماشى مع التحولات في النظام الجديد، كل ذلك جاء نتيجة عدم قدرة الأمم المتحدة على تطبيق نص الفصل السابع، الذي يتوقف تطبيقه على اتحاد إرادة أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمين العضوية، فإنهيار القطب الثاني الاتحاد السوفيتي؛ سابقا، أُوقع المجلس في يد الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى القيام بإصدار القرارات في حق من يتمرد على واقع الهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية والتي إصطبغت في عمومها بإزدواجية المعايير في صدورها وفي مجال تطبيقها، (العربي، 1997: 147).

لقد إنعكس التحول في النظام الدولي، سلباً على القضية الفلسطينية، إذ عملت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على الإلتفاف على القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية من أنها قرارات صادرة عن شرعية لم تعد موجودة "شرعية النظام الدولي ثنائي القطبية" وظهر ذلك جلياً كخطوة أولى من خلال دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1992م، بإجبارها على إلغاء القرار رقم 3379 الذي يُساوي ما بين الصهيونية والعنصرية، والذي تم تبنيه في 10/تشرين ثاني1975م، وأيضاً قرار مجلس الأمن رقم 687 القاضي بإجبار العراق للخروج من الكويت بقوة الحرب،

وبالمقابل تظهر إزدواجية المعايير مُقارنة مع إحتلال إسرائيل للأراضي العربية، الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، وفي عدوانها عام 1967م، حيث أصدر مجلس الأمن القرارين رقم 242و338 اللذان تم التأكيد من خلالهما على ضرورة إنسحاب إسرائيل من الأرض المحتلة، لكن وكنتيجة للضغط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية؛ فضل مجلس الأمن البقاء ضمن حيز إستخدام الطرق السلمية لحل النزاع العربي – الإسرائيلي، ولم يتم اتخاذ أي خُطوات عملية على أرض الواقع لإجبار إسرائيل على الإلتزام بهاذين القرارين، وكذلك؛ وبنفس الاتجاه أدارت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة الخليج؛ ففرضت الحصار وأوقعت الحرب، إذ إستبعدت الأمم المتحدة عن مسرح الإحداث، إذ قامت بدور مجلس الأمن مُتجاوزة الميثاق ألأممي، فإستصدرت ثلاثة عشر قرار من خلال مجلس الأمن في فترة زمنية قياسية ما بين 1990/2/8م وحتى 1991/1/17م، مُستخدمة الولايات المتحدة الامريكية أُسلوبها بالتهديد والوعيد وأسلوب المُكافئة (خشيم، د.ت: 36).

وكل ذلك جاء جراء إنعدام التوازنات التي كانت قائمة أبان القطبية الثنائية، فلم تجد في مقابلها قوة الاتحاد السوفيتي؛ التي كانت تُعادل الكفة في مثل هذه الحالات، وما كان هذا ليحدث إلا بسبب التحولات التي حصلت في العالم وذلك لفائدة الدول الغربية، وإهتراء مصداقية المُنتظم ألأممي، الذي تحرك بإرادة الدول الغربية تحت شعار الدفاع عن الشرعية الدولية، والتي لم تكن هذه الشرعية الدولية في نظر تلك الدول تعني جميع مكونات القانون الدولي، وإنما كانت مقصورة على القرارات العديدة التي صدرت عن مجلس الأمن؛ بمبادرات من هذه الدول، بُغية تحقيق مصالحها وغايات سياسية واقتصادية كشف عنها الغرب لاحقاً (محفوظ،1991: 39-40).

لقد كانت حرب الخليج الثالثة دلالة واضحة على مدى التحول الذي وصلت إليه الأمم المتحدة من موقع في ظل النظام العالمي الجديد، من تراجع قدرتها على التحكم في السلام العالمي، فالقرار 1441 الصادر في تشرين الثاني/2002م، من مجلس الأمن الخاص بدعوة العراق للتعاون مع بعثة مُفتشي الأمم المتحدة، حول إمتلاك أسلحة دمار شامل، إذ في القرار ربط أي تدخل عسكري في العراق بمُوافقة

مجلس الأمن، وأنَّ لا تُقدم أي دولة على عمل عسكري بمفردها، إلا أنَّ العكس ما حدث من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، حيثُ سعت للضغط على مُفتشي الأمم المتحدة لإدانة العراق، وقامت بالتحرك داخل مجلس الأمن للتأكيد من أنَّ العراق لم يتقيد بتنفيذ القرار 1441،الصادر في 8 تشرين الثاني 2002م، وعندما فشلت في إستصدار قرار جديد يُتيح لها ضرب العراق، قامت بتجاوز الشرعية الدولية مُتعاونة مع بريطانيا، خارج إطار الأمم المتحدة بغزو العراق في آذار 2003م (حسين، 2009: 428).

ولم تأخذ بعين الإعتبار الموقف الدولي أو حتى الرأي العام العالمي، وقامت بشن حربها على العراق، على أساس وجود أسلحة دمار شامل لدى العراق، وهو ما لم يتوفر على أرض الواقع بعد سيطرتها على كامل الأرض العراقية، مما يُشكك في شرعية الحرب على العراق، لا بل عدم شرعيتها، وقام مجلس الأمن بإصدار القرار رقم 1483، الصادر في 22 أيار 2003م، مُصادقاً في مُحتواه على المُقترح الأمريكي بعدم إرسال مُفتشين دوليين للعراق للتأكد من خُلوه من أسلحة الدمار الشامل، مُقرراً أيضاً رفع الحظر عن العراق، وفي ضوء عدم وجود حكومة عراقية شرعية، إعترف القرار بأنَّ قوات الولايات المتحدة الأمريكية قوات إحتلال وانَّ العراق خاضع للإحتلال وإنَّ قوات الإحتلال هي صاحبة الأمر في العراق، مما يعني أنَّ القرار يُشرع الإحتلال ويتعامل مع قوات الإحتلال كقوات شرعية لها الحق في التصرف بمُقدرات العراق، وهذا يُدلل على مدى التحول الخطير في وظيفة الأمم المُتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين، برفضها العدوان ومُحاربة الإستعمار والوقوف في وجه شريعة الأقوى، إلا أنها إعترفت بالأمر الواقع المفروض من الأقوياء، بغض النظر عن تعارض ذلك مع ميثاق الأمم المتحدة (أبو الوفا، 1996: 81).

إنَّ واقع الحال في صياغة القرارات الدولية مُحتكر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهي ضاربة بعرض الحائط ميثاق الأمم المتحدة ولتنتفي مع هذا التأثير مبادئ القانون الدولي المُتفق في إطاره على حق البقاء وحق الحرية والسيادة، ومبدأ التعايش السلمي ومبدأ المساواة في اتخاذ القرار والتصويت، حيثُ أنه وفي مُقابل هذا

الإنتقاء القانوني نلاحظ أنَّ التركيز يتم من خلال عوامل موضوعية واقعية لها تأثيرها في صناعة القرار الدولي، في كل من العامل التاريخي الذي يتفاعل معه العامل الجغرافي وعوامل القدرات الاقتصادية والتقنية والعامل العسكري والعامل الديمقراطي والدبلوماسي، وهو ما يتوفر لدى الولايات المتحدة (عيسى، دت: 28).

5.1.3 التحولات الدولية والديمقراطية

تُعدُّ الديمقراطية أحد أوجه التغيير في النظام العالمي الجديد، إذ جاءت نتيجة مُباشرة لثورة المعلومات والإتصالات، بحيثُ أصبح واضحاً عدم تجاهل الدول للحقائق التي طرحتها هذه التطورات التكنولوجية، فليس بالعسير على المواطن في أي بقعة من العالم من أنَّ يعرف معلومات كثيرة، إضافة إلى سهولة الإتصال بمن يريد وذلك دونما الخضوع للرقابة، حيثُ ضعُفت سُلطة الدولة في مُراقبة الإفراد وفي التحكم بما يمتلكون من معلومات، فسهولة الوصول للمعلومات والإتصالات السريعة عبر الإنترنت؛ قد ساهم في ترويج أفكار الديمقراطية والحرية والإنفتاح والاقتصاد الحُر، إضافة إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الأفكار وساهم في نشرها، وهو ما ذهب بإتجاه تعزيز ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمُشاركة السياسية، وحُرية الرأي، في دول العالم الثالث، وهو ما لم يكُن لولا التغيرات التي إجتاحت العالم جراء التحولات في النظام الدولي، ونفوذ وسيطرة الغرب بقيادة أمريكا على توجهات العالم باتجاه نشر قيم الديمقراطية، لا بل مُمارسة الضغوط على الدول من أجل إجراء إصلاحات في إطارها، في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة، (عبيدات، 2003: 88).

إنَّ الولايات المُتحدة الأمريكية تذهب في قيادة العالم نحو التركيز على نشر الديمقراطية وتعزيزها على مُستوى العالم، إلا أنه وبحسب رؤية الكثير من المُحللين يذهب البعض إلى التساؤل: هل الديمقراطية موضوعة على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية؟ حيثُ يرى البعض أنَّ ما يصدُر على لسان المسئولين الأمريكيين من إشارات ليست ذا شأن في حقيقة تطبيق الديمقراطية على مُستوى الدول غير الديمقراطية، وخصوصا منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وتحديدا دول المشرق

العربي التي تُعاني الكثير من البعد عن الديمقراطية، وإحترام حقوق الإنسان، بحسب الرؤية الأمريكية، وأنَّ التحولات التي تحدث في المُجتمعات غير الديمقراطية باتجاه الديمقراطية ما كانت لتحدثُ لولا الضغط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، برغم أنَّ هناك من يرى الولايات المتحدة الأمريكية؛ قد لا تكون معنية بدرجة كبيرة في تحقيق الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً في دول المشرق العربي؛ لأسباب داخلية مُتعلقة برؤية واضحة لطبيعة المنطقة والثقافية السائدة في إطار الدعم الأمريكي لحليفتها إسرائيل على حساب العرب، فمن رؤية البعض أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية إحتلت العراق لأسباب تتعلق منها بتطبيق الديمقراطية، فعلى العكس من ذلك ما ذهب إليه(وليام كريستول ولورانس كابلان) في كتابهما" الحرب من اجل العراق" إذ يجدان الحرب على العراق كانت بمثابة هدف للولايات المتحدة الامريكية؛ هو تحقيق مبدأ دولة القوة المُنفردة في العالم بغض النظر عن الأطماع الاقتصادية أو نشر الديمقراطية، فهي تتعلق بما يتجاوز العراق، أو الحرب على الإرهاب، أو الشرق الأوسط بشكل عام ودول المشرق العربي بشكل خاص (سيل، 2004م: ص45).

6.1.3 التحولات الدولية والإرهاب

لم يكن الإرهاب، قبل وقوع هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001م، الإرهابية على أهداف أمريكية، يُشكل محور إهتمام رسمي على أجندة الأمن الدولي إلا نادراً، إذ تمخض عن إدراج هذه المخاوف الأمنية المُلحة، التي جعلت من الإرهاب تهديداً امنياً، جراء العنف المُسلح وما ينجم عنه من تكلفة بشرية ومادية، وإنعكاساتها الأوسع المزعزعة للإستقرار على الأمن القومي والدولي والإنساني والعام، والآثار التي باتت قادرة على فرضها في الميدان السياسي، أُوجد كل ذلك "الحرب ضد الإرهاب" (هيرد، 2013: 47).

وفي ظل أحادية القوة والنظام العالمي الجديد، أخذت منحى جديد من حيث التنظيم والتسليح والأسلوب والأهداف، وذلك من خلال إستخدام التقنيات العسكرية والتكنولوجيا الحديثة، فقد أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الحرب على الإرهاب

في 13 أيلول 2001م، حيث قال" مسؤولية الدولة تجاه التاريخ أنَّ ترد على هذه الهجمات وأخلاء العالم من الشر" وفي تصريحات أخرى، إستخدم خليط فعال من الدين والقومية والعسكرية، وأنَّ الفكرة من الإعتداء على أمريكا هو بسبب قيمها، وأنَّ الإرهاب عُرف بعدائه للحرية وفكرة المُجتمع المُنفتح الذي شكلته مبادئ التنوير، وليس نتيجة لسياساتها، هدف من ذلك تبرير حزمة من المبادرات التي ستُشكل تحولا في السياسة الخارجية الأمريكية (هيبارد، 2014: 314-315).

وأنَّ هذه الحرب سيتم فيها إستخدام كل الوسائل العسكرية والاقتصادية والسياسية، تجاه الخصم الذي تنوعت عناصرهُ وتحددت في الإسلام كعقيدة ينمو من خلالها التطرف، وأنَّ المنطقة العربية أُعتبرت منطقة رئيسة لإحتضان الإرهابيين، وإنها تسمح بنمو الإرهاب على أرضها وتصدره إلى الغرب، إنطلاقا من أنَّ هذه النُظم العربية، لا تُطبق الديمقراطية، وإنها أهملت التنمية البشرية، ولقد تضمنت الحرب على الإرهاب ثلاثة أبعاد (حسين، 2009: 301-302):

1- البُعد القيادي، وتمثل هذا البُعد في الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية بقوة كبيرة، بُغية قيادة العالم، المبنية على أساس الزعامة الأمريكية الأحادية .

2- البُعد الإنتقامي، من خلال الإنتقام الأمريكي رداً على هجمات الحادي عشر من أيلول 2001م .

3- البُعد الوقائي، وهذا جاء بسبب تحويل الحرب ضد القاعدة في أفغانستان إلى حرب وقائية أو إستباقية، وتركيزها على العراق، وتوجيه التهديدات إلى كل من سوريا وإيران، والتي أُعتبرت محطات تالية على طريق الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مظلة مُكافحة الإرهاب، وهي نوايا وأهداف مبنية على القوة والمصالح الأمريكية، وهو ما يدفع بالاتجاه نحو عدم الإستقرار الدولي، بالإعتداء على سيادة الدولة في إطار مفهوم الحرب ضد الإرهاب.

لقد أثارت أحداث أيلول العديد من التساؤلات حول مسألة التدخل بدعوى مُكافحة الإرهاب، جراء الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية، إذ اعتبرت أمريكا نفسها في حالة حرب بسبب مسألة الإعتداء عليها، وأنها ستقوم بالرد، ذلك أنَّ

الولايات المتحدة الأمريكية أُعتبرت هذه الهجمات تُشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وهو ما أكده قرار مجلس الأمن رقم 1368 الصادر في 12 أيلول 2001م، وهو ما رفع من مُستوى تصنيف الإرهاب إلى مُستوى تهديد السلم والأمن الدوليين، وإستعداد المجلس لاتخاذ كافة الترتيبات للرد على أحداث 11 أيلول ومحاربة الإرهاب، إلا أنَّ المجلس لم يُباشر إجراء مُحدد بموجب الفصل السابع، لأنَّ ذلك يقتضي تحديد الجهة التي ستوجه ضدها، بصفة دولة تقف وراء العدوان وهو الشرط الذي لم تتوفر أركانه، إلا أنَّ الولايات المتحدة، ترك لها تبرير ما أعلنته من حرب على الإرهاب وبالأسلوب الذي ترتأيه، مُتمسكة بنص القرار على مبدأ مُمارسة حق الدفاع عن النفس، مُتجاوزة ما ينبغي أنَّ يكون بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فالعمليات العسكرية للولايات المتحدة سواء كانت مُنفردة أم من خلال القوة العسكرية التابعة للدول الأخرى في التحالف العسكري ضد الإرهاب، لم تكن تخضع لتحديد زمني أو لمُستوى مُعين من الرقابة من قبل مجلس الأمن، بحسب ما يقتضيه ميثاق الأمم المتحدة (مدني، 2003: 114-115).

لقد كانت الحرب على الإرهاب، وسيلة تم إستخدامها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها ومصالحها، وهو ما يُخالف فيما إستندت إليه من تبريرات تهدم المكاسب التي حققها القانون الدولي مُنذ إنشاء الأمم المتحدة، كمبادئ قانونية عالمية، كالمُتعلقة بتحريم إستخدام القوة وإحترام السيادة والأستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول ومبدأ عدم التدخل، فالحرب على الإرهاب تُعد سابقة شديدة الخُطورة في العلاقات الدولية، من جهة أُخرى أنها أعطت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الفرصة في إبتداع شرعية دولية جديدة مبنية على زيف المزاعم الأمريكية، بحيث أصبحت بديلة عن شرعية الأمم المتحدة، لإستخدامها مع حلفائها بدعوى الدفاع عن المبادئ أو المُحافظة على المصالح تحت مظلة مُحاربة الإرهاب، لتبرير التواجد الدائم في المناطق التي تعتبرها مصالح حيوية وإستراتيجية بالنسبة لها، وهو ما يعني تجاوزاً لجميع المُكتسبات التي حققها مبدأ السيادة القانونية للدول (الناصر، 2002: 52).

إنَّ إنتشار ظاهرة الإرهاب، وتطورها المُستمر سواء في الأسلوب أو الأهداف أو طبيعة القائمين بها، خصوصاً بعد إنتهاء الحرب الباردة، فقد تصاعد دور العوامل الثقافية، الدينية، القيمية، العقائدية في زيادة حدة الإرهاب (Saull, 2005: 141).

إذ أنه أمست الآثار والتداعيات المُثيرة للقلاقل والإضراب على نحو غير تناسبي قد فاقت كل ما يُوقعه فعلياً من إضرار وأذى، بما يتسم به من خداع ومُناورة من الناحية السياسية؛ السمة المُميزة للإرهاب، إذ أنَّ طبيعة الإرهاب وما نجم عنه من آثاره اللاتماثلية، قد أصبح معهما يُمثل أحد أهم المُسوغات بأنه يُعد تهديداً إستراتيجياً على مُستويات الأمن كافة، المحلية والقومية والإقليمية والعالمية، فالحجم الحقيقي لخطر الإرهاب بسبب ما يُخلفه من آثار واسعة النطاق ومزعزعة للأمن والأستقرار، فأنَّ النشاطات الإرهابية آخذة في التصاعد، على عكس الاتجاه التنازلي في إعداد الصراعات المُسلحة بين الدول، إذ تضاعف إجمالي العمليات الإرهابية ثلاث مرات خلال الفترة 1998–2007م، ذلك أنَّ الأوضاع إزدادت تدهوراً وسوءاً بشكل خطير، لا نتيجة لهجمات 11سبتمبر 2001م، والدعم التحفيزي المعنوي الذي قدمته للنشاطات الإرهابية على المُستوى العالمي فحسب، وإنما نتيجة الأسلوب الذي أُديرت به الحرب على الإرهاب، التي شُنت بعد هذه الهجمات، إذ تصاعدت هذه النشاطات حدة منذ عام 2001م، حتى أنها بلغت درجاتها القصوى في المناطق التي عدت أهدافاً أساسية لهذه الحرب، والتي عني بها الشرق الأوسط الكبير، والعراق تحديداً، ومنطقة آسيا، بما فيها أفغانستان، إذ أنَّ تصاعد النشاطات الإرهابية؛ جعل منه أنَّ أُدرج ضمن النزاعات والإتجاهات الرئيسية لعمليات العُنف السياسي، لتعاظم الدور الذي يلعبه عناصر لا ينتمون إلى دولة بعينها في هذا النوع من أعمال العُنف، بوصفه نمطاً مزدوجاً من أنماط العُنف، فبرغم أنه ينطوي على عملية عُنفيه أحادية الجانب تستهدف المدنيين، إلا أنه تجاوز ذلك ليُصبح أسلوب خاص" لا تماثلي" يلجأ إليه الجانب الأضعف في مُواجهة مُسلحة ضد الدولة، في مُقابل التراجع النسبي في دور الدول ذاتها، جراء الأسلوب الذي تفاعلت معه الحرب على الإرهاب (ستيبانوفا، 2013: 48).

7.1.3 التحولات الدولية والأمن القومي

1.7.1.3 الأمن

لقد اكتملت معالم صورة الدولة في النظام الدولي في القرن السابع عشر، مع تقنين مفاهيم السيادة ووحدة الأراضي الإقليمية بمقتضى مُعاهدة وستفاليا لعام 1648م، إلا أنه ومع تنامي النزاعات القومية وظهور الدولة القومية، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إقترنت بمحاولات من جانب القوى العظمى، إستهدفت إشاعة الإستقرار في النظام الدولي من خلال فرض نظرية توازن القوى، إلا أنَّ الحرب العالمية الأولى وما نجم عنها من إختلال وإضطراب على الصعيد العسكري والاقتصادي والسياسي والاجتماعي، تسبب في تقويض هذا التوازن، وبروز نظام آخر قائم على مبادئ الأمن الجماعي، وهو الذي مأسسة له عصبة الأمم، إلا أنَّ إخفاقها في أداء مهامها واندلاع الحرب العالمية الثانية، أدى إلى تقويض هذا المشروع الذي كان يهدف إلى إحتواء إعمال العدوان التي تمارسها الدول، وأبان الحرب الباردة (1947–1990م).

فرض التنافس ما بين القوى العظمى سطوته على النظام الدولي، مما كان له الأثر العميق في النمط الجوهري للأمن، حيثُ عمدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ومن في حلفهما، إلى تشريع إستراتيجيتي الردع والإحتواء، في مُحاولة منهما للحيلولة دون بسط أي من المُعسكرين سيطرته على مسار السياسات الدولية ومُحتواها، إذ تنوعت في تلك الفترة مفاهيم الأمن والأفكار المُتعلقة به، فذهبت تتراوح ما بين مُواجهة التهديدات التي تتعرض لها سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية، وبين إستحضار الشعور بالتهديد سواء كان بصورة مُباشرة أو غير مُباشرة، بما أصبحت معه الواقعية، المذهب الأكثر سيطرة في ميدان العلاقات الدولية، من أنَّ القوة العسكرية هي الأداة الأشد فاعلية لضمان الأمن القومي ولمحافظة الدولة على وجودها، وهو ما أسس على ترتيب قوة الدول على أساس عسكري وهو العامل الجوهري للأمن (هيرد، 2013: 20–22).

يُعد الأمن حقيقة مُتغيرة، لإرتباطه بإعتبارات مُختلفة منها الداخلي كالحدود الآمنة التي ترغب الدولة تأكيد سلامتها ضمن نطاقها، وأيضا الخارجي من حيث

علاقة الدولة بدول الجوار، لهذا فأنَّ الأمن يخضع لمجموعة الإعتبارات الداخلية والخارجية، كحقيقة غير ثابتة لا يتأتى تحقيقها لمرة واحدة والى الأبد، بل هي مُتغيره في ضوء الإعتبارات التي تُحيط بالدولة،(حسين،1977: 12).

وهو ما يكشفُ عن الطبيعة الموضوعية وغير الموضوعية للإستقرار والأمن، وذلك بالقدر الذي تكشفه المُدركات الذاتية للمُجتمعات والدول، حيثُ أنَّ أي تحولات تطرأ على الأوضاع الديموغرافية والبيئية والموارد الطبيعية، أو في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وعلى الاقتصاد المُعولم، والعولمة، وكذلك أنماط الحوكمة، سواء وطنياً أم دولياً، إضافة إلى طبيعة الصراعات، كل ذلك يُلقي بظلاله على أمن الأفراد والمُجتمعات والدول والمناطق، وعلى النظام الدولي المُعولم برمته، بما تحمل معها من تطورات تشهدها هذه النزاعات والديناميات العالمية الرئيسة في تداعياتها، فيما يحدث من صراعات وحالات إنعدام الأمن، وتنامي إستيعاب آثار التحولات التي تنجم عن العولمة في سيادة الدول وسلامة أراضيها الإقليمية، بما يذهب تجاه تقويم ما يدور حول حدود الأمن ونطاقه، حيثُ مع نهاية الحرب الباردة، فقد إتسع نطاق المفهوم للأمن من دفاع الدولة عن نفسها ضد العدوان العسكري النووي، إلى التسليم بأنَّ هذه الدولة أو تلك قد تجدان أمنهما مُهددا بمخاطر غير عسكرية، بما يستدعي معه إستجابات غير عسكرية من مُؤسسات الدولة الرسمية، وهو ما يُفضي بالإنتقال بالأمن إلى المفهوم الموسع، حيثُ صار ينظر إلى قطاع الأمن العسكري، على أنه أحد خمسة قطاعات أنَّ لم يكن أهمها جميعا، وهي الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن المُجتمعي، والأمن البيئي، وذلك جراء التحولات التي إصابة ميزان القوى العالمي بعد إنتهاء الحرب الباردة، حيثُ أدى إلى بروز رؤيتين لمفهوم الأمن، الأولى ذهبت إلى تعريف ضيق للأمن، بينما الرؤية الثانية إتجهت نحو تفضيل الأجندة المُوسعة للأمن، وفرضت هاتين الرؤيتين، تأثيرهما بشكل بارزاً لدى صُناع السياسة، إلا أنه حظي التعريف الموسع بالقبول على وجه الإجمال من أنه يُقيم الإطار الأكثر نفعاً والذي من خلاله يُمكن تفهم حالات إنعدام الأمن في ظل نظام دولي مازال عُرضة لتحولات مُتواصلة، فأنصار التعريف الضيق ركز على الجوانب العسكرية للأمن، بإستنادهم إلى أنَّ العُنصر الرئيسي للتحليل الإستراتيجي،

هو جواز إستخدام القوة، برغم إقرارهم بالعوامل غير العسكرية، إلا أنَّ الأمن العسكري يجب أنَّ يُحافظ على موقعه المركزي في التحليلات النهائية، ما دام هذا القطاع الأمني سيبقى يُشكل التهديد الرئيسي الأكثر تأثيراً بين التهديدات التي تتعرض لها دول العالم، ذلك أنَّ الدولة كانت ولا تزال من حيثُ الجوهر تُشكل الأساس الذي يرتكز إليه الأمن بُمختلف جوانبه، من ضرورة نهوض الدولة بمسؤولية المُحافظة على بقائها، حيثُ أنه من هنا أصبح الأمن يعنى بدراسة طبيعة التهديدات، وإستخدام القوة العسكرية والتحكم فيها، فلم تعد مُقاربة الأمن القومي؛ يُذهب في تحليلها وتأويلها بإستخدام مُصطلحات الحرب الباردة المُبسطة القائمة على البُعد الدفاعي، والتي تدور حول مفاهيم الردع والإحتواء في سياقها، من دون القيام بأي عملية غزو من جانب الغرب أو الشرق إعتماداً على المنظور القائم (هيرد، 2013: 28-30).

لقد ذهب دعاة التعريف المُوسع إلى الإهتمام بسلامة الدولة الإقليمية، وبالمفاهيم التقليدية للسيادة، بما يشمل مفهوم الأمن في إطارها على ضمان إستقرار مُؤسسات الدولة المركزية، وسلامة منظومات صناعة القرار فيها، من أنه ينبغي توسيعها لكي تضم الأمن الإنساني، والأمن المُجتمعي، والأمن الاقتصادي، والأمن البيئي، وهو ما يذهب بالإعتقاد السائد الآن؛ وهو أنَّ الأمن تأطر في معناه إلى ما هو أبعد من القوة العسكرية، وإنَّ كان العُنصر العسكري له الأولوية في النقاشات التي تدور حول الأمن، بل أمسى الأمن يُفهم ويقاس بشكل مُتزايد، وفقاً لنطاق التهديدات غير العسكرية والآثار التي تُحدثها في الحياة اليومية لشعوب الدول وسلامتها الإقليمية (Buzan, 2004: 8).

2.7.1.3 الأمن القومي

إنَّ الأمن القومي بالمفهوم الحديث يتصف بالشمول، إذ هو ليس مسألة حدود فحسب، ولا بناء ترسانة من السلاح، ذلك أنه أصبح يتطلب أكثر من هذه الأمور ويتخطاها ليلامس قضايا ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وثقافية إضافة إلى المخاطر المتأصلة في الإنجازات العلمية والتكنولوجية الحديثة، لما تشهده العلوم من

تطوراً أسرع من أي وقت مضى، وعلى جبهة أوسع نطاق، فالتقنيات البيولوجية والالكترونية والنانونية، فكما لها جانب مُشرق؛ لها أيضاً جانب مُظلماً، فالعلوم الحديثة ولدت عواقب غير مقصودة، فهي تمنح أفراداً هنا أو هناك القدرة على ارتكاب عمليات إرهابية كبرى، فالآثار العكسية التي قد تنجم عن تقنيات القرن الحادي والعشرين، قد تكون أشد خطورة وكارثية، وأكثر صعوبة على التحكم بها من خطر الدمار النووي الذي أرق العالم لعقود من الزمن وما زال، حيثُ تُمثل هذه الحقبة من التاريخ الإنساني بما تحمله من شواهد علمية، تذهب إلى أننا نفرط أيضاً في إستنزاف موارد هذا الكوكب وثرواته، بالاتجاه السريع نحو كارثة بيئية عالمية، جراء ضغوط وأعباء من صنع البشر، تصل بخطرها بأكبر من تلك التي تحدثها كوارث الهزات الأرضية، واصطدام الكويكبات بالأرض، وثورات البراكين، (Brown, 2009: 59).

يُعتبر مفهوم الأمن القومي للدولة، شامل يُغطي كل مظاهر الحياة فيما يتعلق بأمنها الداخلي أو بما يذهب به إلى أمنها الخارجي وعلاقتها في غيرها من الدول، وهو ما يأخذه تجاه الإرتباط بمفاهيم أخرى كالمصلحة القومية والأهداف القومية، وهناك فرق بين مفهوم الأمن القومي لدولة أو أمة مُعينة، فقد يرتبط بأمن مجموعة من الدول يضُمها إقليم واحد، فيصبح أمناً إقليمياً، أو أنَّ يذهب في نطاقه ليشمل الجماعة الدولية ككل فيصبح أمنا دولياً، وقد يتوافق ويتعاون هذان النوعان من الأمن فيخففان من حدة التوترات أو الصراعات أو المُنازعات الدولية ويساعدان على إستتباب الهدوء والإستقرار في العالم، ولكن ذلك لا يلغي إحتمال نُشوء تعارض أو تصادم بين النوعين، ذلك أنَّ مفهوم الأمن إرتبط تقليديا بمفهوم الدولة، فالحديث عن الأمن يُوحي بأنه حديث عن الأمن القومي للدولة، وكذلك أيضا مفهوم الأمن القومي لدول المشرق العربي يختلف عن مفهوم الأمن الدولي، كما يختلف عن المفاهيم الخاصة إذا وجد لأمن كل دولة عربية على حدة، إنه أمن إقليمي لدول تنتمي إلى أمة عربية واحدة تتخاطب بلغة واحدة، وتمتلك تراثا فكريا وحضاريا مُشتركا، وتتقاسم مصالح وتطلُعات مُشتركة، وتواجه مصيراً مُشتركاً، دون أنَّ يكون لهذه الأمة دولة أو سُلطة واحدة، أنه ومن أجل تجريد هذا الأمن من هويته العربية، وزعزعة أركانه،

وتشويه أهدافه، فقد كثر إستعمال مُصطلح (الشرق الأوسط)، وكثر طرح المشاريع الرامية إلى إنشاء تكتلات إقليمية أو أحلاف عسكرية في المنطقة العربية بغرض إشراك إسرائيل فيها، أو تطويق دول مُعينة لا تحظى برضا الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يعتقد البعض أنَّ الأمن القومي لدولة أو أُمة ما يرتبط كلياً بقوتها العسكرية القادرة على صون أمنها من كل خطر، ذلك أنَّ هذه القوة أو القدرة ليست وحدها التي تحمي الأمن، فالأمن القومي يحتاج أيضا إلى قدرات سياسية واقتصادية وعلمية، حيثُ أنَّ القدرة العسكرية هي جزء من كل، فليس في مقدور دولة تحقيق أمنها إذا كانت عاجزة عن تأمين الحد الأدنى من إستقرارها الداخلي القائم على الحد الأدنى من العدالة والمُساواة والتنمية، ذلك أنَّ إنتهاك الحقوق والحُريات، وغياب المبادئ الديمقراطية، وشدة الظلم الاجتماعي، تُؤدي في كثير من الأحيان إلى تعريض أمن الدولة للخطر من خلال بُروز الصراعات الداخلية، وبما أنَّ العلاقة بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي علاقة وطيدة، فقد يُسفر عدم الإستقرار الداخلي أحيانا عن حدوث تدخل خارجي من شأنه الإساءة إلى إستقلال الدولة (حرب، وإدريس، 1980: 8-9).

ولا تنفصل دراسة مفاهيم الأمن القومي عن تطور أشكال الحروب، فهما يسيران جنباً إلى جنب؛ لما في ذلك من التأثير السلبي والتداخل الكبير والمُعقَّد بين مجالات الأمن القومي التي تستهدفها حُروب الجيل الرابع وهي الحرب التي طورت من قبل الجيش الامريكي، وعرفوها "الحرب اللامتماثلة" حيث وجد الجيش الأمريكي نفسه يحارب لا دولة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، والدول الأكثر تعرُّضاً لهذا الشكل من الحروب التي يتواجد فيها التنظيمات الإرهابية، لأنها تتعلق بالتفاعُلات بين البشر كأفراد وجماعات ودول، وتتأثر وتتبدَّل أدواتها ووسائلها بمُتغيرات كثيرة، وقد تغيَّر شكل الحرب في هذا العصر؛ ليأخذ نمطاً جديداً يهدف إلى هدم الدولة من الداخل، ولقد عُرّف أيضاً الشكل الجديد بحروب الجيل الرابع، بأنها ليست لها ساحات قتال محدَّدة؛ ولكن تنتشر في الدولة المُستهدَفة كافة، ويعرف علماء السياسة حوب الجيل الرابع؛ بالحروب اللامتماثلة أو غير المتجانسة أو ما يُعرف No-State- Actor، حيث يتم إنهاك وإستنزاف جيوش الدول النظامية على يد خلايا

لأرهابية أو مليشيات تنشط في دول لضرب مصالحها لصالح دول أخرى (الحلبي، 2020: 35).

3.7.1.3 تعريف الأمن القومي

تُعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومي بأنه " قُدرة الأُمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية" وهذا يتأتى من خلال تأمين سلامة الدولة من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تؤدي إلى إخضاعها لسيطرة أجنبية، إذ أنَّ بُنيان النظام الدولي السائد يؤثر تأثيراً بالغاً في مفهوم الأمن القومي وتوجهاته، ففي الفترة التي سادت فيها التعددية القطبية وامتدت من مطلع القرن العشرين حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان الإهتمام بالأمن القومي مُرتبطاً بعملية توزيع مناطق النفوذ بين الأطراف الكبرى في النظام الدولي، وعندما ساد نظام الثنائية القطبية بعد العام 1945م، أخذ الإهتمام بهذا الأمن يتطور ليتلاءم وظروف ومعطيات تلك المرحلة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت مُقاومة النفوذ السوفيتي، ومُحاربة التوسع الأيديولوجي له، وأيضاً مع إنهيار المُعسكر الإشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي، برز نوع من الأمن الكوني الذي تُشكله وتُسيطر عليه وتتلاعب بمقدراته دولة واحدة، هي الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار أطماع إستعمارية تجاه الثروات العربية، وتآمر غربي مع إسرائيل لتمزيق الأمة العربية وإضعافها (عبدالواحد، 2014: 32).

4.7.1.3 الأمن القومي وميزان القوى

إنَّ مفهوم توازن القوى إكتنفه الغموض لدى كثير من علماء السياسة والعلاقات الدولية، ويعود ذلك لأسباب مُتعددة منها، فهم توازن القوى على أنه نقطة التعادل فيما بين قوتين مُتعارضتين، وكذلك افتراض جمود توازن القوى وإنعدام حركته أو في أقل تقدير تحركه ببطء شديد، وكذلك إفتراضه كسياسة دولية مقصود لذاتها بوصفها إدارة لحفظ الاستقرار الدولي(حسين، 2009: 157).

ويُعرف الدكتور إسماعيل مقلد توازن القوى بقوله:" ينشأ التوازن في حالة أمكان دولة واحدة أنَّ تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها، ما يُهدد حُرية الدول الأخرى وإستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة إلى مُواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور أو ائتلاف قوى مُضادة، وهذه إحدى طرق تكوين التوازن الدولي وليست الطريقة الوحيدة، وهي طريقة تكوين توازنات ما بعد الحروب الدولية، ويُوصف توازن القوى بأنه سياسة ترمز إلى المدرسة الواقعية في السياسة الدولية، وهي المدرسة التي تعنى بظاهرة القوة "فالدول حينما تسعى للحفاظ على وجودها وأمنها ومركزها الدولي يكون من خلال عملية الصراع على إكتساب القوة بهدف تحقيق توازن القوى، وهو بذات الوقت يُعد سلاح في تنظيم إستخدام القوة والسيطرة عليها (مقلد، 1984: 13).

إنَّ توازن القوى أو تكافؤ القدرات يُعد أفضل ضامن لعملية الإستقرار، نتيجة أنَّ القوتين المُتكافئتين سوف تبحثان عن خيارات أخرى للتفاعل تكون أقل تكلفة من الدخول في مُواجهة مُباشرة، والذي يُمكن من خلاله تنظيم وضمان ليس فقط السلم، بل الدفع تجاه تحقيق الأمن والنظام والإستقرار الدولي (ناجي، 2014: 31).

5.7.1.3 مفهوم الأمن القومي العربي

إنَّ الفهم الواضح والإحاطة لما يُمكن أنَّ يُقصد به وبطريقة مُقننة بكلمة الأمن القومي العربي، يجب أنَّ يذهب به من خلال الإنتقال بالمفهوم إلى قواعد تتسم بالوضوح والتحديد بهدف التعامل مع المواقف المُختلفة، ذلك أنَّ كلمة الأمن القومي ليست وحدها ما يُعبر عن المفهوم، فالفكرة الأساسية لما يدور حوله المفهوم، أنَّ أحد الإلتزامات للدولة هو الحماية العضوية والمادية لكل مواطن ينتمي للجماعة أولا وأيضا حماية كيان الجماعة بعدم تعرضها لأية مخاطر بمُختلف أشكالها، وهو ما يُفضي بالمفهوم أنه أساساً لممارسات مُختلفة دون الإعلان عنها أنها تنطلق من هذا المفهوم، وأنَّ الصياغة في واقعها هي مرحلة من مراحل وظائف الدولة وفي أساسها سيادة مبدأ حماية الأمن القومي على أية وظيفة أخرى للدولة (ربيع،1984: 36).

6.7.1.3 مستويات الأمن القومي العربي

يُمكن إجمال مُستويات الأمن القومي من خلال ثلاثة مُستويات فيما يلي (المشاط، 1993: 36):

1- **الأمن القومي بالمعنى القطري/الوطني:** ويذهب هذا المُستوى من الأمن في أنه يتمثل في النظرة القطرية من حيثُ التركيز على أمن كل دولة عربية في إطار حدودها السياسية الحالية، وإلتزاماتها السياسية القائمة، إذ في إطار هذا المُستوى يتضمن التأمين من الداخل ودفع التهديد الخارجي بما يضمن تحقيق حياة مُستقرة.

2- **الأمن دون الإقليمي:** وهو الأمن الذي يتعلق بعدد من الدول العربية في إطار الوطن العربي، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والاتحاد ألمغاربي، ذلك أنَّ مثل هذه التجمعات دون الإقليمية تتيح خصوصية لأعضائها في بناء سياسات أمنية خاصة بها، بناءاً على التقارب في إدراكها لمصادر التهديد أو من خلال قدرتها على التعبئة المُشتركة لقواتها، لإتصالها الجُغرافي وتشابك اقتصادياتها وتجانسها الديموغرافي.

3- **الأمن القومي بالمعنى الإقليمي:** وهو ما يتعلق بالنظرة القومية، إذ يذهب إلى التركيز على المفهوم الشامل للأمن العربي، مُتجاوزا النظرة إلى وجود الدولة/القطر في إطار الوطن العربي ككل، من خلال الإفتراض في هذا المُستوى بأنه يوجد اتفاقاً قومياً على مصادر التهديد، وإستراتيجية مُواجهتها، ويرقى بالإفتراض على أنه وحتى في ظل ظُروف التجزئة، فأنَّ على صانعي القرار والمواطنون إعطاء أولوية سياسية للترتيبات والسياسات القومية العليا على مُستوى الأمن القومي الإقليمي، دون ما عداها من ترتيبات.

7.7.1.3 مصادر تهديد الأمن القومي العربي

الأمن القومي العربي تعرض لمجموعة مُتنوعة من الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية، إرتبطت بالطاقة والثروات والخصائص الجيوبوليتيكية للوطن العربي، وتحديداً دول المشرق العربي التي تتمتع بأهمية بالغة اقتصادياً وسياسياً وإستراتيجياً

وحضارياً، إذ هو ليس بمعزل عن التأثيرات والانعكاسات العالمية، إذ أدت التحولات البنيوية العالمية إلى التأثير على النظام العربي على مُختلف الأوجه العسكرية والسياسية، والاقتصادية وحتى القيمية، إذ كانت منطقة دول المشرق العربي الأكثر تعرضاً لما فرضته التحولات في النظام العالمي من تبعات ونتائج تأثر معها الأمن القومي، فقوضت فعاليته، من خلال بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة سياسية وعسكرية واقتصادية مما أصبحت معه تُسيطر على مسارات النظام العالمي، وسعيها إلى التغلغل والحيلولة دون بروز نظام عربي قوي، من خلال إختلاق محاور للصراع بين بعض الدول العربية، وبين الدول العربية ودول الجوار، وكذلك بُروز الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بصورة الضامن الرئيس لأمن دول منطقة المشرق العربي، مما أفضى إلى مزيد من مصادر التهديد للأمن القومي العربي بشكل عام، (سلمان،2011: 20)، حيثُ تراوحت مصادر التهديد ما بين داخلية وخارجية:

أولاً: التهديدات الداخلية: وتتضمن الآتي(الخزندار، 2015: 5-6):

1- تضارب الإيديولوجيات بين القوى الحاكمة وغياب الشرعية:

إنَّ القوى الحاكمة في المنطقة العربية لم تمتلك مشروع قومي ينبع من خُصوصية الشُعوب وإنتمائها الذي يغلبُ عليه الإنتماء الحضاري العربي والإسلامي، إذ أنَّ السُلطة السياسية فعلياً تذهب تجاه تطبيق نهج لا يعكس الإنتماء الحضاري لشعوبها وهو ما وسع هوة التعارض والتضارب بين الطرفين وبخاصة بعد الهزائم المتلاحقة والفشل من قبل هذه الانظمة في خلق نموذج تنموي وحضاري، وفي ضوء تلك التضارُبات لم تعد هذه الدول قادرة على تحصيل شرعيتها من إرادة الشعوب، وهو ما أدى إلى لجؤها للعُنف بإستخدام القوة المادية المجردة، وهو ما جعل هذه الدول مسرح لصراعات دموية بين الحركات المعارضة مع قوى الحكم الذي الذي إستغلته القوى الغربية لتقويض الأمن في هذه الدول كما حدث في العراق وسوريا.

2- أزمة الدولة القُطرية:

على أثر سقوط السلطنة العثمانية؛ أصبحت المنطقة العربية تعج بالقوى الإستعمارية الفاعلة في المشرق العربي بتقسيم المنطقة كما جرى في" إتفاق سايكس بيكو 1916"، إلى دُويلات قُطرية وذلك دون أدنى مراعاة للحدود الثقافية

والاجتماعية أو العرقية أو القبلية والعشائرية، حيثُ نجد أنَّ الدولة الواحدة قد إحتوت إثنيات عرقية أو دينية أو مذهبية أو عشائرية أو لغوية غير مُتجانسة بل إنها في أغلب الأحيان تكون متصارعة، حيث أنَّ هذا التكوين أو النشوء القسري لكيانات قطرية قد جعل من الدول العربية القُطرية في بعض الأحيان مهيأة لتكون أرضية خصبة للصراع الإثني الذي قام بإشعال فتيله في غالب الأحيان القوى الخارجيةوذلك في ظل فشل الأنظمة السياسة في عملية إحتواء هذا التنوع.

3- التصادم اللاحضاري عند الاختلاف:

إنَّ دول المنطقة العربية تتكون من خليط مختلف حيثُ إنَّ التنوع الأثني (عرقي، لغوي، ديني، مذهبي) كل ذلك إقتضى أنَّ يتم التعامل معه من قبل الأنظمة السياسية في تلك الدول بشكل حضاري في ضوء هذا التنوع "المواطنة" من خلال إحتواء كل الأقليات في هُوية وطنية واحدة، إلا أنَّ ذلك لم يحدث ففي العراق الذي يتشكل من عدد كبير من الأقليات نجد أنَّ الأنظمة المتعاقبة لم تتمكن من خلق هوية عراقية موحدة، إذ نجد أن الأكراد ومُنذ عشرينيات القرن الماضي وهم في خضم صراع مستملا مع الدولة المركزية، وأيضاً نجد أنه لم يتم العمل على إحتواء هذا الصراع بل دخل في مواجهات دموية (سرحان،2013: 24).

لقد تجسدت الأخطار الداخلية، خاصة الجماعات التي تتلقى الدعم من قبل قوى خارجية في المرتبة الأولى من حيث التهديد، وكذلك عدم الإستقرار والإضطرابات السياسية وتفاقم الصراعات والفتن الطائفية وعدم إندماج الأقليات العرقية والتمزق الوطني، والناجمة عن الفروق الاجتماعية والتناقضات الطبقية والمنطقية التي تنسحب بدورها إلى حد الحرب الأهلية وقضايا التطرف بمُختلف أشكالها والتخلف الاقتصادي، (الرشدان، 2000: 94).

ثانياً: التهديدات الخارجية:

ويُمكن تلخيص أهم مصادر التهديدات التي تؤثر في زعزعة الأمن القومي لدول المشرق العربي كما يلي(الضيغان، د.ت: 241):

1- الإرهاب العابر للحدود:

كانت ظاهرة الإرهاب من الممكن أنَّ تنحصر في بلد معين؛ ويكون من المُمكن السيطرة عليها بسهولة، إلا أنَّ الظاهرة الإرهابية بدأت تتطور في العقدين الإخيرين، وبخاصة بعد إعلان "جورج شولتز" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق عن أنَّ الشرق الاوسط سيشهد مرحلة جديدة من التحولات الفكرية كما التي شهدتها أوروبا الشرقية، إذ أنَّ الإرهاب لم يعُد ينتمي إلى بلد بحد ذاته، وأنَّ الخلايا الإرهابية لم تعُد أيضاً تستوطن بلد مُعين، ومن هنا أصبح النظام السياسي للدولة غير قادر على إحتواء هذه الأزمة المُتمثلة بالإرهاب، وهو ما إنعكس على الأمن الإقليمي للمنطقة، إذ أنَّ الغرب إستطاع أنَّ يضرب إقليم المشرق العربي، وكحالة ما نجده في العراق، وكيف إستطاع الغرب أنَّ يخلق من العراق مرتعاً للمنظمات الإرهابية وبلقنة إقليم المشرق العربي عن طريق من خلال تصدير الإرهاب لدول الجوار الحدودي مع العراق.

والأخطار الخارجية العالمية تتركز أيضاً في أطماع القوى العظمى، والشركات المتعددة الجنسية وكذلك العلاقات الدولية غير المتكافئة وسياسات الدول الغربية إزاء إسرائيل وتحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تُعتبر مصدر تهديد لأمن الوطن العربي ككل ودول المشرق العربي بشكل خاص في ضوء عدم القدرة السياسية للنُظم العربية، في ظل مظاهر التوتر والصراعات القائمة وعدم الإستقرار الداخلي، والذي نجم عن التجزئة الإقليمية والسياسية والبشرية والاقتصادية التي مارست فرضها القوى الغربية إضافة الى الخلافات العربية _ العربية والتي شكلت مُتلازمة لما يحمله الواقع العربي ككل، وبشكل أكثر وضوحاً في منطقة المشرق العربي، أذ أنه من شأنها التهيئة البنيوية للإنقضاض الخارجي من خلال الإستفراد بكل قطر أو مجموعة على حدة، مما يُهدد أمن كل قطر من أقطاره (كامل،2005: 336).

2- التحديات المتعلقة بإنتشار السلاح النووي:

إن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وقضية نزع السلاح وبصفة خاصة السلاح النووي في الشرق الأوسط ككل وتحديداً المشرق العربي تُعتبر تحدي كبير، فعلى الرغم من إبرام الإتفاق النووي بين القوى الغربية وإيران في مدينة لوزان في العام 2015م، الذي حجم من حلم إيران في إمتلاك مشروع نووي ظاهرياً، إلا أنَّ

هذا الحلم لا يزال واقعياً ولا يزال الخطر قائماً، إذ أنه ليس من المنطقي أنَّ تتخلى طهران عن مشروعها النووي الذي بدأت فيه منذ عام 1974م، وهو الذي إتسع لاحقاً، فعملياً فإنه لا تتوفر ضمانات حقيقية يمكن أنَّ تعمل على تجنب المنطقة صداماً نووياً، في ظل تجاهل وسكوت القوى القوى الغربية الفاعلة عن المشروع النووي الإسرائيلي مما يعمق خطورة ذلك على المنطقة، فالأخطار الإقليمية، يكون مصدرها القوى الإقليمية المُجاورة في نفس الإقليم الجغرافي، إضافة إلى المنافسات والحروب الإقليمية المحدودة، وكذلك إنماء الصراعات والعمل على إستمرارها وتدويلها.

3- التحديات المتعلقة بالتحدي الصهيوني:

إنَّ إسرائيل تُعتبر الحليف الرئيسي والإستراتيجي في إطار موقعها الجُغرافي في المشرق العربي؛ من حيثُ أنها تُعتبر بمثابة قاعدة مُتقدمة للولايات المُتحدة الأمريكية بما يخدم النفوذ الأمريكي في المنطقة، إضافة إلى الرؤية الأمريكية تجاه إسرائيل في أنها تُمثل قوة قادرة على حماية المصالح الأمريكية من خلال تمكين القوات الأمريكية من التدخل السريع المُباشر في المنطقة، وهو ما يدفع الولايات المُتحدة الأمريكية للحرص الشديد على أمن إسرائيل لما يُمثل ذلك من مصلحة أمريكية خالصة لتحقيق المصالح الأمريكية الأمنية والاقتصادية في منطقة المشرق العربي، حيثُ في ظل البيئة الدولية والتوجه الأمريكي للهيمنة على العالم كان من الطبيعي أنَّ تتأثر المنطقة العربية بالتحولات الإستراتيجية في هيكلية المنظومة الدولية، في إطار فقدان عنصر التوازن الدولي الذي كان يُمثل أحد البدائل أمام بعض الدول العربية لتقليص مساحة الهيمنة الغربية، إضافة لتراجع الدور العربي في القدرة على التأثير على النظام الدولي، ذلك إنَّ تعامل الولايات المُتحدة الأمريكية مع دول المنطقة ينطلق وفقاً للحاجات والمصالح لتحقيق سلسلة من الأهداف التي تسعى إليها الإدارات الأمريكية المُتعاقبة لتخدم الإستراتيجيات الأمريكية المُختلفة لكل إدارة؛ وتحديداً في منطقة المشرق العربي الحيوية من العالم، من خلال تبني إستراتيجيات مُختلفة بدءاً من الصراع العربي- الإسرائيلي، والوضع الأمني المُتردي في العراق، والخلاف الخليجي- الإيراني، وقضية البرنامج النووي الإيراني، وصولاً إلى ربيع الثورات

العربية في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين والأردن، وكذلك التعامل مع الأزمة السورية، والحرب على الإرهاب (الشاهر، 2017، 45-46).

إنَّ إسرائيل ككيان غريب تم زرعه في وسط المشرق العربي، وحتى يستطيع أنَّ يُحافظ على بقاءه كان دائم المُحاولة في العمل على إضعاف تيار المقاومة المُمانعة، فالرؤية الإسرائيلية لتركيبة المنطقة العربية وإستراتيجية التعامل معها؛ من أنَّ منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ليست سوى موزاييك شعوب وثقافات وأنظمة تحكم شُعوباً ومجموعات غير راضية، فإذا إستطاعت إسرائيل الإتصال مع هذه المجموعات المُعادية للعروبة أو الإسلام فإنها ستتمكن من تفتيت العالم الإسلامي قطعياً، كذلك هُناك الكثير من المشاريع والتصريحات الرسمية لمسؤلين إسرائيلين تتحدث عن إستراتيجية التفتيت والتجزئة للعالمين العربي والإسلامي إلى دويلات، ففي عام 1982م، نشرت مجلة "كيفونيم" التي تصدر عن المُنظمة الصهيونية العالمية، وثيقة بعنوان" إستراتيجية إسرائيلية للثمانينات" حيثُ في ضوء هذه الإستراتيجية فقد أدت إسرائيل دوراً واضحاً في تأجيج الصراع في دول المُمانعة في المشرق العربي، من خلال تقديم الدعم اللوجستي والعسكري لأقليات هذه الدول بُغية تفتيتها كدعم الأكراد ضد الدولة المركزية في العراق، وتسليح المُعارضة في سوريا"(رندل، 1984: 155).

لقد كان للنظام العالمي أثره في مرحلة الإستقطاب الدولي على السياسة الخارجية للدول العربية، من خلال ما فُرض عليها من قيود في مجال ضبط التسلح ومُستوى قوة سلاح البترول والتأييد الذي تحصل عليه إسرائيل من الخارج، كُل ذلك شكل في مُجمله مصادر تهديد للأمن القومي لدول المشرق العربي بشكل خاص، بحيث أثارت التحولات الجيوسياسية والاقتصادية والقيمية، التي شهدها النظام العالمي الجديد؛ بروز مصادر تهديد جديدة أيضاً في ظل نهاية الحرب الباردة، والتي إرتبطت بالوضع المُتميز للولايات المتحدة الامريكية، وهو الأمر الذي صعد من التهديدات التي يفرضها النظام العالمي الجديد على الأمن القومي العربي بشكل عام؛ وعلى دول المشرق العربي بشكلاً خاص من حيث الإستمرارية والتغيير بالمقارنة بمرحلة الاستقطاب الدولي، الذي أتسم بها هيكل النظام العالمي خلال الحرب

الباردة، إذ انه وبعد هذه المرحلة، وفي ضوء التحولات في إطار النظام العالمي الجديد، كانت حرب الخليج الثانية وإمتداداً إلى الحرب الثالثة التي أُعتبرت بمثابة نقطة التحول الرئيس؛ التي تعكس الوضع القلق والحرج الذي وصل إليه الأمن والإستقرار في منطقة المشرق العربي في ظل التراجع في مفهوم السيادة وإتساع نطاق تدخل المُجتمع الدولي في الشأن الداخلي للدول وتراجع الشرعية الدولية، والقانون الدولي، من خلال إستخدام ذرائع الديمقراطية وحقوق الإنسان ومُكافحة الإرهاب، والذهاب بالعديد من القضايا من المُستوى الداخلي إلى تغليب الطابع الدولي عليها، فلقد أبرزت التحولات الدولية دور الولايات المتحدة الامريكية في منطقة المشرق العربي، بإزدياد حجم القيود المفروضة على الأمن القومي العربي ككل، وهو ما زاد في تصاعد الإختراق الخارجي، من خلال إعادة تشكيل الصيغ الأمنية والإقليمية، من قبل الولايات المتحدة الامريكية والغرب لتحقيق مصالحها، وذلك من خلال إتفاقات فردية أو جماعية، وممارسة الضغوط على دول الخليج العربي، لدفعها للتخلي تدريجيا عن التزاماتها السياسية والمالية تجاه النُظم العربية التي تتعارض مع توجهات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، كسوريا وما تشهده من تطورات داخلية، إذ أنَّ عجز جامعة الدول العربية، عن إيجاد حلول للأزمات العربية في إطار البيت العربي، قد فتح المجال للتدخل الخارجي باللجوء إلى إستخدام القوة العسكرية، ما دفع إلى تعاظم دور دول الجوار الجغرافي، تركيا وإيران وإسرائيل من مُنطلق تحقيق مكاسب سياسية وإستراتيجية، وبُروز التوجه الجديد في السياسة الخارجية الأمريكية، بإنتهاج أسلوب الضربات الوقائية والإستباقية، في مُواجهة ما يُسمونه الإرهاب أو إنتشار أسلحة الدمار الشامل والدول المارقة والنُظم الإقليمية التي ينظرون إليها أنها تهديد لمصالحهم، وكل ذلك تنامي في ظل رؤية صناع القرار العربي؛ وفي ظل أنَّ أمن الدولة القطرية هو الأساس، على ضرورة تحقيق الأمن القومي العربي، مما أضعف السيطرة على آلية التفاعل العربي الداخلي والخارجي مما زاد في تولد العديد من الصراعات في منطقة المشرق العربي (ثابت، 2008: 58-59).

8.1.3 التحولات الدولية والنظام الإقليمي العربي

1.8.1.3 النظام الإقليمي مفهومه وعناصره

إنَّ الاهتمام بدراسة النُظم الإقليمية؛ يُمكن إرجاع جُذوره إلى الفكر السياسي المُتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد، حيثُ دار جدل حول ما يُسمى بالعالمية في مُواجهة الإقليمية(Universalism Versus Regionalism)(هلال وجميل،1999: 14)، وكذلك نجد أنه قد برز الإهتمام أيضاً بدراسة النُظم الإقليمية في أوائل الستينيات من القرن العشرين، وهذا تحديداً عندما طرح كل من "كالنتوري وشبيجل" كتابهما بعنوان: The International Politics Regions:A Compararative Approach (Contri & Speigel,1960:p56)، في رؤيتهما للمُحاولة التي جرت في القرن العشرين من إنشاء مُؤسسات دولية عالمية مثل عُصبة الأُمم؛ من أنها مُهمة مكبوحة بالإقليمية، وكان ذلك حين ظهر لدى الذين وضعوا ميثاق الأُمم المُتحدة أنَّ أولوية مجلس الأمن في المسائل التي تنطوي على السلام والأمن قد تتعرض إلى التحدي من قبل التحالُفات والأتفاقات الإقليمية، حيثُ يُمثل الفصل الثامن من الميثاق وعنوانه(الأتفاقات الإقليمية) صيغة وسطاً ما بين العالمية والإقليمية، حيثُ برزت النزعة ذاتها في العلاقات الاقتصادية العالمية، سواء في التعاون أم الأندماج الإقليميان من خلال بُروز بُعدي الثروة/ الرفاه؛ كأبرز سمات السياسة الكلية، وأنَّ نظام الأُمم المُتحدة كان في ذلك مُتساهلاً، في بناء الإقليمية الاقتصادية ضمن مجموعة من المُؤسسات، وكما هو الإتحاد الأوروبي الآن طرف فاعل وقوي بحد ذاته على بناء ذلك، حيثُ من المعقول الإفتراض بأنَّ هذه الإتجاهات يُمكن أنَّ تبرز في المُستقبل من خلال أطراف فاعلة أخرى في سعيها لتحسين الإمكانات بالنسبة للإقليمية، حيثُ كان من آثار هذه المُواجهة بين العالمية والإقليمية ثلاث مُستويات هي(ايفانز وجيفري،2004: 748-749):

أولاً: مُستوى النظام الدولي (International or Global System): وهنا يُقصد به أنماط التفاعُلات الدولية على مُستوى القمة بين الدول الكُبرى التي يترتب

على ذلك نوعية العلاقات فيما بينها من تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم ككُل، ومثال ذلك توازن القوى، وتعدد الأقطاب أو المركز وغير ذلك.

ثانياً: مُستوى النظام الإقليمي أو التابع (Regional or Subordinate System): وهنا يُقصد به من أنماط التفاعُلات الدولية في منطقة ما تُحدد على أساس جُغرافي، وهو ما يقع في هذا المُستوى النظام الإقليمي العربي أو منطقة الشرق الأوسط وغيرها من الأنظمة (هلال وجميل، 1999: 12)، والذي يقع تحت مظلة مُصطلح النظام الفرعي (Sub-System)على هذا المُستوى من الأنظمة، حيثُ عند تطبيقه على العلاقات الدولية فإنه قد وجد أنه ذو حُدود مُشتركة مع مفهوم الإقليم، إذ يعود الترويج المُبكر لهذا النهج لكل من "بايندر" في عام 1969م، و" بريخر" في عام 1963م، وكذلك" رابطة الدراسات الدولية" التي أيضاً قد طرحت المُصطلح في عدد خاص من مجلتها الربعية، وفي ضُوء ذلك يقترن مُصطلح الإقليم (Region) ؛"بالنظام الفرعي" المنهجي (النظام الفرعي الإقليمي Regional Sub-System) (ايفانز وجيفري، 2004: 713-714).

ثالثاً: مُستوى سُلوك الوحدات المُكونة للنظام الدولي (Actors)، حيثُ أنَّ هذا المُستوى من التحليل يتناول السُلوك الخارجي للدولة، أو السياسات الخارجية للدول، بمعنى أنه يُركز على طبيعة التفاعُلات التي تتم ما بين الوحدات المُكونة للنُظم الإقليمية (هلال، 1999: 13)، كذلك مع تعولم المُجتمعات وتزايد تفاعُلها مع بعضها البعض برز "مفهوم الإقليمية الجديدة"، حيث يعود إستخدام هذا المفهوم للمفكر"بالمر" في العام 1991م، في دراسة له في مقارنة بين الإقليمية القديمة والإقليمية الجديدة، حيثُ قصد بها تلك الموجة الحديثة من التفاعُلات الاقتصادية والتجارية التي تبلورت إبتداء من مُنتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وذلك في شكل تجمعات وكُتل تجارية، ومجالات اقتصادية كبرى، وصُعود قوى اقتصادية إقليمية كالاتحاد الأوروبي من خلال إستكمال مسارات التكامل الاقتصادي، والتحول إلى مسار التكامل الأمني والسياسي، وبُروز مُنظمات إقليمية؛ خاصة في القارة الآسيوية وإنتقالها إلى الإستقلال عن

المركز، وبناء هوية أمنية وثقافية مُشتركة، إضافةٍ لذلك المُطالبة بتفعيل دور المُنظمات الإقليمية في مجالات الدبلوماسية الوقائية لمنع نُشوب النزاعات الداخلية أو إنتشارها، في ظل تراجع القوى الكبرى وبخاصة الولايات المُتحدة الأمريكية عن التدخل في الأقاليم نتيجة التكاليف الباهضة التي سبق وأنَّ تكبدتها جراء تدخلاتها في مناطق مُختلفة ومنها العراق (مجيب، 2015: 9).

إنَّ دراسة النُظم الإقليمية تقوم على فرضيتين أساسيتين، تذهب الأولى فيما تعنى بتفكيك النظام الدولي إلى نُظم فرعية، أما الفرضية الثانية فتعنى على تجميع الدول في نُظم إقليمية تُوجهها دولة قائدة، حيثُ تشير مدرسة النُظم إلى أنَّ العلاقة ما بين الدولي والإقليمي هي أكثر من علاقة ذات إتجاه واحد من حيث تأثير نظام في الآخر، أما الدراسات السياسة الدولية ترى العلاقة بين النُظم الإقليمة والدولية علاقة تبعية من خلال نموذجي التواصل والإنقطاع بينها، بحيثُ يُشير التواصل؛ إلى الإنسجام ما بين مصالح القوى الإقليمية والدولية، أما الإنقطاع فيُشير إلى الإختلاف فيما بينها حول تلك المصالح وحتى في الرؤية لطبيعة النظام، إذ قد تكون نظرة القوة الدولية قائمة على الحفاظ على الأُحادية، في حين تذهب النُظم الإقليمية في طموحها إلى نظام متعدد الأقطاب، أما المعيار المُعتمد لتحديد ماهية النظام الإقليمي برغم تعددها إلا أنه يُمكن من خلال ما يلي(مجيب،2015: 5-6):

1- معيار الجوار الجغرافي: حيثُ وفق هذا المعيار فإن النظام الإقليمي يرتكز على التقارب الجغرافي.
2- معيار التماثل: حيثُ وفق هذا المعيار فإن النظام الإقليمي يتجاوز المعيار الجغرافي؛ ليركز على عناصر التماثل ما بين الدول المُنخرطة في نطاق إقليمي معين، كالعناصر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
3- معيار التفاعُل: حيثُ وفق هذا المعيار فإن النظام الإقليمي يتجاوز الإطار الجغرافي وعناصر التماثل، ليذهب بالتركيز على التفاعُلات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين الدول وبعضها البعض (هلال وجميل، 1999: 16).

وبرغم أهمية الإطار الجغرافي في تحديد نطاق الإقليم؛ لكن هناك أهمية خاصة للصفات البنيوية في إطار إستقرار هيكلية النظام الإقليمي، وهو ما يذهب بنا تجاه التركيز على العوامل التي من خلالها يتم التفاعل والإنسجام ما بين أطراف النظام من خلال الصفات القاعدية، حيثُ أنَّ الاوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والتاريخية والنفسية والقيمية السُلوكية والتي تنبثق بوجود قدر من المصالح والمنافع المشتركة لأطراف النظام الإقليمي، في حدود القدر الذي يُمكن أنَّ تتحقق فيه درجة من التقارب في المقومات والصفات البنيوية للنظام وذلك بالقدر الذي تحقق معه درجة أعلى من التماسك بين مُكونات النظام ووحداته وعناصره، على أنَّ هنُاك من يُعطي أهمية خاصة لمعيار الجوار والتقارب الجغرافي، من خلال أنه الأساس في تحديد النظام الإقليمي، مُعللين على ذلك بأنَّ حجم التفاعُلات بين الدول المتقاربة جغرافياً تكون عادة أكبر وأكثر من تلك الدول الغير متجاورة، فالدول التي تقع في قارات متباعدة عادة ما يكون التفاعُل بينها محدود، لكن يرد على ذلك إستثناء وهو الدول الكبرى التي تتفاعل وبكثافة مع دول ومناطق بعيدة عنها لإعتبارات إستراتيجية عسكرية أو اقتصادية، على أنه هُناك إتفاق عاماً على أنَّ عناصر النظام الإقليمي هي: وحدات النظام، والتفاعُل ما بين هذه الوحدات؛ وهو ما يتخذ أما أنماط تعاونية أو صراعية، والبيئة المُحيطة بالنظام الإقليمي وحُدود النظام، وفي ضوء ذلك فإنه يُمكن تعريف النظام الإقليمي بأنه تواصل جغرافي بين مجموعة من الدول المُتماثلة ثقافياً والتي تدخل في شبكة مُعقدة من التفاعُلات السياسية تتميز بالإستقلال النسبي عن نفوذ الدول الكبرى (المخادمي، 2005: 32-34).

2.8.1.3 النظام الإقليمي العربي

في ضُوء ما سبق تعريفه للنظام الإقليمي؛ فإنه يكون النظام العربي أُنموذجاً مطابقاً لتوصيف الإقليم؛ حيثُ تنطبق عليه المعايير الرئيسية الثلاثة في تعريف النُظم الإقليمية من حيثُ (الجوار والتقارب الجغرافي والتماثل والتفاعُل) حيثُ تُمثل البلاد العربية بإستثناء جيبوتي والصومال، إقليماً مُمتداً من غرب المُحيط الاطلسي وحتى بحر العرب وصُولاً إلى شرق الخليج العربي، حيثُ يضُم هذا الإطار الجُغرافي

الدول المُنظوية تحت راية جامعة الدول العربية؛ أثنتي عشر دولة في آسيا، وعشرة دول في قارة أفريقيا يفصل هذا الإمتداد الجُغرافي بين القارتين البحر الاحمر، أما من حيثُ التماثل فإنَّ البلاد العربية تتمتع بعناصر التشابه التاريخي حيثُ يُعتبر العالم العربي عالم يجمعه التاريخ المُشترك والمصير الواحد، أما من حيثُ الناحية الاقتصادية فبالرغم من التباين في الموارد الطبيعية والاقتصادية من دولة لأخر، إلا أنه يُنظر لتلك الموارد في الإطار الجمعي فتبدو مُتكاملة داخل الإقليم العربي، أما من حيثُ الناحية الاجتماعية والديمُوغرافية في دول الإقليم فإنها تتقارب من حيثُ الخصائص الديموغرافية وكذلك التوزيع الحضري والإتجاهات المدنية، أيضاً يتمايز النظام الإقليمي العربي بإنفراده عن غيره من النُظم الإقليمية بميزة إعتبارية قيمية معنوية ونفسية ذات أبعاد سياسية مُهمة وهي القومية العربية التي تبلورت في تيار فكري من جهة وفي حركة سياسية من جهة أُخرى، وفي إطار ذلك فإنَّ النظام العربي ليس نظاماً إقليمياً بحسب المعنى الجغرافي بل أيضاً هو نظام إقليمي قومي، وبالتالي فإنَّ ميزة القومية التي تمتلكها لا يجعل التفاعُل بين أجزاء النظام بمثابة علاقات بين دول وحسب؛ بل أنه يُعطيها قيمة رمزية خاصة، إذ أنَّ العلاقات بين البلدان العربية لا يُنظر إليها عادة على أنها علاقات دولية بالمعنى المُتعارف عليه، بل على أنها علاقات في طبيعتها خاصة، لا تخضع للقواعد نفسها التي تخضع لها العلاقات مع الدول الأُخرى (Ezzedin, 1957: 56).

من هنا فإنَّ تأسيس جامعة الدول العربية في عام 1945م، كان بمثابة علامة تنظيمية على نشاة النظام العربي المُعاصر، كنتيجة لمُشتركات جُغرافية وهُوياتية، كان للنظام العربي الإقليمي شرعية أو شكل قانوني وهو ما تبدى في إعلان تأسيس جامعة الدول العربية، لكن واجه هذا النظام مُنذ تأسيسه تحديات جيوسياسية كبرى؛ ليس على مُستوى النظام ككُل فحسب، وأنما على مُستوى الدول القُطرية المُكونة للنظام، مما تسبب ذلك في إحداث خلل في نمط تفاعُلاته، بما يدفعه نحو جدل هُوياتي حول ما إذا كان نظاماً عربياً أم شرق أوسطي، لكن ظل هذا النظام العربي أمام كل التحديات مُتماسكاً جراء عامل التجاور الجُغرافي لأقطاره، وكذلك بفعل الثقافة واللغة والتاريخ المُشترك، لكن هذا التماسك بدا شكلياً لا سيما مع

الإخفاق من قبل هذا النظام؛ في بناء أمن قومي عربي، ونُظم ديموقراطية عربية تحترم حريات المواطنين، بما يتيح لهم من المُشاركة السياسية في صناعة القرار السياسي، وهو ما أُوجد فجوة ما بين مضمون أهداف هذا النظام وتفاعُلاته، فمنذُ صعود النظام الإقليمي شهد هذا النظام عدة تحولات كانت كبيرة في مُكوناتها (سليم، 2013: 48):

1- حيثُ جاء التحول الأول بعد الحرب العربية- الإسرائيلية في العام 1967م، حيثُ في هذه الفترة تراجع النظام الإقليمي العربي تحت تأثير ما تعرض له العرب من هزيمة في عام 1967م، ثم حرب رمضان 1973م، وما تبعها من اتفاقية كامب ديفيد في العام 1978م من سلام بين مصر وإسرائيل وإنقسام العرب جراء ذلك، وكذلك شهد النظام الإقليمي الحرب العراقية- الإيرانية التي إستمرت من 1980-1988م ثم الحرب الاهلية اللبنانية اللبنانية 1975-1988م.

2- أما التحول الثاني فقد كان نتيجة إحتلال العراق للكويت في العام 1990م، وما تبعه مُباشرة من نهاية القطبية الثنائية في العام 1991م، وإمتدت هذه الفترة حتى ثورات الربيع العربي إبتداء من العام 2010م، حيثُ إستمر التراجع في حالة النظام الإقليمي، إضافة لذلك ظهور وإحياء مشروعات إقليمية جديدة منافسة مثل مشروع الشرق أوسطي، والمشروع الأوروبي- المُتوسطي، إلا أنَّ هذه المشروعات المُنافسة لم تستطيع أنَّ تحل بديلاً عن النظام الإقليمي العربي، ليس لقوة النظام العربي ولكن لأسباب تتعلق في قصور المشروعات المُنافسة (خلاف،2013: 38)

3- والتحول الثالث كان ما شهدته المنطقة العربية نتيجة الثورات العربية من حيثُ تداعياتها ومآلاتها، وبُروز تنظيم الدولة الأسلامية "داعش"، وإستمرار الأزمات وعدم الإستقرار في العراق وسوريا واليمن والتي ما زالت حتى الآن، كذلك ما تعرضت له القضية الفلسطينية وعملية السلام الإسرائيلية وما تبعها من بروز صفقة القرن أو خطة ترامب للسلام في العام 2020م، وما تلاها من حالات تطبيع من قبل بعض الدول العربية مع إسرائيل وما يُمكن أنَّ

يتبعها لاحقاً من حالات سواء من دول المشرق العربي أو ما كان من دول المغرب العربي لاحقاً لتلك الحالات من التطبيع، في ظل وهن جامعة الدول العربية وتراجع النظام الإقليمي العربي في مُواجهة ما يُحاك تجاهه حتى الآن.

إنَّ التحديات التي لازمت الساحة العربية في مشرقه العربي هي في مُعظمها مُتناغمة مع بعضها داخلياً وخارجياً، سواء السياسية منها أم الاقتصادية والاجتماعية وما يرتبط بها من أفعال جيوبوليتيكية لمُعظم دول العالم، إذ في الجانب السياسي كان لصراع الأيديولوجيات دورها البارز في تخلف المنظُومة العربية بشكل عام، فالتيارات الإسلامية شكلت تحدياً لدعاة الوحدة القومية، وأصبحت القطرية السمة المُميزة لهذا النظام الإقليمي، حيثُ برز ذلك في المشاكل الحُدودية والإستعانة بالقوى الأجنبية للحماية، والقواعد الأجنبية ودورها في الصراعات الجيوبوليتيكية العربية– العربية؛ وما إحتلال العراق إلا أُنموذجاً على ذلك (سلامة، 2013: 3).

حيثُ أنَّ التحديات للنظام الإقليمي العربي تعود إلى أهميته الجيوبوليتيكية والجيوسياسية في هذا الجُزء الحيوي من العالم وما يحتويه من إحتياطيات كبيرة من مصادر الطاقة، مقروناً كذلك فيما تسعى الولايات المُتحدة الامريكية الحفاظ على أمن الكيان الصهيوني، وصولاً إلى أهداف بعيدة المدى في صراع الحضارات الذي يُمثل الإسلام أهم محاوره في الجيوبوليتيكية الغربية (هلال، 2014: 43).

لقد تنامت مُعضلات النظام الإقليمي العربي في جزئه من المشرق العربي بحيثُ أصبحت أكثر تعقيداً وترابطاً وذلك في ظل حدثين هامين هما (مجيب، 2014: 3):

1- الحدث الأول تجذر في إنطلاق الثورات العربية أو ما أُطلق عليه(الربيع العربي)، مع نهاية عام 2010م، إذ تمكنت المظاهرات من خلخلة معظم النُظم السياسية التي شكلت مُنذ عقود أعمدة النظام الإقليمي وجامعته العربية، حيث تهاوى رؤساء ذلك النظام بدأً من تونس ومصر وليبيا واليمن ثم سوريا في قلب المشرق العربي.

2- الحدث الثاني وقد جاء بتزايد إنتشار ظاهرة الإرهاب العابر للحدود، والتي إنتقل نطاقها الجغرافي من سوريا إلى العراق واليمن والمملكة العربية السعودية والأردن، والكويت، وهو ما يطرح تحدياً جيوبوليتيكياً يتعلق بإنتشار ظاهرة الإرهاب العابر للحدود، وتنامي قوى أُخرى مضادة له، مما زاد من معدلات عدم الإستقرار الإقليمي.

إنَّ ما ذهب إليه من تشبيه؛ المُفكر الأمريكي "جوزيف ناي" للسياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين؛ من أنها خشبة مسرح لم تعُد الدولة المُمثل الوحيد عليها، حيثُ بدأ يُزاحمها مُمثلون آخرون كالفاعلين من غير الدول، وهو ما يُشير في مُحتواه إلى عُمق المنظُور التعدُدي في مجال العلاقات الدولية، بحيثُ أصبحت تدخل فيها التأثيرات التي يُحدثها الفاعلون من غير الدول في السياسات الداخلية والإقليمية والعالمية، وهو ما يضع العلاقات الدولية في مجال أكثر تعقيداً مرده ما أحدثه هؤلاء الفاعلون من تغييرات بُنيوية في طبيعة النظام العالمي؛ وذلك في ظل إنكشاف سيادة الدولة، وتداعي وظائفها الأمنية والتنموية والاجتماعية، وهو ما هيأ بيئة مُهددة لتنامي تأثيرات هؤلاء الفاعلين فضلاً عن تغير أشكالهم ومضامين تأثيراتهم (علي، 2013: 3).

إنَّ تأثيرات الفاعلين من غير الدول؛ كشركات النفط مُتعددة الجنسيات والمُنظمات الدولية غير الحُكومية وغيرها، كانت ذات طبيعة إختراقية تساومية مع الدولة من خلال إضعاف سُلطة الدولة على إقليمها الجغرافي / السياسي، وعلى مُمارساتها للوظائف المنوطة بها، وما إلى ذلك من تأثير في خلق أنماط تساومية تجعل من الدولة أنَّ تُقر بشراكاتهم في مُمارسة تلك الوظائف، وفي تشاركها مع الحُكومة في عوائد النفط، إضافة لسماح الحُكومات للمُنظمات الدولية غير الحُكومية بالقيام باداء أدوار إنسانية ومُجتمعية خاصة في مناطق الصراعات، ولقد أيضاً تزايد أنكشاف الدولة ما بعد الحرب الباردة بتأثرها بضغوطات العولمة، وإنتهاج الدول لسياسات اقتصادية "نيوليبرالية"، فضلاً عن إنتشار مستنسخات تنظيمات العُنف العابرة للحُدود في العالم بعد 11 سبتمبر 2001م، وتنامي حركات المُعارضة في منطقة المشرق العربي؛ كل ذلك دفع تجاه بُروز موجة جديدة من هؤلاء الفاعلين مثل

تنظيم القاعدة، وجوجل والفضائيات العابرة للقومية من خلال إستثمار معطيات العولمة وبخاصة وسائل الإتصال في دعم إنتشار أفكار عبر الحدود، فالحركات الثورية العربية ما كان لها أنَّ تكتسب النفاذية الإقليمية إلا من خلال وجود فواعل عابرة للقومية مثل شبكات التواصل الاجتماعي(الفيس بوك وتويتر) ووسائل الإعلام والفضائيات التي أدت دوراً في نقل الخبرات وتعميق المُحاكاة المُجتمعية، وفي مُجملهم شكلوا موجة من الفاعلين غير العنيفون وهو ما شهدته المنطقة من تحولاً في طبيعة أدوار تلك الفواعل التي كانت أكثر تعقيداً وإنتشار في ملامحها وتأثيراتها على الدولة (سلامة،2013: 3-4).

كذلك شهدت منطقة المشرق العربي موجة من الفاعلين العنيفون، كالجماعات أو التنظيمات التي تلجأ إلى إستخدام أدوات العُنف بطريقة جماعية، بُغية تحقيق غايات مُعينة ولا تنتمي لاجهزة الدولة الرسمية، حيثُ كان للفاعلين العنيفين دوراً كبيراً في المنطقة ممن يمتلكون رؤية دينية؛ مثل حزب الله في لبنان، وجماعة أنصار الله (الحوثيين) في اليمن، وخلايا تنظيم القاعدة التي تتوزع على مساحات واسعة ضمن الإطار الجغرافي السياسي العربي، حيثُ نجد أنَّ الصراع في سوريا مُنذ شهر آذار 2011م، قد أُوجد كيانات مُسلحة جديدة مثل جبهة النصرة لأهل الشام في شمال سوريا وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، في سوريا والعراق الذي أزال الحدود بينهما بسيطرته على معبرين حُدوديين يربطان البلدين، كذلك فقدان سُلطة الحكومة السورية على أجزاء من حُدودها مع تركيا والأردن ولبنان والتي تدفق من خلالها اللاجئون السوريون لتلك البلاد، يظهر ذلك مدى فقدان السيطرة على الحدود الدولية لإقليم الدولة الجغرافي والسياسي (مجيب، 2014: 3).

كذلك يظهر لنا مدى إنحسار سُلطة الدولة على إقليمها الجغرافي السياسي، فضلاً عن الصراعات في العراق بين مُختلف القوى السياسية المشتركة في حكم العراق، التي ظافرزت تنظيمات مسلحة تُعد أذرع قوى لمعظم هذه القوى السياسية، حيث إكتسبت كافة التنظيمات التي سبق ذكرها أهميتها وتأثيرها بفعل نشاطاتها التي تزعز الإستقرار في دول المنطقة، وكذلك بسبب العلاقات التي تربط هذه التنظيمات

والدول بما يظهرها كاداة جديدة لتنفيذ سياسات الدول الراعية لها؛ سواء من حيثُ التمويل أم بالإمدادات العسكرية (القروي،2012: 3).

وفي هذا الإطار أُشيع إلى أنَّ بعض الدول قد ذهبت تجاه تأييد بعض الجماعات المُسلحة، دونما تقدير لعواقب أزدياد قوتها، من ذلك ما تم الاشارة إليه من تأييد المحور القطري– التركي ل"داعش" لإسقاط النظام السوري، وايضاً دور محور المملكة العربية السعودية– الإمارات العربية من دعم الجماعات المُسلحة في سوريا، الأمر الذي كان له أبلغ الأثر في تعميق التفرقة والتفتيت، يضاف إلى ذلك ما تتحمله جامعة الدول العربية والدول الكبرى من مسؤولية عن عدم طرح مشروعات عربية دولية لمواجهة تلك الأزمات (رجب، 2013: 11)

لقد هيأت المُتغيرات الجيوسياسية في المشرق العربي لمزيد من الإختراقات في ظل سُلوك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا؛ إنسانياً وسياسياً، في ضُوء عجز كل من النظامين القائمين في البلدين عن التصدي لهذه المخاطر، بحيثُ أصبح ذلك مدخلاً وحُجة لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية وحُلفائها من خلال القيام بعمليات حربية جوية ضد مواقع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والمُشكلة أنَّ هذه العمليات تنطوي على زيادة مُحققة في إختراق النظام الإقليمي العربي، كذلك نجد جراء تفاقم الحرب في سوريا؛ ما ذهب إليه البرلمانيين في كل من روسيا وتركيا بالمُوافقة على مبدأ التدخل العسكري المُباشر في سوريا، وأيضاً الحرب في اليمن فتحت الباب لزيادة خطيرة في الإختراق الإيراني للنظام الإقليمي العربي فبعد إختراقها لسوريا والعراق ولبنان، جاء الإختراق لليمن نظراً لأهميتهُ الإستراتيجية من خلال مُوقعه الجُغرافي الذي يُمكن لها من التحكم في مضيق باب المندب، من خلال مُساعدة وتمكين الحُوثيين لإستكمال السيطرة على اليمن بالقضاء على المظاهر المُتبقية للشرعية في اليمن، الأمر الذي يُنذر بتصاعُد النفوذ الإيراني وإختراقه للنظام الإقليمي العربي ككُل وتحديداً في منطقة المشرق العربي لما هذه المنطقة من الأهمية الإستراتيجية الكبيرة، إذ أدت التحولات التي شهدتها منطقة المشرق العربي وخصوصاً التي شهدت الثورات والإحتجاجات وتصاعد موجات الإرهاب إلى إتساع جُغرافية الإنتشار والتدخل العسكري الأجنبي المُباشر على أراضيه، بحيثُ شملت

النطاقات الجغرافية السياسية لكل من سوريا والعراق في إعادة التموضع الأجنبي (سليم، 2013: 55).

إنَّ المشرق العربي يُعد من أكثر الأقاليم عُرضة لدعاوي النزاعات الإنفصالية، سواء ما كان منها على أُسس دينية مذهبية أم على أُسس إثنية عرقية، إذ نجد ذلك في سوريا؛ حيثُ أثارت سيطرة الأكراد على مُدن في شمال وشمال شرق سوريا بعد الإنسحاب الجزئي للجيش النظامي والإدارة السورية من تلك المناطق آمالاً كردية بالحصول على الحُكم الذاتي، وعلى شاكلة ذلك قوات البشمركه الكردية في العراق، وهو ما عزز إتساع الصراع الجيوبوليتيكي في الإقليم العربي، حيثُ في ظل المزيد من تردي الاوضاع في المنطقة وزيادة إختراقها من الخارج يبرز مشهد التفكك الجيوبوليتيكي للإقليم العربي وتحديداً منطقة المشرق العربي بما يُهدد وحدة الدولة المركزية التي نشأت في إطارها، في سياسات المحاصصة الطائفية والدينية والقومية، بما يُعرض النظام الإقليمي العربي ككل والمشرق العربي تحديداً إلى تحولات جيوسياسية فرضتها مُتغيرات داخلية وخارجية أثرت على طبيعة النظام، بفعل عوامل الجغرافيا المُتجاورة للوحدات السياسية المُكونة للنظام الإقليمي العربي، في ظل مُؤشرات التغيير الجيوستراتيجي وإتجاهاته والتي تبدو مُتسارعة وحادة تمس كافة عناصر النظام الإقليمي العربي وتحديداً دول المشرق العربي، فالمشهد في مُجمله ضبابي يحمل في طياته نذر خطيرة لعل أخطرها مشروع التفكيك الذي تنخرط فيه السياسة الامريكية من حيثُ إعداده الذي يقوم على تجزئة الدول الوطنية القائمة إلى دويلات سياسية صغيرة تنشأ على حدود الهويات الأنثروبولوجية، الدينية ، والمذهبية، والطائفية، والعرقية، والقبلية والعشائرية (زيدان، 2015: 37).

2.3 المصالح الدولية في المشرق العربي

لقد استطاعت الدول الصناعية الكبرى تنمية ثرواتها، وتأمين الرفاهية لشعوبها بفعل الأسعار المُعتدلة للبترول خلال القرن العشرين، وتحولت منطقة دول المشرق العربي بفعل خصائصها البيئية الجغرافية ومُكوناتها إلى عُنصر جوهري في

العلاقات الدولية، وإلى عامل محوري في السياسات الخارجية للدول الكُبرى، ومن خلال مُراقبة تطور الإهتمام الدولي بمنطقة المشرق العربي، يُلاحظ أنَّ الحظر النفطي الذي إستخدمه العرب في حرب أكتوبر 1973م، كان مُنعطفاً تاريخياً في زيادة وتيرة الإهتمام بالمنطقة، وكذلك في مُراجعة وتغيير سياساتها ومواقفها، لقد إنصبت السياسة الدولية لوضع إستراتيجية مُوحدة تضمن تحقيق هدف مركزي يتمثل بضمان تدفق النفط من المنطقة العربية، وتأمين المصالح الدولية في المنطقة العربية عبر العمل على منع أي تهديد يوقف إمدادات النفط، سواء من خلال إغلاق مضيق هرمز في حالة إندلاع صراع عسكري، أو من خلال المُقاطعة، وإستخدام النفط كسلاح اقتصادي لتحقيق أهداف سياسية في المنطقة العربية تُؤثر على مصالحها الحيوية فيه (الحاج، 2005: 282).

إنَّ الخصائص الجيوبوليتيكية لمنطقة المشرق العربي تُمثل نقاط تماس إستراتيجي وساحة تنافس دولي كبير بين العديد من القوى الكُبرى وعلى رأسها الولايات المُتحدة الأمريكية، فلا يُمكن أنَّ يتشكل نظام عالمي بعيداً عن تلك المنطقة الإستراتيجية لما تُمثله من قلب العالم، وفيها تتضارب المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية العسكرية، وفيها يتقرر مركز توازن القوى لكونها تُمثل منصة إرتكاز ورافعة سياسية لأي دور مُحتمل لاي قوة أمريكية أم روسية وما يُمكن أنَّ يتفرع عنها من تناقضات على مُختلف الصعد (سلامة، 2014، ص5).

إنَّ الإهتمام بمنطقة المشرق العربي تنامى لأسباب كثيرة، وتحديداً منطقة الخليج العربي، من أنَّ المخاوف الأمنية هي التي تُوجه هذا الإهتمام، من خلال الإحتفاظ بتوازن إقليمي مُناسب للمصالح الأمريكية، للحيلولة دون تمكُن أية قوة إقليمية من الهيمنة على المنطقة، والتي ترتبط في المقام الأول بالطاقة، إضافة إلى مُواجهة الإرهاب والتعامل مع النزاعات الإقليمية، إذ أنها منطقة تجمع مصالح الولايات المُتحدة السياسية والاقتصادية والإستراتيجية من حيثُ الإستمرار بالوصول إلى نفط المنطقة ككُل (السويدي، 2006: 11).

1.2.3 النفط

إنَّ الثروة النفطية في المنطقة العربية بشقيها المُستخرج والمخزون الإحتياطي تُمثل القوة الاقتصادية المهمة للمنطقة، وقد جاء إكتشاف النفط ليُضاعف من الأهمية الجيوستراتيجية المُميزة لمنطقة الخليج العربي، بل ويجعلها بُؤرة السياسات العالمية، حتى أنَّ كثيراً من الباحثين أجمعوا على أنَّ مُستقبل العالم الحر، والدول الصناعية، مُرتبط بحقول النفط الغنية في المنطقة، وهو القول الذي تعزز مع تنامي حركة الإكتشافات النفطية التي أكدت أنَّ دول الخليج العربي تمتلك أكبر إحتياطي نفطي في العالم، يُضاف إلى ذلك الأهمية الاقتصادية للنفط، فإنَّ المنطقة العربية تحتوي على كميات ضخمة من إحتياطات الغاز الطبيعي، ومما لا شك فيه أنَّ عصرنا الراهن هو عصر النفط، فقد كان النفط على مدى قرن كامل صانع الرخاء وقت السلم وضامن النصر وقت الحرب، ولا أحد يُجادل في أنَّ النفط قد مكن الولايات المُتحدة الأمريكية من أنَّ تصل إلى ذروة القمة في القوة على مُستوى العالم، فيما كان نفط دول منطقة الخليج، هو النفط الذي تزداد حاجة العالم إليه وبخاصة الولايات المُتحدة الأمريكية (إدريس، 2000:، 74).

إنَّ النفط يُعد مُحرك الآلة الغربية بأجنحتها الأمريكية والأوروبية والأسيوية والإفريقية، وهو القوة ومصدرها لها، إذ أنه ومُنذ إكتشاف النفط كمحرك للآلة، حتى أصبح النفط وسيلة للتحكم والقدرة على الهيمنة على النظام الدولي، هو ما شكل أهم مطمع للدول الكُبرى، وبخاصة الولايات المُتحدة الأمريكية، فبواسطتهُ تستطيع السيطرة والتأثير المُباشر في القوى المُحركة أو الفاعلة في النظام الدولي، وتعتمد الدول الكُبرى بشكل كبير على نفط المنطقة العربية، إذ تستورد من دول المنطقة العربية ما يقارب 59% من إحتياجاتها النفطية السنوية(عبد الأنيس، 2007: 18)، فقد أظهر تقرير تم إعداده من قبل شركة بريتش بتروليوم (بي بي)، من أنَّ الإستهلاك العالمي للنفط إرتفع بمتوسط 900 ألف برميل يومياً بما نسبته 0,9% خلال العام الماضي 2019م، حيثُ على صعيد أكثر دول العالم إستهلاكا للنفط، فقد إحتلت الولايات المُتحدة الأمريكية المركز الأول بكمية إستهلاك بلغت 19,4 مليون برميل يومياً تشكل 19,7% من حجم الإستهلاك العالمي، تلاتها الصين 14,05 مليون برميل يومياً تُمثل 14,3% من الإستهلاك العالمي حتى تاريخ

2020/6/19م، وجاءت الهند في المرتبة الثالثة عالمياً بكمية إستهلاك 5,27 مليون برميل يومياً، تُمثل 5,4% من الإجمالي العالمي، ثم اليابان بنحو 3,81 مليون برميل يومياً، تشكل 3,9% من الاستهلاك العالمي، وإحتلت المملكة العربية السعودية المركز الخامس على مُستوى العالم بكمية إستهلاك 3,78 مليون برميل يومياً، تمثل 3,9% من كمية النفط المُستهلكة عالمياً (العربي الجديد، 2020: 1).

ولا يُمكن فهم أهمية النفط دون النظر إليه بإعتباره قوة مُركبة، فهو أولا المصدر الأساسي والأهم للطاقة في العالم، لكنه علاوة على ذلك فهو مصدر أساسي لعائدات نقدية ضخمة ولصناعات واسعة، ومجال واسع لنشاط شركات عالمية عملاقة، فقد شكلت العائدات النفطية أضخم العائدات الاقتصادية لدول الخليج، وتُشكل القسم الأكبر من العملات والأوراق المالية والسيولة النقدية اليومية، وتُؤثر في ميزان المدفوعات لكل دول العالم، أما الشركات النفطية فهي شركات عملاقة، وما زالت مُحافظة على نفوذها وقوتها، وتأتي على قائمة الشركات التي تحولت إلى قوة رئيسية وفاعلة على الساحة الدولية، إما من جهة دول البترول، نجد أنَّ حقول النفط مملوكة للدولة وعائدات النفط تذهب في خزائنها، وبالتالي فإنَّ الصناعة النفطية قد أعطت مبالغ هائلة من الثروة الاقتصادية والسياسية في أيدي الحُكومات، مما ساهم في إنشاء البنية التحتية لهذه الدول (الكواري، 2009: 76).

لكن تراجع بورصات دول الخليج إلى مُعدلات مُتدنية لم تشهدها منذ سنوات بسبب تأثرها بإنخفاض أسعار النفط الحاد، إذ تراجعت البورصات الخمس الكُبرى في المنطقة التي تضخ خمس إحتياجات العالم من النفط الخام، جراء حرب الأسعار النفطية بين السعودية وروسيا؛ مما أدى إلى المزيد من إنهيار أسعار النفط إلى أدنى مُعدل لها منذ 18 عاماً، نجم عن ذلك عمليات بيع مذعورة وتبخر آمال المُستثمرين، وقد أدى الإنخفاض الحاد إلى قيام وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف إلى خفض توقعاتها حول مُعدل أسعار النفط إلى النصف، ليُصبح 30 دولاراً للبرميل، وهذا يعني خسارة دول مجلس التعاون الخليجي 100 مليار دولار على الأقل من عائدات النفط، نتيجة إنهيار الشراكة النفطية ما بين مُنظمة الدول المُصدرة للنفط (أوبك)، وعلى رأسها السعودية، والدول المُنتجة من خارجها، وعلى رأسها روسيا، بحيثُ

أصبح مُصطلح (أوبك) الذي يُشير إلى التعاون ما بين هذه الأقطاب؛ بأنَّ أصبح مُجرد ذكرى، مع إطلاق روسيا حرباً نفطية قاسية تلقفتها المملكة العربية السعودية سريعاً من روسيا التي رفضت السير بخفض إضافي للإنتاج النفطي بمقدار 1.5 مليون برميل نفط يومياً، تضاف إلى 2.1 مليون برميل سارية حتى نهاية آذار 2020م، مُعلنة بذلك وقف إتفاق (أوبك) مع تحرير الإنتاج النفطي من القيود، التي أثارت غضب الرياض، التي ردت بإجراءات إنتقامية قوامها رفع الإنتاج مليون برميل يومياً دفعة واحدة في نيسان2020م، لإغراق السوق مما يُؤدي إلى خفض أسعار النفط، وزيادة أزمات الاقتصاد الروسي الغارق في المُشكلات (العربي الجديد، 2020: 1)

وممَّا سبق، يتأكد لنا أهمية منطقة المشرق العربي الطاقوية، فضلاً عن التبادل التجاري والإستثمارات الاقتصادية، لذلك يُمكن القول أنَّ المصالح الدولية في منطقة المشرق العربي تدفع دول النظام الدولي إلى أنَّ تقف وراء مُحاولات إيجاد السبل الكفيلة لحماية وضمان مصالحها في المنطقة في ظل الصراعات في منطقة دول المشرق العربي والتي يتأثر النظام الدولي بها في إطار المصالح لدول النظام ومنها مصالح الولايات المُتحدة الأمريكية وحُلفائها في منطقة دول المشرق العربي، حيثُ تنطوي على عناصر وأبعاد مُركبة، تذهب في مُجملها في الآتي:

1- البُعد الإسْتراتيجي الخاص بالنفط كآلية من آليات التحكم والسيطرة على النظام الدولِي.

2- البُعد الأمني الخاص بضمان إستمرار تدفق النفط من مصادره العربية إلى الولايات المُتحدة الأمريكية وحُلفائها بأسعار معقولة.

3- البُعد الاقتصادي والذي يتمثل في مصالح شركاتها النفطية التي إستثمرت، وما تزال تنفق أموالا ضخمة في مجال إستكشاف وتصنيع وتسويق النفط العربي، والذي تحقق من ورائه أموال طائلة (نافعة، 2005: 76).

ومن ذلك نستطيع أنَّ نصل إلى حقيقة أنَّ الولايات المُتحدة الأَمريكية وحُلفائها من حيثُ المبدأ الذي لا يختلف عليه أحد، وعبر الزمن؛ أنها تعنى بمصالحها بالدرجة الأولى في منطقة المشرق العربي وتحديداً منطقة الخليج العربي الغنية

بالمصـادر الطاقويـة، حيـثُ نجـد أنَّ المصـالح والخطـط والإسـتراتيجيات الأمريكيـة إجتمعت فـي ثـلاث أمور، أنَّ الإستراتِيجِية الأَمرِيكيـة بشـأن العـالم الإسـلامِي تتأسس بالسيطرة على الإحتياطي النفطي، وأنابيب تجارته، وحماية طرق شحنه، نتيجة لذلك عُد الأمن والإستقرار ذا أهمية حيوية ومطلباً لدول العالم أجمع، إذ أظهرت الولايات المُتحدة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، بالإعلان بوضوح أنَّ أي مُحاولة من أيـة قُوة خارجيـة للسيطرة علـى المنطقـة سـتكون بمثابـة تهديـد للمصـالح الأمريكيـة، وستواجهها بكافة الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية، لإعتبار أنَّ من يُسيطر على المنطقـة يسـتطيع أنَّ يفـرض رؤيتُـه الأمنيـة عالميـاً وتحقيـق السـيادة الدوليـة، ولـذلك تحددت إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه المنطقة بما عرف"بمبدأ نيكسون" والذي طبق من خلاله سياسة "الفتنمة" على العالم أي تصدير الحرب (القحطاني، 1994: 124).

2.2.3 الممرات المائية:

1.2.2.3 مضيق هرمز

تُعدُّ الممرات المائيـة من الأهميـة بمكـان، من خـلال الـدور الـذي تلعبـه علـى المُسـتوى الأمنـي والاقتصـادي والإسـتراتيجي، حيـثُ يقـع فـي الأهميـة هـذه مضـيق هرمز، فلقد إعتبرت بريطانيا مضيق هرمز مُفترق طرق إستراتيجي، فتدخلت بشكل مُباشـر وغيـر مُباشـر فـي شُـؤون الـدول الواقعـة علـى شـواطئه لتـأمين مُواصـلاتها الضـرورية، مُتصـارعة مـع الفرنسيين والهولنديين وكذلك صدامها مـع البرتُغاليين بدأ من 1588م، إذ قامت بإنشاء شركة الهند الشرقية وبذلك ضمنت السيطرة البحرية على هذه المنطقة، أنه وبالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي لمنطقة الخليج العربي فأنَّ مضيق هرمز يُعد واحد من أحد عشر مضيقاً في العالم لها أهميتها الاقتصادية، حيثُ أنـه يرتبط بمصـالح دولية حيوية ويعود ذلك بسبب مُرور البضـائع والخدمات والموارد والتكنولوجيا وشُحنات النفط التي تُعتبر لُب الأهمية الاقتصادية للمضيق (مرهون، 1997: 54).

إنَّ مضيق هرمز يُعدُّ ممر إستراتيجي ساخن حيثُ يُوصف بأنه قُنبلة موقوتة وذلك لعظم المخاطر المُحيطة به من إندلاع النزعات والصراعات والحروب، والهجوم بالقوارب السريعة والصواريخ من الساحل الإيراني، والمُجموعات المُسلحة التخريبية، وهو ما يتناقض مع المصالح الدولية والإقليمية وما يدور من حولها من مخاطر عظيمة مُحتملة بسبب معركة النفوذ على مضيق هرمز من الدول المُجاورة التي تريد بسط نفوذها عليه، وحماية الممرات المائية العربية من التهديدات على مُستوى دول الجوار الإقليمي أو من خلال تطلعات الدول الكُبرى ومصالحها الحيوية والتي ترتبط بإستراتيجيتها، في العمل على توظيفها لتكون عاملاً فعالاً في مجال التطور الاقتصادي، إذ بعد إندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، طورت الولايات المُتحدة الأمريكية ما يُعرف بالإجماع الإستراتيجي، أو ما عُرف بمبدأ كارتر، الذي إهتم بتطوير القوات الأمريكية وقوات التدخل السريع، بهدف إحتلال منابع النفط عند الضرورة، وجراء إتساع رقعة الحرب، تزايدت الأساطيل الأجنبية في مياه الخليج، مرة تحت ذريعة ضمان أمن وحرية الملاحة في مضيق هرمز، وأخرى لحماية ناقلات النفط، أما الهدف المُستتر فهو العودة لإحتلال المنطقة العربية، وهو ما أكده الحاكم البريطاني لإحدى الولايات العربية قبل الاستقلال وذلك في مقابلة مع أحد الصحفيين العرب عام 1979، إذ يقول مُتسائلاً" لماذا على المواطن الغربي أنَّ يتحمل على مضض وبصمت التهديد اليومي لطريقة حياته من قبل عدد من المشايخ العرب وآيات الله الإيرانيين؟ بل أي حق أخلاقي للدول المُصدرة للنفط التي لم يكن لها أي دور على الإطلاق في إكتشاف النفط وإستخراجه، يُسمح لها أنَّ تلعب بقُدرات الحضارة الغربية كلها؟ ألا يُمكن ابتداع ذريعة لعودة الغرب لإستعمار هذه المنطقة التي هي بمثابة حبل الوريد لكُل مصالح العالم الغربي؟ (عرابي، 1991، ص71).

إنه ومن ناحية الجُغرافيا السياسية يُعد الخليج العربي باعتباره ممراً بحرياً تجارياً وحيوياً وموقع جُغرافي تتجمع فيه مصادر النفط، فالخليج العربي من هذا الجانب يُعتبر أكثر إتساعاً من الخليج العربي الجُغرافي، إذ يضُم بالمعيار الجيوسياسي عدداً من الوحدات السياسية التي ليس لها سواحل خليجية، فمن وجهة نظر البعض يتسع الحديث عنه ليشمل اليمن وباب المندب وحتى قناة السويس، وتركيا وأفغانستان

وباكستان والهند والمحيط الهندي، وذلك لإعتبارات خاصة بهذه المناطق من حيثُ إتصالها بالخليج العربي (عمر،1981: 25).

يُعدُّ الخليج العربي بحر شبه مُغلق قياساً مع خليج عُمان كبحر مفتوح، وهو ذراع مُمتد للمحيط الهندي ما بين الجزيرة العربية وإيران، ويربط مضيق هرمز ما بين الخليج العربي وخليج عمان، ويشاطئ الخليج العربي ثماني دول، هي السعودية والعراق والإمارات العربية المُتحدة وقطر والبحرين والكويت وعُمان وإيران، ومنهما دولتين فقط هما إيران وعُمان تطلان مُباشرة على مضيق هرمز، وتمتلك إيران أطول ساحل على الخليج العربي قياساً مع بقية الدول التي تشاطي الخليج، ذلك إنَّ التعقيد في المُعطيات الجُغرافية من جهة الموقع والمساحة وطول السواحل والإطلالة المُباشرة على المضيق نتج عنها شعوراً بالوهن الجيوسياسي لدى بعض دول الخليج، وبالمقابل بالتفوق لدى بعضها وبالحاجة إلى المزيد، ما دفع في تجاه العمل على تعظيم النفوذ الأمني والسياسي، بهدف التعويض عما سلبته الجُغرافيا أو للتناغم مع ما قدمته أو السعي تجاه رسم المُعطيات والحُجُغرافية وهو ما أفرزته الخواص المُعقدة للبيئة الجُغرافية للخليج إذ تُعد أولى العوامل في أزمة أمنه القومي، ففي المنظور الجيوستراتيجي الكوني، يحتل الخليج موقعاً مِحورياً من خلال تفاعُلات العالم الاقتصادية والسياسية، إذ برز هذا الموقع الجُغرافي عن ذي قبل جراء الثروة النفطية الهائلة التي يختزنها في بحره ويابسته، مما أخذ معه مضيق هرمز يحظى بمكانة إستراتيجية مُتنامية من حيثُ إرتباط مضيق هرمز بإمدادات نفط الخليج، بحيثُ تزايد الربط ما بين أمن هذا النفط وأمن العالم الصناعي، والمكانة الإستراتيجية والاقتصادية التي أصبح مضيق هرمز يحتلها بين مضايق العالم (مرهون، 1997: 27-28).

لقد ميَّز قانون البحار بين ثلاثة أنواع من المضايق (ألحديثي،1986: 16):

1- المضايق التي تُستخدم للملاحة الدولية بين أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خاصة أو جُزء من منطقة اقتصادية خاصة، ويتمتع بحق المرور العابر.

2- المضايق المُشكلة بجزيرة للدولة المُشاطئة لمضيق وبر هذه الدولة مع وجود طريق في أعالي البحار أو طريق في منطقة اقتصادية خاصة بإتجاه البحر من الجزيرة، ويتمتع هذا المضيق بحق المرور البريء.

3- المضايق الموجودة بين جُزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خاصة وبين البحر الإقليمي لدولة أجنبية، ويُطبق عليه حق المرور العابر وهو حل وسط توفيقي بين المرور الحر الذي لا يحق بموجبه للدول المُشاطئة للمضيق التدخل في الملاحة ومصالحها إنسجاما مع الرأي القانوني ومفاده أنَّ حرية الملاحة يجب ألا تلحق الضرر بأمن الدولة وسيادتها ووحدة أراضيها.

وفي الوضع القانوني لمضيق هرمز، فأنه لا يوجد مُعاهدة دولية خاصة تعنى بتنظيم الملاحة في هذا المضيق، إذ يقع حاله كحال الكثير من المضايق الدولية، كالمضايق التركية والدنمركية ومضيق جبل طارق وماجلان وغيرها، ونظراً لغياب مثل هذه المُعاهدات فأنَّ نظام الملاحة في مضيق هرمز والمضايق المُشابهة له تكون خاضعة للنظام القانوني الذي تقره قواعد القانون الدولي العام المُتعلقة بهذا الخصوص والتي تضمنتها إتفاقية الأُمم المُتحدة لقانون البحار لعام 1982م، التي قرر بموجبها مبدأ "المرور العابر" كأصل عام بالنسبة للمضايق الدولية (مرهون،1997: 45).

إلا أنه وحتى وقت المُصادقة من قبل دول الخليج كافة على الإتفاقية، فقد كان لهذه الدول موقفين إزاء نظام الملاحة الواجب إعتماده في مضيق هرمز، جاء الأول من قبل الدولتين المُشاطئتين للمضيق وهما إيران وعُمان، والذي يدعو إلى إقرار مبدأ "المرور البري" إذ أنه كنظام يمنح الدول المُشاطئة إمتيازاً خاصاً من خلاله يُمكنها اتخاذ السبل الكفيلة بحماية سيادتها والحفاظ على أمنها ومصالحها في عدم تعرضها للخطر، وذلك من مُنطلق إقامة التوازن للمصالح المشروعة للدول المُشاطئة للمضيق ومصالح المُجتمع الدولي، إذ تُشكل البحار الضيقة وشبه المُغلقة مشاكل على جانب كبير في مُستوى الخطورة لها بحيثُ يتعسر حلها وفق المعايير الدولية الواجبة التطبيق على جميع البحار، لذلك فأنَّ اللجوء إلى الإتفاقيات الثنائية أو الإقليمية هي الأكثر مُلائمة في العديد من مناطق العالم حينما يتعلق الأمر بمسألة

من المسائل التي تخص السيادة الوطنية، وإنه ينبغي أنَّ يكون هناك تمييز خاص في وضع الدول المُطلة على المضيق وهذا ما طالبة به إيران، وما شددت عليه عُمان في هذا السياق من أنه يجب عدم إفراد المضايق الدولية بنظام خاص بها، لأنها تُعد جزءاً من المياه الإقليمية، وإنَّ ما يُطبق على المياه الإقليمية يُطبق عليها، وأنَّ تلتزم جميع الدول بالأنظمة والتعليمات التي تُشرعها الدول المُشاطئة للمضيق والعمل بمُقتضاها (حمود، 1982: 197-198).

أما الموقف الثاني والذي مثلته الدول الست الأخرى، فقد كان الاتجاه إلى الأخذ بنظام "المُرور الحُر" كونه يُتيح للدول الغير مُشاطئة في إمكانية الإستخدام الأمثل للمضيق من غير خُضوعها للشُروط التي قد تُوضع أمامها من قبل الدول المُشاطئة في حال الأخذ بنظام "المرور البري"، من خلال ما تمسكت به كل من العراق والإمارات العربية المُتحدة والسعودية والبحرين وقطر، إما الكويت فلقد نحت نحو التمييز بين السُفن التجارية والسُفن الحربية، إلا أنَّ هذه الخلافية بين الموقفين حُسمت عندما تم التوقيع من قبل جميع الأطراف على إتفاقية الأُمم المُتحدة لقانون البحار لعام 1982م، وإنتهى الأمر إلى الإقرار بنظام "المرور العابر"، إذ إنه يُقصد بالمُرور العابر، الوصول إلى حل وسط توفيقي ما بين المرور الحر الذي لا يحق بمُوجبه للدول المُشاطئة للمضيق التدخل في الملاحة ومصالحها إنسجاما مع الرأي القانوني القائل إنَّ حُرية الملاحة يجب ألا تُلحق الضرر بأمن الدولة وسيادتها ووحدة أراضيها (الحديثي، 1986: 73).

لقد أكد الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون، الهدف الحقيقي لوجُود الأساطيل الأجنبية، وخصوصاً الأمريكية في الخليج العربي، إذ يقول في كتابه الحرب الحقيقية الصادر عام 1980م، مُشبهاً العلاقة بين الولايات المُتحدة ودول النفط بالعلاقة القائمة مع امرأة ثرية تضع تحت سريرها ثروة من الماس تقدر بملايين الدولارات، وتنتظر دائما بفارغ الصبر قدوم قائد الشرطة ليُطمئنها ويطبع قبلة على خدها (Richard, 1980: 95)، وإنه في ضُوء التحولات في منطقة الخليج، يقول أيضاً أنه "علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى أنَّ نعلم من يُسيطر على ماذا في الخليج الفارسي والشرق الأوسط لأنه المُفتاح الذي يسمح لنا أنَّ نعرف من يُسيطر على ماذا

في العالم"، ويخلُص إلى ضُرورة أنَّ تتواجد الولايات المُتحدة الأمريكية بشكل دائم في المنطقة "إنه من الضروري أنَّ تقيم الولايات المُتحدة قواعد ثابتة لها كفيلة بأنَّ تعكس صورة مُقنعة لقوتها في المنطقة، وبأنَّ تسمح بالرد بسرعة على ما قد يبرزُ من المخاطر والتهديدات المُفاجئة" (Richard, 1980: 114-115).

ويرى روبن أندريسيان الخبير الاقتصادي، بأنَّ الإدارة الأمريكية لديها من الإدراك أنها أذا ما بسطت سيطرتها على مضيق هرمز، وعلى الصادرات النفطية في منطقة الخليج فأنها بذلك ستملك القُدرة على التحكم بأدوار حُلفائها ومُنافسيها بهذه المادة الإستراتيجية، وهذا يكشف مدى أهمية النفط والممرات المائية، وتحديداً الأهمية الكبيرة لمضيق هرمز من كونه الممر المائي الذي تعبرُ الصادرات النفطية من دول الجزيرة العربية من خلاله، لذلك يلقى هذا المضيق أهمية خاصة لدى دول العالم أجمع، إذ أنَّ مصالح العديد منها على إختلاف أحجامها، وآرائها، ونُظمها السياسية، ومواقعها الجُغرافية، ومُستويات التطور الاقتصادي لديها من أنه يرتبط بأمن مضيق هرمز، وهو ما جعلها تطلق عليه أسم المضيق الإستراتيجي، صمام الأمان العالمي، الممر الدولي للنفط أو شريان الطاقة، إذ أنَّ هناك أربع جُزر في الخليج تتحكم في المدخل الشمالي لمضيق هرمز، وهي ثلاث تتبع لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبو موسى، وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وهناك جزيرة رابعة إيرانية واسمها فرور، إذ تتبعُ الأهمية للجزر الثلاث من أنَّ المنطقة الفاصلة والمُثبتة للمُرور في مدخل الخليج والمُستخدمة من السفن المُتجهة إلى رأس الخليج أو المُغادرة منه تقع فيما بين جزيرة طنب الكبرى الإماراتية وجزيرة فرور الإيرانية، إضافة إلى أنَّ الممرات الأكثر عمقاً تقع في الجانب العربي، وهذا يُظهر أهمية الجزر الثلاث من قبل إيران والدوافع من وراء إحتلالها للسيطرة على المضيق شريان الطاقة، وهو ما يذهب بالخلاف لمطالب دول الخليج العربي، وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة، والسعودية، والعراق، والكويت، والبحرين، وقطر، التي تمتلك الجزء الأكبر من سواحل الخليج، إذ ترى بأنَّ المصلحة تفضي إلى تطبيق مبدأ المُرور الحُر في مضيق هرمز؛ وذلك تخوفاً من أنَّ تتحكم إيران بالمضيق، كون إيران تُطالب بوضع خاص في الخليج وفي المضيق (ماكورين، 1982: 142-143).

2.2.2.3 مضيق باب المندب

تنبعُ أهمية باب المندب من أنه يقع بين الزاوية الجُنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية وشرق إفريقيا، حيثُ يربط البحر الأحمر بالمُحيط الهندي والخليج العربي والقرن الإفريقي، ويقع في مُنتصف الطريق ما بين السويس وبومباي، حيثُ تقسم جزيرة بريم هذا المضيق إلى قناتين أحداهما صغرى وتُسمى قناة إسكندر وهي تقع بين ساحل الجزيرة العربية وساحل اليمن، أما الثانية فهي القناة الكبرى بين الساحل الغربي لجزيرة بريم والشواطئ الإفريقية، حيثُ تُعتبر صالحة للملاحة، وكذلك يتحكم بالطريق إلى مضيق باب المندب أيضاً عدد من الجزر ذات أهمية إستراتيجية ومن أهمها جزيرة بريم كونها تتحكم بطرق الملاحة في مدخل المضيق وتبعد عن الساحل اليمني 1,5 كم وعن السواحل الإفريقية من 5 كم إلى10 كم، كانت إحتفظت بها بريطانيا حتى إنسحابها من عدن عام 1967م، وكانت قد إضطُرت للرضُوخ بضُرورة سيادة اليمن على هذه الجزيرة، وكذلك جزيرة كمران والتي تبعد أيضا عن الشواطئ اليمنية نحو ثلاثة أميال وعدة أميال عن ميناء الحديدة، بالإضافة إلى جُزر حنيش الكبرى والصغرى وهي تُشرف على مدخل البحر الأحمر، ومجموعة جُزر الزبير ومجموعة جُزر أبو علي وجبل الطير وكُلها تقع بالقرب من مدخل البحر الأحمر وتقترب من ساحل أريتيريا، إضافة إلى مجموعة من جُزر الساحل الأريتيري وتحتل هذه الجُزر مُوقعاً أستراتيجيا يتحكم بمدخل باب المندب، وتضم هذه المجموعة كل من جُزر هليب، وديمرا، ودهلك، بالإضافة إلى الجُزر المُستأجرة من قبل إسرائيل وهي جزيرة حالب، وجزيرة فاطمة، إذ بهذه الإستراتيجية سعت إلى الإمتداد على البحر الأحمر وهو ما ذهبت إليه عام 1970م، في أقامة قاعدة عسكرية جوية بحرية على جزيرة حالب وتبعد عن ميناء عصب حوالي 40كم والتي تم إستئجارها من قبل إسرائيل، بالإضافة إلى جزيرة فاطمة، وهي من مجموعة جُزر الساحل الإريتري والتي تحتل موقعاً إستراتيجي يتحكم بمدخل مضيق باب المندب من حيثُ التهديد من خلال الوجُود الإسرائيلي على هذه الجُزر، وكذلك إقامة قاعدتين عسكريتين على الأراضي الإريتيرية، وقاعدة للإستخبارات العسكرية في أسمرة في

1979/9/11م، وقاعدة للإتصالات في منطقة زلق والتي تبعد عن ساحل اليمن 32كم، (الموعد،1982: 158).

وامتدَّ التعاون الإسرائيلي ليشمل الإشراف من قبل الإسرائيليين على العمليات الحربية التي قامت بها القوات الإريترية ضد القوات اليمنية في جزيرة حنيش في 1995/12/15م، وفي مقابل هذه المُساعدة العسكرية لإريتريا، تم تقديم تسهيلات عسكرية لإسرائيل في جزيرة أبو موسى وإقامة عليها قاعدة بحرية، وهي التي تقع جنوب ميناء عصب، حيث أقامة أيضاً قاعدة رادارات على قمة جبل سوركين لمُراقبة السفن التي تمر عبر مضيق باب المندب، وأيضا في جزيرة تمرة عملت على إقامة قاعدة لإستقبال السفن الحربية الإسرائيلية، وفي جزيرة فاطمة تم تجهيز مرفأ من قبل إسرائيل لبناء مصنع لتعليب الأسماك (صحيفة الاتحاد، 1996: 3).

وأيضاً في أثيوبيا جراء التحالف الإسرائيلي مع إثيوبيا تجاه الإنقلاب الذي تعرض له الإمبراطور هيلاسلاسى عام 1960م، إذ ساهمت إسرائيل في إعادته إلى الحكم في مُقابل السماح للقوات الجوية الإسرائيلية بإحتلال قاعدة أسمرة الجوية، والإعتراف بإسرائيل، وهو ما حصلت عليه إسرائيل بالفعل من إثيوبيا، وكذلك بعض التسهيلات البحرية والجوية في القاعدة الأمريكية في جزيرة كانيو الإثيوبية القريبة من مضيق باب المندب، لتزويد الطائرات بالوقود والذخيرة، وبعد الإطاحة بنظام هيلا ميريام استعادت إسرائيل نشاطها في أثيوبيا، ففي عام 1990م، عقدت إسرائيل صفقة بين البلدين حصلت أثيوبيا بمُوجبها على طائرات عسكرية من إسرائيل، في مُقابل السماح لإسرائيل بإستخدام جزيرة دهلك على مدخل باب المندب (معلوم، 1992: 60-61).

وكذلك هُناك جزيرة زقور التي تتبع إلى أثيوبيا؛ والتي تبعد من الشاطئ اليمني حولي 22كم، إذ تتميز بإرتفاع قممها وهو ما يُضفي عليها ميزة إستراتيجية من حيثُ إمكانية المُراقبة والإستطلاع، ومن الجهة الجُنوبية يُشرف على باب المندب عدد من الجُزر أهمها جزيرة الشيخ سعيد وجزيرة سوقطرة (الموعد، 1999: 17-20).

إنَّ الوقائع تُؤكد أنَّ إسرائيل على إستعداد للتعاون مع كل من إريتيريا وأثيوبيا، لتحقيق الأهداف التي تخدم مصالحها الإستراتيجية، وإنَّ إسرائيل تشعُر بأنَّ بإمكان

إريتيريا أنَّ تخدم مصالح إسرائيل في الحيلولة دون تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، وخصوصاً مع تواجد ضباط ومُستشارين عسكريين إسرائيليين في إريتيريا، وأما أثيوبيا فتكمن أهميتها في كونها الدولة الوحيدة غير العربية وغير الإسلامية، وأنها العقبة الوحيدة في نظر الإستراتيجيين في وجه تعريب باب المندب (هآرتس، 1995: 6).

وفي ضُوء استمرار عدم التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع العربي_ الإسرائيلي، وفي ظل الظروف الحالية سيبقى الأمن في هذا الممر المائي الحيوي يحمل إمكانيات صراع ضخم في المُستقبل على العرب في ظل التحالف الأمريكي– الإسرائيلي، وفي ظل التواجد الإسرائيلي المُعادي للعرب على السواحل الإريتيرية، قبالة السواحل اليمنية والتي تمتد في درجة التهديد أيضاً إلى المصالح الإستراتيجية العربية ككُل (الموعد، 1999: 50).

إنَّ الهاجس الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي، ناجم عن ما تعانية من النقص الشديد في مُكونات القوة وخصوصاً في مجال القوة البشرية، حيث لا يُمكن لها مُنفردة مُواجهة التهديدات الأمنية الخارجية، وذلك ما تأكد في ضوء إحتلال إيران لجُزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وأيضاً ما جرى في آب 1990م، من أزمة الخليج الثانية، التي أحدثت هزة في المفاهيم الأمنية لدول الخليج، في ظل وجود تباين في وجهات نظر دول المجلس حول ما يتعلق بالأمن، برفض الكويت وعُمان الإقتصار على المُستوى العربي لحل الأزمة، والمُطالبة بتأمين حماية أمريكية وأوروبية غربية، بل إنَّ بعض دول المجلس سعت مُنفردة لإيجاد ترتيبات دفاعية أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وأيضاً مع بعض الدول الأوروبية الغربية، في ضوء التحديات التي تتعرض لها من قبل دُول الجوار الإقليمي أيضاً تجاه ممراتها المائية الإستراتيجية، إذ أنَّ أمن الممرات هذه جُزء لا يتجزأ من أمن الدول العربية المُطلة عليها، وأنَّ هذه التهديدات مُقدمة لتهديدات أكبر وأكثر شُمولية لمناطق أخرى من العالم العربي ككُل، ومنطقة الجزيرة العربية على الخصوص (الموعد، 1999: 68–70).

3.2.2.3 قناة السويس

إنَّ قناة السويس تُعد إحدى أهم الممرات البحرية في العالم، وهي ممر مائي اصطناعي إزدواجي المُرور في مصر، يبلغ طولها 193 كم وتصل بين البحرين الأبيض المتوسط والأحمر، وتنقسم طولياً إلى قسمين شمال وجنوب البحيرات المرّة، وعرضياً إلى ممرين في أغلب أجزائها لتسمح بعبور السفن في إتجاهين في نفس الوقت بين كل من أوروبا وآسيا، حيثُ تُعتبر أسرع ممر بحري بين القارتين وتُوفر نحو 15 يوماً في المُتوسط من وقت الرحلة في حالة عبورها عن طريق رأس الرجاء الصالح(مونتل، 2005، ص222).

لقد سعت بريطانيا بعد إحتلالها مصر عام 1882م، إلى إعتماد الوسائل الدبلوماسية في سياستها تجاه الدول الأوروبية المُعارضة للإحتلال، لاسيما بعد أنَّ سيطرت على قناة السويس بشكل كامل في عام 1882م، حيثُ بدأت مُحادثات سياسية ودبلوماسية بخُصوص حياد قناة السويس، إسترضاءً للدول الأوروبية الكُبرى وإيهامها بعد إحتلال بريطانيا لمصر؛ لا يعني أنَّ تُسيطر بريطانيا وحدها على القناة أو تستغلها لصالحها الخاص إلا أنَّ الدول الأوروبية لم تُسلم بذلك الأمر، ولا سيما بعد أن ازدادت مصالحها الإستعمارية والاقتصادية عبر القناة التي أصبحت تُمثل الطريق الحيوي لأساطيلها التجارية والحربية على حد سواء، وكانت هناك مُحاولات كثيرة قامت بها بريطانيا بهذا الصدد، أهمها المنشور الذي أعلنه اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطاني في 3 كانون الثاني 1883م، وأرسله إلى الدول الأوروبية الكُبرى (فرنسا، إمبراطورية النمسا والمجر، روسيا، إيطاليا) حيثُ تضمن المنشور مُقدمة وثمانية أُسس تقوم عليها إتفاقية حياد قناة السويس المُقترحة، وأهم تلك الأُسس أنَّ تكون حُرية الملاحة في قناة السويس مكفولة لجميع سُفن الدول دون تمييز في وقت الحرب والسلم (التميمي، 2005، ص59).

لم يكُن الصراع طيلة المُدة المحصُورة بين صدور منشور جرانفيل في 3 كانون الثاني 1883م، ونهاية مُؤتمر باريس في 13 حزيران 1885م، بين الدول الأوربية التي حضرت مُؤتمري لندن وباريس، وإنما الصراع الحقيقي الذي تترتب عليه النتائج النهائية للمُؤتمرين هو بين بريطانيا وفرنسا، على أساس أنهما أكثر

الدول عناية بقضية مصر وقناة السويس بسبب نفوذهما ومصالحهما الكثيرة فيها، فأصبحت منطقة صراع طويل بينهما، وظهر ذلك جليا في مُؤتمر باريس إذ بدت الروح الإستعمارية واضحة بين مندوبي بريطانيا وفرنسا طيلة جلسات المُؤتمر الذي لم يؤد إلى نتيجة مُباشرة (جلال، 1995، ص418).

هدفت بريطانيا من منشور (جرانفيل) الدفاع عن تصرفها العدائي تجاه قناة السويس وتبريراً له، كما إنها كانت تهدف في جوهره إلى إطلاق يد بريطانيا تحت ستار مُوافقة الأُمم الأخرى في الإشراف المُباشر على القناة، ويتبين لنا أنَّ الأُسس التي إقترحتها بريطانيا والتي أكدت فيها حق مصر في السيادة على القناة كان الهدف من ورائها هو أنَّ يظل للحكومة البريطانية نُفوذ واسع فيها، لا بل إنَّ رغبتها هي الإحتفاظ بما إنفردت به من سيطرة على مصر بما فيها قناة السويس (جلال، 1995، ص420).

وفي العاشر من آذار 1949م، تم الإستيلاء على قرية أم الرشراش من قبل إسرائيل، والتي أقيم على أنقاضها إيلات، وبهذا ضمنت إسرائيل أول موطئ قدم لها على البحر الأحمر، وهو ما تأكد أيضاً من قول قائد البحرية الإسرائيلية الأسبق كانستلون عام 1954م "نحن نملك أسطولاً بحرياً ضخماً يعمل في كافة موانئ العالم، ولهذا علينا أنَّ نُعد العُدة في المُستقبل كي تستطيع أساطيلنا البحرية والحربية أنَّ تُحطم الحصار العربي المفروض علينا وأنَّ نفرض الحصار بدورنا على الدول العربية عن طريق تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة يهودية"، وفي عدوان 1956/10/29م، إستطاعت إحتلال محور شرم الشيخ _ رأس النقب وبذلك أنهت سياسة الخنق على سُفنها بالمرور في مضايق تيران، إذ حصلت على ضمانات من الدول الكُبرى بحقها في الملاحة عبر المضايق وأنَّ تحصل على حق المرور الحر في مضايق تيران، حيثُ إنَّ الإهتمام الإسرائيلي بالتوسع على البحر الأحمر؛ ما نجده في تعليق البرديغار شلومو رائيل، قائد سلاح البحرية الإسرائيلي في مقال كتبه في صحيفة معاريف الإسرائيلية " إنَّ هذا البحر الأحمر، الذي كان في الماضي نقطة ضعف لإسرائيل، يُمكن أنَّ يتحول إلى مجال للمُبادرة لإسرائيل وقت الحرب، وأنَّ يخلق تهديداً لمُؤخرة مصر وطرق ملاحتها البحرية، ذلك أنَّ سيطرة مصر على

قناة السويس تضع في يدها مُفتاحا واحد فقط في هذا الممر المائي، أما المفتاح الثاني والأكثر أهمية من الناحية الإستراتيجية باب المندب، والأهم أنَّ يُوجد بيد إسرائيل إذا عرفت كيف تُطور التفوق البحري في منطقة البحر الأحمر وتحافظ عليه"، (معاريف، 1974: 5)، وذلك جراء التغيرات التي زادت من الأهمية الإستراتيجية لمضيق باب المندب، عندما بدأت عملية تنفيذ غلق المضيق بوجه إسرائيل أبان حرب رمضان 1973م، بفرض منع سُفنه من المرور عبر المضيق، وأمام كل السفن التي تحمل المواد الإستراتيجية التي تخدم أغراض إسرائيل الحربية مهما كانت جنسيتها، مما شكل عملية خنق إستراتيجي عليها، إلا إنه لا يُخفى على أثر توقيع إتفاقية كامب ديفيد؛ إستطاعت إسرائيل أنَّ تحصل على حق السفن الإسرائيلية بالمُرور الحُر في قناة السويس(شبيب، 1994: 121).

3.2.3 الإبعاد الجيوسياسية للنفط والغاز والممرات البحرية

يُعدُّ ضمان القدرة على الوصول إلى الطاقة أحد الشروط الأساسية لإستمرار التفاعُلات البشرية سواء على مستوى الأفراد والوحدات من غير الدول او على مستوى الدول، والنظام الدولي في مجمله، إذ لا شك أنَّ ظُهور مُستهلكين رئيسيين جدد لمصادر الطاقة، وتركز إحتياطات النفط في عدد صغير من الدول في العالم، يُثير المخاوف تجاه ما يُمكن أنَّ تحدثهُ من عواقب وتداعيات، إذ تبرزُ أولى المُشكلات في هذا الجانب وهي إعتماد المُستهلكين على الإحتياطيات الطاقوية في المنطقة العربية، بما يذهب إلى إشعال فتيل التنافس الجيوسياسي بشكل خطير، قد يُؤجج حرباً للحصول على النفط والغاز، جراء الإتساع الجغرافي لنطاق التنمية الصناعية في العالم، مما أدى إلى إرتفاع مُعدلات الطلب العالمي على الطاقة، وإنَّ أبرزُ حالات الإفصاح عن مشاعر القلق هذه ما جاء في وثيقة " إستراتيجية الأمن القومي " التي أصدرتها المملكة المُتحدة، فيما أشارت إليه من أنَّ الطلب العالمي المُتصاعد على الطاقة، قد يُسبب إشتداد حدة التنافس على إمدادات الطاقة، وما يُمكن أنَّ ينطوي عليه من تداعيات أمنية خطيرة، من خلال هذه المعضلة الخطيرة كما حددتها الإستراتيجية، تتمثل بتركُز هذه الإمدادات للنفط والغاز بشكل مُتزايد في

مناطق إشتهرت بعمق الصراع فيها وبإضطرابها وعدم إستقرارها، (فاتورانتا، 2013: 145).

قد يكون للطاقة إنعكاسات على الأمن، ما يذهب به تجاه المفهوم الضيق للأمن والذي يدور حول الصراع المُسلح في المقام الأول في المشرق العربي، بسبب ما تمتلكه من إحتياطيات نفطية، والمثال الأقرب عهداً لحُروب كان النفط أحد مُسبباتها الرئيسية، هو غزو العراق للكويت عام 1990م، وفيما بعد إحتلال العراق من قبل الولايات المُتحدة الأمريكية عام 2003م، وحتى ولو لم تسبب الطاقة ذهاب الدول إلى الحرب، إلا أنه قد تكون لذلك عواقب سلبية تدخل في عداد التهديدات الأمنية، جراء ما تُخلقه الإمدادت النفطية من تداعيات أمنية، فالرئيس ريتشارد نيكسون، وعقب إعلان الدول العربية عام 1973م، فرض الحظر النفطي على واشنطن لمساندتها إسرائيل عسكرياً أثناء حرب أُكتوبر 1973م، حدد هدفاً واضحاً يقوم على تحقيق الإستقلال في مجال الطاقة، وأيضاً ما ذهب إليه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، برفضه الإتكال على النفط الأجنبي، كون ذلك يُشكل خطراً أبعد من إستقلالية الاقتصاد الأمريكي، بل يمتد إلى أمن الأمة ذاته، وذلك في أعقاب الثورة الإيرانية عام 1979م، وأيضاً إمتداد تداعيات النفط الأمنية لتحتل المرتبة الأولى في إطار الأجندة الأمريكية في ضوء حرب الخليج (1990-1991م) (وانغ،2009: 42).

وفي ذات الاتجاه تذهب المخاوف من نقص الإمدادت جراء الإرتفاع الحاد في معدلات الطلب العالمي على النفط، نتيجة النمو الاقتصادي المُتسارع في عدد من البلدان، ومن بينها الصين والهند، حيثُ بالرغم من تحقيق الصين إكتفاءاً ذاتياً من النفط في عام 1993م، إلا أنها اليوم تستورد نصف الكميات التي تستهلكها منه، إضافة إلى تنامي الطلب المُتسارع على النفط من قبل الهند أيضاً، إذ أنَّ الطلب العالمي على الطاقة في ظل غياب أي تحولات، سينمو بنسبة 40% مع حلول عام 2030م، بحسب توقعات وكالة الطاقة الدولية، وأنَّ نصف هذه الزيادة سوف تستحوذ عليها الصين والهند، في ضوء أنَّ الإنتاج النفطي قد بلغ ذروته في بعض الدول غير الأعضاء في منظمة (اوبك)، وأنَّ الإنتاج في مُعظم الدول سيبلغ ذروته قبل

حلول عام2030م، وأنَّ هذه الزيادة في الإنتاج النفطي العالمي ستأتي من دول هذه المنظمة، وستحتفظ السعودية بمكانتها بوصفها من اكبر مُنتجي النفط في العالم، أما الغاز الطبيعي، فأنَّ ما يقربُ من نصف إنتاج الغاز الحالي يأتي من الشرق الأوسط، إذ أنَّ الزيادة في إنتاجه تتركز في بلدان ثلاثة فقط هي قطر وإيران وروسيا؛ حيثُ تمتلك هذه الدول أكثر من نصف إحتياطيات الغاز الطبيعي العالمي، ذلك أنَّ إقتصار الإمدادت الإضافية على دول أقل عدداً هو ما عمق الإحساس بالقلق تجاه أمن الطاقة، بما يذهب بالتأثير السلبي في ظلاله على الأمن المُستدام، والذي يجمع كمفهوم بين الأمن القومي، والأمن الإنساني، والأمن الجماعي، ففي الولايات المتحدة وأوروبا، تسري مخاوف كبيرة تجاه الآثار المُمكن أنَّ يتعرض لها الأمن القومي، نتيجة الإعتماد على إمدادت النفط والغاز من الخارج، أما مفهوم الأمن الإنساني فيذهب إلى الإهتمام برفاه الفرد وسلامته، والأمن الجماعي يشير إلى العالم بأكمله، ومن هنا فانه لزاماً ضُرورة الحيلولة دون إنطلاق سباق جيوسياسي للإستحواذ على الطاقة بشقيها النفط والغاز، لما لها من عواقب على الأمن الجماعي (هيرد، 2013: 147-150).

إنَّ اللاعبون الجُدد في مجال الطاقة، وبحسب الإستخبارات الأمريكية، سيذهبون إلى إعتماد سياسات هي الأكثر ترجيحاً في مجال الطاقة، فروسيا تذهب في عزمها إلى إبقاء دول آسيا الوسطى في مجال نُفوذها من خلال سيطرتها على مخزون منطقة بحر قزوين من الغاز الطبيعي، أما الصين فقد تذهب في مسعاها للحصول على النفط والغاز، وإلى مزيد من القوة في علاقاتها مع السعودية، وكذلك إيران ومن خلال إحتياطياتها الضخمة من النفط والغاز سيزيد من إمكانية تمتين علاقاتها مع روسيا والصين، وكذلك الهند وما يُمكن أنَّ تتخذه من خطوات تدفع تجاه ما يكفل لها الحصول على الطاقة من إيران، وغيرها، ما يُفضي جراء هذه التطورات أنَّ تحد من قدرة الولايات المُتحدة على تأمين مصالحها وأنَّ يُضعف من تأثير نفوذها في الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، نتيجة إتساع حُضور قوى آسيوية في هذه المنطقة، إذ أنَّ هذا التوجه في السياسات التي ينتهجها اللاعبون الجُدد وتنامي تواجدهم، أصبح يُشكل أداة يُمكن من خلالها تحقيق التوازن أمام مصالح أمريكا

ونفوذها، بما يدفع إلى إنطلاق تنافس يُمكن وصفه بالخطير ينطوي على حُدوث تغير جيوسياسي، وهي شرارة تنافس خطير ما بين القوى العظمى نفسها، مما يكون سبب من أسباب إنعدام الأمن، وما دام أمن الطاقة في العالم يعتمد على عدد صغير من مُنتجي النفط والغاز، فأنه لا بد من ضمان إستقرار المناطق التي تمتلك الإحتياطيات الرئيسية، وسلامة منظومة النقل ذات الصلة بها، وبناءاً على ذلك فأن طبيعة الأوضاع في منطقة الخليج سوف تبقى تُشكل عاملاً حاسماً في هذا الخصوص لما تحويه من الإحتياطيات الضخمة من النفط والغاز، في إطار تزايد الإعتماد على الإحتياطيات النفطية، وإشتداد التنافس على كسب المزيد من النفوذ في هذه المنطقة من المشرق العربي، (Victor, 2007: 92).

ووفق ما ورد في "الكتاب الأبيض ّالصيني بخصوص الطاقة، (جيل،2013: 244) فأنَّ:

"أمن الطاقة تحول إلى مسألة عالمية، فلكل الدول الحق في الإستفادة من موارد الطاقة بصورة عقلانية، لتحقيق التنمية فيها، ولا يُمكن للأغلبية الساحقة من الدول أنَّ تنعم بأمن الطاقة في غياب التعاون الدولي، وبغية تحقيق تنمية مُطردة ومُنتظمة للاقتصاد العالمي، يغدو لزاماً تنشيط عملية العولمة الاقتصادية، كي تأخذ مساراً يتميز بالتوازن، والمنفعة المُشتركة عالمياً، ومن الضروري أنَّ يعمل المُجتمع الدولي على منح دعمه للخروج بمفهوم جديد لأمن الطاقة، يتسم بالمنفعة المُتبادلة والتعاون، والتنمية المُتنوعة المصادر والضمانات المُنسقة، من أنَّ حماية السلام العالمي والإستقرار الإقليمي، بات شرطاً أساسياً مسبقاً لتحقيق أمن الطاقة على المُستوى العالمي، والمُجتمع الدولي مُلزم بالعمل بصورة جماعية للمحافظة على الإستقرار في الدول المُنتجة للنفط والمصدرة له، ولاسيما التي تلك التي تقع في منطقة الشرق الأوسط، لضمان أمن الطرق العالمية التي تنقل موارد الطاقة عبرها، وتجنب النزاعات الجيوسياسية التي تُؤثر في إمدادات الطاقة في العالم، ويتعين على مُختلف الدول تسوية نزاعاتها وخلافاتها عبر الحوار والتشاور، وينبغي تفادي تسييس قضايا الطاقة، وتجنب إستثارت العداوات والكراهية وإستخدام القوة"(Donal,2016: p56).

إنـه وبالإضـافة إلـى مـا سـبق، فأنـه لا يخفـى دور النظـام العـالمي الجديـد فـي تعزيـز الصـراع حـول مصـادر الطاقـة، فـالنفط كـان ومـا يـزال العنصـر الحاضـر فـي أغلـب أحـداث العـالم، فهـو أحـد مُرتكـزات القـوة للاقتصـاد العـالمي، ومُـؤثراً فـي هيكـل العلاقـات الدوليـة وتوزيـع القـوة، لـذلك فـأنَّ القـوى القطبيـة تسـعى إلـى فـرض سـيطرتها عليه من جانبين التسعير والإمدادات لضمان التفوق الاقتصادي من جانب، والسيطرة الاقتصـادية علـى القـوى المنافُسـة مـن جانـب آخـر بإزديـاد أهميـة الطاقـة، (السويدي،2014: 69).

أنَّ مضـيق هرمـز يقـع فـي مرتبـة إسـتثناء مـن حيـثُ الأهميـة الخاصـة بـه، فمـن خلالـه يُنقـل الجـزء الأكبـر مـن إمـدادات العـالم النفطيـة، وإضـافة إليـه مضـيق بـاب المنـدب وهـو الـذي يصـل البحـر الأحمـر بخلـيج عـدن، وهـي تُعـد نقـاط إختنـاق إستراتيجية لهـا إنعكاسـات أمنيـة ذات طـابع جمـاعي، فـي ضـوء إذا مـا قـررت القـوى العظمى إستخدام القوة العسكرية، بُغية ضمان إستمرار تدفق إمدادت الطاقة، وتأمين طرق النقل وخطوطه، كما حدث أبان حرب الخليج (Victor, 2007: 92).

وبعـد أنَّ حققـت الولايـات المُتحـدة الأمريكيـة هيمنتهـا علـى مُحيطـات العـالم جميعها، فأنها تريد الإحتفاظ بهذه الهيمنـة فـي كل من مضيق هرمز ومضيق بـاب المندب كمرتكز لإستراتيجيتها ، بما يفرضُ عليها العمل على منع أي قوة أخرى من السيطرة عليها وحرمانها من الموارد الطبيعية، من خلال تبنيها هدفاً أساسياً هو منع نُشوء أي قوة كبرى في المنطقة، يُمكن أنَّ تُؤثر على مصالحها (السويدي، 2014: 66-67).

إنَّـه وتأسيسـاً علـى مـا تقدم فأنـه لا سـبيل فـي مُواجهـة التحـديات التـي تُثيرهـا الطاقـة، إلا بالاتجـاه نحـو التأكيـد علـى أنـه لا منـاص مـن تـداخل كـل مـن الأمـن القومي، والأمن الإنساني، والأمن الجماعي، وتشابك كل منها مع الأخر، فأية تدابير تتخذ لتعزيز أمن الطاقة من قبل هذه الدولـة أو تلك، سينجمُ عنها عواقب مُضـادة على الأمن الجماعي، وهو ما سيكون جزءاً مهم منها الشرق الأوسط، وتحديداً دول المشرق العربـي المُنتجـة للنفط، وهو مـا يُشيع مخاوف شديدة حيال الآثار المُحتملـة

التي قد يتعرض لها الأمن القومي في ظل صراعات مُستمرة على أرض الواقع (فاتورانتا، 2013،: 148-149).

لقد شكل أمن الطاقة عاملاً حيوياً للقوى الدولية نظراً للأهمية الاقتصادية وإدراك القوى الدولية أهمية الحصول على مصادر الطاقة وخطوط إمدادها والتحكم بها لما يوفر لها ذلك من القوى المتحكمة بغمكانية السيطرة على المستوى العالمي، لذلك نجد أنَّ التنافس بين القوى الدولية في المناطق الإستراتيجية ومنها منطقة المشرق العربي في أهميتها الطاقوية؛ أبعاداً جيوسياسية تربط بين أهمية هذه المنطقة من ناحية جغرافية أيضاً لضرورته في خطوط نقل الطاقة من مصادرها إلى بقية أنحاء العالم، بالغضافة إلى ما تحويه هذه المنطقة من الموارد الطبيعية ولا سيما موارد الطاقة الضرورية، حيثُ تدرك القوى الدولية اهمية العامل الاقتصادي في تعزيز نفوذها السياسي ووجودها كطرف فاعل ومؤثر على المُستوى الدولي، ذلك ان التحكم في مصادر الطاقة وتأمين خطوط إمدادها يسمح لهذه القوى أنَّ تُعزز قدراتها الاقتصادية وبالتالي نفوذها السياسي (Alkhaleej online, 2017: 4).

نخلص ممَّا تقدم من أنَّ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، قد شكلت نقطة التحول المفصلية في تاريخ العلاقات الدولية في الوقت الذي كان فيه النظام العالمي أحادياً وبقيادة مُتفرد من قبل الولايات المُتحدة الامريكية، إذ من خلال تتبع مسار الإستراتيجيات الأميركية في أعقاب إنتهاء الحرب الباردة وما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر يُمكن مُلاحظة التحول في مسار هذه الإستراتيجية والتغيير التصاعدي الذي طرأ عليها، من خلال ما جرى بين الفترتين فقد تحولت الولايات المُتحدة الأميركية من الإعتماد على سياسة الردع والإحتواء نحو إستراتيجيات الضربات الوقائية والإستباقية من خلال إستخدام القوة العسكرية، بحيث أصبحت القوة الصلبة هي العامل الأساسي في هذه الإستراتيجيات والتي تمت صياغتها في وثيقة الأمن القومي للعام 2002م، بحيث نجد أنه تم تطبيقها في كل من أفغانستان والعراق.

إلا أنَّ الولايات المتحدة الأميركية لم تتوان في سعيها لتطويق روسيا في عُمقها الإستراتيجي بهدف منعها من تزايد نفوذها في المناطق ذات الأهمية

الإستراتيجية، لما لذلك من تأثير على هيكل النظام العالمي الذي أرادته الولايات المتحدة الأميركية أنَّ يستمر في إطاره الأحادي وبقيادة أميركية، إلا أننا نجد بأنَّ نتائج الحروب وعدم تحقيقها للأهداف الأمريكية قد دفعها تجاه التغيير في استراتيجيتها فكانت وثيقة الأمن القومي للعام 2006م، والتي أدت إلى التخفيف من استخدام القوة الصلبة والإعتماد على تكتيكات مرحلية جديدة لتحقيق الأهداف والمصالح الأميركية ولاسيما في منطقة المشرق العربي ذات الأهمية الجيوستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية.

لقد طرحت الولايات المتحدة مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أُعلن عنه عقب الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام2006م، ولقد كان للأحداث والتطورات الدولية الأثر البارز في التغيير والتحول الذي طرأ على مسار الإستراتيجية الأميركية ولاسيما الأزمة المالية العالمية للعام 2008م، وما ترتب عليها من الآثار على الإقتصاد الأميركي، وهو ما دفع الولايات المُتحدة خلال هذه الفترة ومع تولي باراك أوباما سدة الرئاسة الأميركية إلى إحداث تحول جذري في الإستراتيجيات المُعتمدة، فما كان للولايات المتحدة الأميركية إلا أنَّ تحولت نحو إعتماد القوة الذكية وهي نتاج الدمج بين القوة الناعمة والقوة الصلبة والإبتعاد عن الخيار العسكري فكانت وثيقة الأمن القومي للعام 2010م.

وممَّا يجدر الإشارة إليه أنَّ التراجع الأميركي قد تزامن مع صُعود بعض القوى الدولية ولاسيما روسيا والصين والتي حققت نُمو إقتصادياً مُنذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو ما سمح لهذه القوى بالسعي نحو تثبيت مكانتها على الساحة الدولية وتأكيد نفوذها وخصوصاً ما كان من بروز التقارب الروسي الصيني، هذا الأمر الذي إنعكس على التوجهات الأميركية في هذه المنطقة لتأمين مصالحها والسعي نحو إحتواء الصعود الروسي الصيني في المنطقة، كذلك تخوف الولايات المُتحدة مما قد يُؤديه صُعود قُوى إقتصادية أخرى ومُتحالفة مع روسيا والصين كمجموعة البركس التي أشارت عند تأسيسها إلى ضرورة التوجه نحو عالم مُتعدد الاقطاب بما يُفضي إلى تغيير هيكل النظام العالمي نحو التعددية القطبية وإنهاء الأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية على العالم، وبخاصة في ظل الأزمات التي

شهدتها الساحة الدولية ولاسيما بعد العام 2010م، من تشكُل مجموعة البركس، وكذلك الأحداث في منطقة المشرق العربي والتي فرضت نفسها على المشهد الدولي.

كل تلك التحولات، وصُعود كل من روسيا والصين والتحالفات التي نشأت بين هذه القوى في سعيها المُشترك بتغيير هيكل النظام العالمي، قد برز في إطار التنافس الذي شهدته المناطق الإستراتيجية المُهمة والمُؤثرة في تزايد نُفوذ كُل من روسيا والصين، هذا التنافس قد أكسب هذه القوى القدرة اللازمة لإحداث تغيير في هيكل النظام العالمي في الاونة الأخيرة مع عودة روسيا وإثبات مكانتها بقوة على الساحة الدولية من خلال الأحداث والتطورات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط ككل وتحديداً منطقة المشرق العربي والذي برز في ذروته مع إندلاع الأزمة السورية.

لقد انعكس الصراع في منطقة المشرق العربي على النفوذ من خلال ما برز جراء الأزمة السورية والتي إندلعت في عام 2011م، من حيثُ أنَّ هذا الصراع يرتبط بحلقة الصراع بين القوى الكبرى على خُطوط الطاقة، حيثُ لم يحدث تغير على المواقف الروسية والصينية خلال الأزمة السورية مُقابل المواقف الأمريكية، وقد تمكنت روسيا من خلال مواقفها من إثبات نفسها كلاعب دولي قادر على فرض رؤيته، حيثُ أنه في ظل هذه الأحداث تعددت وجهات النظر عن إمكانية التحول في النظام العالمي وتوجهه نحو الثنائية القطبية مع الصين من الناحية الاقتصادية أو أنه يتجه نحو التعددية، في حين يذهب البعض الآخر بأنَّ النظام العالمي والذي هو في طور التشكُل قد يكون عديم القطبية، إلا أنه وبرغم الإختلاف في وجهات النظر؛ فإنه لم يعد النظام العالمي أُحادي القطبية بشكل جامد وأنه يتجه إلى مزيد من التغيير في حال إستمرار القوى الدولية بحالة الصعود.

الفصل الرابع

مفهوم الصراع وطبيعته وأسبابه ومُستوياته وأنواعه

مقدِّمة:

يُشير مُصطلح نظرية الصراع في علم الاجتماع إلى أُطروحات تتمثل في مُفادها من أنَّ مُعظم الكيانات المُجتمعية تشهد حالة من الصراع الدائم، وذلك في إطار المُنظويين في تلك المُجتمعات؛ بُغية تعظيم أهدافهم ومصالحهم، إذ أنَّ الاحالة الصراعية بشكل أساسي تُسم في أحداث حالة من الحراك والتطور الاجتماعي يُمكن أنَّ تصل في درجتها إلى قيام الثورات وما يُمكن أنَّ تصل إلية من تطورات سياسية، إذ أنَّ عتلماء الاجتماع ينظرون إلى ظاهرة الصراع كقانون أزلي يحكم العلاقات داخل أي تجمع بشري(علي، 2013: 50).

ذلك إنَّ ظاهرة الصراع؛ كظاهرة مُهمة نتعايش معها على أرض الواقع؛ تتميز على أنها ذات أبعاد مُتناهية التعقيد، وبالغة التشابك، إذ أنَّ وجودها يُمثل أحد معالم الواقع الإنساني الثابتة، إذ تعود الخبرة البشرية بالصراع إلى نشأة الإنسان الأولى، فقد عرفتها علاقاته في مُستوياتها المُختلفة: سواء فردية كانت أم جماعية، وكذلك في أبعادها المُتنوعة: سواء نفسية كانت أم اجتماعية، أم ثقافية، أم سياسية، أم اقتصادية، أم تاريخية (Sills, 1968: 219).

وهو ما سيتم تناوله من خلال تقديم إطار مُقارن لعملية فهم وتحليل مفهوم الصراع من حيثُ: طبيعته، أسبابه، وأنواعه، في إطار تبني وجهة نظر ترى أنَّ الطبيعة المُعقدة والمُتداخلة للصراع تجد جُذورها في مصادر مُتعددة؛ فمنها ما يُمكن أنَّ يعود إلى تعدد أبعاد الظاهرة الصراعية ذاتها، أو بتداخل مُسبباتها ومصادرها، هذا بالإضافة إلى تشابك تفاعُلاتها وتأثيراتها سواء المباشرة أم غير المباشرة، أو من خلال وجود تفاوت في مُستويات الظاهرة من حيثُ المدى أو الكثافة والعنف، بتقديم تحليل مُقارن للاتجاهات النظرية في مجال الصراع في إطار ثلاثة محاور تتضمن: التعريف بمفهوم الصراع كظاهرة مُعقدة، ومن ثم التطرق لطبيعة الصراع وأسبابه العامة كمفهوم وكعملية مُركبة، وأخيراً أنواع الصراع وجذوره كظاهرة مُتعددة المظاهر يبرزُ عليها الإعتماد المُتبادل بين جذورها ومظاهرها.

1.4 مفهوم الصراع: ماهيته وأبعاده

تُعد ظاهرة الصراع من الحقائق التي تحكم الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للوجود البشري، حيثُ نتيجة لتعدد إبعادها فيما تحمله من تداخل مُسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعُلاتها وكذلك تأثيراتها المُباشرة وغير المُباشرة، بحيثُ أضحت هذه الظاهرة تتفرد عن غيرها من الظواهر بأنها ديناميكية ومُتغيرة وبالغة التعقيد، حيثُ يُمثل الصراع ظاهرة إنسانية تنشأ عن تعارض المصالح أو الرغبات بين طرفين أو أكثر في القيام بأعمال متعارضة فيما بينها، إذ أنَّ الصراع لا يقتصر على الأفراد، فهو من أقدم وأهم الظواهر في المجتمع الدولي المعاصر (راضي، 2005 :5).

إذ أنَّ الصراع ينطوي على نضال يرتبط بالقيم والأهداف غير المُتوافقة، وبنظريات القوة وصنع القرار في المُجتمع الدولي، وفي غالب الأحيان يقود إلى إلحاق الضرر سواء المادي أم المعنوي بالآخرين، وهناك ثمة إجماع في الرأي بين المُختصون بدراسة الصراع على أنَّ هذا المُصطلح يُستخدم للتدليل على تلك المواقف التي تتضمن تعارضاً حاداً وصريحاً في القيم والأهداف والمصالح لطرفين أو أكثر، حيثُ أنَّ أدبيات الصراع تعكس ثراءً بارزاً لما تُقدمه من تعريفات لمفهوم الصراع، إذ أنها تتعدد في جوانب الإهتمام، وكذلك في نقاط التركيز التي تأخذ من إهتمام المُتخصصون عند تناولهم للمفهوم بالدِّراسة والتحليل، حيثُ تذهب دوائر المعارف والقواميس اللغوية في تعريفها لمفهوم الصراع؛ أنَّ الصراع لا يتخذ شكل المُواجهة المُسلحة فقط، وإنما تتعدد أشكاله ومظاهره، كأن يكون سياسياً، أو اقتصادياً، أو دعائياً، أو تقنياً، وتتعدد وسائل الصراع؛ كأن تكون حصاراً، أو تهديداً، أو تحالفاً، أو تحريضاً أو ضغطاً (حسين، 2004: 17).

1.1.4 مفهوم الصراع

يُعدُّ مفهوم الصراع من أبرز المفاهيم التي فرضت نفسها على ساحة الفكر السياسي منذ الحرب العالمية الثانية، وبخاصة بعد الحرب الباردة التي لم تحمل

نهايتها نهايات لظاهرة الصراع الدولي، على أنَّ الصراعات والنزاعات تقع بين الأفراد كما تقع بين الدول، فالعلاقات الدولية ليست في حالة مُستقرة أو هادئة؛ وإنما هي علاقات بين السلم والحرب، وقد يخلط البعض بين مفهومي الصراع والنزاع في الكتابات السياسية، وكذلك عند بعض المُتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية والقانونية على السواء، حيثُ إنَّ الفارق ما بين الصراع والنزاع قد يتلاشى في خضمِّ الحوادث الدولية المُتعاقبة لتتداخل مع مفاهيم أخرى كالأزمة والتوتر والحرب (السيد، 2001: 17).

ومن هنا نجد أنَّ دائرة معارف العلوم الاجتماعية تذهب في إهتمامها تجاه إبراز الطبيعة المُعقدة لمفهوم الصراع، وكذلك تعريف معانيه ودلالاته المُختلفة للمفهوم في أبعاده المُتنوعة، حيثُ نجد من المنظور النفسي، أنَّ مفهوم الصراع يذهب للإشارة على أنه "موقف يكون لدى الفرد فيه دافعُ للتورط أو الدخول في نشاطين أو أكثر، يكون لكل منهما فيه طبيعة مُتضادة تماماً" (Murray,1993:p220).

وفي هذا الجانب يُؤكد "مُوراي" أنَّ أهمية مفهوم الصراع تتأتى من خلال ما يُؤديه من فهم للموضُوعات المُتعلقة بقدرة الفرد على التكيف الإنساني وعمليات الاختلال العقلي (Murray, 1993: 224).

أما دائرة المعارف الأمريكية تُعرف الصراع أنه عادة ما يُشير إلى حالة من عدم الإرتياح أو الضغط النفسي الناجم عن التعارضُ أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته (The Encyclope dia Americana, 1992: 537)،

أما في البعد السياسي للصراع فإنه يذهب للإشارة إلى موقف تنافسي خاص يكون أطرافه على دراية كاملة بأنه لن يكون هُناك توافق في المُواقف المُستقبلية المُحتملة، والتي يكون كل منهما، مُضطراً فيها إلى إتخاذ مُوقف لا يتوافق مع المصالح المُحتملة للطرف الآخر(North, 1968: 227).

وإننا نجد "لويس كوزر" يهتم في الصراع من خلال التركيز فيما يتعلق ببعدهُ الاجتماعى (Coser, 1968: 226) كذلك نجد أنَّ " لورا نادر" تذهب تجاه إيضاح

الصراع في بُعده الاجتماعى في أنه يُمثل "نضالاً حول قيم، أو مطالب، أو أوضاع معينة، أو قوة، أو حول موارد محدودة أو نادرة" (Loura,1968: 236).

ومن هنا يكون هدفه يتمثل في أنه " ليس فقط في كسب القيم المرغوبة، بل أيضاً في تحييد، أو إلحاق الضرر، أو إزالة المُنافسين أو التخلصُ منهم (Loura,1968: 237).

فالصراع في مثل هذه المواقف وكما يُحدده " لويس كوزر"، يُمكن أنَّ يحدثُ ما بين الأفراد، أو ما بين الجماعات، أو ما بين الأفراد والجماعات، أو داخل الجماعة أو الجماعات ذاتها، وتفسير ذلك يُرجعه "كوزر" إلى حقيقة أنَّ الصراع في أحد السمات الأساسية لجوانب الحياة الاجتماعية (Coser,1968: 236).

أما من حيثُ الصراع في بُعده الأنثربولوجى، فإنه ينشأ أو يحدثُ جراء التنافس بين طرفين، قد يكون أحد الأطراف مُتمثلاً في فرد، أو أسرة، أو ذرية أو نسل بشرى مُعين، أو مُجتمع كامل، أو طبقة اجتماعية، أو أفكاراً، أو مُنظمة سياسية، أو قبيلة، أو ديناً، وعلى ذلك فإنَّ الصراع يرتبط بالرغبات أو الأهداف غير المُتوافقة، والتي تتميز بقدر من الإستمرارية والديمومة يجعلها تتميز عن المنازعات الناتجة عن الغضب، أو التي تنشأ نتيجة لمُسببات وقتية أو لحظية (Loura, 1968: 237).

أما قاموس لونجمان فيُعريف مفهوم الصراع على أنه"حالة من الإختلاف أو عدم الإتفاق بين جماعات، أو مبادئ، أو أفكار مُتعارضة، أو مُتناقضة"، وعرف "جوزيف فرانكل" الصراع على أنه" ناجماً عن الإختلاف في الأهداف والمصالح القومية، في ضوء إعتباره أنَّ الإهتمامات المُشتركة والاختلافات هي أساس أية علاقة بين المُجتمعات" (Frankel, 1969: 42).

يُعد مفهوم الصراع بوجه عام في الأدبيات السياسية المُتخصصة؛ بأنه يُنظر إليه على أنه " يُعتبر ظاهرة ديناميكية" (Dennis,1993:7)، إذ أنَّ المفهوم، يذهب تجاه أنه "موقفاً تنافسياً مُعيناً، يعلم كل من المُتفاعلين فيه بعدم وجود توافق في المواقف المُستقبلية المُحتملة، مما يجعل كل منهم يكون مُضطراً لإتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المُدركة للطرف الثاني (Robert,1968: 227).

لذلك يتجه التركيز على البُعد التنافسي في عملية تعريف الصراع على أنه "أحد أشكال السُلوك التنافسي ما بين الأفراد أو الجماعات"؛ وأنه "عادة يُحدث عند وجود تنافس بين فردان أو طرفان أو أكثر حول أهداف غير مُتوافقة، سواء حقيقيةً تلك الأهداف أو مُتصورة، أو حول الموارد المحدودة (Boulding, 1962: 229).

ويُعرف مفهوم الصراع من أنه يتميز بالبساطة والمُباشرة، ومن أنه "عملية مُنافسة ظاهرة، أو مُحتملة بين أطرافه" (Charles, 1970: 65).

ويُمكن التمييز بين الصراع وبعض أنواع المُنافسة – كمثل التي تحدث في المجالات الرياضية مثلاً "حيثُ نجد المنافسة بيتعاونهم أو بتنافسوهم من أجل المرح وقضاء وقت طيب وممتع"، لكن في الصراع؛ فإنه على العكس حيثُ يذهب تجاه إحداث أو إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين؛ إذ أنه يُعد هدفاً مُحدداً للصراع نفسه من خلال إلحاق الضرر بالطرف الآخر (مقلد، 1982: 212).

وفي ضوء ما سبق فإن مُتغير "الإرادة" يلعب دوراً مهماً لدى أطراف الصراع، بحيثُ يُمثل أساساً محورياً في تعريف الصراع، ومن هنا فإنه يتم النظر إلى مفهوم الصراع على أنه "تنازع للإرادات"، يُنجم عن جراء الإختلاف في دوافع أطراف الصراع، وكذلك في تصوراتهم، وأهدافهم وتطلُعاتهم، ومواردهم وإمكاناتهم، وهو ما يذهب بهم إلى إتخاذ قرارات، أو العمل على إنتهاج سياسات تتضمن إختلاف فيما بينها أكثر مما يُمكن أنَّ تتضمنه إتفاقاً، إلا أنَّ الصراع يظل في مُستواه دون نقطة الحرب المُسلحة (George & Michael, 1989: 428).

أما من حيثُ الإهتمام ببُنية المُوقف الصراعي والمصالح التي يتضمنها لكل من أطراف الصراع، فإنه يرى كل من لوبز وستول "أنَّ مفهوم الصراع يُمثل أو يعكسُ مُوقفاً يكون لطرفين فيه أو أكثر أهداف أو قيم أو مصالح غير مُتوافقة تذهب في درجتها إلى أنَّ تجعل قرار أحد الأطراف بصدد هذا المُوقف سيئاً للغاية، وفي ضوء ذلك يُنظر إلى مفهوم الصراع على إعتباره أنه "نتيجة لعدم التوافق في البُنيات والمصالح، وهو ما يُؤدي إلى إستجابات بديلة للمُشكلات السياسية الرئيسية؛ وعلى ذلك يخلصُ لوبز وستول إلى أنَّ الصراع بهذه الكيفية، يُعد سمة مُشتركة لكل النُظم السياسية سواء الداخلية أم الدولية" (mohammed, 1994: 2).

أمَّا من حيثُ الأبعاد النفسية، فيُعرف الصراع أيضاً على أنه "ذلك العداء المُتبادل بين الأفراد والجماعات أو الشعوب أو الدول فيما بينها على مُختلف المُستويات"؛ إنطلاقاً من رؤى تسعى إلى توجيه الإهتمام نحو الأبعاد النفسية المُتعلقة بعلاقات القبول والرفض بين أطراف المُوقف الصراعي"(المشاط وخليفة، 1995: 5).

أما الصراع في إطار القيم والأهداف التي تتمثل في الإطار المرجعي لأطراف المُوقف الصراعي؛ فإن "لويس كوزر" يرى" أنَّ مفهوم الصراع يتحدد في "النضال المُرتبط بالقيم والمُطالبة بتحقيق الوضعيات النادرة والمُميزة، كالقوة والموارد، إذ تكون أهداف أطراف الصراع هي تحييد أو إيذاء أو القضاء على الخصوم" (رسلان، 1968: 17).

وفي إطار ما تم الإشارة إليه فيما يتعلق بالتعريف بالصراع وأبعاده المُختلفة، فإنه يُمكن إجمال ثلاثة أبعاد أساسية في التعريف بمفهوم الصراع وهي(بدوي، 1997؛):

البُعد الأول: وهو ما يتعلق في المُوقف الصراعي ذاته: حيثُ أشار إلى أنَّ مفهوم الصراع يُعبر عن موقف له سماته أو شروطه المُحددة؛ حيثُ يفترض أنه:

1- يعُبر عن تناقض في المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر.

2- يشترك أطراف المُوقفي إدراك ووعيها بهذا التناقض.

3 –لا بدَّ من تحقق الرغبة من أحد طرفي الصراع؛ أو الأطراف مُجتمعة في تبني موقف لا يتفق مع رغبات الطرف الآخر، أو الأطراف الأخرى، بما يذهب تجاه أنَّ يؤدي المُوقف إلى التصادم مع باقي هذه المُواقف.

البُعد الثاني: ويتعلق في أطراف المُوقف الصراعي بوجه عام، من حيث أطرافه بين مُستويات ثلاثة:

1- الصراعات الفردية؛ وهي التي يكون فيها أطراف الصراع أفراداً، وعلى ذلك تكون دائرة مثل هذا الصراع وموضوعه يذهبان تجاه أنَّ يكونا محدودين بطبيعتهما.

2- الصراع بين الجماعات: وهنا تتعدد أنواع هذا الصراع من خلال تنوع أطرافه، إضافة إلى أنَّ دائرة ومجال هذا الصراع تكون أكثر إتساعاً وتنوعاً عن نظيره في دائرة الصراع الفردي.

3-الصراع بين الدول، وهو ما يُعرف أيضاً بالصراع الدولي، وهنا تكون دوائر الصراع أكثر تعقيداً وإتساعاً عن المُستويين السابقين من الصراعات.

البُعد الثالث: ويهتم بالصراع الدولي: ذلك أنَّ إتساع دائرة هذا المُستوى من الصراعات، يُعبر عن المراحل التاريخية المُتعاقبة للعلاقات الدولية، من خلال دراسة وتأصيل الظاهرة الصراعية، بهدف تطوير التفسيرات والنظريات العلمية التي تُسهل فهم أسبابه ومُحدداته، من أجل تقديم البدائل المُختلفة التي يُمكن من خلالها التحكم في الظاهرة الصراعية، أو العمل على تقليل المخاطر المُرتبطة بها والمُترتبة عليها، من خلال تحديد أساليب التعامل معها، حيثُ نجد في هذا الإطار العديد من الجهود العلمية التي أسفرت عن مجموعة من النظريات والتفسيرات، التي من بينها نظريات المعرفة العقلانية، النظرية السلالية، نظريات القوة، نظريات صنع القرار، والإتصالات، والنُظم، والتي تفسر الصراع في أبعاده المُختلفة: النفسية، البيولوجية، والاجتماعية والثقافية، وكذلك الاقتصادية والسياسية، والبيئية والحضارية.

يُمكن القول أنَّ الصراع هو ذلك المُوقف الذي يعكس قدر من التعارض المُتجذر بين إرادات طرفين أو أكثر؛ وبناء على ذلك فإنَّ أبرز العناصر المُفترضة للتعريفات السابقة يتمثل بوجود إرادات مُتعارضة ومُتصارعة، ناجم عن وعي أطرافه وإدراكهم للتناقض الحاد بين القيم التي يحملونها؛ وكذلك الأهداف والمصالح التي يسعى كل طرف لتحقيقها، وهو ما يُحتم على كل طرف إتباع أنماط سُلوكية تتجسد بصيغة التحدي والإستجابة، فالصراع يُعبر عن تناقض قيمي ومفاهيمي، قد تكون له جذور وإمتدادات تاريخية عميقة، تتوارثها الأجيال المُتعاقبة، تُعبر عن شرعية الأهداف والقيم التي تتصارع من أجلها بالشكل الذي يجعل من الحُلول المطروحة لا تحقق أهدافها حُلولاً توفيقية أكثر من كونها حُلولاً جذرية، حيثُ نجد مثلاً حي على هذا ما يُمثله الصراع العربي- الإسرائيلي كنموذج لهذا النمط التصارعي (عبدالفتاح، 2001: 72-80).

2.1.4 طبيعة الصراع

هُناك أبعاد أو وظائف إيجابية للصراع؛ عندما يتم الإشارة للصراع في إطار طبيعته المدمرة، وهو ما يذهب بنا إلى تحديد طبيعة العلاقة ما بين مفهوم الصراع وغيره من المفاهيم التي تُعد ذات صلة وثيقة به كالنزاع، والأزمة، والعُنف وغير ذلك، حيثُ يقع الصراع بين الأفراد، وبين الجماعات، وكذلك بين الدول، إذ أنَّ العلاقات الدولية ليست دائماً في حالة إستقرار وهادئة، وأنما هي علاقات بين الحرب والسلم (أبو عامر، 2004: 203).

1.2.1.4 أبعاد وطبيعة الصراع

هُناك بُعيدين للصراع الأول سلبي والآخر إيجابي، حيثُ إنه يُمكن إدراك الجانب السلبي للصراع من خلال إرتباطه بشكل عام بما يتضمنه هذا الصراع من "مُحاولات تدمير، أو إستغلال، أو فرض حل أو حلول على طرف آخر أو آخرين"؛ أما من حيثُ البُعد الإيجابى للصراع فإنه يُشير في مُجمله بشكل عام إلى ذلك الجانب الذي يتمثل في "الدفع تجاه عمل أو إقامة الإتصالات، وحل المُشكلات، والتبادل الإيجابى بين الأطراف المعنية (Coser,1973: 220).

يُمكن النظر للصراع من حيثُ أهميتة على أنه"يتضمن دوافع إنجاز، وإرتباط، وإتباع، وغيرها من الدوافع الإيجابية (Murray,1993: 224)؛ بما يعني أنَّ الصراع يُمثل في بعض أبعاده عُنصراً خلاقاً في العلاقات الإنسانية؛ أي أنه يُمثل وسيلة للتغيير يُمكن من خلالها تحقيق القيم الاجتماعية التي تتعلق بجوانب الرفاهية، والعدالة، وهو ما يُؤكد على أنَّ بعض المُنطلقات الأساسية تدعم الإتجاه نحو تعظيم الأبعاد الإيجابية للصراع، والتي يُمكن إيضاحها على النحو التالي (Burton, 1972: 139):

- فمن المُنطلقات السابقة ما يعني أنَّ الطبيعة الهدامة ليست جانباً مُحتماً في الصراع، وأيضاً هي ليست سمة مُلازمة للطبيعة البشرية لا يُمكن السيطرة عليها؛ فالأفراد يكتشفون أنه يُمكنهم التوصل إلى وسائل مُختلفة للتعامل مع إختلافاتهم،

والمنازعات فيما بينهم، في سبيل إدارة الصراع بصورة تُؤدى إلى نتائج أفضل بوجه عام.

- أنَّ أحد سمات وخصائص الحياة والعلاقات الإنسانية أنَّ يُوجد الصراع، حيثُ يبرزُ في التفاعُلات التبادلية اليومية؛ وكل طرف في إطاره يسعى لتعظيم منفعتُه، وحتى تتحقق فإنه لا بد أنَّ تنخفض منفعة الطرف الآخر، لذلك لا بد من ضرورة أنَّ يتوصل الطرفان إلى تبادل مُقنع يراعى ويُحقق بعضاً من القواعد والحدود؛ بما يُسهم في العمل على تحقيق التوافق والإستقرار عُوضاً عن التصادم والصراع (Robert, 1968: 232).
- في ضوء الصراع فإنَّ طرفي المُوقف الصراعي، لا بد لهم من إختيارهم قنوات للاتصال فيما بينهم، وبناء على ذلك يختاران بين أحد صورتين رئيسيتين:

الأولى: إقامة نمط لعلاقة صراعية بينهما؛ ومن خلالها يُؤدى أحد الأفعال إلى تحقيق فائدة لأحد الطرفين أو الفاعلين على حساب الآخر.

الثانية: أنَّ يختارا تأسيس نمط لعلاقة تبادلية للوسائل والغايات، بما يذهب أنَّ تكون الحركة بينهما بما يُفيد من الطرفين بشكل ملحوظ.

هُناك بعض الوظائف الهامة للصراع التي يُمكن أنَّ تبيح في مُجملها؛ وخلال دورة حياة هذا الصراع، وكذلك مُستوياته، وأنواعه المُتعددة؛ إمكانية أنَّ يتم تحويله من صراع مُدمر إلى صراع إيجابي في نتائجه، وأنَّ يكون دوره ووظيفته في العمل كأداة فعالة وذات إتصال وثيق بقضايا التغيير الاجتماعى وضبطه، وفي إطار ذلك فإنه من أهم مجالات هذه الوظائف ما يُمكن أنَّ يتعلق بدور الصراع كمُيسر للتغيير الاجتماعى، وكذلك تحقيق التكامل والإندماج، وأيضاً العمل على إعادة التوازن والإستقرار، وكذلك زيادة كفاءة مُعدلات التنسيق ما بين أطراف الصراع، إضافة إلى الوظيفة التقليدية للصراع، والتي تدور في مُجمل أوضاع الصراع حول دعم وتأكيد عمليات السيطرة على الموارد المحدودة أو المرغوبة من قبل أحد طرفيه (Jean & Bartunek,1992:p227).

2.2.1.4 مفهوم الصراع والمفاهيم الأخرى

ذهبت الوظائف الإيجابية للصراع؛ أنها أُوجدت عمليات التفاوض، والوساطة، للعمل على تسهيل حل المُشكلات، وذلك لتكون وسائل بديلة لتسوية المُنازعات، حيثُ أنَّ نجاح هذه الوسائل يُؤدي إلى تعظيم فُرص التعاون والتنسيق ما بين أطراف الصراع، ومن هنا لا بد من التمييز بين مفهوم الصراع والمفاهيم الأخرى المُرتبطة به أو التي تتداخل معه؛ حتى نتمكن من الوصول إلى فهم صحيح للمُوقف الصراعى، بما يُؤدي إلى إختيار الأدوات والآليات التي تتناسب وعملية التعامل مع الموقف الصراعي، ومنها (Laura, 1998: 240):

أولاً: الاختلاف، عدم الإتفاق، المُشكلة

برغم ما يذهب إلية من إرتباط بعض المفاهيم كمثل الإختلاف وعدم الإتفاق والمُشكلة بمفهوم الصراع، وأنها تتميز عن الصراع الإنتشار، إلا أنها في مُؤداها بشكل عام تتضمن تواضع مضمونها الصراعي؛ بخلاف ذلك عند مُقارنتها مع مفهوم الصراع، فالإختلاف يذهب في الإشارة إلى طبيعة بشرية بين الناس في أنهم يختلفون بالميلاد وهو ما يذهب بنا إلى النظر لهذه الإختلافات على أنه من الأمور العادية في الحياة، لذلك الإختلاف بحد ذاته ليس سبباً للصراع، وإنَّ كان مصدراً للصراع، أما عدم الإتفاق فيذهب في مرد حُدوثه أنه يرتبط بتعبير الأفراد عما يفضلونه وكذلك أولوياتهم في مُقابل تلك الخاصة بالآخرين، فعدم الإتفاق لا يُمكن أنَّ يُرتب أي نوع من أنواع الأذى أو الضرر، كذلك المُشكلة فإنها تحدثُ جراء تسبب الإختلاف أو عدم الإتفاق في نتائج لطرف من الأطراف لا تكون عنده في محل الرضى، لكن يُمكن العمل على تجنب حُدوث المشكلة، لكن ذلك عادة ما تكون مُزعجة ومُكلفة في نفس الوقت، لكن بشكل عام، فإنَّ الأفراد في العادة ما يُواجهون العديد من المُشكلات في حياتهم اليومية، ذلك أنَّ وجود المُشكلات وهو ما يذهب بها لتكون مصدراً مُحتملا للتصعيد؛ بما يُؤطر لحُدوث أزمات أو العمل على إتخاذ قرارات في مُجملها تذهب تجاه تطور صورة أو أخرى من صُور النزاع (Abu Nimr,1994:p3).

ثانياً: النزاع

النزاع يُشير لتلك الحالة التي تتضمن تباين في وجهات النظر، والإختلاف بين طرفين أو أكثر، أو تعارض مصالحهما حول موضوع أو مسألة ما، بحيثُ بدت

لهم هذه الامور للوهلة الأولى مُتناقضة بينهما، وقد عُرف النزاع على أنه إنهيار أو تعطل في النظام الاجتماعي والسياسي القائم؛ وذلك دون أنَّ يرافقه بُروز نظام بديل، حيثُ يبرزُ مفهوم النزاع من خلال تحديد الظروف الموضوعية لبُروزه، حيثُ يُوجد النزاع عندما تلاحظ مجموعتان أو مجموعات أنَّ مصالحها مُتناقضة أو التعبير عن مواقفها أصبح يتم بعدائية أو أنها تحاول تحقيق أهدافها بأعمال تُؤدي إلى الإضرار بالمجموعات الأخرى، وقد تكون هذه المجموعات أفرادا أو مجموعات صغيرة أو كبيرة، حيثُ أنَّ النزاع وكما عرفتهُ دوائر المصادر اللغوية أنه يُكمن في " إعطاء أسباب أو حقائق لتأييد أو مُعارضة شيء ما"، أو أنه "المُناقشة"، أو المُجادلة، أو السجال حول شيء ما أو بخصوصهُ"، على أنَّ النزاع يُمكن أنَّ يدور حول، أو على، أو مع شيء ما، وبخاصة عندما يكون النزاع غاضباً، ومُمتداً لفترات طويلة (طنجاوي، 2008: 15).

كما أنه يُعرف النزاع أيضاً على أنه "جدال أو شجار يكون بصفة خاصة ذا طبيعة رسمية بين جماعة أو مُنظمة، وبين جماعة أو مُنظمة أخرى"، وفي الأدبيات المُتخصصة؛ يُعرف النزاع على أنه " تعارض في الحقوق القانونية يُمكن تسويتها بالتوصل إلى حلول قانونية وسياسية" (عليوه، 1988: 255).

وذلك بإفترض وجود طرفين أو أكثر يتفقان على وجود إختلافات ومُشكلات بينهما، وأنَّ أحدهما يُبدى إستعداده ورغبتُه في حل المُشكلة، ومن خلال ما تقدم فإنَّ النزاع يُشير إلى مُوقف صراعى يُواجه أطرافه أحد مُوقفين الأول قابل للتفاوض، والثاني لا يُحتمل التوفيق بينهما في إطاره، لذلك فإنَّ مفهوم النزاع يذهب هنا للإشارة إلى الأسلوب أو الطريقة التي يُمكن أنَّ يتم من خلالها تناول النزاع سواء من حيثُ الإجراءات القانونية، وشبه القانونية والمؤسسية المُتعلقة بتسوية أو حل النزاع، حيثُ أنَّ منظور النزاع في إطار هذا المعنى إنما يُحول الإهتمام عن الأبنية وعن القواعد الرسمية إلى عمليات الصراع، ومظاهرها، وأفعالها (Abu Nimr,1994:p5) .

ذلك أنَّ مُقارنة مفهوم النزاع بمفهوم الصراع يذهب في الإشارة إلى أنَّ مفهوم النزاع يكون على درجة أقل حدة وأقل شُمولا من حيثُ الإختلاف عن الصراع؛ إذ أنَّ الصراع ينطوي على جدال عنيف أو كفاح ضد الغير، بينما يُشير النزاع إلى

الإختلاف أو التعارض أو التنافس في الأفكار، وهذا يعني أنَّ النزاع مرحلة سابقة للصراع وقد لا يتحول إلى صراع(الشاعري، 2006: 27)، وهو ما يُمكن من إحتواؤه والسيطرة عليه حتى في ظل وجود تعارض في القيم أو المصالح؛ برغم أنَّ أطراف الصراع تشعُر أنَّ أهدافها غير مُتوافقة من جهة، وأنَّ أطراف الصراع لا تكون مُتورطة بصورة من جهة أخرى في المُوقف الصراعي، ولكنهم في ذات الوقت يكون أحد الأطراف مُهتما بإستثمار هذا المُوقف الصراعي من خلال التصعيد بُغية تحقيق الفوز والنصر (Lopez & Michael, 1989: 435).

3.1.4 أنواع النزاعات

يذهب عُلماء النفس والاجتماع إلى اعتبار أنَّ النزاع هو كل تنافس بين الأفراد والجماعات في المُجتمع؛ حيثُ يقسم النزاع إلى سلمي وعنيف (عليوه، 1988: 265):

1.3.1.4 النزاع السلمي

ويكون ذلك عندما تتحقق المصالح والمطالب المُتعارضة من خلال إستخدام آليات مُقننة ومُنضبطة فإنه يُصبح الصراع سلمياً، حيثُ تتمثل هذه الآليات بالدساتير والقوانين والتكوين الأسري والعشائري والأحكام الدينية ونُظم التحكيم والتقاليد والأعراف والحوار والمُؤتمرات، وهذه الآليات تتراوح بين كونها غير رسمية وكامنة في العقل الاجتماعي والفردي؛ وبين كونها رسمية ومُدونة، وما يُعطيه الدستور من حقوق للأفراد والجماعات من وسائل للتعبير والمُطالبة بالحقوق العامة والخاصة، وتُسمى هذه الضوابط مُجتمعة "نطاقات السلام" فتمنع تلك التناقضات من أنً تتحول إلى نزاع عنيف ومُدمر، ذلك أنَّ النزاع لا يحدثُ إلا في حالة توفر ظروف مُوضوعية أو شخصية مُحددة.

2.3.1.4 النزاع العنيف

يُصبح النزاع عنيفاً عندما يتخلى أطراف النزاع عن الوسائل السلمية، مُحاولة السيطرة أو تدمير قدرات المُخالف لها، وذلك بُغية تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة، ويُمكن تحديد أبعاد النزاع العنيف في أربعة عناصر، وهو ما يجب تحديدها بدقة بقصد وضع السياسات لمنع نشوء النزاع أو العمل على التخفيف منه وهذه العناصر هي (عليوه، 1988: 269):

أولاً: المسائل الجوهرية؛ وتكون في إحتدام الجدل بشأن التنافس على الموارد الطبيعية والسيطرة على الحكم، وكذلك تحديد صلاحيات الأقاليم والمناطق والإيديولوجيات الحاكمة.

ثانياً: مجموعات النزاع أو أطرافه سواء كانت عرقية أم دينية أم إقليمية أم تيارات سياسية.

ثالثاً: القوة المُستخدمة وأنواعها والأكراه؛ مثل أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب والانقلابات، والإبادة الجماعية، وإنتهاك حقوق الإنسان، والتطهير العرقي.

رابعاً: الفضاء الجُغرافي؛ حيث تتم المجازر، والنزاعات الداخلية والدولية وعمليات التخريب.

3.3.1.4 الأزمة

الأزمة تعني الشدة والضيق (ابن منظور، 1997: 135)، وهو ما يعني الخروج عن المألوف وعن الإستقرار في الحياة؛ حيثُ أنه يمكن أنَّ ترتبط الأزمة بحادث او موقف في غالب الاحيان ما يأتي أو يحدثُ بشكل مُفاجئ (الكيلاني، 1994: 158)، غير أنه لا يوجد إتفاق فيما بين علماء العلاقات الدولية على تعريف جامع لمفهوم الأزمة، حيثُ يُمكن النظر للأزمة من خلال منظور تحليل النسق؛ في إطار رؤيته بأنَّ الأزمة الدولية ما هي إلا عملية تحول في تطور النظام الدولي العام، أو أحد أنظمته الفرعية، يتزايد معها إحتمالات نشوب الحرب واللجوء لاستخدام القوة العسكرية من قبل أطراف الأزمة، أو يُمكن النظر للأزمة أيضاً من خلال تحليلات مدرسة صنع القرار؛ حيثُ يُعد رائد هذه المدرسة تشارلز هيرمان؛ إذ ترى هذه المدرسة أنَّ الأزمة الدولية بأنها مُوقف بين دولتين أو أكثر يتضمن هذا المُوقف درجة عالية من التهديد للأهداف والمصالح الجوهرية لكل منهما، وصانع

القرار يدرك أنَّ الوقت المُتاح لصنع القرار قصير؛ حيثُ تقع الأحداث الخاصة بالأزمة على نحو مُفاجئ لصانع القرار، حيثُ أنَّ مفهوم الأزمة يُواجه مُشكلة تتمثل وعلى حد تعبير "جيمس روبنسون"، أنها "مفهوماً عاماً يبحث عن تعريف، ومعنى علمي مُتخصص"، حيثُ أنَّ البعض يتعاملون معه كمُرادف للضغط ، أو الإنهيار، أو الكارثة، أو العُنف، إذ أنَّ مفهوم الأزمة يكثُر إستخدامه من قبل العديد من المُتخصصين في عُلوم النفس، والاجتماع، والتاريخ والسياسة، وفى غيرها من مجالات العلوم الاجتماعية(شومان، 2008: 5).

وهو الأمر الذي يترتب عليه قصور فائدة المفهوم في بناء نظام معرفي حول الأزمة كظاهرة اجتماعية، حيثُ يرى "جيمس روبنسون" أنَّ الإتجاه العام يذهب نحو إستخدام هذا المفهوم للإشارة على وجود نُقطة تحول تُميز نتيجة حدث ما بشكل مرغوب أو غير مرغوب فيه، بين الحياة والموت، العُنف أو اللاعُنف، الحل أو الصراع المُستمر؛ ومن هنا فإنه لتحديد مفهوم الأزمة لا بد من التمييز بين جوانب جوهرية وأخرى إجرائية عندما نُعرف الأزمة، كذلك يتم التمييز في الأزمة من حيثُ مُوقف إتخاذ القرار، فالتعريف الجوهري للأزمة يستند على عملية تحديد مُحتوى السياسة، أو المُشكلة أو المُوقف؛ كمثل، أزمة داخلية، أم سياسية أم حتى أزمة على المُستوى الفردي، لكن عند تعريف الأزمة من حيثُ مُوقف إتخاذ قرار، فإن ذلك يحتاج تحديد عناصر أساسية ثلاثة هي (James,1998:p53):

أولاً: أصل الحدث بالنسبة لصانع القرار؛ سواء أكان الحدث داخلياً أم خارجياً.

ثانياً: الوقت الذي يُمكن أنَّ يتاح لصانع القرار لإتخاذ القرار أو الإستجابة؛ وفي ضوء ذلك يتم التمييز بين مُستويات ثلاثة هي: قصيرة، مُتوسط، طويلة الأجل.

ثالثاً: العمل على تحديد الأهمية النسبية للقيم مُوضوع الخطر بالنسبة للمشاركين من حيثُ كونها عالية أم مُنخفضة.

هُناك من يذهب إلى تعريف الأزمة على أنها "فعل أو رد فعل إنساني هدفه التوقف، أو الإنقطاع عن نشاط من الأنشطة، أو العمل على زعزعة إستقرار وضع من الأوضاع، بُغية إحداث تغيير في ذلك النشاط أو الوضع يكون لصالح مُدبره"

وأيضاً تُعرف الأزمة "بأنها عملية تحول فُجائي عن السُلوك المُعتاد" (عليوه، 1988: 405).

بما يعنى ذلك من تداعي سلسلة من التفاعُلات ما يترتب جراءها نُشوء مُوقف مُفاجئ ينطوي على تهديد مُباشر للقيم أو المصالح الجوهرية لأحد أطراف الصراع سواء أفراد أم جماعات أم دول، يستلزمُ جراء ذلك إتخاذ قرارات سريعة في إطار وقت ضيق، في ظل ظروف عدم التأكد،؛ حتى لا تنفجر الأزمة وتتطور في شكل صدام أو مُواجهة عسكرية في حالة كون أطراف الأزمة دولاً، وعادة ما تتم مُواجهة الأزمة من خلال إدارتها، أو التلاعب بالعناصر المُكونة لها، وكذلك بأطرافها، من أجل تعظيم الإستفادة منها لصالح الأمن القومي (العماري، 1993: 21).

أمَّا من الناحية الاجتماعية فإن الأزمة تُحدد في أنها تُوقف الحوادث المُنتظمة والمُتوقعة وإضطراب العادات والعُرف، وهو ما يستدعي التغيير السريع بُغية إعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر مُلائمة، ذلك أنَّ الطبيعة العامة لمفهوم الأزمة بشكل عام يُمكن تحديدها في سمات أساسية فيما يلي (عليوه، 1987: 268):

1- الأزمة ترجع في جُذورها إلى تصور إداري حيثُ تُثار مُشكلة في أحد مناطق النزاع حول عملية صنع قرار ما، إلا أنَّ الوسائل الروتينية التي تتاح لإتخاذ قرار بشأن هذه المُشكلة لا تكون كافية، وهو ما يُشكل ضغط من أجل التغيير.

2- الجانب النُخبوي؛ بمعنى أنَّ أي تغيير في البيئة المُحيطة قد يُولد مُشكلة سياسية، وهنا يتوقف ذلك على جماعة النخبة التي تتأثر بالتغيير، حيثُ أنَّ هذه الجماعات كُلما كانت أقرب إلى قنوات الإتصال المركزية، وأكثر تنظيماً، ولديها قوة سيطرة على الموارد الهامة، كُلما تزايدت الإحتمالات بأنَّ تتحول المُشكلة إلى أزمة سياسية، جراء نشأة الأزمة داخل النخبة وليس خارجها.

3- الإطار المُؤسسي: أنَّ إحتمالات أنَّ تتطور أي مُشكلة إلى أزمة؛ يتوقف ذلك على المُرونة التنظيمية للمُؤسسات القائمة؛ وهو ما يعنى بالضُرورة العمل على إنتهاج نظام سُلوك إدارى يراعى من خلاله أنَّ يكون تجديدي من جانب النُخبة، حتى يُؤدى ذلك إلى تغيير في النمط المُؤسسي للمُجتمع، وإلا فإنَّ الأمر يستدعي إستبدال النخبة ذاتها.

4- الوضع الحدي: وفي مؤداه أنَّ الأزمات المُتتالية لا تتضمن حركة صاعدة مُستمرة بما يُمكن من زيادة قدرة النظام السياسي، إذ أنه ليست كل الأزمات تُحل بقرارات تجديدية إبتكارية، حيثُ أنَّ بعضها قد يُؤدى إلى إنهيار أياً من مُؤسسات النظام السياسى، أو إلى إنهيار مُجتمعي شامل.

5- الآلية المُتجددة: أنَّ تتابع وتداخل الأزمات بما يُرجح أنَّ تترك إنطباعاً عاماً في شكلها بأنها آلية مُتجددة تُوحى بالتواصل والإستمرارية في حالتها، مما ينتج عن هذه الآلية إحتمالات إنتظار حدوث أي أزمة.

وفي ضُوء ما سبق، فإنَّ تحديد مفهوم الأزمة ليس عملية سهلة؛ ذلك أنَّ الأزمة أو أي أزمة بحكم طبيعتها فإنها تنطوي على عدة جوانب تكون مُتشابهة إدارياً واقتصادياً وجغرافياً وسياسياً، لذلك يُوجد تنوع في التصنيفات بحسب تعدد المعايير المُستخدمة في عملية تحديد أنواع الأزمات، حيثُ أنه في داخل كل نوع قد تظهر تصنيفات فرعية، مثل الأزمة الاقتصادية ضمن الازمة المالية، أو العكس.

4.3.1.4 العُنف

يختلف مفهوم العُنف عن مفهوم الحرب، وأنَّ تضمنت الحرب عُنف، حيثُ أنَّ العُنف مفهوم له شُموله وخصوصيتهُ عن مفهوم الحرب، فالعُف يُحدث ضرر، أو يُلحق أذى، أو إستغلال الموارد، وهي في ذات الوقت كلها تُعتبر أهدافاً أساسية للطرف المعني بالعُنف من أجل تحقيق أهدافه، إذ أنَّ العُنف لا يقتصر على الجانب العضوي فقط، بل أنه يُمكن أنَّ يمتد إلى الجوانب العاطفية والنفسية، فالعُنف بإعتباره مُتميزاً عن الحدة أو الكثافة التي تُميز الصراع؛ إلا إنه يُشير إلى إختيار وسائل تنفيذ الصراع أكثر من إشاراته إلى درجة التورط من قبل المُشاركين، حيثُ أنَّ كثافة الصراع أو حدتهُ يتنوعان بشكل مُستقل عن بعضهما البعض (AbuNimr, 1994: p27).

ذلك إنَّ العُنف من حيثُ موضوعه أو أشكاله وصوره؛ فإنه يتضمن إلى جانب الحرب أنشطة وأعمالاً أخرى مثل الإغتيالات، الشغب، والتظاهر غير السلمي أو الصاخب، الإكراه، السرقة، والتجاوزات في بعض أعمال البوليس من خلال مُمارسته

أعمال إنتقامية وتدخلات قسرية في شؤون الآخرين، أما فيما يتعلق بأطراف العُنف، فقد يكون أطرافه أفراداً أو جماعات أو دولاً، وأما من حيثُ مجاله أو نطاقه فأنه يتسم بالشمول والإتساع حيثُ يُمكن أن يرتفع من مُستوى الأعمال الفردية إلى مُستوى أعمال العُنف على المُستويين القومي والدولي من قبل الجماعات المُنظمة، وقد ترتبط هذه الأعمال في مُجملها ذات دوافع عقيديه أم أيديولوجية سياسية، مثل حركات التحرر الوطني، أم مصالح السياسية أم اقتصادية أم اجتماعية مُعينة، حيثُ أنَّ مصالح الأطراف المعنية تُؤثر على تقييمها ونظرتها لهذه الأعمال، من هنا فإنَّ المواقف والسياسات تجاه أعمال وجماعات العُنف بشكل عام تتنوع في مُستوياتها الفردية أم الجماعية للأفراد والجماعات والدول، وأيضاً الأطراف الأخرى كالمُنظمات والهيئات الإقليمية أم الدولية (المشاط، 1995: 35).

5.3.1.4 التوتر

يُعتبر التوتر هو "أي مُسبب أو مُؤثر سواء أكان داخلياً أم خارجياً؛ يحثُ ويُنشط ويزيدُ من مُستوى اليقظة عند الفرد"(السمان، 2008، ص6)، بمعنى الخُروج عن حالة الإستقرار والهدوء التي يعيشها الفرد والمُجتمع، أما التوتر على المُستوى الدولي؛ فإنه يعني الخوف والقلق، وهو الذي يسري في العالم جراء تهديد السلم العالمي، نتيجة ما يُمكن أنَّ يحدثُ من إحتكاك بين الدول، أو جراء إحتمال نشوب حُروب محلية أم إقليمية في مناطق حساسة من العالم؛ قد تجر الدول الكبرى للتدخل، كمثل منطقة المشرق العربي من حيثُ حساسية هذه المنطقة من العالم (السمان، 2008: 7).

يعكس التوتر قدراً من الإنكماش يُصيب العلاقات بين دولتين أو أكثر، وهو في غالب الأحيان ما يقترن بإجراءات دبلوماسية وتحركات عسكرية أو تصريحات سياسية، لكنها لا ترتقي بحركة أطرافها إلى حد المواجهة العسكرية، وبناءاً على ذلك فإنَّ التوتر لا يُجسد ذات المُفردات التي تنطوي عليها المواقف الصراعية بدلالاتها العميقة؛ كالقيم والمضامين الفكرية والحضارية والعقائد الفلسفية، بقدر ما يذهب

للتعبير عن حالة من الشكوك والمخاوف المُتبادلة ما بين طرفين أو أكثر الناجمة عن تبدل المواقف وسياسات بعضها تجاه الطرف الآخر(فهمي، د. ت: 8).

وفي ضوء ذلك نستنتج أنَّ التوتر يُمثل حالة تسبق الصراع الذي يكون كامناً، إلا أنَّ ما يذهب تجاه إثارته هو توتر علاقات التفاعُل ما بين أطرافه، وعلى ذلك يكون التوتر سبباً للصراع وليس نتيجة مُترتبة عليه.

6.3.1.4 الإرهاب

يذهب الإرهاب في مفهومه من أنه يُمثل صورة من صُور الصراع ، والرهبة هي الخوف والفزع، أرهبه ورهبه وأسترهبه، أخافه وأفزعه (الفيروزأبادي، 1982: 168)، فالإرهاب عبارة عن وسيلة من وسائل إخافة المُجتمع وترويعه، وهو استخدام أو تهديد باستخدام العُنف ضد أفراد، ويُعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة، أو تهديد الحُريات الأساسية للأفرادلأغراض سياسية بهدف التأثير على مواقف أو سُلوك مجموعة مُستهدفة بغض النظر عن الضحايا المُباشرين جراء ذلك (رمضان، 1997: 91).

إلا أننا نجزم القول بأنَّ مُصطلح الإرهاب قد برز بشكل واضح للمجتمع الدولي؛ على أثر أحداث الحادي عشر من أيلول العام 2001م، بحيث أخذته الولايات المُتحدة الامريكية كذريعة لشن هجومها على العالم الإسلامي، من خلال تصويرها للإسلام على أنه المُسبب الرئيسي للإرهاب، على عكس ما يحمله الدين الإسلامي من رسالة السلام والمحبة (الناصري، 2002: 39).

أما بحسب الوثائق الرسمية الأمريكية فإنها تُعرفه:"الإستخدام المُتعمد للقوة أو التهديد بإستخدامها للوصول إلى أهداف ذات طبيعة سياسية أو دينية أو أيديولوجية من خلال التخويف أو الإكراه" (شومسكي، 2002: 79).

وتتم الأعمال الإرهابية أما بواسطة الأفراد أو الجماعات التي تتصرف أو ترتكب أعمالها كنوع من المُعارضة لحكومة قائمة، أو نائبة عنها، أو عن سُلطة حكومية،

أو إرهاب دولي تُمارسه الدول ضد دول أخرى كالاحتلال والاستعمار والسيطرة على ثروات البلدان ونهب خيراتها، كذلك هناك الإرهاب المحلي الذي تمارسه الدولة تجاه مُناوئيها، فالسمة الغالبة والمُميزة للإرهاب في أنَّ نية التأثير أو التأثير المقصود على جماعة مُحددة وذلك على إعتبارها كهدف لها أكثر من التأثير على ضحيتها مُباشرة، والتي قد تكون؛ أولاً طرفاً في النزاع المُباشر، ومقارنة بالصراع؛ فإن الإرهاب يُمثل إستراتيجية سياسية تقوم على القهر من خلال إستخدم التهديد بالعُنف كأداة رئيسية له، بما يعكس آثار سلبية على الأفراد وعلى المُجتمع ومن كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتحقيق أهدافهم (Lopez & Michael, 1989: 445).

7.3.1.4 الحرب

لقد برزت الحرب في المُواثيق الدولية بالأشارة إلى حظر اللُجوء للقوة المُسلحة في العلاقات فيما بين الدول، حيثُ تنظر هذه المُواثيق للحرب على أنها عمل غير مقبول ولا يُمكن التسليم بشرعية النتائج التي تترتب على إستخدامها أو التهديد بها، لكن مُعظم الدول في العالم أطراف هذه المُواثيق والمُعاهدات الدولية؛ إلا أنَّ ظاهرة الإعتماد على القوة المُسلحة تبرز كأداة في السياسة الخارجية للدول، وهي تُعد ظاهرة قائمة ومستمرة، وهي تُشكل الحل الأخير عند غالبية الدول عندما تلجأ الأطراف المُتصارعة إلى حسم تناقضاتها من خلال القوة العسكرية، فإما النصر وأما الهزيمة؛ وهو ما يعني القتل والدمار والتهجير، جراء تعذر الحل بالوسائل السلمية (فهمي، د.ت: 9).

وذلك بعكس ما يحصل في ظل ظُروف الصراع، حيثُ أنه في خلال كافة المراحل التي تسبق وقوع الحرب؛ فإنه يكون هناك مجال أوسع لعملية إدارة الصراع، وكذلك العمل على التكيف مع ينجمُ من ضغوط لكل من طرفي الصراع في الإحتفاظ بالقدرة النسبية في عملية الإختيار بين البدائل المُتاحة أمام الأطراف الداخلة في الصراع (مقلد، 1993: 224).

لقد تعددت التعريفات للحرب عند فقهاء القانون والسياسة؛ إلا أنَّ الحرب تحملُ معنى القتال المُسلح، أو المُواجهة المُسلحة بين طرفين، أو مجموعة أطراف دولية،

وأسباب الحُروب والمُواجهات كثيرة ومُتشعبة ومُختلفة، ومن هذه التعريفات: "الحرب هي التصادم الفعلي بوسيلة العُنف المُسلح؛ وذلك حسماً لتناقضات جذرية لم يعد يُجدي معها إستخدام الأساليب الأكثر أو الأقل تطرفاً"، ففي ضوء ما سبق فإنَّ الحرب المُسلحة تُمثل نقطة النهاية في بعض الصراعات الدولية"، بمعنى أنَّ الحرب تحدثُ عندما تفشل الأساليب السياسية في حل المشاكل بين الدول، حيثُ أنَّ الحرب في الاصطلاح الدولي؛ صراع مُسلح بين دولتين أو فريقين من الدول ينشب بغية تحقيق مصالح وطنية، والحرب من حيثُ الواقع هي حالة قانونية مُعترف بإمكان قيامها، وذلك خدمة لمصالح الدول الوطنية والمُحافظة عليها أو تطويرها وتوسيعها، وتكون الحرب عبارة عن التصادم الفعلي بوسيلة العُنف المُسلح وذلك لحسم تناقضات جذرية لم يجدي معها إستخدام الأساليب الأكثر أو الأقل تطرفاً، جراء فشل الأساليب السياسية في حل المشاكل بين الدول، حيثُ تُعدُّ الحرب من أكثر صُور العُنف شيوعاً وشُهرةٍ في الصراعات الدولية، فالحرب في السياسة الدولية هي ظاهرة مُرافقة للعلاقات الدولية، تلجأ إليها الدول لتحقيق غايةٍ سياسية تستخدم بها القوة المُسلحة، حيثُ تُعرف الحرب على" أنها حالة قانونية تسمح وبصورة مُتساوية لعدوين أو أكثر الإستمرار في صراعهما بإستخدام القوة المُسلحة" (Duchacke, 1993: 434).

وتُعرف الحرب أيضاً على أنها" أعمال عُنف مُسلح بين دولتين أو أكثر ذوات سيادة"، أو هي " أقصى صُور الصراع عُنفاً وأكثرها وضوحاً وسفوراً، حيثُ أنَّ الأطراف؛ وقد تورطت فعلا في الحرب والصدام، فإنها عادة ما تذهب تجاه تجاهل الإختلافات الأساسية فيما بينها، والتطورات التي قادتها إلى الحرب، وفي تورطها في الحرب؛ بحيثُ تُصبح أولويتها تتمثل في عملية الإضرار بمصادر قوة الخصم، من خلال السعي لتدميرها بما يذهب تجاه ما يُحقق هدفها في الإنتصار أو عدم الخسارة (Daniel, 1993: 29).

وفي إطار ما سبق من تعريفات فإنه يُمكن أنَّ نُشير إلى بعض المُلاحظات الأساسية حول مفهوم الحرب كمفهوم، وكذلك الحرب كعملية. ومنها ما يلي(مقلد، 1991: 223-224):

أولاً: فيما يتعلق بالحرب كمفهوم:

1- إنَّ الحرب تُوصف على أنها "حالة قانونية"، وهو أمر يذهب في الإشارة إلى أنَّ القانون والعُرف يعترفان بأنه بمُجرد قيام الحرب؛ فإنَّ هُناك أنماطا من السُلوك والإتجاهات تُصبح مقبولة، أو مُلائمة للمُوقف، حيثُ أنَّ الحرب تتضمن أعمال العُنف المُسلح بين أطرافها، وتتم عملية الإعتراف بحالة الحرب في ضوء ما ترتبه من إلتزام من قبل أطرافها بالعمل على إحترام القواعد التي حددها القانون الدولي لمثل هذه الحالة.

2- وجود الحرب وقيامها يستدعي أنَّ تكون في إطار طرفين أو أكثر يكونا في حالة عداء، وذلك ضمن عوامل وتأثير إتجاهات جماعية أكثر من كونها فردية، وأنَّ هذه الإتجاهات تكون عدائية في مؤداها أكثر من كونها صديقة أو مُوالية.

4-أنَّ الحرب تتأتى نتيجة إستمرار للصراع بين طرفين من خلال إستخدام القوة المُسلحة وهو ما يعكس الطبيعة الصراعية أو التنافسية لما تمثله العلاقة بين الأطراف المعنية في فترات سابقة تتضمن صراع قد وصل لذروته ولم يعد هناك مجال للتسوية أو الحلول؛ مما إستدعى إندلاع أعمال العُنف المُسلح فيما بينهما، وعلى ذلك يُعتبر إندلاع الحرب تعبيراً واضحاً في اللجوء إلى الحرب.

وفي ضُوء ما سبق يتضح لنا أنَّ مفهوم الصراع، أنه بشكل خاص في إطار المجال الدولى، يُعتبر أكثر شُمولاً عن مفهوم الحرب في نطاق مفهوم الصراع حيثُ أنه أكثر تعقيداً في طبيعته وأبعاده، إذ أنَّ الحرب تبدأ؛ فإنه تُصبح في إطارها خيارات أطرافها محدودة أما النصر أم الهزيمة، لكن في إطار الصراع وفى المرحلة التي تسبق حُدوث الحرب يكون هُناك مجال لإدارة الصراع، والعمل على التكيف مع ضغوطه في إتجاه أو آخر، في ظل الإحتفاظ وجود مقدرة نسبية على الإختيار من بين البدائل المُتاحة أمام كل طرف من أطراف الصراع.

ثانياً: فيما يتعلق بالحرب كعملية

الحرب كعملية تذهب تجاه الإشارة فيما تتضمنه إلى أنَّ هناكرإرتباط وتفاعُل فيما بين سمات أربع أساسية قد حددها "كوينسى رايت" في أنها تشمل: "نشاطا أو

عمليات عسكرية، ومُستوى عالي من التوتر، وقانوناً غير عادى، ودرجة رفيعة من التكامل السياسي" (Duchacke, 1993: 440).

4.1.4 أسباب الصراع وجذوره

تذهب المداخل أو النظريات المُفسرة لظاهرة الصراع وجذوره؛ من أنها تتصف بشكل عام بتنوعها وثرائها؛ حيثُ نجد ما يذهب منها إلى الإهتمام بتفسير الصراع كظاهرة عامة، ومنها ما يذهب تجاه قصر إهتمامه على دائرة الصراع الدولي بوجه خاص، حيثُ أنه مهما كان مُستوى الإهتمام النظري في تفسير ظاهرة الصراع، فإن الصراع كظاهرة تُعد بالغة التعقيد جراء تداخل العديد من المُتغيرات المُرتبطة بها وكذلك تشابكها، وتعدد أنواع الصراع ومجالاته، وكذلك مُستوى تحليله ودراسته؛ كل ذلك جاء كضرورة أنَّ تجاه التفسير الموضوعي لظاهرة الصراع، حيثُ جاء للتمكُن من الإمكانات التي تعمل على تُوفيرها تلك المناهج والنظريات مُجتمعة (مقلد، 1991: 224).

حيثُ هُناك مقولة مُؤداها" أنه عندما يُوجد فرد يسود السلام وعند وجود إثنين ينشأ الصراع"، ذلك أنَّ ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية يُقصد بها فرض الإرادة السياسية على الطرف الآخر من الصراع، والتأثير في سلوكه، وهذه الخاصية تتمحور حول "تنازع الإرادات"، وقد لازمت هذه الخاصية الوجود الإنساني مُنذ القدم حيثُ رافقت تطوره؛ على مُستوى الأفراد أو التجمعات الإنسانية الأكثر تطوراً التي تُشكل الدولة الوحدة الأسمى فيها، وقد تناولت الدِّراسات المُعاصرة كذلك أسباب الصراع من جوانب مُختلفة سواء من الناحية العسكرية أم من الناحية السياسية أم من الناحية الفردية أم على مُستوى الجماعات (ألمعي، 2009: 14).

2.4 مداخل تفسير نشأة الصراع وتطوره

يذهب تفسير نشأة الصراع وتطوره بوجه عام، في أنه يُتيح لنا إمكانيات التمييز في إتجاهات التنظير بين مداخل مُتعددة، منها: المدخل النفسي أو

السـيكولوجى، والمـدخل الأيـديولوجى، والمـدخل الجيوبـوليتيكى ومـدخل المصـالح، والمـدخل الاقتصـادى، ومـدخل سـباق التسـلح، ومـدخل النظـام السياسـي، والمـدخل السوسيولوجي، والمدخل البيئي (Lopez & Stole, 1989: 432)، وفى إطـار مُجمل هذه المداخل مُجتمعة، سواء ما تعلق بالصراع بوجه عام أم بالصراع الدولى بوجـه خـاص، فـإنَّ الإهتمـام سـوف ينصـب بصـفة خاصـة علـى مـا يُسـمى بـ "دائرة الصـراع" علـى إعتبـار أنهـا أداة تحليليـة يـتم مـن خلالهـا إسـتخدام مجموعـة مـن النظريات في مُستويات مُتكاملة بُغية تفسير السلوك الصراعى، وكذلك التعرف على جذوره ومُسبباته (Winnefeld & Morris, 1994, p126).

1.2.4 المدخل النفسي أو السيكولوجي

يحتل هذا المدخل مكانة بارزة في مُختلف الدِّراسات التي تتناول عملية تحليل ومُعالجة ظاهرة الصراع، أذ يذهب الصراع في أنَّ يكون مُوضوعاً محورياً وأساسياً، على مُستوي الفرد، وعلى مُستوى المُجتمع، وأيضاً على مُستوى العالم أجمع (المغربي، 1995: 7)، حيثُ نجد أنَّ هناك العديد من التفسيرات التي سعت لمعرفة الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الصراع، وهو الأمر الذي دفع برواد مدرسة التحليل السيكولوجي إلى التركيز على دور العوامل النفسية والدوافع الغريزية العدوانية لدى الفرد في نشوء الظاهرة على المُستوي الدولي (المستكاوي، 2007، ص40)، حيثُ نجد "سيجموند فرويد": يرى أنه يُمكن إرجاع أفعال الإنسان إلى غريزتين هما: "غريزة الحياة وغريزة الموت"، كذلك يُشير بتفسيره للدوافع المُحركة لعملية النزاع والتصارع؛ في ما أسماه بنزعة الإنسان التدميرية، وضمن غريزة الحُب للتسلط والسيطرة، وفي ذلك يُؤيده "كنيث والتز" عندما إعتبر أنَّ الصراعات والحروب" تنتُج عن مشاعر الأنانية وسوء توجيه النزاعات العدوانية وأنَّ أية أسباب أُخرى تُعتبر ثانوية (Walts, 1965: p17).

ذلك أنه ثمة معياريين أساسيين من أجل دراسة ظاهرة الصراع وأسبابها؛ حيثُ يُركز المنهج الأول وهو" كلي" على أصل الظاهرة الصراعية وذلك إنطلاقاً من تحليلها للأبعاد الفردية للشخصية البشرية والدوافع الذاتية وتأثيرها على مسار الظاهرة

الصراعية، وهنا يتركز التحليل على مبدأ أساسي يتمثل في أنَّ السُلوك الدولي ما هو إلا إنعكاس للسُلوك الفردي في حالته الصراعية(رسلان، 1986: 180).

أما المنهج الثاني وهو" جزئي"حيث إنه يُركز على الأسباب، وذلك من خلال ما تتضمنه طبيعة وآليات المُؤسسات الاجتماعية وهي الأوسع في التأثير من التأثير الفردي، وعلى الرغم من السُهولة التي يطبعها هذا التصنيف في بعض الدِّراسات سواء على صعيد (السُلوك الفردي) أم على صعيد (النظام الدولي)، إلا أنَّ هناك دراسات حاولت أنَّ تجمع بين الأسلوبين بدرجات مُتباينة (ألمعي، 2009: 27).

إنَّ المدخل النفسي أو السيكولوجي يعتمد في تفسيره لظاهرة الصراع على مجموعة من الإتجاهات النفسية أو السيكولوجية التي تقدم تفسير نفسي أو سيكولوجي لظاهرة الصراع على المُستوى الفردي والمُستوى الدولي ونتناولها فيما يلي (ألمعي، 2009: 31):

أولاً: التفسيرات النفسية لظاهرة الصراع على المُستوى الفردي؛ من أنَّ الصراع طبقاً لهذا المدخل قد يحدثُ في إطار سُلوكى مُعلن أو بشكل واضح؛ وهذا عندما يكون لدى الإنسان دافع للإقتراب من؛ أو الإبتعاد عن الأشياء المُمنوعة في ذات الوقت، كذلك يُمكن أنَّ يكون على المُستوى اللفظي عندما يُريد الإنسان أنَّ يتحدث بصراحة لكنه يخشى الإساءة للآخرين، وكذلك على المُستوى الرمزى، فإن أفكار الإنسان قد تتصادم وينجمُ عنها نوعاً من عدم الإتزان الفكرى، لذلك فإنَّ عملية حُدوث ظاهرة الصراع من المنظُور النفسي يكون وظيفة لعدو التوافق بين الإستجابات المطلوبة سواء العلنية أم اللفظية أم الرمزية أم العاطفية أم غيرها لإشباع دافع مُعين مع تلك المطلوبة لإشباع دافع آخر (Laura,1998:p246).

ذلك أنَّ إسهامات المدخل النفسي أو السيكولوجي تتمثل في تقديم المُتغيرات أو العوامل النفسية التى تُستخدم كمُسببات نفسية لحدوث ظاهرة الصراع في مُستواها الفردي، وفيما يتعلق بهذه المُسببات النفسية فإنه يُمكن أنَّ نجد منها على سبيل المثال: النزعات العدائية، إنعدام الشعور بالأمن، الحقد، التعطش للثأر والإنتقام، الإلقاء بمسئولية الذنب على الآخرين، الإحباط الاجتماعى، التحيُز والتحامل، وأيضاً الرغبة في تحقيق الذات من خلال الحاجة إلى التقدير والبحث عن المكانة والرغبة

في الإخضاع والسيطرة، الدافع للتضحية، الشعور بأداء رسالة على مُستوى الأفراد العاديين، وفى إطار ذلك فإنَّ مُحاولاتهم العامة لتفسير أسباب حدوث الصراع فإنهم غالباً ما يتجهون إلى أنَّ ينسبوا وجود الصراع إلى الطبيعة البشرية، إلا أنَّ إستمرار مثل تلك الاتجاهات في السيطرة على تفسير الإنسان لظاهرة الصراع، وقصرها على الطبيعة البشرية، إنما هو أمر من شأنه أنَّ يُحجم فرصة الإنسان المُهتم بالتوصل إلى إحداث تغيير جوهرى بصدد النزاعات التي لم يستطيع كسبها أو الفوز فيها، أو بمعنى آخر التي قهرته، لذلك فإن إمكانياتهُ في فهم الصراع، وبالتالى قدراته على تحليل أبعاده، وإتخاذ القرارات المُناسبة بصدد مُواجهته، سوف تظل قاصرة (مقلد، 1999: 220-223).

ثانياً: التفسيرات النفسية أو السيكولوجية للصراع على المُستوى الدولي حيثُ يُمكن تناول المدخل النفسي أو السيكولوجي؛ المُفسر للصراع على المُستوى الدولي من خلال الإشارة إلى أربعة إتجاهات هي كما يلي (Coser,1968 :p233):

1- الاتجاه الأول من خلال الربط بين النزعة العدوانية والطبيعة الإنسانية، حيثُ يُعتبر "سيغموند فرويد" و" كينث والتز" من أبرز دعاة هذا الإتجاه، إلا أنَّ الإختلاف بينهم يبرز في طبيعة الدوافع لكل منهم، حيثُ يُرجع فرويد النزعة العدائية إلى غريزة حُب التسلط والسيطرة والدافع تجاه الإنتقام والتوسع؛ وهو ما يجعل الصراع فرصة لإشباع النزعات المكبوتة، وكذلك يرى "والتز" أنَّ الصراعات تنتج عن عوامل رئيسية تتمثل في مشاعر "الأنانية والغباء الإنساني "و" سوء توجيه النزعات العدوانية" (مقلد،1991: 225).

2- الإتجاه الثاني ويُعرف بنظرية الإحباط أو الإخفاق؛ فالصراع في إطار هذا الإتجاه جاء كنتيجة حتمية عن حالة الإحباط النفسي، بحيثُ يزداد هذا الإتجاه في فترات الأزمات التي تمر بها الدولة، ومن أبرز دعاة هذا الإتجاه عالمي النفس "جون فلوجل" و" إيرك فروم" حيث يُفسر "فلوجل" الصراع من خلال عملية الربط بين الرضا الشعبي والدافع السيكولوجي؛ من خلال رؤيته إلى أنَّ الشُعوب التي تتوفر لها الحاجات الأساسية تكون أقل إستعداداً للصراع؛ مُقارنة بتلك التي يُسيطر عليها الشعور بعدم الرضا، أما "فروم" فقد

ذهب في رؤيته إلى أنَّ شُعور الإحباط الناجم عن الصدمة يُؤدي حتماً للعُنف والميل في توجهاته للتدمير (مقلد، 1991: 226).

3- الإتجاه الثالث من خلال التركيز على نظرية الشخصية القومية؛ وتبني هذه النظرية إعتقادها على وجود ما يُطلق عليه بالطابع العدواني لبعض الطبائع القومية العامة، حيثُ أنَّ القوة الرئيسية هي الدافعة والمُحركة للصراعات والحُروب الدولية، وتتمثل بالطابع العدواني القومي أو ما يُسمى "السيكولوجية القومية العدوانية" (مقلد، 1991: 227).

4- الإتجاه الرابع من خلال المُعتقدات القومية كسبب لظاهرة الصراع؛ وفي ذلك يُمكن التفريق بين ثلاثة أنماط من المُعتقدات القومية (Grigg, 1992: 538):

أ- **النمط السلبي:** وهذا النمط يذهب تجاه الإبقاء على الإتجاهات السلبية تجاه الدول الأخرى؛ ومردُ ذلك المحاولة في إفراغ شُعور الإحباط تجاه الدول التي يُنظر لها نظرة عدائية؛ وهو ما يُساعد على رفع حدة التوتر بين هذه الأطراف.

ب- **النمط الثابت:** ويتمثل فيما ينتج من إتجاهات نتيجة الإبقاء على الصورة النمطية تجاه الأُمم الأخرى دون مُحاولة تغيير هذه النظرة بما يتسق مع الواقع، حيثُ أنه في الغالب أنَّ عدم واقعية التصور ستؤدي إلى توليد العداء جراء سوء الفهم.

ج- **النمط بالغ التبسيط :** ويُشير إلى المُبالغة في تصور طبيعة مُسببات التوتر الدولي وما يلزمها من حلول، وهذا يحدثُ في غالب الأحيان نتيجة سوء فهم التركيب المُعقد للعلاقات الدولية، وهو ما يؤطر في الإتجاه نحو لوم أطراف مُعينة بحجة النوايا السيئة لدولة ما، بما ينعكس ذلك إلى أنَّ يُؤدي لإختيار حُلول غير سلمية، والدخول معها في حرب بدلاً من الحُلول الواقعية للمُشكلات الداخلية.

وفي ضُوء ما سبق يُمكن القول بأنَّ القوة الحقيقية للتفسير النفسي أو السيكولوجي لظاهرة الصراع؛ أنه يُمكن التنبؤ بما يُمكن حدوثه من نتائج للمواقف

الصراعية، وذلك في إطار معرفة العوامل التي يُفترض تأثيرها على قوة الإتجاهات الإستجابية في إطار إما التفاعل أم التجنُب والإبتعاد.

2.2.4 المدخل الاجتماعي

يُعد المدخل الاجتماعي من أهم المُقتربات النظرية لدراسة ظاهرة الصراع في مُستوياتها التي تتعلق بالأفراد أو الجماعات على حد سواء، حيثُ يذهب هذا المدخل تجاه الإعتماد على المُقتربات المُتعلقة بعملية تحليل الصراع الطبقى؛ فمن رواد هذا الإتجاه "ماركس وانجلز"، أو على نظريات التطور الاجتماعى؛ داروين وأنصاره، أو على مُجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية؛ ماكس فيبر، حيثُ أنَّ نطاق الإهتمام في هذا المدخل قد شهد إتساعاً بدوره ليشمل تلك المُتغيرات التى تُمثل روافد الظاهرة الصراعية في جُذورها المُتعددة؛ مثل الإدراك، والقيم، والأصول العرقية أو الأثنية، والأيديولوجية، والثقافية بوجه عام، فمن حيثُ الإدراك ودوره في الصراع الاجتماعي فإنَّ له دور محوري في حالة سوء الإدراك في الصراع الاجتماعي، كون التصارع في سبيل الفهم والمُدركات يكتسب أهميته وتأثيره من خلال ما يُشيره تجاه الإختلافات بين الذات والآخرين حول أفضل طرق تحقيق الأهداف المشتركة (Daniel,1993: 28).

لذلك فإنَّ الإرتباط يُعتبر وثيق بين الإدراك والصراع الاجتماعي، إذ أنَّ الصراع يتطور نتيجة لإدراك أحد أطرافه لخصومة بشكل لا يتوافق مع مصالحه؛ وهذا بدوره يُسهم في عملية تبني الطرفين لسُبل لا تتوافق في تجاه تحقيق أهدافهم، كذلك يُوجه النظر إلى أنَّ أسباب الصراع الاجتماعي تُوجد وبصفة خاصة في إطار عُضوية الجماعات العرقية، والطبقات الاجتماعية، وكذلك الفرق والجماعات الدينية؛ وغيرها من الجماعات التي تتشابه معها (Robert,1995: 207).

أما ما يخصُ القيم فإنَّ الصراع الاجتماعي في إطارها يُمكن أنَّ يُعرف على أنه" نضال أو كفاح حول القيم أو المطالب التي تتعلق بالوضع أو المكانة، أو القوة، أو الموارد النادرة، بحيث يكون هدف الأطراف المُتصارعة يمتد إلى إقصاء أو العمل

على إلحاق الضرر، أو إزالة المُنافسين، وصولاً للتخلص منهم، بالإضافة العمل على كسب وتحقيق القيم المرغوبة (Coser,1973: 246).

أيضاً البُعد الأنثروبولوجي وما يمثله من تطورات وتفاعُلات ما بين الأجناس والأعراق البشرية، يُعد البُعد الأنثروبولوجي من الأبعاد الهامة للصراع من المنظور الاجتماعي، ذلك أنه يتم النظر للصراع على إعتباره عملية إجتماعية مُعقدة ومُتعددة الأبعاد، حيثُ تنشط في مُحتويات عديدة ومُختلفة؛ وينجمُ عنها العديد من النتائج المُتنوعة، ما يعني أنَّ الصراع والعدوان يُشكلان جزء هام من النموذج العام لتطور الكائنات الحية وقدرتها على التكيف بشكل عام، والإنسان وقدرته على التكيف السُلوكي بشكل خاص، لذلك لا يُمكن إغفال البُعد الأنثروبولوجي عند دراسة الصراع الاجتماعي؛ إذ أنَّ الإنسان قد طور الثقافة والقدرة على عملية تطويع رموزها، لذلك فإنَّ فهم الصراع ودراسته لا تحتاج أنَّ ترتبط بالسُلوك العدواني كونه ليس نوعاً سلوكياً بقدر ما يعكس في مُجمله عن تعبير جراء موقف ناجم عن عدم التوافق في المصالح أو القيم من جهة، والسمات المُميزة لهذا الموقف التي تتعلق بعناصر الاجتماع أو الإتحاد، التناقض في نظام القيم، عناصر الإحباط والعدوانية، الأبنية والهياكل الوظيفية، آليات الإتصال، والسيطرة، والحل، وغير ذلك من الخصائص التي تُميز موقفاً صراعياً بحد بذاته (Laura,1998: 242).

3.2.4 المدخل الأيديولوجي

لقد إستمد المدخل الأيديولوجي دعاماته الفكرية من خلال المُنطلقات الأيديولوجية الماركسية؛ جراء منهجها الذي يُعتبر يُعد في صميمه منهاج صراع، ذلك أنَّ المدخل الإيديولوجي يُشير للتناقض في الرؤى الأيديولوجية وما يُمكن أنَّ يترتب على ذلك من نتائج، ما يجعل من تسوية أو حل الصراعات أمر بالغ في الصعوبة والتعقيد (Bayless,1993: 542).

حيثُ إنَّ التأثير الموضوعي لعملية الإلتزام الأيديولوجي على بعض الصراعات؛ وبخاصة صراعات المصالح والقيم، على إعتبار ما تمثله الأيديولوجيات من رؤى مُحددة للغايات والوسائل، أضافة إلى بعض الأبعاد النفسية والذهنية والإدراكية التي

ترتبط بالإختلافات الأيديولوجية، وهو ما يُؤدي إلى تعقُّد المُوقف الصراعي؛ بما ينجُم عنه الصعوبة في التوصل لحلول موضوعية (Daniel,1993: 25).

أما التباين الأيديولوجي بين الدول فإنه يُعتبر ركيزة أساسية يستند إليها دُعاة المدخل الأيديولوجي في تفسير وفهم الصراعات، إذ أنَّ الفهم الصحيح لأبعاد لصراع لايتحقق إلا من خلال التصنيف الطبقي لقواه وأطرافه في إطار تحديد علاقات القوى الطبقية بينها؛ وبالتالي يُمكن تحديد الدوافع المُحركة للصراع من جهة، والمصالح المُستترة وراء ذلك الصراع، حيثُ أنَّ حُدوث الصراع يجعل من الصعب تسويته من خلال المُساومة، حيثُ يمنح البُعد الأيديولوجي طابع خاص للصراع ويزيد من تعقيده، إذ إنَّ هذا المدخل يهدف من وراء ذلك العمل على إثبات وبرهنة قوة منطقهُ من جهة، وإثبات خطورة الصراع الأيديولوجى من جهة أُخرى، ومن هنا فإنَّ هذا المدخل الأيديولوجي يُؤسس في تفسيره لظاهرة الصراع، وبخاصة على المُستوى الدولى، بناءً على التناقُضات الأيديولوجية فيما بين الدول، إذ أنَّ الحرب في إطار رؤية دُعاة هذا المدخل تُمثل نُقطة الذروة في تفاعل أي صراع، حيثُ أنَّ حُدوث الصراع في ضُوء هذا المدخل يترتب على ذلك حُدوث التناقض فيما يتعلق بالرؤى الأيديولوجية، وما يترتب عنها من نتائج مُرتبطة بها، وهي التى تجعل من غير المُمكن تسوية أو حل هذه الصراعات في إطار عملية المُساومة، على أنَّ الأمر في هذه الإتجاه يُصبح أكثر صُعوبة، وذلك عندما يتعلق المُوقف بصراعات ترتبط بالمصالح المُتشعبة عن الإختلافات الأيديولوجية بين طرفي أو أطراف الصراع، إذ أنَّ البُعد الأيديولوجى يُضفي وضعاً خاصاً على الصراع بما يزيد من تعقيده؛ بما يُؤطر تجاه طرفيه أو أطرافه صُعوبة التوصل إلى حُلول مُرضية لكلا الجانبين (Daniel,1993: 42).

ينتهون دُعاة هذا المدخل إلى أنَّ أي نظرية مُعاصرة للصراع لا بد وأنَّ تستند أدواتها الأساسية إلى فكرة الصراع الأيديولوجي، ومن خلال ذلك يُمكن أنَّ تنطلق كافة أبعاد التحليل لظاهرة الصراع بشكل عام، والصراع الدولى بوجه خاص (Lopez & Stole,1989: 436).

4.2.4 المدخل الجيُوبوليتيكي

يُعتبر إنتقام الجُغرافيا وما تخبرنا به الخرائط عن الصراعات وعن الحرب ضد المصير؛ بما يذهب بنا للتعمق بالوعي الجُغرافي بوصفه الوسيلة الرئيسية لتقيم المخاطر والفُرص التي يُواجهها العالم، فبالنسبة "لسبيكمان" فإنَّ الجُغرافيا هي كل شي، وأنه لا تُوجد راحة من قسوة الخريطة والصراع المُترتب على ذلك من أجل المساحة، وقد كتب قائلاً:" إن المُجتمع الدولي هو مُجتمع من دون سُلطة مركزية للحفاظ على القانون والنظام"... بل أنه في حالة من الفوضى"، وبعبارة أخرى يجب على جميع الدول أنً تكافح من أجل الحفاظ على ذاتها (كابلان، 2015: 114).

تذهب الجُغرافيا في معناها الواسع، فيما تضُمه من مجموعة عوامل طبيعية: المناخ، طبيعة الأرض، كذلك الموارد المعدنية والموارد الطاقوية، إضافة إلي المُوقع الجُغرافي للدولة (دانيال، 1980: 30).

حيثُ أنَّ رواد المدرسة الجيُوبوليتيكية يرجع تفسيرهم للصراع إلى العوامل والضغوطات التي تولدها ظُروف المكان، حيثُ تُمثل حركة الدول على الصعيد الخارجي إستجابة لضُغوطات البيئة المكانية (المُوقع الجغرافي، تزايد السكان، الموارد الطاقوية، وفرة المياه) وهذه العوامل تذهب بالدولة إلى أنَّ تتبنى سياسية في مُجملها توسعية تصارعيه مع الدول الأخرى (مقلد ،1991: 234).

كذلك نجد أنه قد ظهرت في الجُغرافيا السياسية؛ عدة نظريات تهتم بدراسة الدولة وكانت في مُؤداها أنها تُؤكد على أهمية نُموها وتطورها وإزدهارها، ومن هذه النظريات" نظرية المجال الحيوي" لفردريك راتزل، وهي تنطلق من أنَّ الدولة أشبه بالكائن الحي، حيثُ نجد أنَّ "راتزل" أشار لفكرة إمكانية حُدوث صراعات وحُروب دولية بسبب الحُدود؛ من مُنطلق أنَّ الحُدود الثابتة وهي غير قابلة للإزاحة ودائمة؛ وهو ما يُمكن أنَّ يكون عائق أمام تقدم الدولة وتطورها؛ وهو ما يذهب بها إلى إتخاذ مُنحى توسعي لزيادة حُدودها، حيثُ إنَّ "راتزل" يرى أنَّ حيوية الدولة تعتمد على عدم ثبات حُدودها، وهو ما يجعل من الحُدود عامل مُحرك للصراع وتُعتبر التقسيمات القائمة للحُدود، نتيجة مادية لصراعات القوى على المُستوى الدولي (ظاهر، 2004: 98).

5.2.4 مدخل المصالح

يُثير تعارض المصالح بين الدول، التوترات فيما بينها، إلا أنَّ التوتر وحده لا يُؤدي إلى الصراع، فالريبة والشك وعدم الثقة بين الأطراف، ليس كافياً لتوليد الصراع ما بين الدول، إلا أنَّ المواقف المُتعارضة لأطراف النزاع والتوترات هي جزء من الصراع مثلما هي الأزمة مرحلة منه لما تمثله من تصاعد فُجائي لأحداث غير مُتوقعة تجعل صانع القرار في الدولة المُستجيبة؛ أمام حالة من الإختيار بين البدائل أما الحرب وأما السلم، فالصراعات والنزاعات والتوترات والازمات بين الدول وما يُمكن أنَّ تؤل اليه من إستخدام فعلي للقوة المسلحة فكُلها من سمات ومظاهر العلاقة بين الدول، حيثُ يرى البروفسيور "ماننج؛ بتعريفه الصراع في إطار إستخدام مدخل المصلحة أنَّ "صراع المصالح يختص بمصلحتين فقط: مصلحة الفرد كموظف عام مسؤول عن أداء واجبه، ومصلحته الاقتصادية الخاصة كفرد أو مواطن عادى"، لذلك فإن قواعد تنظيم صراع المصالح يسعى إلى منع حدوث مثل هذه المواقف، أو حتى الإغراء بها، ففي إطار هذا المعنى، فإنَّ مدخل المصالح يسعى تجاه التمييز بين أشكال ومجالات مُتعددة لصراع المصالح، إذ أنها قد تحدث في أو بين أي من السُلطات الثلاث" التشريعية، والتنفيذية، والقضائية؛ وهذا قد يبرز عن إثارة طرح الثقة بالحكومة في دولة ما، أيضاً فإنَّ المجال الحيوي لحُدوث هذه الصراعات يتمثل في القطاع الحكومى، والجهاز البيروقراطي، الشركات الكبرى، وكذلك مجالات الأعمال الدولية، وأيضاً قد يحدثُ صراع المصالح بين أي من هذه الجهات وبعضها البعض، حيثُ يُمكن التمييز بين مُستويين عاميين لصراعات المصالح في الآتي :(Bayless,1992: 539)

1.5.2.4 صراعات المصالح في دائرته الفردية

جوهر صراع المصالح في دائرته الفردية؛ يدور بشكل عام في إطار يتمحور حول كيفية وإمكانية قيام طرف ما بأداء مهام واجباته كما ينبغي، في ذات الوقت الذي يُؤثر فيه ذلك بشكل سلبي على مصالحه، أي أنَّ الفرد يجد نفسه في مُوقف صراعى تجاه مُصلحته وولاءه في حالة تناقض وتعارض مع مصالحه وولائه في

موقف آخر، أذ أنَّ أهمية هذا النوع من الصراعات تزيد نتيجة إرتباطه بقضية الإلتزام الأخلاقى عند الفرد عندما تتعارض مصالحه الفردية كفرد أو كمواطن مع المصالح العامة التى يُمثلها بصفته الوظيفية العامة، إذ جراء هذا الموقف، قد يتجه الفرد إلى إستغلال وضعه العام وسُلطاته الوظيفية في تحقيق مصالح خاصة أو ذاتية على حساب المصلحة العامة، وذلك جراء تعرضه لأسباب مُتعددة؛ مثل الطمع والمُنافسة والجشع والإنتهازية وعدم التأكد وضعف الوازع الأخلاقى أو الديني، لذلك كانت أهمية وضرورة حماية المصالح العامة من جراء هذا التعارض أمر لا بد منه، حيثُ أنَّ مدخل المصالح يُؤكد في دراستة للصراع على خطورة هذا النوع من الصراعات وذلك لإعتبارات مُتعددة كلها تدفع بإتجاه العمل على زيادة فرص حُدوث هذا الصراع في الحياة العامة (Bayless, 1998: 542).

2.5.2.4 صراعات المصالح في دائرة الدول

وينطلق الفرض الرئيسى لهذا المدخل من أنه يتمثل في أنَّ "القوة الرئيسية المُحركة لسياسات الدول الخارجية تتمثل في إطار السعى المُستمر نحو حماية وتنمية المصالح القومية" إذ أنَّ السبيل بغية تحقيق ذلك يتمثل في " عملية مُضاعفة الدولة لمواردها من القوة"، وفي هذا الإطار يُمكن الإشارة إلى أنَّ مفهوم المصلحة هنا، وفي ضوء ما عرفه "مورجانثو" فإن مدخل المصالح "يُصبح مرادفاً وقريناً للقوة"، وأن القوة هنا تشتمل على الأدوات العسكرية في إطار التأثير السياسى الدولى، وكذلك قوة الضغط الاقتصادى، ووسائل الحرب النفسية والدعائية، وأساليب التفاوض الدبلوماسى وعلى ذلك فإنَّ القائلون بهذا المدخل ومن أبرزهم كينيث تومسون، وفردريك شومان، وريمون آرون، يرون أنَّ "الصراع على القوة بإعتبارها الركيزة التى تستند عليها المصلحة القومية، يُعد من الحقائق الثابتة التي تتجاوز المُعتقدات الفردية والمذهبيات والأحزاب السياسية، وأشخاص الحكام"، وهكذا فإنه يُصبح "الصراع وليس التعاون هو الطابع الذي يُميز العلاقات الدولية، وأنَّ الدولة في ذلك تستمد مقدرتها على البقاء من قوتها الذاتية أو من الحماية التى يُوفرها الآخرون لها في حالة عجزها مُنفردة عن تأمين حق البقاء لنفسها، ذلك أنَّ حل صراعات المصالح

بين الدول؛ من خلال أنَّ تذهب جهود الحل والتسوية تجاه الإمكانية، والكيفية، التي يُمكن من خلالها العمل على إحداث تغيير في العملية الذهنية أو العقلية المُهتمة بالتوصل إلى إتفاقات، حيثُ قد يكون من المُفيد الإهتمام بذلك من خلال التركيز على التفكير الابداعى أكثر من التفكير التحليلى من جهة، والعمل على تبني منهج "حل المُشكلات" أكثر من الإتجاه نحو تبني " منهج تنافسي" عند مُناقشة الإختلافات ما بين طرفي الصراع من جهة أُخرى ((Bayless, 1998: 549.

6.2.4 المدخل الاقتصادي

يذهب هذا المدخل في تفسير ظاهرة الصراع من خلال بعض النظريات الماركسية وغير الماركسية، فالنظرية الماركسية تقوم على أساس التفسير المادي أو التفسير الاقتصادي؛ وهي ترجع في مرحلة ما بعد ظُهور الرأسمالية إلى التناقضات الجذرية الكامنة داخل هذا النظام، تلك التناقضات التي تعمل على بُروز أشكالاً شتى من الصراعات الطبقية، ما بين طبقتي البرجوازية والبروليتاريا في داخل الدولة؛ وتحت ضُغوط المُنافسة بين الدول الرأسمالية نفسها (مهنا، 1980: 25)، حيثُ يعتقدون أنَّ التنافس الاقتصادي الدولي يُؤدي لخلق حالة من العداء بين الدول المُتنافسة، تصل في أوجها لإنتهاج سياسات تتضمن عُنف مُسلح؛ إضافة لما يُمكن أنَّ ينشأ من صراعات بهدف السيطرة على موارد دول أخرى، حيثُ نجد أنَّ رواد المنهج الاقتصادي في إطار النظريات غير الماركسية ومنها نظرية "هوبسون" والتي تلتقي في خطوطها مع النظرية اللينينية، يؤكدون على دور العامل الاقتصادي في الكشف عن مُسببات الصراع الدولي، حيثُ ينشأ الصراع وفقاً لتصورهم جراء عدم القدرة على تلبية وإشباع الحاجات الأساسية اللازمة للإنسان، فدرجة الصراع الاقتصادي يُمكن معرفتها عن طريق إحتساب الزيادة أو النقصان في الدخل الفردي الحقيقي، إذ أنه في ظل حُرية التجارة الدولية وتحررُها من القيود والعوائق، والبُعد الاقتصادي للعولمة؛ هو البعد الأكثر وضوحاً وإكتمالاً في أهميتة، إذ هو الذي يُؤثر في الأبعاد الأخرى (السياسية، الاجتماعية، والثقافية) لذلك يرتكزون إليه بصورة كبيرة، فالعولمة الاقتصادية تعني بُروز عالم بلا حدود اقتصادية وإندماج غالبية

سكان العالم في الاقتصاد الرأسمالي (الطاهري، 2010: 521)، فالسياسات الاقتصادية المُختلفة بين دول العالم تُؤدي إلي المُنافسة التجارية وخلق جو من العداء فيما بين الدول، وهو ما ينعكس في أثره سلباً على القرارات التي تتخذ من قبل هذه الدول وقد تصل في مؤداها إلى المُواجهة بالعُنف المُسلح(حسن، 2007: 86)، فهناك أمثلة عديدة على النزاعات الناجمة عن مُنافسات اقتصادية: كالصراع بغية السيطرة على الموارد الأولية، والصراع للحصول على منافذ تجارية، وأيضاً الصراع بُغية السيطرة على الأسواق (دانيال، 1980: 38).

7.2.4 مدخل سباق التسلح

إنَّ هذا المدخل يرتكز في تفسيره لظاهرة الصراع على سباق التسلح، وهو الذي يُؤدي لخلق فجوة بين الدول المُتقدمة التي تمتلك القدرة على إستثمار الثورة التكنولوجية في العمل على تطوير قدراتها العسكرية، وبين تلك الدول التي لا تمتلك هذه القدرات؛ وهذا ما يحفز الدول المُتقدمة على إفتعال الحروب إستغلالاً لهذا الفارق، فسباق التسلح يعمل على تهيئة البيئة الصراعية من خلال ما يُثيره من شُكوك في خضم عمله السري؛ إضافة إلى الضغط بإتجاه الصراع الذي تقوم به مجموعات المصالح المُرتبطة بالتطور التكنُولوجي (بوشلوح، 2011: 7).

لذلك تجتاح المُجتمع الدولي حُمَّى سباق التسلح الدولي بكل أشكاله؛ وهي بذلك تُعد مصدر رئيسي للصراع بمُختلف مظاهره سواء كان سياسياً أم اقتصادياً أم دعائياً؛ ويُمكن أنَّ يذهب تجاه أنَّ يكون حضارياً، فأدوات الصراع في أشكالها قد تتخذ نماذجاً كالضغط والحصار والتهديد والمُساومة والإغراء والتنازل والتحالف والتحريض والتآمر، بما يُفضي أنَّ تكون الحرب في نهاية المطاف نُقطة النهاية في تطور بعض الصراعات الدولية، ومن هنا فإنَّ هذه الزيادة في التسلح يُؤدي إلى إزدياد رصيد الدولة من الأسلحة؛ مما يُعمق في مزيد من الشك في نواياها، وبالنتيجة حُدوث توتُرات تكون نتيجتها خلق الصراع، حيثُ أنَّ السرية المُرتبطة بسباق التسلُح تخلق مناخاً من الشك والخوف والتوتر وعدم اليقين لدى الأطراف المعنية؛ وهذا

الأمر لا يُساعد على حل المُنازعات السياسية بل أنه يذهب تجاه الدفع نحو الصدام والصراع المُسلح (العتيبي، 1997: 24).

وفي ضوء ما ،ستخدامها كوسيلة ضغط بصدد التسوية السلمية، وهو ما يُؤدي إلى شحن الصراعات بالمزيد من التوتر والعُف بغض النظر عن الأسلوب المقصود أم غير المقصود الذي يُمكن أنَّ يُحدث، إذ أنَّ إستمرار التطور التكنولوجي في مجال التسلح يذهب تجاه دفع أصحاب المصالح المُرتبطة به تجاه مُواصلة ضغوطها على دوائر عملية صنع القرار للعمل على الإبقاء على بعض بُؤر التوتر والصراع مُلتهبة بما يضمن لجماعات المصالح مصالحها بأقصى درجة مُمكنة.

8.2.4 مدخل نظرية المحور الصناعي العسكري

تُنسب هذه النظرية في الأصل "لرايت ميلز"؛ الذي يتحدث عن سطوة جماعة أصحاب المصالح، ورجال الصناعة والعسكريين؛ حيثُ تلك النخبة التي تكاد تكون عامة وشاملة، تمتد إلى كافة القرارات التي يُمكن وصفها بالمهمة والحيوية، وخصوصاً فيما يتعلق بأمور الرخاء والكساد والحرب والسلم، حيثُ نجد أنَّ "رايت" يصف أنَّ الذي يُسيطر على الولايات المُتحدة الأمريكية منذُ الحرب العالمية الثانية؛ هو التحالف القوي بين رجال الصناعة والعسكريين، من خلال وسائل خاصة من أهمها السيطرة شبه الكاملة على أدوات الإتصال الجماهيري، حيثُ يذهب هذا المحور أو تلك النخبة على عملية توفير الأسباب التي من خلالها يُمكن أنَّ تُساعد على تهيئة مناخ اللامبالاة السياسية؛ في إطار أواسط الرأي العام الأمريكي، ليكون في وضع لا يُمكنه المُقاومة لهذا التسلط أو الوقوف على ما يحمل من أخطار مُحققة، حيثُ إنَّ هذه النظرية بما تذهب تجاه طرحه من تحليل؛ فهي بذلك تلامس الواقع الذي يعيشه المُجتمع الدولي، حيثُ أنَّ "رايت" وهو يقدم النخبة أو جماعة المصالح المشتركة التي تُسيطر على الولايات المُتحدة الأمريكية؛ فإنه بذلك يقدم مثالاً واقعياً يُدلل بذلك على صدق هذا التحليل لأسباب ظاهرة الصراع في المُجتمع الدولي، في إطار ما تُشكله من عوامل ضغط كبيرة لا يُمكن الإستهانة بها على مراكز إتخاذ القرارات داخل النظام السياسي في الدولة(مقلد، 1991: 243).

9.2.4 مدخل النظام السياسي الدولي

ينطلق هذا المدخل من خلال إفتراض بأنَّ" النظام السياسي الدولي الذي يرتكز في أساسه على مبدأ السيادة القومية؛ يُعتبر المصدر الأساسي لجميع أشكال الفوضى والصراعات الدولية"، وأنَّ بقاء النظام السياسي الدولي في ضُوء هذا المدخل مُرتكزاً على مبدأ السيادة القومية؛ سيبقى يُشكل مصدر رئيس للصراعات الدولية، وأنَّ التحلل من هذا المأزق يتطلب صهر الإدارات الفردية للدول ودمجها في إدارة عالمية ذات سيادة واحدة؛ حيثُ تُمثل التحالُفات الدولية ركيزة أساسية لحفظ التوازن بين القوى الدولية، وفي ذات الوقت من المُمكن أنَّ تتجه فيه هذه التحالُفات نحو الصراع عند حُدوث أي خلل، وهو ما يراه أصحاب هذا المدخل كأحد أهم المُنطلقات تفسيراً لظاهرة الصراع، فإنَّ كان الإنضمام لحلف دولي بدافع حماية الأمن القومي في ظل بيئة تنازعية، فإنَّ ذلك سيدفع الدول نحو زيادة قدراتها العسكرية وبالتالي زيادة التوتر؛ ثم إنَّ بقاء هذه التحالُفات قد يدفع نحو الحفاظ على الأنظمة الداخلية للدول الأعضاء وهو ما قد يتحول لصراع عند مُحاولة تغيير هذه الأنظمة، فقد ميز" ليدز" بين ثلاثة أنواع من التحالفات هي: التحالفات التي تلزم أطرافها بالدفاع عن دولة قد تتعرض لعدوان؛ وهو ما نجده في حرب الخليج الثانية جراء دخول العراق للكويت، والتحالُفات التي تلزم أطرافها بدعم دولة قد تهاجم دولة أخرى، والتحالُفات التي تلزم أطرافها بمنع تدخل قوى خارجية في صراع ما، فالتحالُفات هي الركيزة الأساسية التي من خلالها يتم تنفيذ سياسات توازن القوى، وأي تغيير يُمكن أنَّ يطرأ على تركيبة هذه التحالُفات قد يُؤدي إلى نُشوب الصراع والحرب بين الدول، لما تُمثله هذه التحالُفات من ميزة وقوة لهذه الدولة أم تلك (Hoffman, 1965: 210).

كما أنَّ الإتجاه العام للدول هو البحث عن مصادر إضافية أو بديلة للعمل على دعم قوتها وقدراتها الوطنية في إستعادة أو تصحيح التوازن فيما يتعلق بعلاقاتها مع الأطراف الاخرى، وهذابحد ذاته يؤدي بدوره إلى تعظيم وتقوية الإتجاه نحو الصراع ما بين الدول؛ أو تورطها بدرجة أو أخرى في إحتمالات الصراع، لذلك فإن التعرف على الأهداف القومية؛ سواء الأهداف ذات الطبيعة المحدودة أم ذات

الطبيعة المطلقة، فذلك يُعد مؤشراً لتميز الأسباب التي تؤدي للصراع الدولي (Lewys, 1998: 236).

وهُناك أيضاً العوامل السياسية التي تُؤثر على احتمال الحرب أو السلام، حيثُ أنَّ طبيعة النظام السياسي، وإستقرار الحكومة، ووجود صراعات سياسية داخلية، تُعتبر مصدراً مُهماً لعدم الإستقرار أو الإستقرار في العلاقات الدولية؛ حيثُ أنَّ النُظم السُلطوية هي ذاتها عامل مُسبب في إيجاد النزاعات التي تذهب تجاه خلق الصراع، حيثُ أنها نُظم في مُجملها تفتقد للشرعية السياسية التي تُعتبر من أهم أسباب الإستقرار لتفادي الصراعات والإنشقاقات الداخلية في المُجتمعات البشرية (بدوي، 1999: 344)، إذ أنَّ الشرعية السياسية تُعد الضامن لما يحمله من وصف "هيغل" "الدولة المُنسجمة" وذلك عندما تحظى الدولة بالشرعية السياسية، وهو ما سيؤطر لحل الخلافات فيها بقوة الإقناع لا بقوة السلاح، في ظل أنَّ الدولة تعترف بحق الإختلاف وإحترام خيار الناس في شكل القيادة التي تسوسهم، إضافة إلى أنَّ الشرعية تُعد شكلاً من أشكال القوة كونها تُعطي المُجتمع تلاحماً ومنعة ضد الأعداء، فالشرعية تُمثل قوة الضُعفاء، لذلك فالمُجتمعات التي تحكمها سُلطة إستبدادية، يُعتبر الصراع الدائر بين من يطمحون للسُلطة؛ من الأمور التي تُؤدي لضعف الدولة بحيثُ تكون أكثر عُرضة للنزاعات(الشنقيطي، 2004: 5).

10.2.4 مدخل طبيعة النظام الدولي

يُعيد هذا المدخل أسباب الصراع الدولي إلى طبيعة النظام الدولي، حيثُ أنَّ وجود عدد من الدول ذات السيادة القومية، وفي ظل إنعدام النظام القانوني الإلزامي للدول الأعضاء في المُجتمع الدولي؛ حيثُ أنَّ كل دولة تُعد الحكم النهائي لنظامها وهي المُقدر الأول لمُستوى طموحاتها، فإنَّ وجود الحرب والصراعات يُصبح أمرٍ حتمياً، حيثُ يُضيف "جيلر وسينجر" أنَّ هناك عوامل أخرى قد تعمل على زيادة إحتمال وقوع حروب دولية؛ وهي نظام القطب الواحد، في ظل ضعف ذلك القطب وتراجع قوته ومكانته، وتذبذب ترتيبية القوى في النظام الدولي، وكذلك زيادة طول الحُدود الدولية، وأيضاً الزيادة النسبية في عدد الثورات والحُروب المحلية، حيثُ نجد

أنَّ هذا المدخل يرفضُ النظريات الاجتماعية والنفسية في تفسير أسباب الصراع الدولي، إذ يعتبر هذا المدخل أنَّ الفوضى الدولية في تحديد المصالح لكل دولة؛ هي العامل والسبب الرئيسي لظاهرة الصراع بين الدول، وما يطرحه هذا المدخل من حل وذلك من خلال إيجاد إرادة سياسية واحدة تذوب في إطارها كل القوميات لتعبر عن حكومة عالمية واحدة هو ضرب من الخيال، لذلك فإنَّ الصراعات بحسب هذا المدخل لن تنتهي (سالم، 2007: 8-9).

11.2.4 مدخل المصالح القومية

وفقاً لهذا المدخل تكون حماية المصالح القومية هي الدافع الرئيس في سعي الدولة نحو زيادة قوتها لحماية هذه المصالح؛ وبحسب هذا المدخل أيضاً فإنَّ القوة الرئيسية المُحركة لسياسات الدول الخارجية؛ تتمثل في السعي الدؤب تجاه حماية وتنمية المصالح القومية، لذلك فإنَّ التحدي الذي يُواجه الدول وهي تنفيذ سياستها الخارجية هو كيف يُمكن أنَّ تصل إلى تحقيق الدرجة القُصوى من الحماية لمصالحها القومية في ظل الحاضر والمُستقبل، حيثُ يذهب أبرز دعاة هذا المدخل "هولست وهانس مورجنثاو" لإعتبار مفهوم المصلحة القومية مُرادفاً للقوة بمعناها الشُمولي، وذلك ما يُؤدي بالتحليل إلى خلق الصراعات، وهكذا يُمثل الصراع صُلب عالم السياسة بأنه عالم الصراع من أجل القوة (Morgenthau, 1989: p56).

12.2.4 طبيعة النظام السياسي الداخلي للدولة

وفي إطار هذا المدخل فإنَّ أنظمة الحُكم الشُمولية بحكم عقيدتها وأهدافها والاساليب التي تنتهجها؛ تُعتبر في حد ذاتها المصدر الرئيسي الذي يكمُن وراء تزايد حدة وإتساع نطاق الصراعات في المُجتمع الدولي، حيثُ يفترض هذا المدخل وجود علاقة بين الدكتاتورية والصراع الدولي؛ فتبعاً لبنية أنظمة الحكم الدكتاتورية والعقائد التي تحركها، وما تملك من أساليب؛ تُهدد إستقرار المُجتمع الدولي، كما أنَّ طبيعة هذه الأنظمة تستدعي في بعض الأحيان إستخدام القوة تجاهها لتعدل من سلوكها،

وهي بعكس الأنظمة الديموقراطية التي تهيئ بأحكامها الدستورية لمُمارسة المواطنين مُعارضة السلطة (بدوي، د.ت: 181).

ووفقاً لهذا المدخل فإنَّ مُؤسسات الدولة وكذلك أنظمتها الاقتصادية؛ قد تكون في بعض الأحيان سبب في تأجيج الصراع، إذ يُمكن أنَّ تلجأ الدولة للحرب والصراع لفرض عقيدتها السياسية أو نظامها الاقتصادي على مُجتمعات أخرى، كذلك الدولة التي تواجه صراعات ومشاكل سياسية داخلية؛ فإنها قد تلجأ للحروب بُغية أنَّ تخلق مُتنفساً للصراعات الداخلية، من خلال الوحدة الوطنية ولحمة المُجتمع المحلي للدولة (مهنا، 1980: 13).

وفي ضُوء ما سبق فإنَّ الصراع؛ يذهب فيما يُمثله بطبيعتهُ أنه ظاهرة مُركبة ومُعقدة ومُتعددة الأبعاد ومُتداخلة التأثير؛ من حيثُ مُكوناتها وأبعادها ومُستوياتها، لكن في ذات الوقت يبقى لكلُ صراع سببه، ولكل نزاع دوافعه، وأيضاً بالمثل لكلُ أزمة وتوتر، مُبررتها لدى الدول الأطراف في ذلك، وأنه لا يُمكن التقليل من أهمية أي من النظريات التي تبنت تفسير ظاهرة الصراع، أذ أنها تُشكل مُقتربات منهجية لا يُمكن إغفال إسهاماتها الفكرية في مُحاولة بحث ومعرفة تفسيرات وأسباب ظاهرة الصراع ما بين الدول، ومن هنا فإنَّ مُحاولة تفسير الصراع إستناداً إلى تأثير مُتغير وحيد يُؤدى إلى قصُور في فهم الظاهرة الصراعية، إذ أنه سيرتب على ذلك آثار سلبية على قرار مُواجهته وعملية التعامل معه، وهو ما يستدعي ضُرورة تبني رؤية تكاملية للصراع، تكون هذه الرؤية شرطاً أساسياً ليس فقط لفهم وتحليل الظاهرة الصراعية، وإنما لضمان نجاح إستراتيجية مُواجهة المُوقف الصراعى مُوضع المُواجهة أو الدِّراسة، أما بخصوص مصادر الصراع على المُستوى الدولي؛ فإنها ترتبط بسعي أطراف الصراع في تنافسهم فيما بينهم للعمل على دعم تطلعاتهم في زيادة قوتهم أو الإحتفاظ بها والعمل على زيادتها ودعمها من خلال السيطرة على موارد جديدة، لذلك يُؤدي نجاح أحد أطراف الصراع في تحقيق ذلك إلى زيادة مخاوف الأطراف الأخرى؛ وهو ما يُشكل لديها دافع للبحث عن طُرق أو مصادر بديلة للقوة للعمل من خلالها على تصحيح التوازن في علاقات القوة مع تلك

الأطراف؛ وهذا التوجه سيزيد في تقوية الإتجاه نحو الصراع بين الدول(Vipin, 2015: 77).

3.4 مُستويات الصراع وأنواعه

1.3.4 مُستويات الصراع

يذهب مفهوم دائرة الصراع تجاه الإشارة إلى أداة تحليلية يتم في مُستواها دراسة وتحليل جُذور السُلوك الصراعي وأيضاً مُسبباته، ومن هنا فإنه ومن خلال إستخدام دائرة الصراع؛ فإنَّ دراسة وتقييم الصراع تتم وفقاً لمجموعة من المُتغيرات تشمل كل من العلاقات، والمعلُومات، والمصالح، والبنية أو الهيكل، والقيم، حيثُ يتم تقسيم الصراعات في ضُوء تلك المُتغيرات إلى صراعات جوهرية، وأخرى غير جوهرية، حيثُ تتمثل الصراعات الجوهرية في كل من: صراعات المصالح ، وصراعات القيم، والصراعات البنيوية؛ أما الصراعات غير الجوهرية؛ فهي تشمل كل من: صراعات المعلُومات، وصراعات العلاقات، إذ يُمكن في ضُوء تلك المُتغيرات الخمسة، أنَّ يتم تحديد مُسببات الصراع، أو النزاع، والدور والوزن النسبى لكل من تلك المُتغيرات الخمس في الصراع، بغض النظر عن مُستويات الصراع أو سياقه، سواء على المُستوى الشخصى، أو الجماعى داخل المُنظمة أو الجماعة الواحدة، أو ما بين الجماعات، أو القومي، أو المُجتمعي، أو سياقة، حيثُ في ضُوء ذلك تتيسر عملية إتخاذ القرار المُناسب تجاه إستراتيجية التعامل مع هذا الصراع، أيضاً يذهب الصراع في تعقده المُتناهي إلى أنَّ يكون مُستوى الصراع في صورة كامنة مُستترة، أو في حالة من التطور والظهور، وقد يكون في مُستوى سافر واضح، لذلك فإنَّ مُستوياته تتحدد عند مُستوى أو أكثر كما يلي (Abu Nimr, 1994: 22):

1.1.3.4 المُستوى الفردي

ويكون هذا المُستوى من الصراع في إطار الأقران، أو الأزواج، أو الأبناء، والإصدقاء، والجيران، حيثُ أنَّ السمة للصراعات والنزاعات في هذا المُستوى يُؤدي

إلى حُدوث أنواع من الخسارة تتجسد في العلاقات الشخصية أو الفردية لأطرافها قد تذهب في مُستوى إمتدادها لمدى طويل.

2.1.3.4 المُستوى المُجتمعي

في إطار هذا المُستوى تحدثُ الصراعات في أكثر من مُستوى؛ سواء على مُستوى المُنظمات الاجتماعية بمُختلف أنواعها أم على مُستوى أماكن العمل؛ وقد تتطور هذه الصراعات وتتسع.

3.1.3.4 مُستوى القطاع العام

وهو ما يحدث من صراع على مُستوى رجال الصناعة وبين أعضاء جماعات حماية المصالح العامة، والهيئات الحكومية، وبين المُستويات المُتعددة من السُلطة أو الحكومة الوطنية الواحدة، وفي العديد من هذه المنازعات قد تحمل معها آثار خطيرة.

4.1.3.4 المُستوى الدولي

حيث تكون نماذج الصراعات الدولية أكثر وضوحاً في شكلها ومُستوياتها وهي في غالبها تصطبغ بالتعقيد والتداخل الشديد.

2.3.4 موضوعات الصراع وأدواته

إنَّ موضُوعات الصراع تتعدد فقد تكون صراعات سياسية أو صراعات اقتصادية أو صراعات مذهبية أو اجتماعية أو تكنولوجية، حيثُ انَّ أدوات الصراع كذلك تتنوع في مُجملها إذ يُمكن أنَّ تتدرج من أكثرها فاعلية إلى أكثرها سلبية، تذهب في نماذجها على سبيل المثال: الضغط، والإحتواء، والحصار، والتهديد والعقاب، والمساومة، والإغراء، والتنازل، والتحالفات، والتحريض، والتخريب، والتآمر، أما الحرب فإنها تُعد نقطة النهاية في بعض الصراعات الدولية، وتتمثل في التصادم الفعلي لإطراف الصراع بوسيلة العُنف المُسلح، حسماً للتناقُضات التي لم يعد

بالإمكان حلها بالوسائل الأكثر ليناً أو الأقل تطرفاً (Matthew & Massimo, 2009: 20).

3.3.4 أنواع الصراع

يُمكن التعرف على أنواع الصراع من خلال تناولها من جانين: يتمثل الأول من حيث التقسيمات، أما الثاني فمن خلال مُسبباته، والجانب الثالث من حيث درجة الظهور، ونتناولها بإيجاز فيما يلي:

1.3.3.4 انواع الصراع من حيثُ التقسيمات

تذهب التقسيمات المُختلفة التي يتم من خلالها التمييز بين الصراعات؛ في تنوعها وتعدد المعايير أو المُؤشرات، حيثُ يُمكن الإشارة فيما يلى إلى مجموعة من المعايير للتمييز بين الأنواع المُختلفة للصراعات(Deutsch,1973:p222):

أولاً: من حيثُ المنظور المُتعلق بمصدر الصراع، فإنه يُمكن التمييز بين صراع بنيوي وصراع مُدركي.

ثانياً: من حيثُ ما يتعلق بمُسببات الصراع، فإنها تُقسم إلى صراعات العلاقات، وصراعات المعلُومات، وصراعات المصالح، وصراعات البُنيات، وصراعات القيم.

ثالثاً: من حيثُ درجة ظُهور الصراع، ويتم ذلك على أساس التمييز بين الصراع العلنى، والصراع الكامن، والصراعات المقهورة أو المقمُوعة.

رابعاً: من حيثُ مُوضوع الصراع، ويتم ذلك من خلال التمييز بين صراع سياسى، واقتصادى، واجتماعى، وثقافى،.. وغير ذلك.

خامساً: من حيثُ المُتغير الخاص بأطراف الصراع، فعادة ما يُستخدم في تقسيم الصراعات إلى ثنائية ومُتعددة.

سادساً: من حيثُ درجة العُنف المُرتبطة بالصراع، ويتم ذلك على أساس التمييز بين الصراعات العنيفة، والأخرى غير العنيفة .

2.3.3.4 أنواع الصراع ومُسبباته

أنه ومن خلال إستخدام مفهوم دائرة الصراع فإنه يُمكن تقسيم أنواع الصراع وفقاً لمُسبباتها في إطار خمس مجموعات رئيسية هي (عليوة، 1988: 265):

أولاً: صراعات تنجم بسبب العلاقات ما بين الأفراد أو الناس، جراء إنفعالات سلبية قوية، أو جراء سوء الفهم أو سوء الإتصالات، أو لتكرار أنماط سُلوكية سلبية، أو نتيجة لوجود صُور نمطية مُعينة، وفي مُجملها تُؤدي هذه المُشكلات إلى ما يُسمى بالصراعات غير الواقعية أو غير الضُرورية، كونه يُمكن حدوثها عندما تتوافر الظروف الموضوعية للصراع؛ مثل: قصور الأهداف المُتبادلة، أو قصور الموارد المحدودة، وفي إطار ذلك فإنَّ صراعات العلاقات غالباً ما تُشعل المُنازعات وتذهب بشكل غير ضروري إلى تصعيد الصراعات المُدمرة (Coser, 1956: 245).

ثانياً: صراعات تنشأ نتيجة مُشكلات المعلُومات، وتكون نتيجة فقد الأطراف للمعلُومات الضرورية لإتخاذ القرارات الحكيمة، أو جراء تزويدهم بمعلُومات لا تتسم بالصحة والدقة، أو عندما يعتريهم الإختلاف حول أهمية المعلُومات، أو عند حدوثُ الإختلاف في تفسيرها، أو عندما يصل الأفراد إلى مُستوى تقيمات مُختلفة بصورة جذرية لنفس المعلُومات، على أنَّ حُدوث صراعات المعلُومات قد لا تكون ضُرورية الحُدوث لأنها تقع جراء سوء الإتصالات أو نتيجة إنعدامها ما بين أطراف الصراع، كذلك البعض الآخر من صراعات المعلُومات قد تكون صراعات حقيقية وقوية بسبب أنَّ المعلُومات أو فيما يتعلق بالإجراءات التي إستخدمها الأفراد في عملية جمعها، أو أنَّ كل من المعلُومات والإجراءات قد تكون في حالتها غير مُتوافقة (Drcukman, 1993: 52).

ثالثاً: صراعات تسببها المصالح؛ وهنا يرى" دروكمان" أنَّ صراع المصالح يذهب للإشارة إلى إختلاف أو عملية إضطراب في النتائج المُفضلة للذات أو النفس وللآخرين، فالصراع حول المصالح غالباً ما يحدثُ عندما يتبنى طرف أو أكثر من الأطراف مُوقفاً يسمح بحل واحد لمُواجهة حاجاتهم، أذ في سبيل

إشباع حاجات هذه الأطراف يحدثُ أنَّ يعتقد طرف المُوقف الصراعي أنه يجب التضحية بمصالح الآخرين، وبذلك تحدثُ هذه الصراعات حول ما يلي (Fisher, 1983: 86):

1- قضايا موضُوعية كالموارد الطبيعية.. وغيرها.

2- حول موضوعات إجرائية تتعلق بأسلوب حل النزاع.

3- حول موضُوعات نفسية تتعلق بمُدركات أو تصورات الثقة، العدالة، الرغبة في المُشاركة، الاحترام وغير ذلك.

إذ إنَّ الأمر يزداد تعقيداً عندما تكون مصالح أو مكاسب أحد الأطراف نسبية في مُقابل خسائر الطرف الآخر، أو أنَّ مكسب أحد الأطراف يُعد خسارة للطرف الآخر، أما الحالة العكسية فتكون عند تساوي العوائد بالنسبة للطرفين؛ وهو ما يُسمى بالعائد الإيجابي، وهناك نماذج مُتعددة تتوافر فيها عناصر للمُنافسة والتعاون وهنا يُشار إليها بالدافع المُختلط، وأنه بشكل عام فأنَّ صراعات المصالح يُمكن تحقيقها أو إشباعها بطرق عديدة، حيثُ أنَّ حل صراع المصالح يتطلب مُناقشة عدد كبير من مصالح الأطراف المعنية، وأنَّ يُحققوا أو يتوصلوا إلى نقاط الإلتقاء عندها وتكون مُشتركة بين أطراف الصراع في إطار ثلاث مجالات هي: الموضوعية، والإجرائية والنفسية، ذلك أنَّ صراع المصالح تسببه المُنافسة الشديدة تجاه المصالح والحاجات غير المُتوافقة، سوء أكانت هذه المصالح أو الحاجات حقيقية أو مُتصورة، إلا أنه في غالب الأمر يتخذ صراع المصالح صورته الظاهرة في التنافس بُغية الحصول على الموارد ذات القيمة والتي تقع في دائرة إهتمام طرف الصراع من حيثُ العمل على إمتلاكها أو الحفاظ عليها، ويكون الحل من خلال طُرق عديدة تتبلور في جوهرها في إطار كيفية إحداث تغيير في العملية الذهنية أو العقلية لأطراف المُوقف الصراعي؛ وبما يذهب للمُساعدة على التوصل إلى إتفاق فيما بينهم، من خلال التفكير الإبداعي أكثر من الإعتماد على التفكير التحليلي، والعمل على تبني منهج حل المُشكلات عُوضاً عن اللجوء للحل التنافسي في مُناقشات الإختلافات ما بين أطراف المُوقف الصراعي (Galtung, 1995: 233).

رابعاً: الصراعات البنيوية أو الهيكلية: ويبرز هذا النوع من الصراعات جراء نماذج القهر التي تصيب العلاقات الإنسانية، أذ أنها تتعلق بتأثير الأبنية والهياكل الاجتماعية على الصراعات، ودور تلك الصراعات في التأثير عليها، حيثُ أنَّ هذه النماذج عادة ما يتم تشكيلها من قوى خارجية عن أطراف الصراع، فالموارد الطبيعية المحدودة، والقيود الجغرافية "كالبُعد أو القرب"، كذلك الوقت من حيثُ أنه "مُحدد أو مُتسعاً"، أيضاً الأبنية التنظيمية، وغيرها من المُتغيرات التي غالباً ما تدفع نحو؛ أو التمهيد تجاه السُلوك الصراعي، حيثُ أنَّ تأثير القوى يتباين من مُجتمع لآخر وذلك طبقاً لبنية أو هيكل الجماعة أو جراء طبيعة المُجتمع نفسه الذي يُميز من خلال نمطين هما فيما يلي (Jossey, 1986: 256):

1- المُجتمعات ذات الأبنية أو الهياكل الفضفاضة أو غير المحدودة؛ مثل المُجتمعات المفتوحة والتعدُدية، نجد أنَّ الصراع الذي يهدف لحل التوتر بين أطرافه المُتخاصمة؛ أنه من الإحتمال أنَّ يأخذ شكل وظائف إستقرارية؛ أي بمعنى دعم الإستقرار.

2- أما في المُجتمعات ذات الأبنية أو الهياكل الاجتماعية المُحددة والجماعات المُغلقة؛ فإنَّ تأثير الصراع يكون مُختلفاً، إذ أنه عندما تكون الجماعة أكثر إنغلاقاً فإنه كُلما زاد تورط الأطراف بشكل كبير في الصراع وبذلك يزداد تأثير الصراع عليهم.

خامساً: صراعات القيم؛ وهنا هذه الصراعات ترتبط بالقيم والتي تبرز نتيجة المُعتقدات القيمية أو النُظم العقيدية المُتصورة أو الفعلية، وذلك لعدم وجود توافق فيما بينها، إذ أنَّ هذه المُعتقدات يستخدمها الأفراد وذلك لإعطاء حياتهم معنى؛ تقوم بشرح ما هو جيد أم سيئ، صواب أم خطأ، عادل أم ظالم، إلا أنَّ هذه القيم المُختلفة لا تُشكل صراعاً، حيثُ أنَّ الأفراد يُمكنهم العيش معاً في إنسجام مع وجود نُظم قيمية مُختلفة، لكن الصراعات القيمية تُثار جراء مُحاولة أحد أطراف الصراع فرض مجموعة مُحددة من القيم على غيره من الأطراف، أو عند الدعوة لإتباع نظام قيمي مُحدد لا يكون هُناك مجال يسمح بالإختلافات العقيدية، لذلك فإنَّ الصراعات القيمية لها أهميتها في مجالات علم النفس والعمليات الذهنية بهدف ربط حجم الصراع

والسلوك المُرتبط بحل الصراع، حيثُ أنَّ فك او حل الإرتباط بين القيم والمصالح؛ والعمل المُشترك على إكتشاف الإختلافات القيمية، والأيديولوجية، والتركيز على إيجاد، وإستخدام الصيغ التوفيقية، وكذلك الحلول الوسط تُعتبر من أهم وسائل حل الصراعات القيمية (Galtung, 1995: 235).

3.3.3.4 أنواع الصراع من حيثُ درجة الظهور

إنَّ أنواع الصراع؛ يُمكن أنَّ يتم التمييز بينها بناءاً على أساس وجود مظاهر سُلوكية علنية من قبل أطراف الصراع ترتبط به، وبالتالي تُعد دلالة على وجوده، كما تُستخدم في تحديد نوعه، بما يذهب إلى التمييز بين الصراعات الظاهرة، والكامنة، والمقمُوعة ويُمكن تحديد أهم سماتها فيما يلي (Kramer & David, 1995: 208):

أولاً: الصراع الظاهر

ويُقصد به ذلك النوع من الصراعات التى نجم عنها، أو إرتبط بها مظاهر سُلوكية من قبل أطراف الصراع؛ كمظاهر أعمال العُنف، أو التهديدات بإستخدام القوة، أو إعلان مطالب مُحددة حول الصراع القائم، فمثل هذه المظاهر تعكس مرحلة مُتطورة ومُتقدمة من مراحل الصراع، ومن ثم تُستخدم هذه المظاهر المُرتبطة بالصراع كأساس لتحديد وصفه بأنه صراع ظاهر أو سافراً لغايات تمييزه عن الصراع الكامن، والصراع المقموع.

ثانياً: الصراع الكامن

إنَّ السمة المُميزة له إنما تتمثل فى عدم تبلور أي مظاهر سُلوكية يُمكن أنَّ تكون ملموسة أو محسوسة للدلالة على وجود الصراع، وفى عبارة أخرى، إنَّ هذا النوع إنما يُعبر عن صراعات ذات مُستوى أقل نُضجاً وتطوراً عن النوع السابق، لكن يُوجد له أساس أو قاعدة مُوضوعية للصراع بين طرفين أو أطرافه.

ثالثاً: الصراعات المكبوتة

وهذا النوع من الصراعات له أساس موضُوعي للخلاف والتنافس بين طرفين أو أطرافه، وهو يتشابه مع الصراع الكامن فى عدم تبلور مظاهر سلوكية كي تدلل عليه، إلا أنَّ سمته الأساسية تتمحور فى وجود إختلال بارز فيما يتعلق بعلاقات القوة بين طرفي الصراع أو أطرافه؛ وذلك لصالح طرف على حساب الطرف الأخر، بحيثُ أنَّ الطرف الأقوى لا يكون مُضطر لإستخدام قوته بُغية تحقيق أهدافه في الصراع، إذ مُجرد قيامه بالتهديد بإستخدامها يكون قادراً على إحداث الإستجابة المرغوبة من الطرف الآخر، فالدولة التي يكون نظامها على درجة عالية من القمع والبطش إزاء المُواطنين بوجه عام، فإنه سوف يقوم بقمع أشكال التظاهر والإحتجاج السياسى بدرجاته المُتفاوتة من المُظاهرات وحتى الثورة، لذلك نجد أنَّ المُواطنين حتى وفي ظل توافر المُبررات الكافية للإختلاف، والصدام مع السُلطة الحاكمة فإنهم لا يقومون بعمل جماعى مُحدد إزاءها وعلى ذلك فإنه لا تبرز مظاهر سُلوكية ترتبط بهذا الصراع، جراء إقرار المواطنين بقوة الدولة وبطشها، وخشيتهم من إنتقامها، وما يُمكن أنَّ يتضمنه من عمليات قمعية تعسُفية وعُنف رسمي، ذلك أنَّ مُجرد قيام الدولة بالتهديد صراحة أو ضمنا بإستخدام قوتها، فإنه يُصبح كافياً لقهر وقمع الإمكانيات الصراعية لدى المُواطنين ومن هنا كانت التسمية بالصراع المقمُوع أو المقهُور، حيثُ أنه يُوجد تشابه مع دائرة الصراع الدولى بما يُعرف بتأثير، الردع، والذى يبرزُ من خلال إمتناع أحد أطراف الصراع عن الإتجاه نحو إستخدام القوة كأداة لتحقيق مصالحه، وذلك جراء أسباب تتعلق بقوة الخصم، وذلك نتيجة إقتناعه بأنَّ إستخدام القوة المُسلحة لن يكون في صالحه (Stefan, 2015 : 2-3).

وفي التحليل في ضُوء ما سبق عن الصراع، في نحو صياغتة على طبيعة الصراعات في منطقة المشرق العربي؛ فإننا نخلص إلى أنَّ السياسات الغربية وتحديداً الولايات المُتحدة الأمريكية حرُصت على تشخيص كافة صراعات المنطقة من خلال التعامل معها من منظور واحد هو قضية الإصلاح والديموقراطية، في ظل إستخدام زخم الإعلام الأمريكي، وفعالية أدواته التأثيرية، من أنَّ جميع الصراعات في المنطقة قد نشأت بسبب النُظم الإستبدادية العربية، وأنَّ فرض الديموقراطية عليها سوف يحل هذه الصراعات، ويعمل أيضاً على تجفيف منابع الإرهاب، وأيضاً يعيد

الأمن والإستقرار في منطقة المشرق العربي، كل ذلك يذهب في فرض صياغة جديدة لطبيعة الصراعات في المنطقة، والعمل على إعادة ترتيب أولوياتها أمريكياً، بحيث تعمل على تحقيق أهدافها وحلفائها الآتية:

1- من خلال تجاهلها للجُذور، والأسباب المُؤدية للصراعات في المنطقة، وخلفياتها التاريخية، وتفاعُلاتها الداخلية وإنعكاساتها الخارجية، في ضُوء تعاملها معها من منظور الأمر الواقع بشكل يُخرجها من إطارها التاريخي والسياسي، بما يُؤطر إلى صرف النظر عن مسؤولية القوى الخارجية في ذلك، من خلال تحميلها مسؤولية الصراعات للنُظم العربية وحدها، وأيضاً الإتجاه في إستنفاذ الوقت في قيام تلك النُظم في إتجاه عمليات التحديث والديموقراطية، وأن عدم الإسراع في التوصل إلى تسويات وحلول عادلة لهذه الصراعات، يتأتى من حُجة أنَّ الظروف التي تلتئم حول المنطقة وطبيعة الصراعات فيها لا يسمح بالعمل على تسويتها إلا من خلال مراحل وعلى المدى الطويل.

2- مساندة مفاهيم حقوق الإنسان والحرية والديموقراطية، ولو على حساب الإستقرار في المنطقة؛ هو الأمر الذي يذهب تجاه تفسير ما تشجع عليه الولايات المُتحدة الأمريكية بالإنتفاضة الشعبية الداخلية المُطالبة بالتغيير، وإتجاهها أيضاً نحو دعم الإتجاهات الطائفية والطموح الإثني في المنطقة، دون الإهتمام أو القلق للمآلات الناجمة عن تدهور الأوضاع أو إثارة القلاقل، إذ يبدو من أنَّ الإدارات الأمريكية تُقدر من أنَّ تحقيق عملية الإصلاح في المنطقة، لا بد من مُمارسة قدر من المخاطر المحسوبة، أو كما يذهب في تسميته من قبل المسؤولين الأمركيين حالة من"الفوضى البناءة"، بما تسهم فيه من تحريك الأوضاع والدفع تجاه التغيير، من خلال إسقاطها ما حدث في الدول الشرقية الأوروبية كنموذج.

3- العمل على تقليل الإهتمام من دور الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين في مُعادلة الصراع في المنطقة، وانَّ هذا الإحتلال لا يقف عقبة في طريق نشر الديموقراطية وتحديث المُجتمعات العربية، بل أنه يُمكن أنَّ يكون قوة دافعة نحو التحديث والديموقراطية على نحو ما يراه الغرب في الحالة العراقية.

4- تصوير الصراعات في شكلها أنها مقبولة وأنها دعم لمطالب الشعوب العربية للإصلاح والتغيير، وإستثمار هذا التوافق الأمريكي، لذلك؛ في تحسين الصورة للولايات المُتحدة أمام الرأي العام العربي، في ضوءه تقوم بالضغط على السياسات العربية وتوجيه أنظمة الحكم السياسية في دولها.

5- العمل على كسب الجانب الأوروبي فيما تطرحه وجهة النظر الأمريكية؛ بإتفاقه مع التشخيص الأمريكي للمُجتمعات العربية من حاجتها للإصلاح والديموقراطية، وإستثمار هذا الإتفاق في مُمارسةِ ضغوط مشتركة على الدول التي تعتبر ومن وجهة النظر الأمريكية "مُتمردةٍ" على سياستها ومعادية لإسرائيل، ولحقوق الإنسان والحُرية والديموقراطية.

بصمة الإتجاهات الأيديولوجية المُتشددة في الإدارة الأمريكية لا تزال قوية ومُؤثرة على مسارها في مجالات التوجه في المنطقة وإمتداده خارجها، حيثُ أنه لا يعتمد إنتظار الإستثمار للفرص السانحة التي قد تنتجها أخطاء بعض الدول؛ أو ما يُمكن أنَّ تفرضه الأحداث المُفاجئة في المنطقة، بل أنها تعمد للتحرك المُباشر في الأحداث، والعمل على تطويع المواقف ودفعها إلى المسار المُستهدف في التأثير على مواقف الدول وإغرائها ببعض المُقايضات التي تمس مصالحها المُباشرة لكسبها إلى جانب المواقف الأمريكية، وهذا الأمر يُمكن إسقاطه على الحالة العراقية ولبنان في إستصدار القرارات الداعمة للسياسات الأمريكية في المنطقة حفاظاً على مصالحها الحيوية.

أمَّا الصراع الدولي في شكله؛ فإننا نجد أنه بين القوى الدولية كروسيا وأمريكا وحلفائها يتمظهر في ساحة المشرق العربي كرد فعل وتأثر جراء الصراع في المنطقة في شكل حروب بالوكالة، أي عبر وكلاء محليين في المنطقة، كذلك القوتين الإقليميتين الفاعلتين، كإيران وتركيا، بات لكلُ واحدةٍ منهما وكلاؤهُ سواء في العراق أم سوريا أم لبنان، فضلاً عن اليمن، وهذا يشمل بالطبع بعض الدول الخليجية، التي لم تعد تقف مُتفرجة على ما يجري، بحيث بات لديها مُداخلات دعم مالي وعسكري لبعض الجماعات العسكرية في العراق وسوريا ولبنان واليمن، مع ذلك فإنَّ التجاذبُ والتنازعُ الأمريكي والروسي في حُدوده الحالية، فرض على الأطراف المعنية، لاسيما

الأطراف الحليفة للولايات المُتحدة الأمريكية، الإلتزام بخُطوط مُعينة، بدليل أنها لم تستطع أنَّ تخرق قرار الإدارة الأمريكية، القاضي بعدم تسليم أسلحة نوعية لـ "الجيش الحر" (لاسيما مُضادات الطائرات)، وهذا ينطبق على تركيا كما ينطبق على السعودية وقطر، رغم التأثير السلبي لهذا القرار على الثورة السورية، أما تفسير عدم التزام محور روسيا–إيران– نظام الأسد، بهذه الحُدود؛ يعود إلى أنَّ هذه القوى تخوض صراعها في هذه المرحلة بإعتباره صراع وجود، في حين أنَّ القوى الأخرى، ترى في سوريا مُجرد ساحة لإستنزاف محور روسيا –إيران–الأسد.

الرسالة الحازمة التي تُريد الولايات المُتحدة توجيهها لكل من روسيا والصين؛ في جديتها أنها القوة الإمبراطورية في العالم وبلا منافس وفي المدى الذي يُمكن أنَّ تصل إليه القوة الأمريكية في سبيل تنفيذ هذ السياسة في تنفيذ أهدافها ومصالحها في المنطقة حيثُ تكمن مصادر الطاقة الرئيسية، وإشعارهما بأنَّ تحقيق مصالحهما حتى في مناطق نفوذهما المُباشر؛ "حالة سوريا"، يجب أنَّ يتم من خلال المُباركة والتعاون من قبل الولايات المُتحدة الأمريكية، ومن خلال إبرام صفقات سياسية تحقق المصالح والمنافع المُتبادلة للطرفين مع الولايات المُتحدة الأمريكية.

الفصل الخامس

أثر الصراع في المشرق العربي على النظام الدولي

مقدمة:

شهدت المنطقة في مشرقها تبدُلات عنيفة، يُمكن إعتبارها إستهلال لحقبة أو تأسيس لمرحلة في تاريخها المُعاصر، إذ أنَّ المرحلة التأسيسية الأولى والتي كان لها الأثر العميق في رسم معالم ما تلاها من سنوات، ما كان من تبعات المُؤتمر الصهيوني الأول في عام 1897م، الذي عُقد في مدينة بازل السويسرية، حيثُ شارك فيه كافة مُمثلي الجاليات اليهودية وقد تمخض عنه تشكيل المُنظمة الصُهيونية العالمية وجهازها التنفيذي(الوكالة اليهودية) لشراء الأراضي في فلسطين وإرسال المُهاجرين لإقامة المُستعمرات لليهود في فلسطين تمهيداً لإنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين (توقه، 2014: 5)، وما تأسس أيضاً من خلال مُؤتمر "كامبل بنرمان"، الذي عُقد في لندن العام 1905م، حيثُ إستمرت جلساته حتى عام 1907م، وذلك بدعوة سرية من قبل حزب المُحافظين البريطانيين، بُغية إيجاد آلية يُمكن من خلالها المُحافظة على تفوق ومكاسب الدول الإستعمارية أطول أمد مُمكن، وقد ضم المُؤتمر الدول الإستعمارية في ذلك الوقت وهي: بريطانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، البرتغال، إسبانيا، إيطاليا، حيثُ في نهاية المُؤتمر خرجوا بوثيقة سرية لم تظهر لغاية اليوم ولكن ما تأطر من خلال ما إستقرت عليه هذه الوثيقة نشاهده على أرض الواقع فيما تحقق منه؛ سموها "وثيقة كامبل"؛ نسبة إلى رئيس وزراء بريطانيا آنذاك "هنري كامبل"، وكان هذا المُؤتمر فيما "يتداول حوله" أنه أخطر مُؤتمر حصل لتدمير الأمة العربية؛ خاصة الإسلامية، وكانت غايته الأساسية إسقاط النهضة، وعدم الإستقرار للمنطقة العربية، حيثُ ركزت عقيدة تلك الدول على أنَّ مصدر الخطر عليها يكمن في المناطق العربية من السلطنة العُثمانية، في ضُوء ما أظهرت شعوب هذه المنطقة من يقظة سياسية ووعياً قومياً ضد التدخل الأجنبي والهجرة اليهودية، كذلك خُطورة هذا الشعب العربي الذي يتآتي خطره من عوامل عدّة يملكها؛ كوحدة التاريخ واللغة والثقافة والهدف والآمال وتزايد السكان، وكذلك عوامل التقدم العلمي والفني والثقافي (مالكي، 1990: 25).

لقد رأى المؤتمرون ضُرورة العمل على إستمرار وضع المنطقة العربية بحالة مُتأخرة، والعمل على إيجاد التفكك والتجزئة والإنقسام وإنشاء دويلات مُصطنعة تكون تبعيتها للدول الأوروبية وخاضعة لسيطرتها، لذلك تم التأكيد على فصل الجزء الأفريقي من المنطقة العربية عن جزئها الآسيوي إقتصادياً وسياسياً وثقافياً، ليبقى العرب في حالة من الضعف، وكذلك ضرورة العمل على إقامة الدولة العازلة، لتكون عدوّة لشعب المنطقة العربية، وصديقة للدول الأوروبية، وهو ما أطر إلى زرع إسرائيل في المنطقة العربية لتكون بمثابة حاجز بشري قوي وغريب ومُعادي يفصل الجزء الأفريقي من هذه المنطقة عن القسم الآسيوي والذي يحول دون تحقيق أي توجه وحدوي لهذه الشعوب (ساتيك، 3015: 26)، وكان مما توصلوا إليه أيضاً من نتيجة ما كان مُفادها: من أنَّ البحر الأبيض المُتوسط هو الشريان الحيوي للإستعمار، من كونه الجسر الذي يصل الشرق بالغرب وممر طبيعي إلى القارتين الآسيوية والأفريقية، ووهو مُلتقى طرق العالم، وأنَّ الإشكالية في هذا الشريان كما ذكرت الوثيقة:"أنه يعيش على شواطئه الجنوبية والشرقية شعب واحد تتوفر له وحدة التاريخ والدين واللسان"، وأنَّ هذه المنطقة مهد الأديان والحضارات، والواجب تجاه تلك الدول هو حرمانها من الدعم ومن إكتساب العُلوم والمعارف التقنية وعدم دعمها في هذا المجال ومُحاربة أي إتجاه من هذه الدول لإمتلاك العلوم التقنية، لإبقاء شُعوب هذه المنطقة مُفككة جاهلة مُتأخرة وما زال العالم العربي والإسلامي يعاني من تبعات هذا المؤتمر إلى الآن، وتلاها ما إمتد من فتره ما بين عامي 1910م-1920م، بما شهدته من مُراسلات ماكماهون- حسين، وإتفاقية سايكس بيكو عام 1916م، ووعد بلفور 1917م، وما تلا ذلك من مُؤتمرات؛ فرساي 1919م، وسان ريمو 1920م، وسيفر 1920م، وسان ريمو 1923م، حيثُ نجد أنَّ تلك المؤتمرات وما تبعها قد أطرت حُدوداً لكيانات وطنية ناشئة ظلت في أمرها عُرضة لمُسألات وإعتراضات أو أنها أصبحت بذاتها مادة لغايات بناء سرديات جديدة وبلورة هُويات تُرابية مُتجددة، ، نجد أنَّ المرحلة الثانية قد تشكلت ما بين 1947م-1967م، في ضوء تلك المؤتمرات التي تبعها من قرارات من الأمم المتحدة؛ قرار رقم 181 بتاريخ 1947/11/29م، القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وإلغاء السيادة

العربية على القدس، وتبع هذا القرار وثيقة إعلان دولة إسرائيل في 1948/5/15م وفي تاريخ 1949/5/11م، تبوأت إسرائيل مقعدها في الأمم المُتحدة بصفتها العضو 59 من المنظمة الدولية (توقه، 2019: 8).

وبقيام دولة إسرائيل وطردها مئات الآلاف من الفلسطينيين من وطنهم، وما تخلل تلك الفترة من حُروب عربية – إسرائيلية في ظل ثنائية قطبية دولياً(ريتشتر،2011: 15)، أما المرحلة الثالثة فقد بدأت في عام 1973م، وهو ما يُمكن أنَّ نُطلق عليه عام الحرب الأخيرة ما بين العرب دولاً– وإسرائيل، خلف ذلك صعود الحركة الوطنية الفلسطينية وتوليها الصراع مع إسرائيل سواء في الداخل أم من خارج فلسطين، أما المرحلة الرابعة، فقد انبثقت بعد الثورة الإيرانية في عام 1979م، وبروز الخمينية بوصفها كقوة جذب وأيديولوجية حُكم قابل للتصدير، حيثُ تلت تلك الثورة حرب طاحنة سُميت حرب الخليج الأولى أو الحرب العراقية–الإيرانية، والتي إستمرت من سبتمبر 1980م وحتى أُغسطس 1988م، مُخلفة هذه الحرب نحو مليون قتيل؛ لتكون هذه الحرب أطول نزاع عسكري في القرن العشرين، وواحدة من أكثر الصراعات العسكرية دموية، حيثُ أثرت هذه الحرب على المُعادلات السياسية للمنطقة، ففي عام 1980م، خلال الحرب العراقية–الإيرانية صرح "زبغنيوبريجنسكي" مستشار الرئيس الامريكي للأمن القومي آنذاك بقوله" إنَّ المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة من الآن هي كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية تقوم على هامش الحرب الخليجية الأولى التي حدثت بين العراق وإيران، تستطيع أمريا من خلالها تصحيح حدود إتفاقية سايكس بيكو" (توق، 2014: 10)، وقد كان لنتائج الحرب العراقية الإيرانية بالغ الأثر في العوامل التي تناسل منها الحروب، من اجتياح العراق للكويت واحتلالها في عام 1990م، وما جاء على أثرها من حرب الخليج الثانية أو حرب تحرير الكويت، والتي بدأت في 17 يناير 1991م، وقد شنتها قوات التحالف المُكون من 34 دولة بقيادة الولايات المُتحدة الأمريكية ضد العراق، في ظل منح مجلس الأمن التابع للأمم المُتحدة تفويضاً بذلك لتحرير الكويت من الإحتلال العراقي، أعقبها إنتشار واسع للقواعد العسكرية الأمريكية وغيرها من دول التحالف في مُعظم الخليج، وبُروز نظام عالمي جديد

أُحادي القطبية على أثر إنهيار الاتحاد السوفيتي (سابقاً) في عام 1991م (العلي،2017: 205)، أما المرحلة الخامسة وهي التي تتناولها هذه الدِّراسة فتتمثل بالفترة من عام 2001م وحتى عام 2020م، والتي سيتمُ تقسيمها لفترات بِحسب الأحداث الرئيسة الجارية ضمن تلك الفترة للوقوف على أثر الصراع في منطقة المشرق العربي على النظام الدولي خلال تلك الحقبة.

1.5 الصراع في منطقة المشرق العربي2001-2003م

مقدمة:

يرتبط النظام الإقليمي في المشرق العربي إرتباطاً وثيقاً ببُنية النظام الدولي، إذ أنَّ النظام الإقليمي (الفرعي)؛ كان ومُنذ نشأته في أعقاب الحرب العالمية الأولى صدى للتحولات والتغيرات التي تطرأ على بنية النظام الدولي(الكلي)، وبعد الحرب العالمية الثانية تحول النظام الدولي إلى الثنائية القطبية، ثم بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي وإنتصار الرأسمالية الغربية؛ تغيرت علاقات القوة في منطقة المشرق العربي لمصلحة الغرب، حيثُ جرى عزل كل من العراق وإيران وتطويقهما، وفي المقابل كان هُناك محور سعودي – سوري– مصري داعم لعملية السلام التي أطلقها الأميريكيون وسيطرت على السياسة الإقليمية مُعظم التسعينات من القرن العشرين، إلا أنَّ علاقات القوة في المنطقة ما لبثت أنَّ دخلت طوراً جديداً بعد هجمات 11 سبتمبر2001م، حيثُ ساهمت واشنطن في قلب موازين القوى الإقليمية بصورةٍ مُباشرة عندما إحتلت العراق؛ وتحولت الولايات المُتحدة الأمريكية إلى طرف مُباشر في مُعادلات القوة الإقليمية (قبلان، 2015: 6).

تُعد هذه الفترة في أهميتها لا تقل خُطورة عن سابقاتها في تداعياتها ومآلاتها في عملية التعديل والتغيير التي تجري في سياقات سياسية أو حربية عُنفية، وذلك نتيجة للمكانة الإستراتيجية التي يحتلها المشرق العربي في العالم المُعاصر، حيثُ لا يُمكن لأحداثه أنَّ تبقى محصورة في إطار المنطقة من دون أنَّ تجلب وتستحضر إهتمام دول العالم الكبرى، وهو ما كان عبر القرون الماضية وهكذا هو اليوم، فبعد إنتهاء الحرب الباردة والتي تم خلالها العديد من أحداث الإرهاب؛ وفي ظل أحادية

القوة والنظام العالمي الجديد، ما ذهب إليه تطور الإرهاب تنظيمياً وتسليحياً وأسلوباً وأهدافاً، بحيثُ أصبح يندرج تحت مُسمى "منظمات" مبنية على أُسس مُنظمة، سواء على مُستوى القيادة أم التنظيم أم التدريب ووسائله في التخطيط والحصول على المعلومات وفي إعداد الكوادر ذات التقنيات العالية لتنفيذ عملياتها (ساتيك، 2015: 25).

لقد أثبتت أحداث 11سبتمبر 2001م، مدى ما وصلت إليه مُنظمات الإرهاب من إستخدامها للتقنيات الفائقة في التخطيط لعمليات مُحددة ضد أهداف حيوية مُسببة خسائر فادحة في دولة كبرى كالولايات المُتحدة الأمريكية، فاقة في خسائرها حرب شاملة، فقد أدت تلك الأحداث إلى التأثير في صورة الولايات المتحدة، لذلك حرُصت على أنَّ توجه آلتها الحربية وبأسرع وقت مُمكن للإنتقام وإعادة صورة القوة الأمريكية التي لا يُمكن أنَّ تقهر أمام العالم، لذلك أعلن الرئيس جورج بوش الحرب على الإرهاب في 13سبتمبر 2001م، وأنه سيتم في هذه الحرب إستخدام كل الوسائل العسكرية والاقتصادية والسياسية، وأنَّ الخصم الذي تم الإشارة إليه في الحرب ضد الإرهاب تنوعت عناصره، حيثُ تحددت في: الإسلام كعقيدة ينمو من خلالها التطرفُ، وفي المنطقة العربية كمنطقة رئيسة في إحتضان الإرهابيين، وأنها تسمح بنمو الإرهاب على أراضيها وتصديره للغرب المُتحضر، وفي النُظم العربية والإسلامية انطلاقاً من عدم تطبيقها للديموقراطية وإهمالها للتنمية البشرية، ما هيأ لوجود بؤر للتوتر وبُروز نشاطاً للظاهرة الإرهابية التي تمارسها الجماعات الإرهابية، حيثُ برزت جماعات إرهابية عدة؛ هدفها مُمارسة العُنف ضد المصالح الأمريكية خارج وداخل الولايات المُتحدة كرد فعل وإنتقام منها على سياساتها العدائية المُتغطرسة ضد بعض الشعوب، وكانت شبكة القاعدة قد أعلنت الجهاد ضد"الشيطان الأكبر" مُشيرة بذلك للولايات المُتحدة الأمريكية، وقد فاقت حدة ظاهرة الإرهاب تلك الحيوية المُرعبة لتدفق الأزمات الداخلية في بعض الدول والتي تحولت إلى شبه حروب أهلية كما حدث في العراق وذلك بفضل حدة النعرات الدينية والأثنية العرقية المُتطرفة بما يُسهم في زيادة حدة ظاهرة الإرهاب في إطار إستخدام الإرهاب كأدة لإدارة التفاعُلات السياسية داخل بيئة النظام السياسي، حيثُ أنَّ أهمية العوامل

التاريخية والثقافية والدينية والاقتصادية في الصراعات لا يُمكن إختصارها في صراعات شمال- جنوب، أو صراعات مسيحية- مُسلمة أو صراعات مُتصلة بإسرائيل، إنها صراعات أكثر تعقيداً من ذلك تتدخل فيها القوى العظمى والقوى الإقليمية المُجاورة، وهي تتصل بالدين، واللغة، وعدم التقسيم العادل للثروات، فحسب عالم الجغرافيا الفرنسي" لإيف لاكوست" تُعد المقاربة الجيوبوليتيكية، وليس التاريخية المحضة؛ هي المقاربة الأفضل لفهم موازين القوى وطبيعة الصراعات بين دول ومجموعات، إذ أنَّ مُعظم التوترات الجيوبوليتيكية تترجم التنافس على الأرض فيما تحويه من ثروات ومصالح لقوى الغرب(برجنسكي،2007: 51-53).

إننا حين نتحدث عن إقليم المشرق العربي، لا بد لنا من أنَّ نستحضر حالة العراق الذي وجد فيه الغرب أرضية أرضية تنطلق منها الإستراتيجية الانجلو أمريكية؛ وذلك لأهمية العراق في هذا الإقليم، فالعمل على زعزعة الإستقرار والامن في العراق، مما يعني ذلك زعزعة الإستقرار والأمن في إقليم المشرق العربي، ناهيك عن الأطماع الإيرانية والتركية في العراق والشام، فالعراق يتعرض لتهديد الجوار الحدودي، حيث في الجنوب الشرقي منه يقع شط العرب الذي هو نقطة إلتقاء نهري دجلة والفرات والذي يُشكل حُدود العراق – إيران من الخليج حتى مسافة 102كم بحكم موقعه على رأس الخليج وإمتداده، إذ يمتد الفرات إلى الشام ولا يزال مُشكلة أساسية ما بين العراق وإيران وهذا التهديد هو تهديد للحُدود النهرية، وهو مصدر تهديد للأمن المائي لهذا الإقليم، كذلك هناك حدود المُستنقعات التي تتمثل في إقليم الأهواز، فجبال زاجروس هي حدود طبيعية تفصل الوطن العربي والغير عربي بأسيا كما أنها جسر يربط بين القارات الثلاث؛ تمتلك ثروات فائضة من معادن ونفط وغاز، حيثُ أنَّ إحتياطي النفط في منطقة الأهواز تقدر 138 مليار برميل نفط، إقتطعته إيران من العراق وأصبح عرب الأهواز قضية منسية في عالمنا العربي، كما أنَّ إيران تنظر إلى أن إقليم كردستان على أنه جزء منها، وهذا الإقليم يتعرض لتهديد الجوار الإيراني والتركي، حيثُ أنَّ تركيا تحده من الشمال ويتعرض لتهديد حدود أثني بما تعتبره إيران من الأكراد في تلك المنطقة ينتمون إليها على أساس من أنهم ينحدرون من السلالة الآرية، وقد إستغل الغرب الصراع التركي الإيراني على العراق

في إحداث الفوضى الخلاقة، بما يُمكنه في بلقنة المنطقة، فهي ضرورية بشكل عام لإعادة رسم خريطة المنطقة من أجل تعزيز النفوذ الأنجلو أمريكي (بارتلز، 2009: 8-9).

إستطاع العراق خلال سنوات الحصار العشرة من العودة إلى الأسرة العربية، بعد النكسة التي تعرضت لها علاقاته العربية جراء إحتلال الكويت، وقد تجسد ذلك في القمة العربية في بيروت في 38 مارس 2002م، والتي توجت التطور في العلاقات بالإعلان عن المصالحة مع المملكة العربية السعودية والكويت، وأصبح العراق؛ اقتصادياً، عامل توازن مهم لمصلحة عدد من الدول العربية التي عانت من الكساد والركود الاقتصادي لا سيما الأردن وسوريا ومصر، كما عمل العراق بفاعلية في تشكيل مناطق للتجارة الحرة مع أكثر من بلد عربي، والإستعداد للاتفاق على ذلك مع جميع البلدان العربية، كذلك قدم العراق دوراً مهماً في دعم الانتفاضة الفلسطينية في مُواجهة الحرب الإسرائيلية التي إستعرت في 29 مارس 2002م، وقد إنعكس ذلك بوضوح على مكانة العراق في مشرق الوطن العربي، وكذلك الدور الإقليمي التاريخي للعراق المؤثر فيه، إلا أنَّ هذا التطور في العلاقات العربية مع العراق، وكذلك العربية التجارية، ما أزعج الدوائر الأمريكية وإعتبار عمليات التبادل التجاري غير المشروعة التي يقوم بها العراق مع الأردن وسوريا ودول الجوار الأخرى، وهذا بحسب الرؤية الأمريكية يُشكل انتهاكاً للحصار الاقتصادي، وكما الدوائر الأمريكية كان أيضاً المُوقف الإسرائيلي الذي إعتبر أنَّ ما يقدمه العراق للانتقاضة من دعم سياسي وإعلامي، ورفض خطة التسوية وفق المنظور الإسرائيلي؛ يُمكن أنَّ يُسهم في المُساعدة على إدامة العمليات الإستشهادية، ومُؤشراً على الخطر الذي يُمثله العراق من خطر على وجود وإستمرار إسرائيل (أبو سمره، 2020: 26).

إن مُنذُ أنَّ عاد العراق وتكيف مع الأسرة العربية من خلال الجامعة العربية وهيئاتها حرص على التوافق مع إتجاهات الدول العربية لا سيّما (مصر، المملكة العربية السعودية، سوريا)، وأنَّ يتجنب خوض صراعات ثانوية غير ضرورية، مما أعطى هذا الحال مُؤشراً بأنَّ الأسرة العربية مُقبلة على الإرتقاء بعلاقاتها إلى مُستويات مُتقدمة، حيثُ عملت الدول العربية من خلال مُؤتمري قمة بيروت وشرم

الشيخ وإجتماعات وزراء الخارجية العرب ومُؤتمر قمة الدول الإسلامية الذي عُقد في قطر، إلى مُعارضة أي عمل عسكري ضد العراق أو أي بلد عربي آخر، كما تمت الدعوة لإنهاء الحصار على العراق وإنهاء عُزلته الدولية، في ضوء تنفيذه لقرار مجلس الأمن رقم 687، الذي صدر في 3 أبريل/ نيسان 1991م (بارتلز، 2009: 65)، بإنشاء تدابير تفصيلية لوقف إطلاق النار، بما في ذلك نشر وحدة مراقبين تابعة للأمم المتحدة؛ وترتيبات لتخطيط الحدود بين العراق والكويت؛ وإزالة أو تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية وتدابير لمنع حيازتها مُجدداً تحت إشراف لجنة خاصة والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهذا التطور لم يكن يُريح الأمركيين الذين بيتوا النية سواء سراً أم علناً على الحرب وإحتلال العراق، لا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، لكن يُمكن القول أنَّ الحُكومات العربية في سياستها المُعلنة ومن خلال وسائل إعلامها كانت ترفض الحرب على العراق، إلا أنَّ واقع الحال للسياسات العملية تشير إلى ما يلي (الخزندار،2013: 14):

1. بعض الدول العربية قد قدمت تسهيلات عسكرية ولوجستية للولايات المُتحدة الأمريكية، وذلك تنفيذاً لإتفاقياتها الأمنية والعسكرية معها.
2. بعض الحُكومات عمدت خلافاً لما أعلنت، لتعلن عن سماحها للقوات الأمريكية والقوات الحليفة معها بالمرور عبر أجوائها وأراضيها إلى العراق للمشاركة في العمليات العسكرية.
3. الحُكومات العربية سمحت لحاملات الطائرات والبواخر التي تنقل الجنود والآليات الأمريكية عبر الممرات المائية (قناة السويس وباب المندب).
4. لم تقم الحُكومات العربية المرتبطة مع واشنطن باتفاقيات عسكرية أو أمنية بما يشير إلى تعرض تلك الإتفاقيات للخطر، أو أدنى ردود فعل سياسية يُمكن انَّ تؤثر على العلاقات العربية– الامريكية في حال مضي الولايات المتحدة في طريق الحرب.
5. قامت كل من (الإمارات العربية وقطر) وغيرها عبر القنوات الدبلوماسية بعرض مبادرة على القيادة العراقية، بإتجاه الموافقة على تخلي الرئيس صدام حسين عن

السُلطة لنزع فتيل الحرب، وهو ما قوبل من الجانب العراقي بعدم إستعدادهم للتعامل أو حتى سماع مثل هذا النوع من المبادرات.

ومن هنا فإنَّ التداخل الكبير بين دور القيادة السياسية والعسكرية كان له أثر بالغ وسريع في سُقوط بغداد للمرة الخامسة عشر في تاريخها، فكان صباح 9 نيسان 2003م، من دخول القوات الأمريكية إلى بغداد، وتحطيم تمثال صدام حسين إشارة لإنتهاء حكم صدام، الذي طالما وقف في وجه المصالح الغربية ومصالح الولايات المُتحدة الأمريكية والإسرائيلية في منطقة المشرق العربي.

1.1.5 سُقوط بغداد وإنتهاء النظام السياسي

لقد قررت الإدارة الأمرريكية العمل على إعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط، لتنفيذ ما يُسمى بالشرق الاوسط الجديد، وذلك من خلال سايكس بيكو جديدة تنفذ في المنطقة، حيثُ كانت العراق هي القوة الدافعة لتغير المنطقة، إذ مع بدايات عام 2001م، أعلنت إدارة جورج بوش عن صياغة الشرق الأوسط من جديد وذلك من خلال التدخل في العراق، فالشرق الاوسط الجديد يقضي القيام بإعادة العمل على صياغة المنطقة لتصبح في مُكونها دول ديموقراطية حليفة للولايات المُتحدة الأمريكية، في ضُوء ما تصوره الرؤية الامريكية من تصور حول العالم العربي والإسلام–ي من أنه عالم مُكون من دُويلات تقطنها أقليات وأجناس مُختلفة أثنياً مُتباعدة عن بعضها البعض، وأنه على هذا الأساس فقد قُسم الشرق الأوسط قديماً في ضُوء إتفاقية سايكس بيكو، وانها في ضوء ذلك تستغل الحُدود الأثنية للعمل على بلقنة المنطقة، بحيثُ لا تستطيع أي قُوة أنَّ تُهدد المصالح الأمريكية في المنطقة (المسيري، د. ت: 43).

منطقة "المشرق العربي"لا تزال تُعاني إلى يومنا هذا من تبعات سُقوط النظام العراقي بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، إذ تحولت العراق إلى ساحة حقيقية لصراع مصالح دولية وإقليمية، لعب فيه التأجيج الطائفي الديني المُتعمد دوراً فعالاً، بعد أنَّ كان العراق بوابة مُتقدمة لحماية أمن منطقة دول شبه الجزيرة العربية مما سُمي بالمد الشيعي ألصفوي مُنذ الثورة الإسلامية الخُمينية في إيران، وذلك مُنذ

دخوله للكويت سنة 1991م، لكن ما لم يُحسب له حساب، فقد فتح سُقوط النظام في دولة العراق لتُمارس فيها إيران نُفوذها الذي لم تحلم به يوماً من الأيام، مما حول العراق إلى ساحة لتجاذبات إقليمية مزقت وحولت العراق إلى دولة فاشلة مُصدرة لمُختلف المخاطر والتهديدات الأمنية لكامل دول الجوار الإقليمي، إذ أنَّ الحرب الأنجلو أمريكية على العراق لم تكن مُفاجئة، إذ جاءت فيما شرعت له من الإعداد واشنطن ما بعد أزمة الخليج الثانية عام 1991م، بتنامي دور الحملات الإعلامية الأمريكية، تجاه العراق وفرض الحصار الاقتصادي عليه بسبب مزاعم تخطيه الخطوط الحمراء في التصنيع العسكري والتكنولوجي، مُستخدمة شعار أسلحة الدمار الشامل، وعدم التعاون من قبل العراق مع قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي المُتعلقة بغزو الكويت، سعيا منها لتأكيد شرعية الوجود الأمريكي في المنطقة، تمهيداً لحرب الخليج الثالثة، التي ساهمت في إنهاء النظام العراقي والنظام الإقليمي الخليجي لا بل النظام العربي ككل، من خلال المُخططات والسيناريوهات التي تم تبديلها وتعديلها، بالأسلوب والطريقة التي تتناسب والظروف والدوافع والأهداف والمصالح للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، من خلال إستخدام ذراع كثيرة لبسط نُفوذها على المنطقة، حسب دواعي ما تُخطط له وما تراه مُناسباً بما يصب في نطاق مصالحها (الجبوري، 2003: 46).

لقد قامت الولايات المتحدة الامريكية بإختراع ذرائع لترسيخها كحقائق، لتبرير الحرب على العراق التي إتخذ منها الرئيس الأمريكي بوش شريعة جديدة لإستراتيجية الإمبراطورية الأمريكية، بعد أحداث 11 أيلول 2001م، لإعطائها الشرعية القانونية والأخلاقية ولإقناع شُعوب العالم الرافضة لها والتي حكمت عليها بأنها حرب ظالمة وعدوان مُخالف لكل الشرائع الدولية من أجل الإستيلاء على نفط العراق وكانت أهمها (بريماكوف، 2006: 173-175):

1- أولى هذه الذرائع هي أسلحة الدمار الشامل العراقية. فقد إتخذ مجلس الأمن تحت الضغوط الأمريكية والبريطانية قرار رقم 1441 في 27 تشرين الثاني 2002م، يقضي بتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل.

2- أما الثانية أنَّ الرئيس العراقي صدام حسين قادر على تهديد أمن بريطانيا والأمن القومي الأمريكي وأمن جيرانه.

3- الثالثة حول علاقة صدام بأبن لادن وتنظيم القاعدة؛ وترديد هذه المسألة بإستمرار وبإصرار على صحتها دون القدرة على تقديم دليل ملموس واحد يُثبتها.

إعلان الحرب على الإرهاب هي إستراتيجية مدروسة بعناية وصُممت قبل سُقوط الاتحاد السوفيتي والمُنظومة الاشتراكية، ثم أُعلنت بشكل واضح وصريح بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001م، تحت شعارات مُضللة وهي نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان كحجة للتدخل الإنساني وتحرير الشعوب من التخلف والإستبداد ومُحاربة الإرهاب، إذ أنَّ هذه المُبررات لغزو العراق تذهب بنا إلى ما دفعت به الولايات المُتحدة الأمريكية من مُبررات إتخذتها سابقاً لإعلان الحرب على فيتنام، والتي قال عندها آنذاك، مارك جورج باندي مُستشار الرئيس جون كندي:" إنها مُجرد مطايا وإذا كنت تتطلع إلى واحدة منها، فإنها ستسعى إليك"، وهو ما يعني أنَّ أمريكا ستتصرف بنفس بالطريقة، سواء وقعت هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001م، أم لم تقع (صارم، 2003: 65).

لقد شهدت الفترة التي سبقت الحرب الأمريكية على العراق إنقساماً حاداً بين الدول بشأن القضية العراقية، وبرزت صور هذا الإختلاف في مواقف الدول العربية، وإستمرت الأخطاء العربية وتراكمت وقادت إلى المزيد من الإنهيارات التي قوضت عرب المشرق، وإقتربت الفرصة التي إنتظرتها الإدارة الأمريكية في إحتلال العراق، بعد أنَّ أعطى القادة العرب رأيهم بالموافقة للجانب الأمريكي أو البريطاني بضرورة تبديل حاكم العراق في ضوء إعتقادهم أنَّ أمن دُولهم سيتحقق بعد ذلك وأنهم لن يحتاجوا مُستقبلاً لإستقبال قوات أجنبية أو عربية على أراضيهم مُتحملة لقاء ذلك مليارات الدولارات لتغطية العمليات العسكرية (عبدالمطلب، 2008: 435-437)،

لم يطرأ من جانب القادة العرب شيء جديد، فقد إستمروا يستمعون لنصائح المبعُوثين الأمريكيين والبريطانيين بين الحين والآخر، إذ لم يكن لديهم ما يقومون به تجاه الضغوط الأمريكية المُتواصلة، غير الدعوة لمُؤتمر قمة عربية، فكان عقد

مُؤتمر القمة في الأول من آذار 2003م، لقادة العرب القاهرة، كان من نتائجه عدم مُشاركت أي دولة عربية في العُدوان على العراق، وأنَّ على مجلس الأمن أنَّ يحُل القضية مع العراق سلمياً، وكأن قادة العرب لا شأن لهم بمياه الخليج العربي، والبحر الأحمر، وبحر العرب، التي تعج بالأساطيل البحرية الأمريكية، وما سيكون من خلالها ضرب لبغداد ومدن العراق الاخرى (نيروز، 2015: 12).

إلا أنه إصطدمت الخيارات العسكرية بالحاجز التركي من ضرورة الحصول على موافقة البرلمان التركي المسلم على غزو دولة مسلمة، وأنَّ قاعدة"أنجرلك" التركية التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب تركيا لا تعني بالضرورة أنَّ تستخدم من قبلها لشن غارات على العراق، حيثُ صوت البرلمان التركي بالرفض (364) صوتاً مقابل (351) معارضاً وامتناع (19) عن التصويت، وبذلك أقفلت تركيا العلمانية/ السنية، خيار إستخدام قاعدة أنجرليك من قبل الولايات المتحدة في حربها على العراق (عبدالمطلب، 2008: 437-438).

أمَّا إيران فقد ظلت تخفي رأسها خلف الكواليس في إدعاءاتها من أنها ضد أي عدوان أمريكي يستهدف الشعب العراقي (وهي بذلك تقصد الشيعة)، فقد زار إيران سراً "زلماي خليل زادة" وكان يومها أحد المُساعدين للرئيس بوش في البيت الأبيض، فحصل على الموافقة بتحليق الطائرات الامريكية في الأجواء الإيرانية لضرب العراق (الصغيان، د.ت: 241).

أمَّا البحرين فقد عبر وزير الدفاع البحريني عن موافقته أنَّ تكون البحرين المقر لإدارة العمليات الحربية، وفي اليمن عبر الرئيس علي عبدالله صالح عن وضع مطارات اليمن تحت أمرة القيادة المركزية الأمريكية، أما الأردن فقد عبر الملك عبدالله الثاني عن حراجة الموقف الذي سيصيبه من جراء وجود قوات أمريكية على أرض المملكة، أما مصر فقد عبرت الحُكومة عن موقفها الرسمي الرافض للحرب، إلا أنها سمحت للسفن الحربية الأمريكية بالعبور من قناة السويس، وعملت الولايات المُتحدة ضد الرغبة المصرية في إطلاق صواريخ كروز من البحر الأحمر بإتجاه أهداف في بغداد، كما عملت الحُكومة على تواجد طائرات تحمل صهاريج وقود في

مطار القاهرة لتزويد الطائرات الأمريكية بالوقود لتمكينها من مُواصلة طريقها لضرب أهداف في داخل العراق (عبدالمطلب، 3008: 425).

وفي مجلس الامن الدولي وجدت روسيا والصين وفرنسا وألمانيا عدم وجود شرعية كافية لإدانة العراق، ذلك أنَّ فرق التفتيش لا زالت مُستمرة في البحث عن أسلحة الدمار الشامل، وأنها ستستمع لتقارير فرق التفتيش بدلاً من الإعتماد على معلومات مُخابراتية بهدف تقويض حكم صدام حسين، حيث أنَّ تصلب فرنسا من بين أعضاء مجلس الأمن الرافضين لشن الحرب برز عندما هدد وزير الخارجية الفرنسي بتوجيه من الرئيس"جاك شيراك" بإستخدام حق الفيتو، حتى وإنَّ تمكنت الولايات المتحدة وشريكتها بريطانيا من الحصول على تسعة أصوات من أصل خمسة عشر صوتاً لإقرار الحرب، وقد شعر الرئيس الأمريكي وحليفه البريطاني من المناقشات بين أعضاء مجلس الأمن؛ أنَّ الأمم المُتحدة ليست طريق مُمهد لاستصدار قرار يجيز إستخدام القوة كما فعلت إبان غزو العراق للكويت في عام 1991م، وتعاون الأثنين مع رئيس الوزراء الإسباني "خوسيه أثنار" والرئيس البلغاري وكأنهم في حلف سابق يُمكن لهم أنَّ يجدو حلولاً مناسبة بدلاً من تصلب الفرنسيين والروس الطامعين بالنفط العراقي، إلا أنَّ الولايات المتحدة تجاوزت الشرعية الدولية وقامت خارج الأمم المُتحدة بغزو العراق في أبريل 2003م (المرهون، 2006: 22).

إنَّ الغزو الأنجلو _ أمريكي للعراق لم يصل في حده القضاء على النظام فقط، لا بل إمتد للقضاء على الدولة العراقية نفسها، فقد فككوا الدولة العراقية وأنهوها، من خلال حل الجيش وقوات الأمن، بُغية إعادة تشكيلها كما يُريدون، وفي واقع الأمر لم يكن الغزو ماحقاً للعراق فحسب، وإنما كان ضاراً ضرراً بليغاً لمنطقة المشرق العربي وفي مُختلف الجوانب، الأمنية والسياسية والاقتصادية، (هيكل، 2003: 26).

يذهب الهدف الحقيقي الذي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقه من الحرب من وجهة النظر العسكرية الأمريكية يتلخص في الآتي(Kessinger, 2004: 121-122):

1- تأكيد سيطرتها على النظام العالمي الجديد، والعمل على صياغة مبادئ لهذا النظام بما يضمن سلامة الولايات المُتحدة الأمريكية وأمنها في أعقاب أحداث أيلول/سبتمبر 2001م، فكما كان العراق هو الوسيلة التي من خلالها "بوش الأب" أعلن بداية نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة عام1991م، أيضاً كان العراق وسيلة يُعلن من خلالها "بوش الابن" هيمنة الولايات المُتحدة الأمريكية على مُقدرات العالم عام 2003م.

2- لم يكن العراق مقصوداً لذاته كهدف، قدر ما كان المقصود هو التطبيق الأمثل لقدرة النظام الدولي للتعامل مع الدول المُناوئة، والتي تقع في مراكز الثقل من العالم.

3- العراق يُشكل منطقة إستراتيجية مفصلية تربط ما بين دول الخليج وتركيا، والأقرب إلى دول آسيا الوسطى، وإمتداد حُدوده البرية مع إيران وسوريا، وفي التقييم لها تقع في إطار الدول المناوئة والتي يجب احتوائها، إذ أنَّ إحتلال العراق يعني السيطرة على الشرق الأقصى والأوسط، بما يُؤطر إلى الحد من إمتداد النفوذ لروسيا الإتحادية والصين والاتحاد الأوروبي في منطقة المشرق العربي تحديداً كمنطقة لها فيها العديد من المصالح.

4- سيطرة الولايات المُتحدة على النفط في المنطقة، وبما فيها موارد العراق، تعني تكامل العولمة الاقتصادية، لتكون تحت سيطرة النظام العالمي الجديد، بالإضافة إلى السيطرة السياسية والعسكرية.

5- الإنتصار في الحرب على العراق من وجهة النظر الأمريكية، يعني الإنتصار الأكبر على القوى العالمية، التي تحاول إيجاد مكان لنفسها على قمة النظام العالمي الجديد، كالاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، من خلال إعادة أو بناء قوتها العالمية.

6- إتخاذ الولايات المُتحدة الامريكية العديد من الإجراءات لتنفيذ إستراتيجيتها الهادفة لتحقيق الهيمنة في إطار النظام العالمي الجديد من خلال:

أ- تهميش دور مجلس الأمن من خلال الإطاحة بالشرعية الدولية.

ب- الإستعاضة عن التحالُفات الدولية الكبيرة كما حدث في حرب الخليج الثانية، بالتحالُفات المحدودة.

ج- القيام بتوجيه الإنذارات للدول إلي تعارض الولايات المُتحدة الأمريكية في شن الحرب على العراق ، بأنها ستتعرض لجزاءات وعواقب .

7- الولايات المُتحدة الأمريكية وخصوصاً بعد أحداث أيلول/ سبتمبر 2001م، تُريد إشعار المواطن الأمريكي، أنها قوية وقادرة على تحقيق النصر في أي مكان من العالم وحماية أمنه، وأنَّ القوى التي تناوئها لا بد من تدميرها.

إنه حتى وبعد أنَّ أُعلن بسرعة عن إنتهاء الأعمال الحربية في العراق، لم يعرف العراقيون الأمن ولا الأمان ولا السلام حتى الآن، وذلك مع إستمرار فراغ السُلطة الذي أدى إلى المزيد من الفوضى والاضطراب والصراع، إذ أنَّ الخطط الأمريكية لم تكن تهدف إلى بناء الدولة العراقية، قدر ما تخدم في واقعها المصالح الأمريكية الإستراتيجية والاقتصادية؛ لا رغبات الشعب العراقي (ديفيز، 2005: 15).

لقد أصبحت التهديدات واضحة وواقعاً ملموساً، من أنَّ المنطقة العربية، وتحديداً دول المشرق العربي، أنها مُعرضةً للضربات العسكرية الأمريكية، بهدف إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة، بما يهدد الأمن القومي العربي ككل، وتحديداً أمن دول المشرق العربي، بما يذهب في مصلحة الولايات المُتحدة الامريكية وحليفتها إسرائيل لتمكينها كقوة مُهيمنة في منطقة المشرق العربي، بإضعاف الدول العربية لصالح أمنها، في ظل التراجع المُستمر للثقل العربي سياسياً على المُستوى الدولي، وكذلك إستغلال الصراع الإيراني التركي على العراق ليصنع فوضى خلاقة بحيثُ يصعبُ السيطرة على الوضع، وبالتالي استخدام العراق لبلقنة المنطقة في خطوة ضرورية لإعادة رسم خريطة المشرق العربي من أجل تعزيز النفوذ الانجلو أمريكي (حسين، 2009: 429).

وفي ضوء ما سبق يبدو حالة العراق؛ أفضل تجسيداً لذلك النمط من الصراع حيثُ برغم زخم الُبعد الدولي في الحالة العراقية، فإن الصراعات الإقليمية التي أدارها العراق مع أكثر من طرف في وقت واحد، قد ساهمت في المآل الذي وصل إليه،

فالطموحات الإقليمية التي أدارها العراق والرغبة في تغيير الواقع والمُعادلة الجيوسياسية للإقليم ذي الأهمية الإستراتيجية؛ كان لها الدور الكبير في التوافق الضمني إقليمياً ودولياً على ضُرورة إبتداع صيغة جديدة لعراق مُشذب سياسياً ولا يُعكر صفو الترتيبات الإستراتيجية الإقليمية والدولية.

غير أنَّ مُحاولة إعادة صُوغ الحالة العراقية، بقدر ما نتج عنها فُرص ومكاسب إستراتيجية لبعض الأطراف الإقليمية والدولية، فإنها أنتجت بذات القدر خسائر ومخاطر لأطراف أخرى، ناهيك عن كون السياق الذي إندرجت في إطاره مُحاولة إعادة الصياغة تلك، بأنه سياق تغييري سعى إلى إعادة صُوغ وتشكيل منظومة العلاقات والأدوار والمراتب في الواقع الإقليمي.

وهكذا وفي ظل مناخ (نظام) دولي مُستجد وسريع التغيير، لم تُوفر مُتغيراته حتى الدول التي تبدو قائدةٍ لهذا النظام الإقليمي، وكذلك التفاهُمات التي سادت لعقود، فقد سقطت بفضل عدم قدرتها على مُسايرة الأوضاع المُستجدة، وبسُقوطها وزوال مفاعيلها إنكشفت العلاقات الإقليمية على نمط تصارعي جديد بين أطراف ترى أنه مصلحتها الإبقاء على ذلك الشكل القديم الذي يُساعد في إعادة إنتاج تجددها وإستمرارها، والحفاظ على مواقفها وأدوارها القديمة، وأطراف أخرى رأت في التغيير فُرصة لتغيير واقع إقليمي طالما وجدت نفسها في إطاره مرهونة بإمكانياتها وقدراتها وتطلُعات شعوبها لخدمة رؤى وتقديرات ومصالح بدت أنها لا عقلانية ولا رشيدة.

2.1.5 إحتلال العراق وفوضى عدم الإستقرار على أمن المشرق العربي

نجم عن الإحتلال الأمريكي البريطاني للعراق، عدداً من التحولات الإستراتيجية مثل تهديد أمن دول المشرق العربي، وإضعاف المُوقف العربي في مُواجهة إسرائيل، وزيادة تغلغلُ الدول الكُبرى، في ظل الصراعات والإنقسامات التي يُعاني منها العراق بعد الإحتلال؛ مما خلق وضعاً جديداً بدت آثاره واضحة على النظام العربي والإقليمي، جراء إنتقال السيادة إلى القوة المُحتلة، مما أطر ذلك إلى المساس بحصانة الأمن القومي العربي، وتحديداً دول المشرق العربي التي بدت

تعاني من آثار عدم الإستقرار في المنطقة، إذ فُرض على دول الجوار أنَّ تتكيف مع الواقع الجديد، كما أنَّ مُضاعفات تلك الحرب جاءت في ظل الإنقسام العربي، لتُضفي بظلالها على مُجمل المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، إضافة إلى إتساع الفجوة بين الأنظمة العربية الحاكمة، وتراجع خطط التنمية القومية، هذه الأمور جميعاً كان من شأنها الأضرار بمنعة دول المشرق العربي سياسياً وأمنياً، وهو ما ساعد على حدوث تحول وتغير في النظام الأمني القومي لدول المشرق العربي، يذهب في تجاه تمزيقه إلى عدة نُظم إقليمية فرعية (علاي، 2009: 13).

لقد إنعكست آثار الإحتلال سلباً على دُول الجوار، فزيادة الإرتباط الإستراتيجي الأمريكي في العراق شكل ضغطاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مُباشراً على مُختلف الأنظمة المجاورة للعراق، مما فرض الكثير من الإنعكاسات والتأثيرات على دول الجوار إذ أصبحت دول الإحتلال وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية؛ جار جديد في ظل مفاهيم العلاقات الدولية فلم تعد الولايات المتحدة الأمريكية دولة من قارة أخرى، بل أصبحت دولة لها تأثير مُباشر على سياسات جميع الدول المُجاورة للعراق وخاصة دول المشرق العربي (شكارة، 2005: 8).

ما يظهرُ جلياً بعد الإحتلال من آثار إنعدام الأمن والإستقرار في العراق جراء الإنتهاء به إلى الفرقة الطائفية والعرقية والجماعات السياسية الإسلامية والتقسيمات الداخلية على أرض الواقع بما تحمل معها من نُذر إستمرار العُنف والصراع العسكري والصراع السياسي، وبما يُنبئ بالمزيد من القلق والتأثير على دول المشرق العربي نتيجة إنعدام الأمن والإستقرار وتزايد الفوضى، بشكل يُهدد الأمن القومي لدول المشرق العربي (أحمد، 2004: 341).

إذ أنَّ الإنسحاب الأمريكي من العراق لم يعني نهاية الوجود الأمريكي، إذ أنها ستظل حاضرة في المشهد السياسي العراقي بقوة من خلال وجودها العسكري الكثيف في منطقة الخليج العربي؛ من خلال قواعدها المُنتشرة في المنطقة، وهو ما يُمكن أنَّ يفرض عليها التدخل جراء ما بُدأ في العراق من مرحلة سياسية جديدة وحرجة تستند إلى توازنات هشة من الصعب إدامتها، وهو الأمر الذي ينتفي معه أي إستقرار في العراق (تشو مسكي،2011: 15).

حيثُ التصدع في العراق قد تفاقم مع الحرب على سوريا وما فيها من تداعيات داخلية قد أفاد من تراث الفتنة الكبرى بين السنة والشيعة، في كل من العراق وسوريا، بحيث إنحسرت الحقيقة السياسية للصراع ليتخذ شكل الفتنة ما بين السنة والشيعة على إمتداد المنطقة (سليمان، 2014: 2).

3.1.5 سوريا في الصراع

لقد وقعت الولايات المُتحدة الأمريكية تحت وطأة التخوف الكبير خاصة من التغيرات التي حدثت في المشرق العربي الذي ولد صراع الفاعلين حول النفوذ، حيثُ أنَّ التحدي المُمكن للسيادة الأمريكية ما تشكله الأصولية الإسلامية وهو الذي تعتبره جزءاً من المُشكلة في هذه المنطقة المُتشظية بالتنوع الأثني، وهو الذي إستغلته الولايات المُتحدة الأمريكية وخاصة الأصولية الإسلامية من خلال إستغلال الحُدود الأثنية والنزاع العربي الإسرائيلي للعمل على إسقاط الحكومات في المشرق العربي (أبو سمرة، 2020: 15).

أخذت الولايات المُتحدة الأمريكية على عاتقها لعب دور الشرطي في العالم، لتحاسب الدول في المُجتمع الدولي وذلك طبقا لما تضعه من تصنيف لها من "دول معادية" أو"دول محور الشر" أو"دول مارقة" أو"دول حليفة"، وهو ما آثار التساؤلات حول ما هي المحطات التالية بعد العراق؟ إذ كانت الإجابة في تصريحات المسئولين الأمريكيين بتوجيه التهديدات إلى كل من سوريا وإيران، والتي عُدت محطات تالية تحت مظلة مُكافحة الإرهاب، على الرغم من تحالف سوريا مع الولايات المُتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية ضد العراق، إذ أنَّ تطور التهديدات تجاه سوريا كان نتيجة تعنتها في عملية السلام، والتي جاءت بخلاف المفهوم الأمريكي، إضافة إلى أنَّ إستهداف سوريا كان أيضاً نتيجة الدعم الذي تقدمُه للمقاومة اللبنانية وحزب الله اللبناني، ولفصائل المُقاومة الفلسطينية، وكذلك التعاون الإستراتيجي مع إيران، وعدم تعاطيها مع الإحتلال الأمريكي للعراق (الحباشنة، 2001: 207)، ذلك أنَّ القوات الأمريكية مُنتشرة في الخليج، وهي على إستعداد، ويُمكن إستخدامها تجاه سوريا، وبذلك أصبح هناك خطورة كبيرة في شن حُروب في ظل مُسميات مُكافحة

الإرهاب، بإعتبار أنَّ الولايات المُتحدة الأمريكية ووفقاً لمصالحها تختار الدول التي توجه لها الضربات الوقائية، بما يُفضي بآثارها إلى الإعتداء على سيادة الدولة تحت مظلة مفهوم الحرب ضد الإرهاب، من خلال الزعم بإمتلاك تلك الدولة للقدرات النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، إذ أدى هذا المفهوم الأمريكي إلى أنَّ تكون الحرب بديلا عن السياسة، ما يجعلها عملية مُستمرة لا تتوقف، بما يذهب إلى فرض أزمات على دول غير مرغوب في سياستها، بما يُمهد الطريق أمام توجيه الضربات الوقائية بل أصبحت أحد أساليب إدارة السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما كان يُصاغ تجاه سوريا كرد لمُمانعتها وتعنتها (حسين، 2009: 430-431).

كانت دول المشرق العربي، من أكثر المُتضررين من السياسة الخارجية الأمريكية الثورية المُحافظية، لكن وبالرغم من الإنتهاء الرسمي لحقبة المُحافظين الجُدد إلا أنَّ ملامح سياستهم كانت بادية في سياسة إدارة أوباما، إذ إستمر منطق الاستقطاب السياسي الإقليمي يطبع المنطقة، فالولايات المُتحدة المتحدة وحلفائها في إسرائيل كانت تقف في مُواجهة دول مارقة كسوريا وإيران، إذ عُدت سوريا وفقاً للإستراتيجية الأمريكية جزء حساساً، لمُحاصرة روسيا من جهة الجنوب الغربي والحيلولة بينها وبين المياه الدافئة لذا فإقامة أنظمة حليفة في مناطق حساسة كهذه تُمثل دفاعات مُتقدمة للأمن القومي الروسي، إضافة إلى ذلك فإنَّ سوريا عُدت دولة إرتكازية، لذا فأهمية المنطقة بالنسبة للطرفين جعل من المنطقة بالمفهوم الجيوبوليتيكي منطقة تضارب مصالح، مُضراً بالمصلحة الأمريكية في المنطقة لذا فإنَّ عملية تحريك توازنات المنطقة وإعادة تشكيل خارطتها السياسية أصبح مطلبا لابد منه وذلك في تجاه ما يُساعدها على تقويض القوى الصاعدة في الشرق لاسيما الصين وروسيا (خشيب، 2012: 65).

4.1.5 الجزيرة العربية في الصراع

تأثرت منطقة الجزيرة العربية بالتحولات الدولية، التي شهدها النظام الدولي، إذ تُعد منطقة الخليج العربي من أكثر مناطق العالم تأثراً وتأثيراً بتطورات النظام الدولي، وتوجهاته، وقضاياه، وذلك في ضوء حسابات من أهمها الوجود والنفوذ الدولي،

والذي يرتبط بطبيعة هيكل القوة في النظام الدولي، وببعض القضايا الدولية المُرتبطة بأمن الطاقة الجزيرة العربية، وهي الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، السعودية والكويت وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية ومملكة البحرين وقطر، ذلك أنَّ الجغرافيا السياسية لهذه الدول ليست مُتماثلة، إذ تتميز السعودية بالمساحة الكبيرة، ما يجعلها تمتد من الخليج العربي إلى البحر الأحمر، إذ تجاور مُباشرة كل من العراق واليمن والأردن، إضافة إلى أنها تقع بالقرب من قوتين إقليميتين، إيران ومصر، بينما الإمارات العربية المُتحدة وسلطنة عُمان، تُعد مساحتها مُتوسطة نسبياً، إما مساحة كل من الكويت وقطر والبحرين فهي صغيرة جداً، وقد لعب موضوع الأمن الداخلي والخارجي لمُعظم دول الخليج دوراً مهماً في السياسات العامة لهذه الدول، كما تطورت العلاقات الداخلية بين دول الخليج بإتجاهات مُختلفة تتراوح بين التعاون والحرب، وتداخلت العوامل الدولية والإقليمية في بلورة مسألة الأمن ومفاهيمها ومُكوناتها وإتجاهاتها، وأثرت عدة تحولات خطيرة على تصورات دول الخليج المُختلفة لمسالة الأمن، خاصة وأنها تتعرض لضغوط دولية في النظام الدولي تستهدف الحفاظ على مصلحة تدفق النفط وبأسعار معقولة للدول المُستهلكة، لقد خضعت هذه المنطقة خلال القرون الماضية لغزوات إستعمارية مُتعددة، وفرضت الدول المُستعمرة رؤيتها الأمنية على المنطقة ودولها، خاصة وأنها لا تمتلك القدرة على المُواجهة وطرد الدول الأجنبية المُستعمرة، لأنها كانت تعيش حالة من الضعف لم تُمكنها من بناء سياسة أمنية مُشتركة تحقق فيها أمن المنطقة، ولم تتمكن في الوقت نفسه من طرد الدول الإستعمارية منها، إذ أنَّ هذه المنطقة حديثة النشأة سياسياً، أي أنه لم تكن هناك دول عربية خليجية مُستقلة قبل ستينيات القرن الماضي سوى المملكة العربية السعودية، وتلاها الكويت وسلطنة عُمان عام 1962، والأمارات والبحرين وقطر إستقلت وأصبحت دولة في عام 1971م (علوي،2014: 11-14).

ترابط الأمن القومي لدول الجزيرة العربية بمنظومة الأمن القومي لدول المشرق العربي ككل، حقيقة وأمر واقع، إذ نجد أنَّ الأخطار مهما تنوعت والتي من شأنها الإضرار بالأمن القومي لدول الجزيرة العربية هي من شأنها كذلك الإضرار بالأمن

القومي العربي بشكل مُباشر، وأنَّ مصادر التهديد هي من الأولويات الهامة لتحديد نوافذ الخطر، وكيفية التعامل معها بُغية الحفاظ على المصلحة القومية لدول الجزيرة العربية في ظل منظومة الأمن القومي العربي بشكل عام، لقد إنصبت السياسة الدولية لوضع إستراتيجية مُوحدة تضمن تحقيق هدف مركزي يتمثل بضمان تدفق النفط من الخليج نحو الغرب، وتأمين المصالح الدولية في الخليج العربي، عبر العمل على منع أي تهديد يُوقف إمدادات النفط، سواء من خلال إغلاق مضيق هرمز أو باب المندب في حالة إندلاع صراع عسكري، أو من خلال المُقاطعة، وإستخدام النفط كسلاح اقتصادي لتحقيق أهداف سياسية، لذلك فأنَّ خُطورة عدم الإستقرار في الجزيرة العربية تُدركه الولايات المُتحدة وحُلفائها، بأنه سيؤثر على مصالحها الحيوية فيه، نتيجة ضعف القدرات الذاتية الدفاعية لدول الخليج العربية، إضافة إلى بُنيتها المُجتمعية الهشة، كالتنوع والتعقيد الاجتماعي والقبلي (الحاج، 2005: 282).

إذ أنَّ إندلاع أي صراع في الجزيرة العربية ستكون له آثار خطرة في التوازن الدولي، وأنَّ كثرة التناقضات الموجودة فيه، تقلل من فُرص الإستقرار وتوفير الأمن في هذه المنطقة المُهمة، ومن هنا سعت الولايات المُتحدة الأمريكية، لوضع قواعد تمنع تحول التنافس على الخليج إلى صراع دولي واسع النطاق، وإلى وضع الخطط لمواجهة مُختلف الإحتمالات، فيما يتعلق بترتيبات الأمن في منطقة الخليج في أعقاب حرب الخليج الثانية والثالثة، والعلاقة بين أمن الجزيرة العربية وبعض القضايا في العالم العربي، ودور القوى الإقليمية في تنظيم القضايا المُتعلقة بتحقيق الأمن، ومُكافحة الإرهاب (الزيات، 2008: 69).

يتصل بأمن وإستقرار الجزيرة العربية؛ تأثيراً، البرنامج النووي الإيراني، حيثُ ذهبت الولايات المُتحدة، في التعامل معه عن طريق المُفاوضات والحوار مع الجانب الإيراني، مُبتعدة عن إستخدام الحل العسكري الذي قد ينجمُ عنه مُضاعفات خطيرة تتركز حول المُنشآت النفطية في الخليج وعلى مضيق هرمز، مما قد يتسبب بإقفال المضيق، وهو ما دأبت تلوح به التهديدات الإيرانية أكثر من مرة، إذ أنَّ المخاوف الأمنية هي التي توجه هذا الإهتمام بأمن الخليج، لإرتباطه في المقام الأول بالطاقة،

إضافة إلى مساعيها لمُواجهة الإرهاب والتعامل مع الصراعات والنزاعات الإقليمية (السويدي، 2006: 11).

ساعدت الطبيعة في جعل الخليج بُحيرة صالحة لإيواء الأساطيل المُحاربة، إذ أنَّ أعمق أجزاء الخليج لا يتجاوز مئة متر، ويُوجد فيه مناطق واسعة لا يتجاوز عُمقها أربعين متراً، في حين أنَّ الأعماق الكبيرة في الخليج تُحيط بساحل هضبة إيران، ومضيق هرمز، وهذه الخصائص تُمثل سلاحاً ذو حدين فهي من جهة تجعل من المُستحيل على السفن ذات الحمولة الضخمة الإقتراب من الخليج العربي، ومن جهة أخرى تجعل من الخليج في مجموعه بحيرة تهيئ لمن يتحكم في مداخلها أنَّ يجعل منها منطقة صالحة لإيواء الأساطيل وحمايتها من أي هجوم أو صدام بحري (ربيع، 1984: 380).

يُشير المنظور الجيوسياسي لأمن هذه المنطقة على نحو مبدئي إلى مُقاربة تفاعُلاته بما هو أمن إقليمي، يعنى بمجموعة من الدول المُتجاورة جغرافيا. ويُمكن أنَّ يتسع هذا المنظُور للإشارة إلى الأثر الذي تتركه سياسات إقليمية ودولية أوسع مدى، من إنَّ مفهوم الأمن في منطقة الجزيرة العربية، يتطلب تحديد مصادر عدم الإستقرار في تلك المنطقة، والتي تتمثل فيما يلي (المرهون، 2006: 6- 7):

1. عدم إستقرار في العراق وإتجاهه إلى مزيد من العُنف الداخلي الطائفي .
2. الأوضاع في اليمن وزيادة وتيرة العُنف الداخلي المُسلح فيه.
3. قضية البرنامج النووي الإيراني.
4. ما تذهب إليه الإتجاهات الجديدة نحو الإصلاح السياسي، وما تفرضه من مفاعيل على مُستوى الساحات الوطنية وعلى المُستوى الإقليمي العام.

ونتيجة لما تحظى به الجزيرة العربية من أهمية إستراتيجية في لعبة النفوذ الدولي، فقد ذهبت الولايات المُتحدة الأمريكية تجاه طرح صيغ وترتيبات أمنية، في إطار سياستها في المنطقة، إذ يتعذر فهم أمن المنطقة بمعزل عن الرؤية الأمريكية لها، وأيضاً بمعزل عن طبيعة التفاعُلات الإقليمية الكُلية بين دولها، لتحديد أي من الترتيبات الأمنية تُعد أكثر إتساقا، خاصة بعد التغيير الذي طرأ في البيئه الأمنية بعد حرب الخليج الثالثة (المرهون، 2006: 17).

5.1.5 أمن وإستقرار منطقة الجزيرة العربية

لقد تحملت بريطانيا مسؤولية الأمن منذ الإكتشاف الأول للنفط بكميات تجارية في جنوب إيران عام 1908م، وحتى إنسحابها من المنطقة عام 1971م، تاركة للولايات المُتحدة الأمريكية وحدها أعباء هذه المسؤولية، وكانت بريطانيا تعتمد على إيران، وجعلت من الشاه سيداً وحامياً له، ثم دخلت الولايات المُتحدة الامريكية لتُساهم معها في تثبيت الحكم على هذه الصيغة في إيران والمُحافظة على أمن الخليج، فكانت إيران مسؤولة عن حماية هذه المنطقة في مُواجهة الاتحاد السوفيتي السابق وتجاه أي دولة من دول المنطقة (عشقي، 2006: 56).

إلا أنه وقبل الإنسحاب البريطاني من الخليج كانت الولايات المُتحدة الأمريكية قد حددت أهدافها فيه، وتمثلت في خمسة أهداف (عشقي، 2006: 58):

1. تعزيز الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج.
2. ضمان حرية وسلامة تدفق النفط إلى الأسواق العالمية.
3. الحفاظ على حرية الملاحة في الخليج وأمن الممرات البحرية .
4. تدعيم أمن الحُلفاء والأصدقاء بمنطقة الخليج.

ولتحقيق هذه الأهداف، إنتهجت الولايات المُتحدة الأمريكية عدداً من السياسات، فكان أولها (مبدأ نيكسون) عام 1969م، تلاه (مبدأ كارتر) عام 1979م، الذي يقضي بإنشاء قوة التدخل في سياسة الإحتواء المُزدوج، وأخيراً سياسة بوش الأب والابن؛ التي تقضي بتحقيق الوجود العسكري الأمريكي، فحققت ما يُعرف بالجوار الإستراتيجي، وتخلت عن الحماية بالوكالة، وخرج الخليج من مُعادلات الأمن الهشة، ليدخل تحت مظلة الأمن القومي الأمريكي التي تعتمد على الوجود العسكري المُباشر، كما هيأت لها أحداث 11 سبتمبر 2001م، الأجواء وقدمت لها الذريعة، بالوجود خلف الخطوط الإيرانية، كما أتاحت لها الإقتراب من النفط (عشقي، 2006: 60).

وفي سبيل ذلك، فقد كانت قد عقدت الولايات المُتحدة الأمريكية منذ عام 1991م، عدداً كبيراً من الاتفاقيات العسكرية والأمنية مع دول الخليج، حصلت

بموجبها على بنية، ووجود عسكري مكون من قواعد عسكرية، وموانئ، ومنشئات، ودفعت دول الجزيرة العربية إلى زيادة نفقاتها العسكرية إلى مُستويات كبيرة، حتى تتمكن تلك الدول من زيادة قدرتها الفاعلية الوطنية (عبدالله، 2004: 13).

ولكن بعد أحداث 11سبتمبر 2001، قامت الولايات المتحدة بإعادة نشر قواتها بمنطقة الخليج من أجل إعادة بناء نظام أمني، يرتبط بالنظام الأمني الذي تسعى إلى تدشينه بإعتماد إستراتيجية الهجمات الوقائية، والتي تنطلق من رؤية واشنطن في توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد أي دولة ترى أنها تُمثل خطراً للأمن الأمريكي بمفهومه الواسع (خليل، 2004: 247).

تذهب السياسة الأمريكية في منطقة الخليج بعد إحتلال العراق في أنها تتمحور حول إحتواء إيران من خلال قبولها كقوة إقليمية وشريكا في العراق، والسعي لعزلها عن الصراع العربي– الإسرائيلي، وإنجاز مُعاهدات أمنية وعسكرية واقتصادية مع العراق قبل الرحيل، مع العمل على إبقائها في حالة إضطراب. وذلك في مُقابل تحصين الخليج، بالقواعد، والسلاح، وتعزيز دور دول مجلس التعاون الخليجي (ياسين، 2010: 67).

وهكذا أصبحت الرؤية الأمريكية لأمن منطقة الخليج تُحدد بالأُسس الآتية (كشك، 2006: 148– 149):

أولاً: لا يُمكن الفصل بين قضية أمن الخليج، وبين التغير في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، وخاصة بعد الحرب على العراق.

ثانياً: ترى الولايات المُتحدة أنه من الصعوبة العودة مجدداً إلى سياسة الحليف الإقليمي (رجل الشرطة)، وذلك بالنظر إلى عدة إعتبارات:

1– حيثُ ترى الولايات المُتحدة أنَّ إيران تُهدد أمن وإستقرار الخليج.

2– أنه بالرغم من جهود بناء وإعادة أعمار العراق بما يتضمنه ذلك من تغيير نظامه السياسي ليُصبح نموذجاً للديمقراطية في المنطقة، إلا أنّها تواجه صُعوبات جراء ظروف عدم الإستقرار وإخفاقها هناك، وهو ما ينعكس على الأمن لمنطقة الجزيرة العربية.

3- صعوبة إعتماد الولايات المُتحدة الامريكية على دول الخليج العربية الست كعامل توازن في مُواجهة العراق الجديد وإيران.

أما فيما يتعلق بمُستقبل التصور الأمريكي لأمن الجزيرة العربية فيُمكن الإشارة إلى مُساهمات مراكز الدِّراسات الإستراتيجية الأمريكية التي وضعت عدداً من الصيغ لأمن الخليج أهمها (الحمد، 1997: 179):

أولاً: الوجود الأمريكي المُباشر في المنطقة ينقسم إلى عسكري وسياسي، فالعسكري يصطدم بالإرهاب الذي يُقاوم هذا الوجود، وغياب الدعم الشعبي للولايات المُتحدة الامريكية بسبب مُساعدتها لإسرائيل، لكن ذلك لا يُثني الولايات المُتحدة الأمريكية عن خططها، إلا أنه يشكل قيوداً عليها، أما الوجود السياسي فيتحقق من خلال العلاقات المُميزة مع دول الخليج مما يحدُ من المُشكلات الإقليمية.

ثانياً: النظام الرأسي في الأمن، وهذا يتطلب أنَّ يكون النظام الأمني مُتعدد الطبقات، إذ يبدأ بالتعاون الثنائي بين دول الخليج والولايات المُتحدة الأمريكية، ويعتمد في ذلك على المُناورات العسكرية المُنتظمة مع دول المنطقة، ممّا يرفع من مُستوى الكفاءة العسكرية، كما يُؤدي إلى التخفيف من الوجود العسكري الأمريكي المُباشر.

أما المستوى الثاني فيعتمد على المُنتدى الإقليمي لأمن الخليج (Gulf Regional Security Forum) شأنه شأن مُنظمة الأمن والتعاون الدولي، ومُنتدى الآسيان، فيتكون أعضاؤه من أعضاء أساسيين هم: دول مجلس التعاون الخليجي، والعراق وإيران. بالإضافة إلى دول من خارج المنطقة، ومُنظمات لها إهتمام بالخليج، بحيث تربط أطراف الخليج بشبكة من الترتيبات الأمنية القابلة للتوسع والإنكماش بحسب الإحتياجات الأمنية، ويستهدف هذا النظام إيجاد بيئة آمنة تشترك فيها دول المنطقة، وتشعُر بأنَّ لها مصالح جوهرية تتماشى مع أهدفها القومية.

ثالثاً: توسيع رقعة حلف شمال الأطلسي، بحيثُ يمتد هذا الحلف إلى منطقة الجزيرة العربية من خلال إنشاء حلف دفاعي إقليمي، وهذا يتطلب وضع التهديدات

الإرهابية في الحسبان، مع عدم الفصل بين أمن الجزيرة العربية وأمن المشرق العربي والأمن العالمي، كما يتطلب الحد من المُنافسة الإقليمية بين الدول وذلك بإيجاد صيغ للتوازن في المصالح والقيم.

وبناءً على ذلك، تذهب توجهات النظام الدولي تجاه منطقة الجزيرة العربية إلى إبقائها خارج دائرة التأثر، والحيلولة دون تحقيق أي عُنصر من عناصر التكامل أو الوحدة الأمنية والعسكرية أو الاقتصادية بين شطآنه الثلاثة لا على قاعدة الجغرافيا، ولا على قاعدة المصلحة الاقتصادية المُشتركة المُتمثلة بالطاقة، ولا على قاعدة الوحدة الثقافية والحضارية أو المصلحة الأمنية المُشتركة، لأنَّ ذلك في إعتقاد النظام الدولي مصدر خطر حقيقي على نفوذ الولايات المُتحدة والغرب وهيمنتها على مُقدرات المنطقة وسياساتها وموقعها الإستراتيجي.

6.1.5 الصراع العربي _ الإسرائيلي

إنَّه لم يعد يُخفى على أحد مدى الإلتزام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية المُعلن فيما يتعلق بأمن إسرائيل؛ في مقابل الأمن العربي، مما شكل في ظل غياب قوى عظمى في مُواجهة الولايات المتحدة، تهديداً كبير للأمن القومي العربي ككل، وتحديداً دول المشرق العربي التي تعاني من أزمة التفكك العربي جراء حرب الخليج الثانية، وإتساع أفق الخلافات العربية_ العربية على المُستويين الإقليمي والدولي، والذي جلب نتائج خطيرة على مُستقبل العلاقات العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مُخلفاً آثاراً أدت إلى زيادة الخلل في الميزان العسكري لمُستوى صالح إسرائيل، وهو ما جاء من خلال تدمير قوة العراق العسكرية والاقتصادية، وإستثناء إسرائيل من أي إعلان أو نص على منع إنتشار الأسلحة الصاروخية الباليستية أو أسلحة الدمار الشامل، وهذه عوامل تذهب في غير صالح الأمن القومي العربي لدول المشرق العربي (حسون، 2010: 334).

تُعدُّ إسرائيل من أقوى مصادر التهديد للأمن القومي العربي بشكل عام، وتحديداً المشرق العربي، إذ إنها تسعى دائما لإستغلال الظروف الإقليمية والدولية لتحقيق مكانة لها للقيام بدور القوة الإقليمية في المنطقة بمُساندة حليفها الإستراتيجي

الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال زيادة قدراتها بإمتلاك أحدث الأسلحة لبناء قوة تسمح لها بفرض السلام الذي تريد من خلال مسارات عملية السلام المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتسوية الصراع العربي _ الإسرائيلي، بحيثُ تجعل أمنها هو المرجعية الرئيسة في إطار المُعاهدات والمُفاوضات المُستمرة بُغية التمهيد لقيام مشاريع إقليمية تعاونية، كمشروع الشرق أوسطية، وبرنامج التعاون والحوار، تذهب في مؤداها إلى عملية تغيير جذري من خلال مُحاولة خلق وقائع مادية، وبنية تنظيمية ومُؤسسية تُسهم في إعادة تشكيل خريطة المنطقة العربية وبشكل تدريجي في إطار صيغ لها بُعدها الأمني والسياسي والاقتصادي، بما يمُس بُنية الأمن القومي لدول المشرق العربي، بإختزال الوطن العربي كوحدة إقليمية إلى أجزاء يجري التعامل معها، من خلال توسع إسرائيل ودخولها في نسيج منطقة المشرق العربي وتطويقه في إطار هذه المشاريع بهدف القيام بدور القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة مع حليفها الإستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية (الشكري، 2012: 498).

7.1.5 الخطر النووي الإسرائيلي الإيراني وأمن المشرق العربي:

1.7.1.5 البرنامج النووي الإسرائيلي

تسعى إسرائيل لإنتاج الأسلحة وتطوير ترسانتها العسكرية، وتطوير البنية الأساسية القومية المُتمثلة في مجالات العلوم المُختلفة بما يُشكل ركيزة وقاعدة للإنطلاقة التكنولوجية، إذ بُدأ الإعداد للبرنامج النووي الإسرائيلي في بداية السنوات الأولى لإسرائيل في عام 1949م، وفي ضوء التتبع التاريخي لنشأت البرنامج النووي نجد أنَّ إسرائيل برغم إنكارها الدائم لإمكاناتها في هذا المجال، إلا أنها تسعى إلى ما يُهيئ إستمرار سيادتها بالمحافظة على دورها بإعتبارها قوة إقليمية، لإمتلاكها مُستويات تسليحية عالية، في ضوء علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضاً من خلال إضافة إسرائيل إلى ترسانتها العسكرية قوة ردع بإمتلاكها السلاح النووي، إذ أنه لا يخفى على أحد أنها تُعتبر الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم توقع على مُعاهدة حظر الإنتشار النووي (دسوقي،2011: 52).

استئناف المفاوضات بين إيران ودول (5+1)؛ وهي الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الصين بالإضافة إلى ألمانيا، أثار ردوداً إسرائيلية رسمية رافضة لتلك المفاوضات من خلال التأكيد على أنها ستتبنى كافة الخيارات والوسائل التي تمكنها من الحيلولة دون إمتلاك إيران للسلاح النووي، إذ أنَّ التقاربات السياسية المُتنامية بين إيران وواشنطن، في الرؤية الإسرائيلية تُؤسس إلى تفاهم إستراتيجي يُمكن إيران بموجبه من إمتلاك السلاح النووي في إطار صفقة مُركبة وشاملة، لجني حزمة من المصالح التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لكسبها وذلك من خلال توظيف النفوذ الإيراني الإقليمي وقوتها النووية المروضة أمريكيا لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة، والعمل على تفريغ الدول العربية وإبتزازها على المُستويين الإستراتيجي والاقتصادي، وهو في الرؤية الإسرائيلية ما يُفضي إلى تحقيق توازن الرعب بين إيران وإسرائيل، الأمر الذي سيُفقد إسرائيل ميزتها النسبية الإستراتيجية في إحتكار السلاح والردع النووي، في منطقة الشرق الأوسط ككل، بما يذهب بدوره بتداعيات إستراتيجية وسياسية خطيرة على طبيعة التفاعُلات السياسية والعلاقات الإقليمية وإنعكاسها على أمن منطقة دول المشرق العربي كمنطقة صراع وتنافس على الهيمنة الإقليمية، مما يجعل المنطقة تقع إمام خطورة أي هجوم عسكري إسرائيلي ضد المنشآت النووية الإيرانية (عبدالفتاح، 2013: 116-117).

2.7.1.5 البرنامج النووي الإيراني

بالرغم من قدم البرنامج النووي الإيراني، وتوقيع إيران على إتفاقية منع إنتشار السلاح النووي، إلا أنه لم تُثر حوله أية شكوك قبل الإحتلال الأمريكي البريطاني للعراق عام 2003م، حيثُ ومُنذ هذا التاريخ ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى مُمارسة الضغوط الهائلة على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بحُجة أنَّ إيران تمتلك برنامجاً نووياً عسكرياً تسعى من خلاله لإستخدام التقانة النووية في المجال العسكري، وذلك بناءً على ما تقوم به إيران من تخصيب اليورانيوم، مما قوى بواعث الشُكوك الدولية في المقاصد الإيرانية، وتلاحقت التطورات حول الملف النووي مع بدايات عام 2006م، في صدور قرار مُحافظي الوكالة ليقضي بتحويل الملف

النووي الإيراني إلى مجلس الأمن من دون إتخاذ إجراءات عقابية في تلك المرحلة، وجاء مدعوماً من قبل روسيا والصين في مجلس الأمن لمشروع القرار البريطاني والمدعوم أيضاً من الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران مما جعل الغطاء الدولي لأي ضربة عسكرية أمر شبه مُستحيل، والتي إذ ما تمت ستكون كارثة بكل المقاييس على دول المشرق العربي، وتحديداً دول شبه الجزيرة العربية، لقد قُوبلت الأزمة النووية الإيرانية من قبل دول المشرق العربي بإتباع سياسة الصمت والتجاهل، لإعتقادها بأنَّ الأزمة ترتبط بمُجمل التفاعلات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، أو بالتهديدات المُتبادلة ما بين إيران وإسرائيل، وكذلك رؤيته لهذا النشاط كأداة ضغط على إسرائيل للإنضمام إلى مُعاهدة منع الإنتشار النووي، وأيضاً ما تتسم به الأزمة من قدر من السيولة وعدم الوضوح في خيارات أطرافها الرئيسة، فالتوجهات الإيرانية التي رافقت البرنامج النووي الإيراني من أنشطة لم يثق العالم في سلامتها، مما أخذ بالجانب الدولي للسعي لإيقافها بصورة نهائية، الأمر الذي يحصرُ الأزمة في أمور فنية وليس في أمور إستراتيجية، من وجهة النظر العربية (راشد، 2006: 155).

يُعد تطور القدرة النووية الإيرانية عاملاً آخر إلى جانب القدرة النووية الإسرائيلية، بما يُهدد الإستقرار والأمن في منطقة دول المشرق العربي، وبما يذهب إلى سباق تسلح وإشاعة مناخ من عدم الثقة، وهو ما دفع تجاه السعي للإعلان عن شرق أوسط منطقة خالية من السلاح النووي، وذلك بإستناد هذا المطلب إلى الفقرة 14 من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 687 المؤرخ في 2 أبريل/ نيسان 1991م، حيث نص على إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية كمقدمة لأزالتها من الشرق الأوسط، نظراً لإستناد القرار إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى أنه ينطبق على منطقة الشرق الأوسط بمعناه الواسع والذي يضُم دول المشرق العربي، وإنصراف القرار ليشمل كل من إيران وإسرائيل، وهذا توجه يتناسب وأمنها الوطني والإقليمي لدول المشرق العربي (القيسي، 2006: 37).

لقد جاء الاتفاق النووي المرحلي الذي توصلت إليه إيران مع مجموعة"5+1" في الرابع والعشرين من نوفمبر 2013م، نُقطة تحول بالغة الأهمية في مسارات المُفاوضات المُتعلقة ببرنامج إيران النووي، والتي كان يُمكن أنَّ تصل إلى التسوية

الشاملة للازمة ما بين إيران والغرب، وعلى الرغم من أنَّ المفاوضات بشأن الإتفاق النهائي تتم ما بين إيران ومجموعة "5+1" إلا أنَّ هناك أطراف أخرى لديها من الإهتمام بالمسار التفاوضي جراء تأثيراتها التي قد تطال مصالحهم وعلى توازنات القوى لمنطقة دول المشرق العربي، ويأتي في مقدمتهم إسرائيل الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة، وهي التي كانت ولا تزال تسعى إلى مزيد من العقوبات على إيران لثنيها عن برنامجها النووي، وهو التحدي الذي أخذ شكل الأزمة المُمتدة، في ظل عدم إظهار إيران بما يدل على نيتها في أنَّ تُصبح شريكاً إيجابياً، خلافاً لطموحات إيران لفرض هيمنتها على دول المشرق العربي، من خلال التدخل في الشؤون الخليجية الداخلية، والمُناورات الإستفزازية، والتهديد بغلق مضيق هرمز، وإستمرار إحتلالها للجزر الإماراتية، إضافة إلى الطموح النووي كسلاح أو كخطر بيئي، وكذلك الإستدارة الأمريكية نحو إيران تُمثل نقطة تحول في العلاقات الأمريكية _الإيرانية وهو ما يفضي إلى مزيد من التهديدات لأمن دول المشرق العربي، في ضوء المسارات التفاوضية السرية التي لم تظهر كلها على العلن والتي يُمكن أنَّ تُفضي إلى تنازلات لها أثرها على دول المشرق العربي، في ضوء عدم معرفة حدود المساومة ما بين الدول الغربية وإيران بشأن الحدود المسموح بها لإيران في مجال إمتلاك الطاقة النووية، إذ أنَّ الخشية الخليجية من أنَّ وفاق إيراني – أمريكي نهائي أنَّ يُؤدي إلى إعادة النظر في القوة البحرية الدولية والتي تتواجد في مُحيط منطقة الخليج العربي، وهي التي تنشط في مُحاربة القرصنة في الخليج وتعنى بمُتابعة الحصار البحري على إيران، لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، إذ لهذه القوة تأثير في ضبط التفاعلات العسكرية في المنطقة، وضمان إستقرارها (الرميحي، 2014: 58-63).

8.1.5 تصاعد دور دول الجوار الجغرافي تجاه أمن المشرق العربي

إنَّ التصاعد الذي شهده الوطن العربي، وتحديداً منطقة دول المشرق العربي، جراء التحولات الدولية، في دور دول الجوار الجغرافي، وزيادة أطماع هذه القوى الإقليمية لتحقيق مصالحها، على حساب أمن الأطراف العربية من خلال التدخل في

شـؤونها الداخليـة، وزعزعـة الإسـتقرار وإثـارة الفـتن والإنقسـامات القوميـة المذهبيـة والطائفية، وإرتقاءاً بالمحاولة بالسعي لإمتلاك القدرة على تحديد نمط التفاعُلات على المُستوى السياسي والاقتصادي والأمني فيما بين الأقطار العربية، لتحقيق هدفها بأنَّ تكون المُحدد الرئيسي للعلاقات الإقليمية، ومن ضمنها التفاعُلات العربية –العربية، فـي إطـار رؤاهـا ومنظورهـا وتصـوراتها فـي أثـراء الخلافـات والتـوترات والصـراعات المـؤطر لهـا أنَّ تنشـأ، وكـذلك تعظـيم مصـالحها ومحاولاتهـا للقيـام بـدور أكبـر علـى الساحة الدولية (السرحان، 2002: 104).

يُمكن إستجلاء التفاعُلات والتبدل في التعامل نتيجة التحولات الدولية، بوضوح فـي مواقـف كـل مـن إيـران وتركيـا، فـي إطـار منطقـة دول المشـرق العربـي، إذ نجدَّ إهتمام تركيا بالقيام بدور فاعل في المنطقة، جاء جراء الموقف الأوروبي من رفض إنضمامها للاتحاد الأوروبي، وكذلك الإعتبارات التي أفرزتها حرب الخليج الثالثة، وفي مصالحها الاقتصادية في المنطقة، فمن خلال الرؤية التركية فإنها وجدت فضاء أرحب من خلال التحرك في الدائرة العربية على المُستوى الإقليمي، وإستخدام نفوذها أيضاً على المُستوى الدولي، في ضوء قدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، بتقوية دورها في عدة محاور بالمشاركة في مشاريع نقل المياه، وإنشاء صـندوق للتنميـة فـي المنطقـة وغيرهـا مـن المشـاريع، إمتـداداً إلـى المُشـاركة فـي المفاوضـات السورية_الإسرائيلية، إلـى موقفها من الإحتجاجات الشعبية العربية في بعض الدول العربية وخاصة العراق وسوريا، وما شهدت علاقاتها مع هاتين الدولتين مـن إنتكاسـة لأسـباب سياسـية تتعلـق بـالموقف التركـي مـن الإحـداث الجاريـة علـى الساحة السورية، ورعايتها مُؤتمر دول أصدقاء سوريا الداعم للحركة الإحتجاجية، إضافة إلى خلافها مع العراق فيما يخص حزب العمال الكردستاني التركي وتوغلها في داخل الأراضي العراقية، وإثارتها مسألة الأراضي المتنازع عليها، وكذلك حصص المياه التي تم تقاسمها فيما بين هاتين الدولتين عبر دجلة والفرات، إنه وبالنظر إلى العلاقة العربية_التركية، وما تخللها من مد وجزر في ضوء المحاولات التركية في فرض وجودها في التفاعلات الإقليمية على مُستوى دول منطقة المشرق العربي،

جعل منها محل خلاف حول ما أذا كانت دعم للأمن دول المشرق العربي أم مصدر تهديد له (الجغبير، 2012: 100).

أمَّا إيران، فتعد من الخطر ما يجعل منها مصدرا من مصادر التهديد لأمن دول المشرق العربي، وذلك مُنذ إنتصار الثورة الإيرانية عام 1979م، وعودة الخميني، إذ قال" إنَّ على العرب أنَّ يعتادوا على الحكم الفارسي" بتصدير الثورة ونشر إيديولوجيا الإسلام السياسي، وتأسيس نظام قيم إقليمي يُعطيها دوراً قيادياً، إذ ذهب سياسي إيراني ينتمي إلى مُعسكر الإصطلاحين يشرح المنطق الإيراني على الشكل التالي" تخيل لو كان في مقدورك إسقاط صدام وإقامة جمهورية إسلامية هناك، الهيمنة الإقليمية تُلخص الفكرة، لديك جمهورية إسلامية في العراق، وجمهورية إسلامية في إيران، وهما الدولتان الأقوى في المنطقة، سيؤدي ذلك إلى تغيير موازين كل شيء، وسيكون في مقدورك الهيمنة على المنطقة، سيكون في مقدورك الهيمنة على الشرق الأوسط بأكمله" (بارزي، 2008: 133).

لقد هيأت هزيمة صدام حسين؛ والحاجة إلى بناء نظام جديد في مرحلة ما بعد صدام في المنطقة، الفرصة لإيران لأنَّ تستعيد الدور الذي فقدته جراء الضرر الذي لحق بها من حرب الخليج الأولى، لإقتناعها بأنَّ حجمها وقوتها تؤهلها لتُصبح دولة مُتفوقة في الخليج العربي، ولعب دور أكبر كقائد إقليمي في المنطقة، فعشية هزيمة العراق، قال علي أكبر هاشمي رافسنجاني:"هناك قوة وحيدة فقط يُمكن أنَّ توفر السلم والإستقرار في الخليج العربي، وهي قوة إيران" (بارزي، 2008: 206).

وبالمقارنة مع إسرائيل في تهديدها للأمن دول المشرق العربي، كدولة مُحتلة للأراضي العربية، فأنَّ إيران تقع في نفس المُستوى في سيطرتها على أراضي عربية في الأهواز وفي الخليج العربي وإحتلالها الجُزر الإماراتية الثلاث، طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى، من حيثُ التهديد للأمن القومي العربي (الجرابعة، 2012: 81)،

تذهب القدرات النووية التي تسعى لإمتلاكها إيران، وكذلك حُدود المُساومة بين إيران والدول الغربية بشأن الحُدود المسموحة لإيران في مجال إمتلاك الطاقة النووية، وإنعكاس هذه المُساومة على دول المشرق العربي، ولا سيما الخليجية، ما يُمكنها أنَّ

تُوفر لها المزيد من الهيبة والهيمنة، مما يجعلها تذهب في تقديرها إلى تمزيق أي فاعلية للعرب في منطقة الخليج العربي وخارجها، فمن المُلاحظ أنَّ التمدد الإيراني بات يشكل كابوساً من خلال النفاذ إلى القلب العربي، والإستفادة من التناقضات والصراعات وعدم الإستقرار في مُحيطهم الإقليمي، في السعي لتوظيفها في إستراتيجيتها التي تُمثل إمتداداً جيوسياسياً لإيران في المنطقة، وهي التي تأسست على مزيج من النفوذ العسكري والنفوذ المالي والبعد المذهبي/الطائفي، لتحويل الصراعات الجارية في العراق وسوريا إلى صراعات طائفية، وهو ما يُظهر التهديد الإيراني الكبير للأمن والإستقرار ككل في منطقة الغليان دول المشرق العربي (كيالي، 2013: 131-132).

التفاعُلات في مضمونها تُظهر خريطة توزيع القوة ما بين الفواعل؛ إلى أنَّ النظام الإقليمي يذهب تجاه هيكله مُتصارعة في إطار ثلاث قيادات، فهناك إسرائيل والتي تسعى لفرض هيمنتها كقوة إقليمية عُظمى مُسيطرة بما يفرضهُ واقع التعامل الأمريكي تجاه إسرائيل في التأطير لذلك، وبالمُقابل أيضاً إيران تقوم بدور القوة المُناوئة من خلال فرض نفسها كزعامة مُهيمنة إقليمياً، وهناك أيضاً الدور التركي المُتوازن إقليمياً برغم حرصها وسعيها لأنَّ تكون قوة مُنافسة على الزعامة الإقليمية، من خلال إستخدامها لعناصر القوة الناعمة دون الخشنة، في عكس ما يُمكن أنَّ يتأتى من القوتين الإيرانية والإسرائيلية، حيثُ أنَّ ما يجري من تفاعلات على الساحة الإقليمية، يأتي في ظل الإنقسام والتجزئة والصراعات الجارية في دول المشرق العربي، الذي أفقده فعاليته على مُستوى القيام بالوظائف المنوطة به أو في مُستوى المواجهة للتحديات التي تواجه الأمة ككل، حيثُ أنَّ التفاعُلات على الساحة الإقليمية تكاد تفرض الغياب المُطلق للنظام العربي داخل أسوء أطوار التفكك والصراعات الداخلية، إضافة للضعف الذي تعاني منه جامعة الدول العربية، وهو ما ظهر من نتائج " القمة العربية الإستثنائية " في 9 أكتوبر 2010م، والتي عُقدت في مدينة سرت الليبية، إذ ظهر عجز القيادات العربية في التوصل إلى رؤية مُشتركة لتطوير جامعة الدول العربية وتحويلها إلى اتحاد عربي، وكذلك الفشل في إقرار مشروع خاص ببلورة إطار تفاعلي عصري مع دول الجوار الإقليمي حيثُ جاء تحت مُسمى

" رابطة الجوار الإقليمي " قدمه الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى (الجرابعه، 2012: 90).

2.5 الثورات العربية 2010- 2020م

مقدِّمة:

ظاهرة الصراع وعدم الإستقرار، تُشكل أحد أهم تجليات مرحلة ما بعد الثورات العربية، حيثُ بدا أنَّ الأبنية النُظمية سواء الداخلية أم الإقليمية في المنطقة أنها تتعرض لإختبار حول مدى ما تملكه من قدرات على مُواجهة تلك الظاهرة التي تصاعدت في مُؤشراتها ومظاهرها ما بين الإضطرابات السياسية، والعُنف المُتزايد، والأزمات الأمنية، والاقتصادية، وكذلك إنتشار الجماعات الدينية المُسلحة وغيرها، مع تعميق الإستقطابات السياسية والإيديولوجية، بالإضافة لعوامل وسيطة ترتبط بالخصوصيات المُجتمعية وكذلك الإنتماءات الاولية الدينية، والقبلية، والهوياتية، مما دفع المسار الانتقالي إلى الفوضى وعدم الإستقرار مما أنتج مصادر تهديد تتعلق ببقاء الدولة من عدمه كما يبرزُ لنا في حالة سوريا، كذلك إنَّ الحالة في المنطقة العربية لا تنفصل عن البيئة الدولية؛ التي هي شهدت وتشهد تغيرات في إتجاه عدم الإستقرار، من حيث ما تسعى له قوى دولية لتعديل مُعادلة القوة في النظام العالمي كما نجده في الصراع الروسي –الغربي على سوريا، وبروز محاور متباينة المصالح، سواء على المستوى الإقليمي أم الدولي في منطقة المشرق العربي، فعدم الإستقرار داخل النُظم السياسية والتغير المُتتابع في عناصر السُلطة من شكل مُعين إلى نقيضه بما يتسع في تصاعد العُنف السياسي، والإضطرابات والحروب الأهلية، وحركات إنفصالية، وأزمات اقتصادية حادة، أصبحت تلك المظاهر مُتشابكة بالبيئتين الإقليمية والدولية، لا سيما أنَّ مفاعيل العولمة في ظل تآكل قُدرات الدول، وبروز فواعل عابرة للحُدود، قد خلفت بيئات تملك القدرة على نقل تأثيرات وتداعيات الصراعات وعدم الإستقرار سواء كان ذلك بشكل مقصود أم غير مقصود إلى النظام الدولي، ذلك أنَّ مأزق عدم الإستقرار الداخلي جراء الصراع؛ قد انعكس في صياغة بيئة إقليمية مُضطربة تتنازعها المحاور المُتصارعة، حيثُ أنَّ الأزمة السورية مثلاً شكلت نمطاً

مُتداخلاً في مُجرياتها، حيثُ تأثرت مُجريات الصراع المُسلح بين نظام الأسد والمُعارضة بتوازنات القوة في النظامين الإقليمي والدولي على السواء (علي، 2014: 3).

يذهب الإمتداد في عدم الإستقرار الداخلي جراء الصراع في التأثير تجاه المُحيطين الإقليمي والدولي، بما يُعيد طروحات "باري بوزان" وهو من مُجددي النظرية الواقعية، حيثُ أصل إلى ما يُسمى "الفوضى الناشئة" من رؤيته من أنَّ تمزق الدول من خلال الصراعات الداخلية؛ أنه يدفع إلى معضلة الأمن والإستقرار المُمتدة، وخاصة انَّ الأطراف المُتصارعة تسعى لإجتذاب مُؤيدين لها من خارج الدول، وهو ما يُؤدي إلى حالة من عدم إستقرار يذهب في تأثيره للبروز على المُستوى الإقليمي والدولي (Barry, 1991: 65).

يذهب المفهوم التقليد للنظام في ظل الفوضى واللانظام في الإقليم والعالم، بكل ما يحمله هذا المفهوم من عناصر قيمية وقواعد مُنظمة للتفاعُلات والتوازُنات بين القوى سواء في الإقليم أم العالم، بإنها تُشير إلى حالتي اللانُظم والفوضى على النظام نفسه في العلاقات الإقليمية والدولية مُنذ إنتهاء الحرب الباردة، وبالتالي تزايد إرتفاع وتيرة عدم الإستقرار، ففي مرحلة التسعينيات روجت بعض التوجهات النظرية لما يُسمى "الفوضى الخلاقة" والتي نالت منها المنطقة العربية نصيباً كبيراً خاصة حالة العراق، إذ أنَّ هذه النظرية عمقت أزمات عدم الإستقرار، ونقلت الصراعات من حالة الركون إلى العلن، وفتحت الباب أمام مصادر تهديد سواء تقليدية أم غير تقليدية في المنطقة العربية، أما فيما يتعلق بحالة اللانظام فقد بدت مع صعود قوى دولية لديها من الرغبة في أنَّ تأوز قدراً من القوة في مُواجهة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي بعد إنتهاء الحرب الباردة ، كما هي روسيا، أم الصاعدة كالصين والقوى الآسيوية بما يذهب تجاه أنَّ يُشكل ذلك مدخلاً لعدم الإستقرار في النظام الدولي في ظل تجاذب تلك الدول جراء الصراعات الجارية في المنطقة العربية، في ظل إتخاذ منظور تحول القوة لفهم طبيعة الازمات التي تواجه كل من النظامين الإقليمي والدولي خاصة في حالة سوريا (الجوهري، 2013: 36).

تفترض نظرية الفوضى؛ بأنَّ الأحداث الصغيرة الأولية المحدوة التي من المُمكن أنَّ يتجاهلها البعض يُمكن أنَّ تُفضي إلى تحولات هيكلية كبيرة، إذ أنَّ النظام يتم التعامل معه ككل مُتكامل مُترابط في أجزاءه بصورة تجعل التغير في أي جزء من أجزاءه له تأثير في الأجزاء الأخرى، وهذا إستناداً لما يُعرف بتأثير الفراشة، بالإضافة إلى أنَّ من فرضيات نظرية الفوضى أنَّ حالة الفوضى والإضطراب تكون مُقدمة لتحقيق السلام الداخلي، والتأسيس لنظام جديد، كما هو الحال في التسعينيات من القرن الماضي حيث إندلعت حرب الخليج التي شكلت البداية الفعلية للفوضى في منطقة المشرق العربي (Joan & Dandoy, 2006: 32)، ففي ذلك الوقت إتسم الوضع بالإضطراب والتقلب وعدم القدرة على التنبؤ، حيثُ أصبح من المُمكن القول بأنَّ هذه التقلبات الجارية ستُحدث تغيرات كبيرة، ومن إستحضار لفكرة الفوضى الخلاقة في التعامل الخارجي تجاه قضايا المشرق العربي ومع ثورات الربيع العربي، وتنامي مأزق الإستقرار، وتواصل الصراعات النظامية وغير المُتماثلة، والإرهاب، وتعدد مُشكلات الأمن التقليدي في صورة تُعزز من الوضع الفوضوي، وبشكل يجعل معه من الصعب الإستشراف بما ستؤل إليه الأوضاع (عبدالسلام ،2012: 8-9).

أمَّا فيما يخص النظام الإقليمي العربي ما بعد الثورات العربية، فإنَّ النظريات المُفسرة لعدم الإستقرار؛ كما هي نظرية الصراع ونظرية النظم، نجد حضورها في النظام الإقليمي العربي، حيثُ يُشير حدثُ إندلاع الثورات العربية إلى مرحلة فاصلة بين ما هو قبل وما هو بعد مناخ التغيير، في إطار مسار تحولي بنهاية نظام إقليمي من حيثُ أنماط السياسات، وتوزيع القوى، وسماته البارزة، وأجندة النظام، تجاه تبلور نظام جديد لا تستقر ملامحه، ولا تتضح قواعده إلا بعد مُرور فترة من الزمن قد تكون قصير أم طويلة وفق ديناميات التغيير، والمُحددات الداخلية، والإقليمية، والدولية المُتداخلة، على أنَّ يتم الأخذ بالحسبان من أنَّ الثورات العربية لم تُحقق أهدافها الرئيسية برغم مُرور الوقت عليها حتى الآن، حيثُ إنَّ التغيير كان في الجوانب التالية (سعدالدين، 2014: 22-23):

1- التغيير المُتتالي في الأنظمة والحكومات العربية سواء بفعل الثورات، تونس ومصر وليبيا واليمن، أم بفعل خلاقات داخلية حادة بين مُحركيها كما هو الحال في سوريا وليبيا واليمن.

2- تنامي الحركات الإسلامية المُتطرفة، في ظل حُلمها في إقامة الدولة الإسلامية، والتي تم تغذيتها بالمال والسلاح والعتاد؛ من قبل أطراف خارجية، وإرتباط بعضها بتنظيم القاعدة، وإيجاد موئل لها يتلائم مع تحركاتها في الساحات العربية؛ مثل سوريا، واليمن، وكانت قبل ذلك في العراق، بينما تستغل الفوضى الأمنية في سيناء مصر؛ لتنفيذ عمليات تخريبية وإرهابية، وتستمد تأثيراتها المناوئة من ساحات وجودها إلى بيئات مجاورة كما الذي حدث في الأردن من إحباط لعمليات تخريبية، والتفجيرات التي جرت في لبنان.

3- تنامي النزاعات الإنفصالية، كالانفصال شبه التام لإقليم كردستان العراق.

4- إذكاء أزمة هُوية سياسية، بين هُويات وطنية (قطرية)، وقومية (عربية)، ودينية (إسلامية) مُتصارعة، ونزعات طائفية مذهبية مُتنامية، وولاءات أولية أُستبدلت بالدين، أو القبيلة، أو العرق، كما هو الحال في لبنان واليمن، وغيرها، مما يُظهر مدى حجم الخطر المُحدق بالنظام العربي بسبب عُمق الهُوية فيه، بما يُنذر من محاذر التقسيم إلى دويلات وكيانات طائفية صغيرة مُتناحرة مُتصارعة فيما بينها، وسط ما تسعى إليه القوى الإقليمية والدولية لتحويل الصراع في سوريا إلى طائفي مذهبي، كما هو كذلك في البحرين من التدخل الإيرني في شؤنها، والدول الخليجية عموماً، وتأجيج الصراع المذهبي الشيعي.

5- كل ما سبق يأتي في ظل صراع إقليمي إيراني –تركي– إسرائيلي، للسيطرة على الدول المركزية سوريا والعراق، حيثُ نجد التنافس التركي–الإيراني يتجسد في بناء كتلة سنية تقوم تركيا بقيادتها لمُواجهة كتلة شيعية تقودها إيران، في وسط تخوف وخشية المملكة العربية السعودية من إمتداد التنظيمات

السياسية إليها، بما يُؤطر لفتح أفاقاً للإضطراب فيها، وخشية عربية ككُل من مسعى إحياء "العثمانية الجديدة" في المنطقة.

6- التغير في النظام الدولي: وهذا التغير يتمثل في صُعود روسيا، والصين، في ظل إصرارهما على التحول نحو القطبية التعدُدية، وهو ما تكثفت دلالاته في موقف كلً منهما من الأزمة السورية، في ظل نجاح روسيا في التعامل مع كثير من الأزمات، وهو أنَّ ذهب الحديث عن عودة روسيا كفاعل رئيسي على الساحة الدولية؛ وهنا يُمكن الإستناد الى المُوقف الروسي من الأزمة السورية لإثبات ذلك، بحيثُ تحولت موسكو إلى الظهير الدولي الرئيسي لنظام بشار الأسد، فيما قامت به من الحيلولة دون صُدور قرارات إدانة من داخل مجلس الأمن ضد النظام السوري، فضلاً عن إطاحتها بكل الجهود التي بذلتها قوى دولية وإقليمية عديدة للتدخل عسكرياً من أجل الإطاحة بنظام بشار الأسد (ناجي، 2014: 31)، وهو الذي يعكس إدراكاً للمأزق الأمريكي العام كقوة دولية، وما ذهبت إليه من إعادة تركيز إستراتيجيتها العالمية على آسيا والمحيط الهادي، دون الإنفلات كلياً من المنطقة، في ظل تعاملها المُرتبك؛ وهو ما برز مع موجة الثورات العربية، وقيامها بالتخلي عن حُلفائها في المنطقة، في مُقابل إنشغال أوروبا بهمومها الداخلية، وهو ما يُؤثر سلباً في عملية دعمها أيضاً لشركائها العرب.

1.2.5 الأزمة السورية

تُعدُّ منطقة الشرق الاوسط من أحد المناطق الهامة في العالم من وجهة نظر الدول الكُبرى، حيثُ مُنذ ظُهور كل من الولايات المُتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي (سابقاً) كقوى عالمية إبان الحرب الباردة، نجد أنها قد تنافست هاتان القُوتان على منطقة الشرق الأوسط طوال الحرب الباردة، وبعد إنتهاء الحرب الباردة في أعقاب تفكك الإتحاد السوفيتي، فقد أصبحت المنطقة وتحديداً منطقة المشرق العربي واقعة تحت النفوذ والتأثير الأمريكي، حيثُ إعتمدت الولايات المُتحدة الأمريكية لضمان مكانتها عالمياً على إستراتيجيات مُختلفة، في إطار الصراع في المنطقة، والتنافس

ما بين القوى الدولية على المنطقة من الناحية الإستراتيجية (واكيم، 2013: 209)، حيثُ أنَّ السيطرة عليها يُعد نقطة الإنطلاق للسيطرة العالمية نظراً لما تُوفر تلك السيطرة من الحصول على مصادر الطاقة والثروات الطبيعية، إضافة للموقع الجُغرافي المهم للممرات المائية اللازمة لخطوط المُواصلات والتجارة الدولية، وكذلك النقل بين القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، لكن في ظل ما شهدته المنطقة من العديد من الأزمات والأحداث ولعل أبرزها الأزمة السورية التي إندلعت في عام 2011م، والتي مُنذ أنَّ إندلعت تحولت إلى صراع نُفوذ بين القوى الإقليمية في المنطقة ثم ما لبثت أنَّ أصبحت ساحة للصراع بين القوى الكُبرى، هذا الصراع جذب في تأثيره القوى الدولية بحيثُ تحولت الأزمة السورية إلى صراع نُفوذ بين القوى إنطلاقاً من الأهمية الجيوستراتيجية لهذه المنطقة من خلال التنافس الحاد بين الولايات المُتحدة الأمريكية من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى، وما يُمثله هذا الصراع والتنافس من تداعيات على المنطقة، وكذلك على سوريا التي لا زالت الأزمة تعصف بها حتى الآن، أما عن البُعد الجيوسياسي للأزمة السورية فإنه يدور حول جيوسياسية الطاقة وتزايد أهمية السيطرة على الغاز الطبيعي في شرق المُتوسط (آزاد أحمد علي وآخرون، 2013: 478).

ذلك أنَّ الأبعاد الحيوسياسية للأزمة السورية والتدخلات الدولية فيها؛ فيما يتعلق بالدور الروسي والأصرار على المواقف الروسية من خلال مجلس الأمن، ينطلق من وعي روسيا أنَّ الغرب يبحث عن بدائل للغاز الروسي للتخلص من التحكم الروسي بأحد أهم مصادر الطاقة، وبالتالي نجد أنَّ التمسك الروسي بنظام الأسد يُحقق مكاسب إستراتيجية، تتلخص في قطع الطريق على مشروع نقل الغاز القطري إلى أوروبا عبر الأراضي السورية، ومنع تركيا من الحصول على أية منافع اقتصادية من مرور الغاز القطري عبر أراضيها إلى أوروبا، كما يسمح بقاء الأسد بوصول الغاز الإيراني إلى الموانئ السورية على البحر الأبيض المُتوسط، حيثُ تسعى روسيا لإبرام عقود مع إيران طويلة الأمد، من خلالها تتمكن روسيا من تصدير الغاز الإيراني إلى أوروبا، على غرار العقود التي أبرمتها مع تركمنستان وأذربيجان للحصول على إنتاجها من الغاز بأسعار زهيدة، وإعادة تصديرها بالأسعار

العالمية للدول الأوروبية، وبالتالي فإنَّ عملية تحيد روسيا عن التدخل في الأزمة إنما يذهب ذلك في ما يعنية بإحكام التضيق الاقتصادي على روسيا والتي تعتمد في إقتصادها بشكل كبير على تصدير الغاز إلى العالم، ومن هنا فإنَّ تراجع القوة الاقتصادية الروسية سوف يُؤثر بشكل كبير على عوامل قُوتها الأخرى ويُؤدي إلى تداعي نفوذها، وبالتالي سيبقى النظام العالمي أُحادياً ولن تتمكن روسيا وكذلك الصين والقوى الأخرى لمجموعة بريكس من إرساء عالم مُتعدد الاقطاب والذي تسعى إليه تلك القوى (أبو الهيجاء، 2019: 6).

أصبح شرق البحر الأبيض المُتوسط منطقة أزمات بعد العام 2010م، حيثُ إنطلق التحول من تونس في عام 2010م، وإجتاح المنطقة العربية برُمتها حتى وصل لسوريا في عام 2011م، ولم تلبث هذه الموجة أنَّ جرت سوريا إلى حرب أهلية، وقد كان نتيجة هذا التحول أنَّ وجهت روسيا أنظارها إلى شرق البحر الأبيض المُتوسط، علما بأنها لم تبدي حُضُوراً فيها مُنذ إنتهاء الحرب الباردة، حيثُ إتخذت روسيا موقفاً داعماً لنظام الأسد؛ وقد كثفت من وجودها في المنطقة، لذلك فإنَّ الهدف من وقوفها بجانب الرئيس بشار الأسد هو رغبتها في تكوين نقطة إرتكاز عسكري واقتصادي لنفسها في شرق البحر الأبيض المُتوسط؛ أكثر من رغبتها في دعم الرئيس بشار الأسد، للوصول إلى موقع المُهيمن في المنطقة عند إنتهاء الحرب في سوريا، ومما يُشير لذلك من أنَّ روسيا خلال الحرب لم تُوجه أنظارها إلى دمشق، بل إلى ميناء طرطوس، حيثُ أنَّ الوجود العسكري الروسي وسياسات الطاقة جعلها تتبوأ مكاناً مُهماً في الإستراتيجية التي تتبعها روسيا في شرق البحر الأبيض المُتوسط، وقد تأثرت هذه السياسات مُباشرة بالعلاقة التي طورتها موسكو مع القوى الإقليمية من خلال بناء تقارب بينها وبين إيران وتركيا، لكنها لم تستطع أنَّ تُؤسس التقارب المنشود مع مصر وإسرائيل، لقد زعزعت روسيا التوازنات في الشرق الأوسط بشكل عام بحيثُ طال ذلك دول المشرق العربي عبر إستراتيجيتها في شرق البحر الأبيض المُتوسط، حيثُ أدت دور الوسيط في بناء تحالُفات جديدة في المنطقة، كذلك غيرت في مسار الحرب في سوريا عن طريق التقارب مع تركيا، وشكلت إسقاطات جديدة لمُستقبل المنطقة، بفعل تقلص النفوذ الأمريكي، وأيضاً بفضل

العلاقة القريبة التي أطرت لها موسكو مع طهران؛ حيثُ إستطاعت روسيا أنَ تحصل على النتائج المرجوة من الحرب السورية، وأنَ تقلل من ثقل الولايات المُتحدة في المنطقة، فقد بدأت روسيا في تغيير التوازنات في الشرق الأوسط عبر إستراتيجياتها، وجعلت المُكتسبات الأمريكية في خطر، وقد أثر هذا الوضع في علاقات التحالف في المنطقة، وهو أيضاً ما أبرز تحول عامل القوة والنفوذ لمصلحة روسيا، والعمل على ملء الفراغ الذي يخلفهُ النفوذ الأمريكي الذي بدأ ينحسر تدريجيا في شرق البحر الأبيض المُتوسط، والتحول في نهاية الأمر إلى دولة النُفوذ الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، فالفعل الروسي أكثر تقدماً في المُحيط الإقليمي العربي والدولي من حيثُ الهذف والوسيلة وهو ما يجعله البديل الأوفر حظاً في المنطقة مكان الولايات المتحدة الأمريكية (John, 2016, p14-15).

وتذهب أيضاً الولايات المُتحدة في حرصها إلى عرقلة وخلخلة العلاقات بين قوى الشرق ومناطق إرتكازها في المشرق العربي، التي يتغلغل إليها نفوذ المُنافسين في الشرق "روسيا والصين"، حيثُ تعني خسارة روسيا والصين لسوريا؛ بالنسبة للولايات المُتحدة الأمريكية تحقيق للهدف الإستراتيجي الذي يتلخص بتحقيق إستراتيجية تطويق روسيا والصين بحيثُ تنحصران عميقاً داخل آسيا؛ بحيثُ لا تسطيعان الوصول إلى المياه الدافئة، لذلك فتغيير الأنظمة في مناطق مُعينة ومنها سوريا، ذلك النظام المُتصدع سيضمُ سوريا إلى قائمة الدول الفاشلة، وبذلك ستتحول سوريا إلى مصدر للا أمن في المنطقة، ومصدراً لمخاطر وتهديدات عديدة على دول الجوار، مما يُعزز من تراجع أمن المشرق العربي وتنافس القوى الدولية في المنطقة (التركماني، 2013: 74).

إذ أنه بالنسبة للولايات المُتحدة، وموقفها المُطالب بإسقاط النظام السوري؛ ينطلق من أنها تنظر إلى الصراع في سوريا بإعتباره جزء من حالة الصراع ما بينها وبين إيران، وكذلك سُقوط النظام السوري سيُساعد على كبح النفوذ المُتزايد لقوى الشرق قبل أنَّ يستفحل هذا النفوذ الذي تزامن مع إحتقان الشارع العربي، لذا رأت الولايات المُتحدة فرصة مُواتية في ذلك، بدعم وتمويل ثورات وقمع أخرى قد تنشب في مناطق حساسة تحميها وحليفة أي منطقة الخليج العربي بشكل عام، وعلى وجه

الخصوص السعودية، وبما يذهب في تجاه سقوط النظام السوري إذ يُعد مطلباً أساسياً ومُلحاً للولايات المُتحدة الأمريكية وحُلفاءها، على نقيض ما يُعتبر انه خطاً أمنياً دفاعياً مُتقدماً ومنفذاً إستراتيجياً هُجومياً لكُل من روسيا والصين، إذ أنَّ المواقف الأمريكية لم تتغير في جوهرها مُنذ بداية الأزمة السورية عنها حالياً، إلا أنَّ الوضع أصبح يختلفُ في مُعطياته وتداعياته المُحتملة عن بداية الأزمة، بفعل تطورات الأزمة وتفاعُلات أطرافها؛ من حيثُ أنَّ نطاق الأزمة السورية ليس داخلياً فقط، إنما إمتد بمُستوييه الإقليمي والدولي، مما يُؤكد أنَّ الأزمة السورية قد أصبحت بالفعل أزمة دولية، فالنطاق الداخلي بشقيه السياسي والعسكري، أصبح ساحة لتفاعُلات وتضاغُطات أطراف خارجية، لديها حساباتها ومصالحها وأدواتها في التأثير والتدخل، إذ بدأ الدور الخارجي يزداد تدريجيا من الجانبين الداعم للنظام السوري، روسيا وإيران، والمناوئ له، الولايات المُتحدة الأمريكية وحلفاءها (كوش، 2011 : 30).

تُعد الأزمة السورية بتعقيداتها الإقليمية ساحة حقيقية لإنبثاق نظام دولي جديد، فالولايات المُتحدة تلعب اليوم دور المُهيمن في حين تلعب كل من روسيا والصين دور المُتربص بتراجع هذا المُهيمن، فالخسائر الكُبرى التي مُنيت بها الولايات المُتحدة منذ إعلان مشروع القرن الأمريكي على أيدي المُحافظين الجُدد والإضطرابات الإستراتيجية التي أحدثها هؤلاء في غير الصالح الأمريكي جعل الولايات المُتحدة في حالة إضطراب وتراجع نسبي، وسمح في الوقت ذاته لكل من القوى الصاعدة أنَّ تُحاول إيجاد موطأ قدم مُناسب لمكانتها الإقليمية أو الدولية، فالتحالف الضمني بين روسيا والصين تجاه الأزمات الدولية الكُبرى سيُصنفهما حتماً للعب دور القوى المُتربصة التي لن تتوانى في إختيار الوقت الحاسم لإحداث التغيير في بنية النظام الدولي بإعتبارها قوى تعديليه كما يصفها الواقعيون الهُجوميون، حيثُ ينطلق الموقف الروسي الداعم للنظام السوري من مصالح ذاتية في مُحاولة لإعادة مكانتها كدولة عظمى وإثبات وجودها كفاعل دولي مُؤثر ومُهم من خلاله يُمكنها من مُنافسة الولايات المُتحدة مُستغلة حالة التردد والتخبط في السياسة الأمريكية والتي تولدت بعد فشلها في تحقيق النتائج المُتوخاة من تدخلها في افغانستان والعراق (نوفل، وآخرون، 2014: 20).

لذلك فقد عملت روسيا على الأخذ بزمام المُبادرة في الأزمة السورية بأنَّ تكون الفاعل الرئيس بحيثُ لا تترك الفرصة للولايات المُتحدة الأمريكية لتوجه مسارها في الإتجاه الذي يخدم مصالحها، وهو ما نجحت فيه روسيا الى حد كبير مما أعاد اليها جُزء كبير من مكانتها وهيبتها الدولية من خلال إستخدامها حق النقض في مجلس الامن ضد أغلب مشاريع القرارات الأمريكية والأوروبية بهدف الإنفراد في التعامل مع الأزمة السورية وعدم السماح لهذه الدول في المُشاركة سواء في الحل أو توجيه الأزمة السورية خارج نطاق الرؤية الروسية وقد نجحت روسيا والصين إلى حد كبير في العمل على إفشال المشاريع الأمريكية وإظهارها بموقف العاجز عن حل الأزمة، وبنفس الوقت فروسيا والصين لم تستطيع تقديم حلولاً للأزمة وهو ما ساعد على إستمرار الأزمة السورية لسنوات وحتى الآن (أوكتين، 2003: 93).

ولكون الساحة السورية منطقة إرتطام جيوبوليتيك، فالواقعية لا تعني التهور، فمنطق الردع النووي أو حتى الردع التقليدي لا يسمح بالحرب المُباشرة، خاصة في منطقة حساسة جداً مُتشابكة الأزمات كمنطقة المشرق العربي، تمهيداً لقرار الحسم بالتدخل العسكري الأمريكي في سوريا (التركماني، 2013: 68).

لذلك فعملية حصر البدائل وقياس نتائجها كما تطرحه مُقاربات إتخاذ القرار في السياسية الخارجية تبدو عملية صعبة جداً ومُعقدة بالنسبة للولايات المُتحدة وإذا إستبعدنا قرار التدخل المُباشر فإنَّ عملية التفتيت من الداخل بإيدي غير أمريكية، جاء في خيار دعم المُعارضة المُسلحة في الداخل كأحسن بديل مطروح بعد أنَّ مُهد له بالأموال، والتأجيج الطائفي، بإعتبار أنَّ مسار الأزمة ليس إلا إمتداداً طبيعياً لصراع إستراتيجي يحكُمه عامل المصلحة بين قوتين إقليميتين في المنطقة "السعودية وإيران"، إذ سيكون عامل الدين إمتداداً طبيعياً للسياسة بوسائل أخرى، مما جعل من سوريا ساحة تجاذُبات إقليمية حادة ومسرحاً لتحقيق الأفضلية الأمنية للأمن القومي المُتقدم لكل القوى الأطراف المُتنافسة سواء دولية مُتمثلة في "الولايات المتحدة وروسيا " أو إقليمية " السعودية وحُلفاءها في مُقابل" إيران" التي ستجد نفسها معزولة إقليمياً وهذا هو المقصد الأول من إسقاط النظام السوري، فهو إقليميا مُجرد مرحلة تكتيكية لهدف إستراتيجي يستهدف إيران، إضافة إلى تنافس إقليمي آخر مُترابط بين

الإيرانيين والإسرائيليين، إيران كقوة إقليمية طامحة لإكتساب مزيد من القوة، وإسرائيل كقوة إقليمية تسعى بكل طريقة لحفظ البقاء، فحسب تعبير "كينيث والتز" فبعد هدف البقاء قد تتعدد أهداف الدول بأشكال مُتنوعة"، فسقوط النظام السوري سيُفقد إيران عُمقها الإستراتيجي في المنطقة ويجعلها دولة حبيسة من ناحيتها الجنوبية ويُغلق قنوات الإتصال بينها وبين حليفها في جنوب لبنان حزب الله كحليف مُتقدم على تُراب عدو إسرائيلي مُنافس وسيحول سوريا إلى دولة عازلة لصالح إسرائيل، وهذا يتطلب جهوداً حثيثة لبث الإستقرار ما أمكن في سوريا قبل أنَّ تتحول إلى دولة فاشلة مُصدرة لأشكال لا مُتناهية من المخاطر والتهديدات على الإسرائيليين (التركماني، 2013: 74).

تذهب الولايات المُتحدة وحُلفاءها في المنطقة، إلى الإهتمام حول رد الفعل الإيراني بعدما يجد الإيرانيون أنفسهم معزولين، قد يكون البديل المُتاح أمامهم هو إعادة التفكير في مشروعهم النووي والكف عن لعب دور المُمانع، فيحفظوا لأنفسهم الإستقرار ولنظامهم التماسك، أم سيتمسكون بمطالبهم الشرعية النووية ليلعبوا ورقتهم الأخيرة داخل التراب السوري طمعاً في حفظ نفوذهم هناك كما فعلوها في العراق، وهذا سيكون مرهوناً بالخارطة السياسية التي ستنبثق عنها الساحة السياسية ما بعد نظام الأسد في حال سقوط نظامه، وأثر التنافس وتقاطع المصالح على ما يحدثُ في سوريا، فإنَّ التقى الجميع حول ضرورة رحيل نظام الأسد فسوف يختلفون على طبيعة البديل وولاءاته وإتجاهاته الخارجية وإنَّ كان الجميع يعمل لقطع الطريق أمام إيران في سوريا فإنهم سيتنافسون لأجل تشكيل الخارطة السياسية الجديدة التي سينبثق عنها سُقوط النظام السوري، لذا فإنَّ المنطقة ستشهد تغير في ميزانها الإستراتيجي ببزوغ خمسة قوى إقليمية مؤثرة لن يُساوم أي منها على مكانته: السعودية، إسرائيل، إيران، تركيا، مصر (هيرد، 2013: 87).

لقد كان الرئيس الأمريكي ترامب قد رفض التدخل العسكري في سوريا ودعا للتركيز على مصالح بلاده الداخلية، غير أنَّ التحول في الموقف الأمريكي قد جاء في شهر نيسان من عام 2017م، بعد توجيه الولايات المُتحدة الأمريكية ضربة عسكرية لقاعدة الشعيرات السورية رداً على الهُجوم الكيماوي في خان شيخون ما

أدى إلى تدمير القاعدة، وكان هذا العمل أول تدخل عسكري أمريكي مُباشر ضد الحكومة السورية(عقل،3017: 5)، وقد جاء الرد من الجانب الروسي على الضربة الصاروخية الأمريكية؛ بالإعلان عن تعليق إتفاق كان يهدف إلى تلافي الحوادث الجوية بين الطائرات الروسية والأمريكية في الأجواء السورية إلى الحد الأدنى، حيثّ أنَّ تطور الأحداث في الأزمة السورية أدى لتطور التنافس بين القوى الدولية من حيثُ أنتقال هذا التنافس من الجانب السياسي من خلال مواقف القوى الدولية في مجلس الأمن إلى التدخل العسكري المُباشر؛ وذلك في إشارة من قبل القوى الدولية لتذهب بها تجاه تثبيت نفوذها وتأكيد كل جانب على عوامل القوة والنفوذ التي يملُكها، فقد حاولت رؤسيا إثبات بأنه لا يُمكن تجاوزها في القضايا الإقليمية والدولية ومن أنها قطب فاعل ومؤثر في الأحداث الدولية (Washington Post, 2017: 4)

وممَّا سبق نجد أنَّ الوضع في سوريا أكثر تعقيداً وتداخلاً، من حيثُ بُنية النظام الدولي وتعقيدات المصالح، فالحلول التوفيقية ستكون صعبة جداً لكنها الحل الوحيد لتلاشي حرب مُقبلة لو إشتعلت ستُغير وجه المنطقة ولا أحد بإمكانه أنَّ يتنبأ بإنعكاساتها على بُنية النظام الدولي في حالة تداعيها وإنفلاتها فقد تفتح ملفات أخرى بين المُتنافسين الدوليين والإقليميين؛ إما تحجيماً للأزمة قبل تحولها لحرب ضروس أو إبتزازاً ومُحاولة للحصول على مكاسب بين المُتنافس على المُستويين الإقليمي والدولي. فقد كانت آثار الثورة السورية واضحة في مُختلف تفصيلات المشهد الجيوسياسي؛ سواء ما تعلق بالفاعلين الدوليين أم الإقليميين أم بالفاعلين من غير الدول، حيثُ أفضى ذلك إلى مشهد جيو–عسكري، من خلال الإنتشار العسكري في مُعظم الجُغرافية السياسية لسوريا، من خلال قوى دولية وإقليمية وقوى غير دولية.

2.2.5 الأزمة اليمنية

تُعد الأزمة اليمنية مُعقدة التركيب مُتعددة الجوانب ومتداخلة في الأطراف، إذ انها تتكون من شقين الأول داخلي، ويتمثل في الصراع على السلطة بين القوى السياسية اليمنية، والشق الثاني يتجسد فيما يتعلق بالتناقضات والصراعات الإقليمية وبخاصة ما

بين المملكة العربية السعودية وإيران وهما اللتان تتنافسان على الدور الإقليمي في السعي لبسط إستراتيجياتها في ظل المُعطيات والمُستجدات الدولية، وازدياد التحديات الأمنية بشكل غير مسبوق في المنطقة (السقاف، 2018: 3).

حيثُ نجد أنَّ كُل من البيئة الخارجية سواء الإقليمية أم الدولية حاضرة في الحياة السياسية اليمنية من قبل وبعد قيام الوحدة الإندماجية، ذلك الحُضور الذي فرضته استحقاقات الحرب الباردة، وما تلاها من أحداث وتحولات سياسية كُبرى شهدتها حُقبة ما بعد الحرب الباردة، ومن انفراد القطب الأوحد الولايات المُتحدة الأمريكية في السياسة الدولية، وهي التي أثرت بشكل أم بآخر في مُجمل الحياة السياسية والتفاعُلات الإقليمية في عُموم المنطقة نتج عنه حراك سياسي واجتماعي كانت له انعكاساته المُباشرة وغير المُباشرة سلباً أم إيجاباً على حياة اليمن السياسية، وتحديداً مُنذ عام 2004م، حيثُ كان الحضور للعامل الخارجي الاقليمي والدولي بصماته الواضحة في ظهورها، حيثُ بدأت موجة الصراع على السُلطة بين النظام والمُعارضة، والتمرُّد الحوثي في الشمال، إذ لم تعطي الدولة اليمنية إهتماماً لظهور الحوثيين لغاية عام 2004م، (المولى، 2011: 14-15).

لقد حصل تحول وهو خروج الحوثيين بقيادة حسين الحوثي بمُظاهرات ضخمة في الشوارع استجابة لنداء مُقتدى الصدر وجيش المهدي في العراق، لمُناهضة الإحتلال الأمريكي للعراق، ففي 19حزيران 2004م، إندلعت أولى الحروب بين القوات الحكومية اليمنية والحوثيين؛ إنتهت بمقتل زعيم الحركة الحوثية المُسلحة حسين بدر الدين الحوثي، إلا أنه أيضاً كانت الحرب الثانية في 9 آب 2004م، وأنتهت بمقتل بدر الدين الحوثي، لتبدأ الحرب الثالثة في نهاية عام 2005م، بقيادة عبدالملك بدر الدين الحوثي؛ وتوقفت في شباط عام 2006م، جراء دخول الطرفين في مُفاوضات نجم عنها إتفاق بين الحكومة والحوثيين في نيسان عام 2006م، لكن في كانون الثاني عام 2007م، اندلعت الحرب الرابعة على خلفية الإتهام للحوثيين بطردهم اليهود اليمنيين من محافظة صعدة، والسعي إلى الانفصال وتكوين دولتهم الشيعية، وتجددت المُواجهات أيضاً مع مطلع نيسان عام 2008م، بين الحين والآخر، إلا أنَّ المُواجهات تجددت وبشكل عنيف في أيار عام 2008م، وتميزت هذه الحرب بالتوسع من قبل الحوثيين حتى مداخل العاصمة صنعاء،

وتواصلت الحرب حتى 17 تموز 2008م، حتى إعلان الرئيس علي عبدالله صالح عن هُدنة ووقف الحرب في خطاب القاه بمُناسبة الذكرى الثلاثين لتوليه الحكم، واستمرت الهدنة التي تخللها مناوشات بين الطرفين حتى مطلع شهر آب 2009م (المدني، 2015: 3).

لتندلع الحرب السادسة التي فاقت بعُنفها وانتشارها في اليمن كل الحروب السابقة، وقد توقفت هذه الحرب فجأة كما بدأت، وذلك جراء إمتداد شرارتها إلى الحُدود السعودية، حيثُ قامت السعودية بضرب بعض المناطق التي تُسيطر عليها الحركة الحوثية، حيثُ شهدت هذه الحرب تجدد الوساطة القطرية والمفاوضات بين النظام والحركة الحوثية، حيثُ توقف القتال ليتجدد بين الحين والآخر على وقع التطورات الإقليمية والدولية المحيطة باليمن حيث تصاعدت حدة الإشتباكات في تموز عام 2010م، وبُروز الحراك السياسي في الجنوب، وكذلك عودة الجماعات المُسلحة التي إتخذت من اليمن مقراً رئيسا لما يُسمى (تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية) (عادل، 2015: 5).

كان الربيع العربي قد وصل إلى اليمن في الحادي عشر من فبراير عام 2011م، وبالرغم من أنَّ المُجتمع اليمني يُوصف بالمُجتمع المُسلح لوجود كمية كبيرة يمتلكها عُموم اليمنين، لكن آثار الشباب اليمني الطرف الرئيس في الثورة والداعي والمحرك الأكبر لها بأنَّ تكون سلمية إقتداءء بنموذج تونس ومصر، لكن الخلل الذي أصاب التماسك في نظام علي عبدالله صالح، جراء الإنقسام الذي أصاب الجيش والقبائل اليمنية، غير خريطة القوة على الساحة اليمنية، تراوحت هذه القوى ما بين القوى الحزبية التقليدية ومنها حزب المُؤتمر الشعبي العام وهو الحزب الحاكم، وتحالف اللقاء المُشترك؛ ويضُم ست أحزاب يمنية، منها حزب التجمع اليمني للإصلاح وهو مُعبر عن فكر الأخوان المُسلمين، والحزب الإشتراكي، برغم تعارضهما الأيديولوجي لكنهما يجتمعان في تحالف اللقاء المُشترك (العليي، 2015: 6).

أما فيما يتعلق بالقوى الحزبية الأخرى المُسلحة فقد توزعت على الجيش المُنشق والذي دشن له الرجل القوي في الجيش اليمني "علي مُحسن الأحمر" فيما عُرف بيوم الإنشقاق الكبير في 21 أذار 2011م، وهو اليوم الذي شهد إنحياز عدد

ليس بالقليل من القادة العسكريين للثوار، وتنظيم القاعدة الذي وجد بُغيته في اليمن بسبب توافر عناصر النجاح السببية من بدءه مرحلة جديدة اتسمت بالتخطيط والتنظيم حيثُ أنه كان قد أعلن عن تأسيس قيادته الجديدة للتنظيم تحت مُسمى" تنظيم القاعدة في جزيرة العرب" حيث إتخذ إستراتيجية القاعدة في الهجوم وليس الدفاع (حسان، 2014: 4) والحوثيين (أنصار الله) وهي حركة دينية سياسية مُسلحة برزت في مدينة صعدة في الشمال اليمني، حيثُ يرى البعض أنَّ الحوثيين يُمثلون ظاهرة خاصة لجيب تشيع إثنى عشري حديث في منطقة زيدية تقليدية، إذ أنها قد بدءت كحركة أصولية زيدية أساساً (علوي، 2015: 1) حيثُ شارك الحوثيين في الثورة ضد علي عبدالله صالح، وقاموا بالعمل على حشد أنصارهم في المدن اليمنية في إطار الثورة، من خلال تبنيهم خطابات مُكافحة الفساد وتحقيق مطالب الثورة والتوافق الوطني وإتفاق السلم والشراكة، وأنهم جزء من الحرب ضد الإرهاب مُمثلاً في تنظيم القاعدة (طرابلسي، 2014: 1).

عندما الدولة تقع في إطار تأثير نفوذ دولتين كبيرتين، فإنه لا بد من انَّ تتأثر بأحدهما أو كلاهما، حيثُ أنَّ الفاعلين الداخليين عادة ما يتأثرون بمردود سياسات تلك الدول، وفي حال ذلك دول الخليج العربي ومن بينها اليمن، إذ نجدها تقع بين قوتين كبيرتين لكل واحدة منهما تأثيرات كبيرة، حيثُ نجدُ السعودية تتزعم العالم الإسلامي السني وذلك بحكم خصائصها الدينية، وهي أيضاً التي تشترك مع اليمن بخط حدودي يبلغ طوله 2000 كم^2. أما إيران فهي تتزعم العالم الإسلامي الشيعي، وهي لا تمتلك حُدود جغرافية مع اليمن، لكنها صاحبة دور مُؤثر في منطقة الخليج، وبالتالي فإنَّ ذلك يُعد سبباً للصبغة الطائفية التي إصطبغ فيها الصراع في اليمن، لذلك فإننا نجد طرفي الصراع داخل اليمن؛ الحوثيين، ونظام عبد ربه منصور هادي، فالصراع بينهم في الأساس على مُكتسبات سياسية، إجتذب كل طرف منهم أنصاراً له على أساس طائفي، وهذا ما ساهم بشكل كبير في تعزيز طائفية الصراع (فواز، 2019: 5).

إنَّ مشروع إعادة بناء اليمن على أُسس جديدة تعرض لإختباراً عسيراً وكذلك تحديات هائلة، إذ أنَّ القوى صاحبة المصلحة في إحباط بناء اليمن الجديد ليست

سهلة، الأمر الذي دفع مجلس الأمن إلى إصدار قراره (2014) لدعم نتائج مُؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي جمع مُختلف القوى السياسية والقبلية والمناطقية والمذهبية، ومُساندة الصيغة التي توصل إليها وفرض عقوبات على من يعمل لإعاقتها، كان هذا الحوار هو الخطوة الأخيرة في عملية التسوية الناجحة المُستندة إلى مُبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تم توقيعها في 23 نوفمبر 2011م، في المملكة العربية السعودية، وحُضور مُمثلي الدول دائمة العضوية، ووزراء الدول المتبنية للمبادرة، وممثل الأمين العام للأمم المُتحدة، وبدأ تنفيذها بنقل السُلطة من الرئيس السابق علي عبدالله صالح إلى نائبه عبد ربه منصور ومعه حكومة وحدة وطنية، حيثُ دعا الرئيس الأمريكي بارك أُباما اليمن إلى التطبيق الفوري لعملية الأنتقال التي وصفها بأنها" عملية إنتقال تاريخية"، حيثُ قال أيضاً وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ "إنَّ توقيع الرئيس (اليمني) علي عبد الله صالح على المُبادرة الخليجية، سيُعطي الأمل للشعب اليمني بأنَّ التغيير في بلاده مُمكن ودعا الوزير البريطاني جميع القادة والقوى السياسية في اليمن إلى الإلتزام بإنتقال سياسي سلمي ومُنظم، حاثاً كلاً من أنصار الرئيس صالح والمُعارضة على إغتنام الفرصة والإمتثال الكامل لقرار مجلس الأمن 2014" (التميمي،2014: 10).

إنَّ التحديان المُرتبطان بالمُؤثرات الداخلية هما الأكثر تهديداً سواء موقف جماعة "أنصار الله" الحوثية الشيعية التي تحظى بدعم إيراني، وكذلك الوجود الملحوظ لتنظيم "القاعدة" الذي تمكن من بناء قواعد إرتكاز له على أرض اليمن، حيثُ أنَّ جماعة "أنصار الله" قد رفضت الصيغة الإتحادية التي تم التوصل إليها، مُتذرعتٍ بأسباب لم يكن من بينها سبب حقيقي وهو رغبتها في الإنفصال، وكان السبب الأول فيما يتعلق بحُدود إقليم أوزال الذي يضُم أهم المناطق التي يتمركز الحُوثيين فيها وهي (محافظة صعدة) بالإضافة لمُحافظات صنعاء وعمران وذمار والسبب الثاني أنَّ هذه المُحافظات تفتقد إلى منفذاً إلى البحر، أما السبب الثالث فكان فقر ولاية أوزال بعد إلحاق منطقة الجوف الغنية بالنفط بإقليم سبأ، إلا أنَّ السبب الثالث لإعتراضها كان يفوح منه رائحة السياسة الإيرانية حيثُ لا توجد علاقة للحُوثيين ولا لمنطقتهم بهذا السبب، وهو الإعتراض على طريقة تكوين إقليمي سبأ

وحضرموت الغنيين بالنفط، وذلك بدعوى أنه يصُب في مصلحة السعودية، لمُجرد وجود صلات قرابة بين قبائل في الإقليمين وبعض قبائل السعودية، وهذا موقف في مُجمله يُعبر عن مصلحة إيرانية بحتة، وما رفض الحُوثيين صيغة الإتحاد المُستحدثة في اليمن "الجديد" إلا تعبير عن موقف إيران ومصالحها، لأنَّ العلاقة بين جماعة "أنصار الله" وطهران لم تعد موضع شك أو تساؤل، حيثُ ثبت أنَّ هذه الجماعة تخوض حربها ضد الدولة اليمنية بالوكالة عن إيران، وأنَّ هُناك علاقات تمويل وتسليح مُمتدة بينهما منذ سنوات، كذلك برز تحدي تنظيم "القاعدة"، إضافة التحدي الذي تمثله إيران من خلال جماعة "أنصار الله"، لذلك نجد أنه يُثار تساؤلاً مُهماً عن كيفية مُواجهة تهديد عابر للأقاليم المُستحدثة في ظل الصيغة الاتحادية، فإرهاب "القاعدة" لا يعترف بالحُدود بين الدول، فكيف ستقف الخطوط بين الأقاليم التي سيتكون منها اليمن "الجديد" في مُواجهته، ويضافُ لذلك من نظرة طهران إلى الرياض بإعتبارها القوة الرئيسية التي تعمل الآن لحماية المصالح العربية من التهديد الناجم عن تمدد نُفوذ بعض القوى الإقليمية، سواء تركيا أم إيران إذ بدلاً من أنَّ يقبل الحوثيون بالضمانات التي تتضمنها الصيغة الإتحادية لهم، إلا أنهم شرعوا في شن هجمات عنيفة ضد قبائل في منطقة "عمران" فور إقرار وثيقة الحوار الوطني سعياً إلى إحباط مشروع بناء اليمن الجديد (عبدالحميد، 2014: 2-4).

يرتبط تفاقم الأزمة في اليمن، وبشكل خاص مُنذ تمدد الحوثيين السريع في أرجاء اليمن، في جانب مُهم منه بما تحمله طبيعة مواقف الفاعلين الرئيسيين في المُجتمع الدولي، لاسيما في ظل تراجع المواقف الدولية ضد التمرد الحوثي وعدم دعم الرئيس الشرعي عبدربه منصور هادي، حيثُ كان موقف مجلس التعاون الخليجي، هو الموقف الوحيد المُطالب بضُرورة دعم الرئيس هادي والعودة إلى طاولة الحوار، بينما كان الموقف الحذر ما ميز الدول الغربية في الملف اليمني، حيثُ إرتبط ذلك الموقف إلى حد بعيد بتطورات المفاوضات الجارية حول ملف إيران النووي، تجنباً لإفشال أي تقدم يُمكن إحرازه في هذا الملف النووي، وهو الأمر الذي جعل من غالبية الدول الغربية، أنَّ تعزف عن الدخول في مُواجهة مُباشرة مع إيران التي تدعم الحوثيين بشكل واضح (العامري، 2011: 4).

ومع استمرار تفاقم الأوضاع، وقيام الحُوثيين بضرب عدن، فقد تبنت المملكة العربية السعودية عملية عاصفة الحزم ضد ميليشيات الحُوثيين في اليمن، عاصفة الحزم، فجر يوم 26 مارس 2015م، استجابة لإستغاثة حكومة الرئيس اليمني عبد ربه منصور، الذي دعا المُجتمع الدولي للتدخل لحماية الشرعية، وسرعان ما إتسعت قائمة الدول المُشاركة في هذه العملية لتشمل عشر دول (دول مجلس التعاون الخليجي الخمس باستثناء عُمان، مصر، الأردن، المغرب، السودان وباكستان) (مترسكي، 2015: 2).

لقد كانت الدول الخليجية وعلى الخصوص المملكة العربية السعودية هي من دعت ونفذت التدخل، حيثُ يعود السبب في هذ الإندفاع إلى الموقع الجُغرافي الذي يربطها مع اليمن؛ من الناحية الجنوبية لدول الخليج العربي وتشترك مع السعودية في حُدودها الجنوبية ومع سلطنة عُمان من الجنوب الغربي، كذلك موقع اليمن الإستراتيجي المُشرف على مضيق باب المندب؛ ممر التجارة الخارجية لدول المنطقة، إضافة إلى ذلك خليج عدن وبحر العرب والبحر الأحمر، وهو ما يعني أنَّ أمن اليمن وإستقراره هو مُكون أساسي ومُهم من مُكونات الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليج العربي، وعلى ذلك فإنَّ عدم إستقرار اليمن أو وقوعه تحت تأثير قوى خارجية كإيران يُمثل بالنسبة لدول الخليج تهديداً على مُستويين: الأول في أنَّ عدم الاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي في اليمن؛ حيثُ يُؤدي ذلك إلى أنَّ يكون عامل من عوامل عدم إستقرار الأوضاع الداخلية في إقطار الخليج العربي (أبو زيد، 2011: 17)، جراء ما ستُمثله الهجرة غير الشرعية والتهريب للمهاجرين عبر الحدود من تهديد للمملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج العربي، وكذلك نشاطات تنظيم القاعدة في جنوب اليمن، والإنتشار الحوثي المدعوم من إيران، وسعيها من خلال إستخدام الحوثيين إلى خلق إشكالية أمنية للمملكة العربية السعودية وتوطين بُؤر توتر في حُدودها الجنوبية لإستخدامها كورقة ضغط عند الحاجة لها من قبل إيران (المهري، 2010: 97).

أما المُستوى الثاني ويتمثل في صُعود جماعة مُوالية لإيران إلى مقاليد الحُكم في اليمن؛ وهو ما ينعكس سلباً على الإقتصاد الخليجي على إعتبار أنَّ اقتصاد

الخليج يقوم على النفط؛ وهنا يُشكل مضيق باب المندب وخليج عدن أقصر الطرق البحرية لمرور ناقلات النفط من دول الخليج إلى مُختلف دول العالم، مما يعني أنَّ سقوط اليمن في يد الحوثيين يعني بالضرورة تهديداً خطيراً لاقتصاديات دول الخليج العربي، إضافة لما تحمله عمليات القرصنة البحرية من تعريض اقتصاديات دول الخليج العربي والنظام الاقتصادي العالمي برمته للإيذاء (أبو زيد،2011: 76).

وهو ما يحمل معه إحتمالية الدخول في أزمات اقتصادية، وفي ضوء ذلك فإنَّ المملكة العربية السعودية ومعها دول الخليج لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه تعرض أمنها وإستقرارها واقتصادها للخطر؛ في حال وصول الحوثيين للسلطة، ما حدا بدول التحالف الخليجية لإعلان بيان في رسالة مُوجهه إلى كل من الأمين العام، ورئيس مجلس الأمن، من مُمثلي الإمارات العربية المُتحدة ومملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية؛ من خلال المُمثلة الدائمة لقطر لدى الأُمم المُتحدة، في 26 آذار 2015م، من أنها تتدخل من أجل صد تمرد وعدوان الحوثيين والإنقلاب على الشرعية وحماية اليمن وشعبه من هذا العدوان المدعوم من قوى إقليمية (إيران) التي هدفها الهيمنة على اليمن لبسط نفوذها على المنطقة مما يُهدد ليس الأمن اليمني فحسب بل أمن المنطقة والسلم الدولي ككُل، وكان قد سبق تلك الرسالة رسالة مُؤرخة 24 آذار 2015م، مُوجهة من المُمثل الدائم لليمن لدى الأُمم المُتحدة، التي يُحيل بها رسالة من رئيس اليمن يبلغ فيها رئيس مجلس الأمن أنه "قد طلب من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية تقديم الدعم على الفور، بكل الوسائل والتدابير اللازمة، بما فيها التدخل العسكري، لحماية اليمن وشعبه من إستمرار عدوان الحوثيين" (بومعزة، 2018: 575).

ولتبقى مآلات هذا التدخل مرهونة بمجموعة من العوامل والتوازنات الإقليمية والدولية في منطقة من أكثر المناطق الاستراتيجية في العالم، حيثُ تُشير عملية عاصفة الحزم بوضُوح إلى أنَّ خارطة التحالُفات الإقليمية، قد أصبحت أكثر وضوحاً، من أنَّ ثمة "تحالف" عربي يجد أنَّ مصلحته الوطنية والقومية أنَّ يتحرك مع بعض الحلفاء الدوليين، كما مما يُمكن أنَّ يُشار له كأسباب إضافية لإنطلاق

عاصفة الحزم فيما يتعلق بالجانب الأيديولوجي والطائفي، وكذلك هناك الأبعاد الجيواستراتيجية التي تتعلق بالمكانة الإستراتيجية لليمن في المنطقة بالنسبة للعالم، ذلك أنَّ الساحل اليمني يمتد بطول 2500 كم، ويُسيطر على مضيق باب المندب المدخل الجنوبي الوحيد للبحر الأحمر نحو خليج عدن والمُحيط الهندي، بالإضافة لإمتلاك اليمن لعشرات المواني المحورية، وجُزر مُهمة حاولت العديد من الدول السيطرة عليها ولا تزال، مثل جُزر سُقطري وحنيش الصغرى والكبرى وكمران، وميون وغيرها من عشرات الجُزر التي تقع في قلب مضيق باب المندب الذي يتحكم فيه اليمن، وهو ما يُثير المخاوف التي تُراود الكثيرين من شأن إمكانية تحكم إيران من خلال حُلفائها الحُوثيين بهذا المضيق الهام الذي تتسابق الأقطاب الإقليمية والدولية على بسط نفوذها عليه (دياب، 2015: 3).

جاء الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة من القرن المُنصرم، عندما حصلت من إثيوبيا على محطة إتصالات "كاجينو" في أسمرة، ثم قامت بتعزيز وجودها في الصومال، ثم كينيا في عام 1980م، عقب الإطاحة بالإمبراطور الأثيوبي هيلاسلاسي، وبعد أحداث 11سبتمبر 2001م، التي غيرت من الإستراتيجية الأمريكية، حيثُ تبنت عملية إعادة إنتشار واسعة للقواعد العسكرية حول العالم؛ فتأسست "قوة المهام المُشتركة في القرن الأفريقي" في 19 أكتوبر 2002م، وذلك في إطار"عملية الحرية الدائمة" لمُحاربة الإرهاب، وقد عملت هذه القوة من على متن حاملة الطائرات"يو إس إس ماونت ويتنى" في خليج عدن حتى عام 2003م، وقامت أيضاً جيبوتي بمنح الولايات المُتحدة الأمريكية قاعدة "كامب ليمونيه" لإستخدامها كمقر لتلك للقوة، والتي تتضمن نحو 4000 جندي أمريكي، والتي إستخدمتها الولايات المُتحدة الأمريكية في إطلاق طائرات بدون طيار إلى اليمن ومنطقة القرن الأفريقي، في إطار حربها على الإرهاب، وكذلك إثيوبيا كثقل أساسي في الإستراتيجية الأمريكية في التحكُم بالطُرق الملاحية الدولية، حيثُ تضُم قاعدة جوية أمريكية في مدينة "أربامنش"، للطائرات المُسلحة بدون طيار، بالإضافة إلى قاعدة "دير عدوة" التي يُوجد بها عناصر كوماندوز أمريكيون (ميرشايمر، 2012: 3).

ومع حلول عام 2011م، فقد إتسع نطاق قوة المهام المُشتركة ومسؤوليتها ليشمل دول القرن الأفريقي، حيثُ إنَّ مُشكلة القرصنة ساهمت في تعزيز الوجود العسكري في المنطقة، وذلك بعد قرارات مجلس الأمن التي سمحت بوجود سُفن عسكرية للدول الأجنبية في مياه القرن الأفريقي لمُواجهة القراصنة، وكان قد سبق ذلك إطلاق الاتحاد الأوروبي لعملية "أطلانطا" في كانون الاول 2008م، وقد قامت كل من والصين واليابان وروسيا والهند وكوريا بنشر سفنهاً في المنطقة وكذلك إيران نشرت قواتها البحرية، حيثُ تسعى إيران لنشر قواتها في مضيق هرمز إلى البحر الأحمر، وكذلك باب المندب من خلال سيطرة حُلفائها من الحُوثيين عليه بعد سيطرتهم على ميناء الحديدة، وهو ما يُضيف لإيران أوراق ضغط في علاقاتها سواء الإقليمية أم الدولية، وذلك في إطار التنافس الدولي على المنطقة، حيثُ أنَّ فرنسا تتمسك بقاعدتها البحرية في جيبوتي، وكانت قد بدأت فرنسا في عام 2010م، ببناء قاعدة عسكرية لمُكافحة القرصنة، وذلك من خلال التنسيق والشراكة مع الحكومة اليمنية، وفي هذا الإطار كانت الإتفاقية العسكرية التي عُقدت ما بين الإمارات العربية المُتحدة والصومال في أواخر عام 2014م، بُغية العمل على تعزيز التعاون الثنائي في "الشؤون العسكرية" بينهما (نظير، 2015: 5-7).

وأما أريتيريا والصومال؛ وهما اللتان تقعان في مجال التنافس الإيراني-الإسرائيلي- التركي، نجد أنَّ المُتنافسين يحاولون الوصول إليهما بشتى الطرق، حيثُ حتمت مُتطلبات الأمن والدور والمكانة على تلك الأنظمة، التمدد إلى الفضاء الإقليمي إنطلاقا من إعتبارات تاريخية وأيديولوجية تصبُ في صُلب العقيدة الأمنية والسياسية لهذه النُظم السياسية، وهو الأمر الذي تولد عنه نوع من التنافس هو في حقيقتُه درجة من درجات الصراع، أو نمط من أنماطه، ذو طبيعة خاصة ومُميزة، إذ أوجدت المُتغيرات الإستراتيجية التي شهدتها المنطقة، مجالا جيوسياسياً مُعقداً ومتشابكاً، حيثُ ما يُميز صراعات القوى الإقليمية عن الصراعات الدولية الكُبرى، ضيق مساحة هذا الصراع، ليس لكونه محكوماً بحدود لا تتعدى الإقليم الذي يُوجد فيه المُتصارعون، وإنما أيضا لقلة عناصره وأهدافه، فهو لا يتعدى أنَّ يكون صراعاً على قضية مياه أو حُدود أو نُفوذ سياسي في حيز مُعين من مساحة الإقليم، كما أنه

يرتبط غالبا بالأمن سواء أمن النظام السياسي ذاته أم الأمن الوطني (القومي) للأطراف المُتصارعة ويمُسها بشكل مُباشر، وما يزيد من حدة هذا الصراع وتعقيداته اللامتناهية، إرتباطه بالصراع الدائر في قمة الهرم الدولي (دحمان، 2009: 2).

في عام 2009م، نجد أنَّ إيران دعمت الاقتصاد الإريتيري بتحويل 35 مليون دولار من بنك الصادرات الإيراني؛ عقب دعم إريتيريا علنا للبرنامج النووي الإيراني، كذلك نجد إنَّ الصومال بالنسبة لإيران تُعد من أهم النقاط الإستراتيجية التي تسعى للوصول إليها كونها منطقة حيوية، أيضاً ما يُثار حول وجود عسكري وإستخباراتي إسرائيلي في إريتيريا، ومخاوف إسرائيل من إنتشار الجماعات الإسلامية المُتطرفة، جراء تعاظم أنشطة القاعدة الذي جعل من اليمن نقطة إرتكاز له ولنشاطاته في شبه الجزيرة العربية، كذلك تركيا ليست بعيدة عن مجال التنافس على إريتيريا، حيثُ قام داود أُغلو بزيارة إريتيريا في تشرين الثاني من عام 2012م، وبعدها أُفتتحت السفارة التركية في إريتيريا، في آب 2014م، بدأت الخُطوط الجوية التركير بتسير رحلات مُنتظمة بين إسطنبول وأسمرا، وكذلك عندما عُقد مُؤتمر وزراء خارجية مُنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول تم تخصيص مبلغ 350 مليون دولار كمُساعدة للصومال، وتم أيضاً تنظيم حملة تبرعات بين أواسط الشعب التركي للتبرع للصومال، كذلك دخلت تركيا بترسيخ التنافس حيثُ تمكنت شركة تركية في سبتمبر 2014م، من الفوز بعقد لإدارة ميناء مقديشو لعشرين عاماً، مما يُرسخ نُفوذها في تلك المنطقة بشكل كبير، ووسط هذا التنافس الإقليمي والدولي على الوجود وترسيخه في تلك المناطق الحيوية، تأتي عاصفة الحزم التي فتحت صفحة جديدة في التعاطي مع واقع هذا التنافس(بن مهيوب، 2015: 67).

تُؤشر التطورات في الملف اليمني على بداية حُقبة مُختلفة في تفاعُلات المنطقة، ربما يكون عنوانها الرئيسي تخلي القوى الكُبرى عن زمام المُبادرة في تفاعُلات المنطقة، وهو ما يُفسح المجال أمام الفاعلين الإقليميين الرئيسيين لتسيير دفة الأمور، حيثُ يتضح من تفاعُلات الأحداث؛ أنَّ القوى الكُبرى قد إكتفت بلعب دور المُساند لتحركات الفاعلين الإقليميين المعنيين بالأزمة اليمنية، فبعد البداية الفعلية لعاصفة الحزم؛ فقد رحب البيت الأبيض بالعملية، مُعلناً أنَّ الرئيس الأمريكي

باراك أُوباما قد أجاز تقديم مُساعدة لوجستية ومُخابراتية لدعم العمليات العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن لدحر مُقاتلي جماعة الحُوثيين، مع التأكيد على أنَّ القوات الأمريكية لن تُشارك بعمل عسكري مُباشر في اليمن، وإنَّ إتجهت واشنطن للعمل على إنشاء "خلية تخطيط مُشتركة" مع السعودية للتنسيق بشأن الدعم العسكري والاستخباراتي الأمريكي في إطار العمليات العسكرية، كذلك نجد أنَّ الموقف البريطاني جاء مُشابهاً، حيثُ أعلنت بريطانيا تأييدها لعملية عاصفة الحزم، من قبل وزير الخارجية فيليب هاموند، حيثُ أكد أنَّ "بلاده ستُقدم مُساعدة تقنية إلى المملكة العربية السعودية في تدخلها العسكري في اليمن وذلك في إطار العلاقات العسكرية الوثيقة بين البلدين"، مُؤكداً أنَّ بريطانيا "ستُقدم كل ما يُمكنها لعملية السعوديين ومجلس التعاون الخليجي، لكننا لن نُشارك في عمل عسكري"، وأيضاً فعلت فرنسا حيثُ أيدت العملية، وأعلنت وقوفها إلى جانب شُركائها في المنطقة حتى إستعادة اليمن لإستقراره ووحدته، مع التذكير بأنَّ عملية عاصفة الحزم تأتي إستجابة لطلب السُلطات الشرعية اليمنية، ولم يختلف موقف ألمانيا حيثُ أعرب وزير الخارجية الألماني، فرانك فالتر شتاينماير، عن تفهمه للعملية العسكرية السعودية في اليمن، مُؤكداً أنه جاء إستجابة لدعوة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي (فواز، 2019: 14-15).

وفي ضوء المواقف الدولية نجد إنَّ الأزمة اليمنية تحمل عدداً من الدلالات فيما يخصُ حُدود الإتفاق والإختلاف بين القوى الكُبرى والفاعلين الإقليميين فيما يتعلق بالوضع في اليمن حالياً ومُستقبلاً، فمن ناحية أولى، حرُصت كثير من العواصم الغربية على تأكيد مساحة التوافق مع الفاعلين الإقليميين بشأن اليمن، حيثُ أكد المُتحدث بإسم الخارجية الألمانية، من أنَّ برلين ليس لديها شك حول شرعية التدخل السعودي من حيثُ القانون الدولي، في ظل دعوة الرئيس اليمني لتدخل عسكري، وثمن وزير الخارجية البريطاني هاموند من قيمة التوافق بين بلاده والسعودية من الناحية العسكرية، مُشيراً إلى صلات قوية تربط بريطانيا بالقوات الجوية السعودية، في حين أكدت واشنطن على عُرى العلاقة الوثيقة بين الولايات المُتحدة والمملكة العربية السعودية (محروس، 2019: 3).

ورغم ما سبق ذكره من توافق، إلا أنَّه يبدو أنَّ هناك مساحات لم يتم الإتفاق عليها بعد بين مُختلف الأطراف المعنية بالوضع في اليمن؛ فعلى سبيل المثال أعلنت المُفوضة العليا للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية "فيديريكا موجيريني" أنَّ العمليات العسكرية ليست حلا للأزمة اليمنية، مُؤكدة الدعم الأوروبي للعودة إلى طاولة المُفاوضات، فيما أكدت المُتحدثة باسم رئيس الوزراء البريطاني أنَّ ما يحتاجه اليمن اليوم لإستعادة الإستقرار هو عملية سياسية، مُضيفة أنَّ الجزء الأهم في هذه العملية هو عدم تقديم الدعم للمُتمردين الحوثيين وتشجيع الأطراف المُختلفة للعودة إلى طاولة المُفاوضات، كذلك أكدت واشنطن من أنها لا تريد حرباً مفتوحة الأمد تقودها السعودية ضد الحوثيين داخل اليمن، إلا أنَّ المسؤولين الأمريكيين تجنبوا الحديث عما إذا كانت السعودية تُشاطرهم نفس الرؤى في هذا الموضوع، حيثُ أنه وعلى الرغم من إختلاف بعض القوى الدولية غير الغربية بشكل كامل مع التحركات التي قام بها الفاعلون الإقليميون بشأن اليمن، فإنَّ حدة مُعارضتهم كانت تتسم بقدر كبير من الحذر والترقب، فقد أكدت الخارجية الصينية قلقها بعد بدء عملية عاصفة الحزم، مُؤكدة أنَّ الصين تحثُ كل الأطراف على الإلتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة باليمن وحل النزاع عن طريق الحوار (AL-Akhali, 2019, 66).

أما بالنسبة لروسيا فقد تبنت موقفاً أكثر وضوحاً، حيثُ شددت على ضُرورة إيقاف الحلول العسكرية الجارية حالياً داخل اليمن لفتح الطريق أمام الأمم المُتحدة والطرق السياسية والدبلوماسية كي تحل محلها، من أجل الوصول إلى صيغة إتفاق بشأن الصراع الدائر هُناك، مُؤكدة أهمية وقف جميع العمليات القتالية فوراً من قبل كافة أطراف النزاع في اليمن وحلفائها الخارجيين وتخليهم عن مُحاولات تحقيق أغراضهم بالسلاح، إضافة لذلك فقد كانت موسكو حريصة على الإعلان الواضح والمُتكرر عن قيامها بالتباحث مع بعض القوى الإقليمية المُعارضة للعملية العسكرية عاصفة الحزم، وتحديداً إيران؛ حيثُ أكد بيان صادر عن الكرملين على أنَّ هُناك إتصالاً هاتفياً جرى بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الإيراني حسن روحاني بشأن تفاقم الوضع في اليمن والتدخل العربي على الأراضي هُناك، مع تأكيد موسكو المُستمر على أنه لا يُمكن تسوية الخلافات الموجودة في اليمن إلا عن

طريق الحوار الوطني الواسع، وأنَّ هُناك إستعداداً لدى روسياً للقيام بجهود وساطة لإنهاء الوضع القائم؛ حيثُ أعلنت موسكو أنها "ستتواصل مع كافة الأطراف التي إنجرت إلى أحداث اليمن، وستعمل على تكثيف الجهود الدولية المبذولة، بما في ذلك في الأمم المُتحدة، من أجل التوصل إلى خيارات لتسوية النزاع المُسلح في البلاد بالوسائل السلمية في أقرب وقت مُمكن" (محروس، 2019: 54).

تذهب التحركات غير المحسوبة العواقب من بعض الأطراف المعنية فيما يتعلق بالأزمة اليمنية، من أنَّ تكون هذه التحركات إيذاناً ببدء حرب إقليمية شاملة، لاسيما مع المصالح الحيوية التي تزخر بها المنطقة، والتي ربما من أهمها النفط، فضلا عن مضيق باب المندب الإستراتيجي، الذي تتخوف القوى الكُبرى من سيطرة الحوثيين عليه بسبب إرتباطهم بإيران التي تسيطر بدورها على مضيق هرمز، وهو المضيق الإستراتيجي الآخر الذي يربط بين الخليج وبحر العرب، فتحذيرات إيران لدول الخليج من أنَّ الضربات الجوية العسكرية على الحوثيين ستجرُ المنطقة لحرب إقليمية، وأنَّ إيران ستعمل على غلق خط الملاحة البحرية في مضيق باب المندب، وأنَّ أي قصف للسفن الحربية الإيرانية سيُعجل من دخول إيران مُباشرة في هذه الحرب، وأنَّ الصواريخ الإيرانية ستكون في مرمى السعودية والدول المُشاركة في العملية العسكرية؛ وهو ما دفع الولايات المُتحدة الأمريكية بالمُقابل إلى تحذير روسيا وإيران من التدخل في اليمن، مع التأكيد على أنَّ إغلاق مضيق باب المندب من قبل القطع الحربية الإيرانية سيُعد إعلان حرب، ومن ثم فلن تقف الولايات المُتحدة الأمريكية مكتوفة الأيدي في حال تضررت خُطوط حركة النقل البحري وحُدوث خسائر في الاقتصاد العالمي، بيد أنَّ هذه التهديدات الإيرانية، المدعومة من روسيا بطبيعة الحال، هي مُجرد حديث لا يتوافر لإيران مُقومات حقيقية لتطبيقه على أرض الواقع، وهو ما ثبت مع تصاعد عملية عاصفة الحزم، ليتأكد أنَّ الرد الإيراني لن يكون على أراضي اليمن بشكل رئيسي، لكنها ستحاول الرد في أماكن أخرى، وتحديداً سوريا موضع الإتفاق الكامل بينها وبين روسيا حالياً، ذلك إنَّ جميع أطراف الصراع الإقليمة في ضوء أهدافها من التدخل العسكري المُباشر وغير المُباشر في

الحرب اليمنية؛ تسعى من خلاله لتنفيذ أهدافها المُعلنة والسرية مُستخدمة كل الوسائل السياسية والعسكرية وهذه الأطراف هي (أركابي، 2019: 14-15):

الطرف الأول: المملكة العربية السعودية: إنَّ اليمن كان تحت الوصاية السعودية الغير مُباشرة مُنذ سبعينيات القرن الماضي، بعد المصالحة بين أنصار الجمهورية والإمام في عام 1970م، وإعتراف السعودية بدولة شمال اليمن وقدمت لها الدعم المالي، إلا أنه حينما شعرت انَّ ثوار 11 شباط 2011م، يتوقون لدولة يمنية مُستقلة غير مُرتهنة لأي نظام إقليمي؛ غيرت المملكة العربية السعودية سياستها، وسعت لإيجاد توازنات في المشهد اليمني حتى لا يخرج من بين دائرة نُفوذها، ففرضت التسوية بين الثوار ونظام الرئيس علي عبدالله صالح، إلا أنَّ التسوية أخفقت، لذلك تمثلت أهم الاهداف الإستراتيجية التي تُريد تحقيقها المملكة العربية السعودية في اليمن فيما يلي (بن مهيوب، 2015: 89):

1- هزيمة المليشيات الحُوثية المدعومة من إيران.
2- حفظ أمنها القومي في الحدود الجنوبية.
3- الحفاظ على علاقاتها التاريخية مع شيوخ القبائل اليمنية وبعض الحركات الدينية؛ كالسلفية وجزء من الطبقة الزيدية وعدم خروج هؤلاء عن طاعتها من خلال دعمها المادي لهم.
4- تنفيذ مشروع مد أنبوب نفطها عبر محافظة "المهرة" اليمنية إلى البحر العربي؛ لأنها تُريد الخروج من هيمنة إيران في مضيق هرمز، إلا أنَّ أبناء المُحافظة يرفضون تواجد قوات التحالف العربي في المُحافظة.
5- ألا يتمكن حزب الإصلاح اليمني الإسلامي من التحكم بالمشهد السياسي وأنَّ تكون هُناك دولة يمنية ذات طابع تقليدي قبلي عسكري تدينُ بالولاء للنظام السعودي.
6- المحافظة على أمن الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن.
7- مُواجهة ما يُسمى بالمشروع الإيراني وعدم السماح لإيران بالتغلغل في المناطق الشمالية لما في ذلك من خطر على كيان ووجود المملكة العربية السعودية برمتها.

الطرف الثاني: إيران: ويُمكن إجمال الأطماع الإيرانية في الآتي (Robert, 2017: 36):

1- إيران لديها من الأطماع الطائفية والاقتصادية في اليمن وشبه الجزيرة العربية بشكل عام مُنذ القدم لا وليد اللحظة.
2- إيران تُريد السيطرة على خطوط الملاحة الدولية وخصوصاً في مضيق هرمز وباب المندب من خلال دعمها للحوثيين للسيطرة على باب المندب.
3- إيران لديها أطماع وأهداف جيواستراتيجية في البحر الأحمر، وبحر العرب لتنفيذ مُخططها التوسعي في المنطقة.
4- استغلال الروابط المذهبية في اليمن وسوريا والبحرين ولبنان وعُمان لتنفيذ أهدافها في زعزعة المنطقة وتعزيز الطائفية بما يذهب تجاه تنفيذ مُخططاتها وأهدافها مهما كانت النتائج.

أما ما يتعلق بالأبعاد الدولية، فيما يتعلق بالأزمة اليمنية فقد تمثلت في الآتي:

1. **البعد الأمريكي:** فقد تمثلت في الخطوات الميدانية الأمريكية في إرسال المدمرة (USS Cole) إلى الممر الدولي (مضيق باب المندب) الذي يُعتبر جُزءاً من السيادة اليمنية، وذلك بُغية حماية هذا الممر المائي الإستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها، في إطار كبح الجموح لأنصار الله (الحُوثيين) المدعومين من قبل إيراني التي تسعى من خلالهم للسيطرة على مضيق باب المندب.
2. **البعد الروسي:** إنَّ السياسة الروسية فيما يتعلق بالأزمة اليمنية إتسمت في الحياد أو الغموض في بعض الأحيان، بحيث انها كانت أقل تقاطعاً مع سير السياسة الأمريكية وكذلك بعض الدول الغربية، المتمثل في الإعتراف بسلطة الرئيس عبد ربه منصور، بالتعامل معه كسلطة شرعية من جهة، والحيلولة دون هزيمة جماعة أنصار الله (الحُوثيين) من جهة ثانية، فروسيا لم تؤيد عاصفة الحزم، ولم تعلن تأييدها لأنصار الله (الحُوثيين)، كذلك لم تعترض روسيا أو تؤيد القرار الأُممي رقم 2216، حيث أنَّ القيادة الروسية تدرك خصوصية الملف اليمني، ولكن رغبة روسيا في الملف اليمني تتضح بإعتبار

اليمن منطقة نفوذ إستراتيجي وهو ما جاء من خلال تصريحات المسؤولين الروس، ومنها ما قاله نائب مدير القسم الأفريقي في وزارة الخارجية الروسية"أوليج أوزيروف" في مؤتمر عُقد في مدينة سوتشي الروسية في أوكتوبر 2017م، وحمل عنوان :"روسيا في الشرق الأوسط...لاعب في كل الساحات"، حيثُ قال" إن بإمكان روسيا ودول الغرب التعاون بشكل فعال في حل الأزمة اليمنية، وأنَّ حجم التناقضات بين روسيا والغرب أقل في الملف اليمني" (الزنداني، 2017: 3)، كذلك كان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح يُدرك رغبة موسكو في بناء قاعدة عسكرية؛ لذلك كان قد دعى في 12 آب 2016م روسيا محاربة الإرهاب، وقال أنه على إستعداد لتقديم كل التسهيلات في القواعد والمطارات والموانى اليمنية لروسيا (سليمان، 2017: 2)، وكذلك الخبير في مجلس الشؤون الدولية الروسي "كيرسيل سيمنوف" كان أكثر وضوحاً حيثُ قال:" إنَّ روسيا تسعى لتعزيز سمعتها في دور الوسيط في نزاعات عدة، ومن المُمكن أنَّ تمارس تأثيراً في اليمن لدفع الجانبين للجلوس إلى طاولة المفاوضات في إطار مساعيها للحصول على قاعدة عسكرية دائمة في سواحل البحر الأحمر على غرار بُلدان أُخرى تملك قواعد عسكرية على مضيق باب المندب في اليمن"، كذلك على صعيد آخر فإنَّ أنصار الله (الحوثيين) والإيرانيون يحاولون دفع موسكو نحو التدخل في اليمن لإحداث توازن دولي ضاغط، فالحوثيين يعتبرون ورقة مُهمة لإستمرار الدور الروسي في المحافظة على حضورها في تقاسم المصالح والمنافع سواء السياسية ام الاقتصادية في ظل التحالف القائم بين روسيا وإيران في ظل تلاشي السلطة الشرعية وتراجع دورها داخلياً وخارجياً (غانم، 2016: 154-155).

وفي ضوء ما سبق، فإنَّ إستمرار الصراع في اليمن يُؤثر على الأمن الإقليمي والدولي، وأنَّ نتائجه ستطال شرق الجزيرة العربية وبخاصة البحرين فأغلب سُكانها من الشيعة، ففي حال لم يتم التوصل إلى عملية سلمية سياسية ولم يتم تنفيذ مُخرجات الحوار الوطني اليمني والقرارات الدولية المُتعلقة بالصراع اليمني، واستمرار الصراع دون حسم عسكري، فإنَّ ذلك سيؤدي إلى نُمو وتصاعد في جماعات العُنف

الطائفية والمُسلحة في شمال اليمن في إطار جماعة الحُوثيين، وفي جنوب شرق اليمن تنظيم القاعدة؛ ما يُسمى (بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب)، وأيضاً الميليشيات الإنفصالية في عدن وبعض المُحافظات الجنوبية، إذ أنَّ الصراع في اليمن يتركز حول الطبقة الطائفية (الحُوثيين) في جناحها العسكري في شمال اليمن، والطبقة التقليدية العسكرية والقبلية في جنوب اليمن، في إطار من الأهداف الإنفصالية لكل منهما بما سيُؤدي إلى إنقسام القبائل بين أطراف الصراع بما يُعرض النسيج الاجتماعي والسلم الأهلي للخطر، ليس على الشعب اليمني فقط وإنما على دول الإقليم كافة أمنية ومادية، في ظل أنَّ القوى المحلية اليمنية لا يُعول عليها لأنها تحولت لإدوات بيد الدول الإقليمية تنفذ ما يُملى عليها، لذلك لا بد من التوصل لقناعة بأنَّ حل الأزمة اليمنية لا بد وأنَّ يكون سياسياً من خلال المُفاوضات بين جميع الاطراف الإقليمية المُؤثرة لاسيما السعودية وإيران في إطار شراكة المُجتمع الدولي وتطبيق لقرارات مجلس الأمن، في ظل إستراتيجية للتعامل مع أنصار الله (الحُوثيين) كجزء من الصراع إلى أنَّ يُصبحوا جُزء من الحل، فالحل العسكري لن يُصفي ميليشيا أنصار الله (الحُوثيين) جميعها، ولا القضاء على قادتها يستأصل الحركة أيضاً.

إنَّ زحف الحُوثيين إلى الجنوب جاء سبباً أساسياً في طلب التدخل من قبل الرئيس عبد ربه منصور؛ لدول الخليج العربي للتدخل العسكري لمنع الحُوثيين من السيطرة على اليمن حتى لا تقع هذه الدولة في ظل النفوذ الإيران الداعم لهم والتي تسعى إلى إحكام السيطرة على المنطقة بعد نجاحها في إختراق العراق ولبنان وسوريا.

إلا أنَّه على الرغم من نجاح التدخل العسكري في صد الهجوم الحُوثي، وبالتالي تقليص الخطر الإيراني على المدى القريب، إلا أنه لم يتمكن من إنهاء الأزمة اليمنية التي ما زالت مُشتعلة دون التوصل إلى تقارب في وجهات النظر.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة:

لقد سبقت فترة الدِّراسة؛ حقبة شهدت خلالها البيئة الدولية تطورات عميقة في مطلع تسعينيات القرن الماضي، أدت إلى تغيير في مُكونات وإطراف النظام الدولي، بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي، ودول المُعسكر الإشتراكي، مما نتج عن ذلك ظهور ما سمي "بالنظام العالمي الجديد" على المُستوى الواقعي، بتبوء الولايات المُتحدة الأمريكية منزلة القوة السياسية والقوة العسكرية والقوة الاقتصادية المُسيطرة على مسارات النظام العالمي الجديد، وهو ما ذهب في تجاه إعادة صياغة العلاقات الدولية بشكل جوهري، وبُروز مركز ونفوذ الولايات المُتحدة الأمريكية، كقوة عُظمى إستراتيجية وحيدة في العالم، وإعادة صياغة النظام الدولي بما يتوافق ومصالح وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما ظهر في إطار هذه الدِّراسة من مدى تأثير هيكل النظام على سلوك الوحدات الدولية، في قدرة أحداها في السيطرة على توجهات الفاعلين الآخرين سواء بإستخدام القوة أو بالتهديد بإستخدامها معاً، بما ينعكس بآثاره على الأمن القومي لمطقة المشرق العربي سلباً في ظل الصراعات المُختلف على أرض الواقع.

ساهمت حرب الخليج الثالثة، ونهاية الحرب بإحتلال العراق، الفرصة للولايات المُتحدة الامريكية لفرض هيمنتها على الجميع، ومُمارسة الإبتزاز السياسي والسيطرة على النفط، لما لهما من أهمية كبيرة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي.

لقد أكَّدت حرب الخليج الثالثة على أنَّ العُنصر العسكري عامل مُحدد وحاسم في قوة الدولة، وانَّ ما حدث يُعبر عن إعادة هيكلة عناصر القوة في النظام الدولي، بالضغط تجاه تدويل قضايا الصراع على مُستوى الشرق الأوسط، وتحديداً دول المشرق العربي، بإزدياد حالات التدخل المُباشر وغير المُباشرفي المنطقة، وما إحتلال العراق إلا أُنموذجاً صارخاً للتدخل الأجنبي في المنطقة، وتزايد الإعتماد العربي على الولايات المُتحدة الأمريكية في المجالات الأمنية.

لقد برزت العولمة وتدويل القضايا الأمنية، ما أدى إلى تراجع سيادة الدولة المُطلقة لصالح قضايا العولمة، التي لا تتقيد بالحُدود الوطنية والتي يُمكنها التغلغلُ

في أي مُجتمع في العالم، فيما تطرحه من قيم مُعينة في الحُكم لفرضها على الدول، مثل حقوق الإنسان، والديمقراطية، ما أُوجد إشكالية في العلاقة بين العالمي والمحلي، بما تتعاطى معه الولايات المُتحدة، بإضفائها الطابع العالمي على ما هو محلي من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، من خلال عملية " عولمة المصالح المحلية" من خلال إستغلال المُنظمات الدولية، بفرض رؤاها وتصوراتها إزاء القضايا الدولية حتى لو كانت تتعارض مع مصالح الدول الأخرى، وتمثل تهديداً لأمنها القومي، وهو ما تأكد من خلال السياسات التي إتبعتها الولايات المُتحدة الأمريكية مُنذ إنتهاء الحرب الباردة.

لقد تصرفت الولايات المُتحدة الأمريكية بإعتبارها شُرطي العالم، والقطب الأوحد في العالم، وهو ما ذهب إلى خلق البيئة المُلائمة للتطرف والإرهاب والعُنف في عديد من دول العالم والمُوجه بالأساس ضد الولايات المُتحدة الأمريكية، من خلال تنامي وإنتشار الجماعات المُتطرفة التي تؤمن بإستخدام العُنف، ويرتبط بهذه الحالة ما أطلق عليه"عولمة الإرهاب"، والتي بدأت بإحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وما بعدها بالحملة العسكرية على أفغانستان والعراق، كذريعة تدخل جديدة في شؤون الدول، بما يُؤكد تراجع سيادة الدولة، ما أدى إلى تغيير في واقع ممارسة السيادة الوطنية، وفي تعريف حدود السيادة، وهو ما ظهر بشكل واضح من تراجع السيادة المُطلقة لصالح السيادة المشروطة، بما يذهب بالمعنى إلى أنَّ تقصير الدولة وعدم قدرتها على تأمين وحماية مواطنيها، يلغي حقها في أبعاد الآخرين من التدخل في شؤونها.

وفي ظل الهيمنة الأمريكية أصبح مُمكننا أنَّ تقوم بالتدخل، بعيداً عن مظلة الأمم المُتحدة ومجلس الأمن، كما هي الحالة بشن الحرب على العراق عام 2003م، رغم إرادة المُجتمع الدولي، وعدم مُوافقة الأُمم المُتحدة، وما حملته هذه الحرب من تأثير واضح تجاه الأمن القومي لدول المشرق العربي، والذي لا زالت تُعاني من آثارها بما ولدته من زعزعة الأمن والإستقرار وتزايد الصراعات وخلخلة التوازن الإقليمي للمنطقة، في ضُوء تدمير الدولة العراقية، ما إمتد تأثيره على دول الجوار للمشرق العربي، وما تبعها من سياسات التواجد والإنتشار العسكري للولايات المُتحدة

الأمريكية مُتخذة الصراعات في المنطقة ذريعة، إذ أصبح هُناك تواجد في المناطق الإستراتيجية التي تحددها هدفاً لها وفق مصالحها الحيوية في المنطقة، بما يذهب إلى تقليص المدخل الإقليمي لترتيبات الأمن القومي ذاته لصالح المدخل الدولي المُرتبط بسياسة الدولة العظمى المُهيمنة الولايات المُتحدة الأمريكية.

لقد وضعت الولايات المُتحدة الأمريكية؛ قضية أسلحة الدمار الشامل، بإعتبارها أحد مصادر التهديد للأمن الدولي، وتعاملت مع هذا الملف بعدة وسائل، سواء بإستخدام القوة العسكرية، كما حدث في العراق، أو التهديد بإستخدامها في حالة إيران، وتوظيف هذا الملف كورقة ضغط ضد بعض الدول، كما يحدث مع سوريا، بعيداً عما يُشكله هذا المسار على أمن دول المشرق العربي، وتحديداً الجزيرة العربية، وما ينجمُ عن مسارت التفاوض الأمريكي الإيراني في هذا الملف، وما قد ينجمُ عنه من تهديد للأمن القومي لدول المشرق ككُل، إضافة إلى التهديد الناجم عن ترسانة الأسلحة الإسرائيلية الضخمة من أسلحة الدمار الشامل.

إن دول المشرق العربي، أضحت تواجه تحديات خارجية تسبق غيرها من التحديات الداخلية الناتجة عن تغلغلُ الصراع في المنطقة، في ضوء التواجد الأجنبي في المنطقة بحيثُ شكل الوجود العسكري والسياسي للولايات المُتحدة والمُقترن بالتحالف الاستراتيجي مع إسرائيل، وكذلك الروسي، خطراً على دول المشرق العربي، إضافة إلى التحديات المُتمثلة في إيران في سعيها إلى فرض هيمنتها الإقليمية على منطقة الجزيرة العربية، والإمتداد إلى خارجها، وخصوصاً من خلال المشهد العراقي، والسوري واللبناني، وهو ما يزج دول الجزيرة العربية تجاه الإستقطاب والتكتُلات جراء الصراع الإقليمي بين دول المنطقة، في ظل عدم الإستقرار في العراق وسوريا واليمن، بما ينسحب بالآثار السلبية العميقة على دول المشرق العربي كافة.

وفي ضوء ما سبق من استعراض مُقارن لعدد من الاتجاهات النظرية العامة بصدد ظاهرة الصراع ومفهومه في إطار هذه الدِّراسة، حيثُ يُمكن الإنتهاء إلى التأكيد على نتيجتين هامتين لهما دلالة خاصة في دراسة وتحليل وفهم ظاهرة الصراع، وبالتالي في التعامل معها واختيار الآلية المُناسبة لكل مُوقف صراعي، وتحدد فيما يلي:

أولاً: ضرورة التمييز في دراسة الصراع بين دراسته كمفهوم، وكظاهرة، وكعملية: حيث إنَّ الصراع كمفهوم له طبيعته المُركبة التى تستمد خصائصها من المُوقف الصراعى ذاته، ومن طبيعة وعلاقات القوى التى تحكم أطرافه وموضوعه، أما فيما يتعلق بالصراع كظاهرة، فإنه يتسم بالتعقد البالغ ، فظاهرة الصراع وإن كانت تجمع وعلى الأقل بشكل كامن ومُحتمل بين مزيج من الأبعاد الإيجابية والسلبية معاً، فإنَّ التكييف النهائي للظاهرة الصراعية إنما يتوقف إلى حد كبير على مجموعة المُتغيرات التى تتشكل أولاً طبقاً لمُتغير الإدراك الخاص بأطراف الصراع، ثم ثانيا بمُتغيرات التوقيت، الموضوع ، البدائل المُتاحة، وغيرها من مُتغيرات بيئية تُسهم بشكل مُتداخل في تحديد مدى وكثافة الظاهرة الصراعية، وأخيراً، فإنَّ الصراع كعملية إنما يجد جذوره في روافد مُتعددة، كما أنَّ أشكاله ، ومظاهر التعبير عنه إنما تتداخل وتتقاطع فيما بينها بشكل يعكس قدراً لا بأس به من الإعتماد المُتبادل بين منابع العملية الصراعية ومظاهرها، وإمتداد تأثيرها على النظام الدولي في ضوء مصالحه في منطقة المشرق العربي بما يُؤكد أن هُناك تأثير وتأثر جرَّاء الصراعات التي تولدت وتتولد في منطقة المشرق العربي على النظام الدولي.

ثانيا: محورية دور الإدراك في فهم ظاهرة الصراع: وذلك من خلال الاهتمام بمجموعة المُتغيرات المُتنوعة المُشكلة للعملية الإدراكية، والمُحددة لها فتأثير وأهمية الإدراك لا تتوقف فقط عند فهم وتوصيف الظاهرة الصراعية، بل إنها تتجاوز ذلك إلى التحليل الدقيق لأسبابها، وإختيار الآلية والحل أو التسوية المُناسبة، وهنا تجدر الإشارة أيضاً إلى مُحورية المُتغيرات الثقافية في فهم المُواقف الصراعية وأهميتها لتجاوز ما قد يرتبط بها من أبعاد ذات تأثير إيجابى أو سلبى لظاهرة الصراع في إمتداد أثرها عى النظام الدولي.

النتائج:

1- إنه كلما زاد إستقرار منطقة المشرق العربي إزداد إستقرار النظام الدولي وكانت المنطقة بعيدة عن التأثير والتأثر من رد الفعل جراء تأثر النظام

الدولي في توجهاته تجاه الصراع في المنطقة في ضوء مصالحه في منطقة المشرق العربي.

2- إنَّ هيمنة الولايات المُتحدة السياسية والاقتصادة والعسكرية، وبروز روسيا كمنافس للولايات المتحدة في منطقة المشرق العربي، جاء ذلك من خلال تكثيف كل منهما لجهوده في السيطرة الجيوبوليتيكية على المنطقة، والسعي لزيادة نفوذ كل منهما عليها في ظل الظُروف المُهيمنة من الضعف وعدم الإستقرار والصراعات القائمة في منطقة المشرق العربي، وهو ما يُؤكد صحة الفرضية من أنه كلما زاد عدد الصراعات في منطقة المشرق العربي زاد عدد الفواعل الإقليمية والدولية داخل منطقة المشرق العربي.

3- أمَّا عن السؤال الرئيس حول **ما أثر الصراع في منطقة المشرق العربي على النظام الدولي خلال الفترة من عام 2001م وحتى عام 2020م؟** فقد توصلت الدِّراسة من الإجابة على السؤال الرئيس وأسئلتها الفرعية، من أنَّ الصراع في منطقة المشرق العربي قد إنسحب أثره على النظام الدولي بالتأثير والتأثر جراء رد الفعل على المستوى الدولي والإقليمي في تدويل قضايا الصراع وإزدياد حلات التدخل المباشر وغير المباشر، وكذلك تدويل القضايا الأمنية لمنطقة المشرق العربي ما أُجد إشكالية في العلاقة ما بين العالمي والمحلي بما زاد من خلخلة التوازن الإقليمي للمنطقة ككُل، في ضوء أنَّ القوى الكبُرى في النظام الدولي وتحديداً كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أنها لها دور فاعل كرد فعل تجاه تأثرها في الصراعات على مُستوى منطقة المشرق العربي، في ظل تعطل قُدرت دول المنطقة على تفعيل إستراتيجاتها للبروز إقليمياً أو دولياً في ظل المُنافسة القوية له في المنطقة من دول الجوار الإقليمي ومن قبل القوى الكُبرى في النظام الدولي وتحديداً الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية، تجاه العمل على المُحافظة على مصالحها في المنطقة بمجملها.

ونجد أيضاً نتائج الصراع في ما إنعكس جراءه في منطقة المشرق العربي في ما يلي:

1- تحولات المُستقبل: حيثُ يرتبط مسار التحولات في منطقة المشرق العربي بإرهاصات داخلية مُتصلة بتبعات التفاعُلات للثورات العربية ومساراتها والمفاعيل الإقليمية والدولية المُتداخلة في التأثر والتأثير وذلك ضمن الإحتمالات التالية:

أ- إستمرار عدم الإستقرار في النظام العربي الإقليمي: ذلك أنَّ عملية التغيير والإصلاح المنشودة وعودة الإستقرار لمنطقة المشرق العربي تحتاج إلى سقف زمني، يُمكن أنَّ يقدره الخبراء بقرابة خمس إلى عشر سنوات، وذلك في ظل مُعطيات حراك التغيير، وإستمرار الأزمة السورية دون وجود أفق لحلها، فضلاً عن الملف النووي الإيراني ومساعي إيران لتعميق دورها في العراق وسوريا واليمن ولبنان.

ب- تصعيد حالة عدم الإستقرار: والذي جاء جراء فشل الثورات العربية من تحقيق اهدافها، وسعي القُوى المُضادة للثورة، بدعم غربي إسرائيلي، إلى تأجيج الصراعات الطائفية والعرقية، وإذكاء الفوضى، ونشوء كيانات جديدة مُتناحرة تحت مظلة الضعف الذي يُخيم عليها وهي أكثر إعتماداً خارجياً.

كذلك إنَّ الصراع الذي تستعر ناره في منطقة المشرق العربي، تُساهم مجموعة من العوامل في اشتغال آليته المُعقدة:

1- افتقاد المنطقة لإطار يضبط الصراعات ويديرها، وذلك بعد أنَّ جرى تقييد حدود وهوامش حركة ودبلوماسية الجامعة العربية إلى أبعد الحدود، وإقتصار دورها على مُجرد الدعوة للحوار والتلاقي، نتيجة إفتقادها لآليات تُساعد على حل النزاعات بين أطرافها.

2- الافتقاد الى وجود مُشتركات سياسية في ظل حالة الإصطفاف الحاد التي شهدها الإقليم، والذي برزت تجلياته والمُتمثلة في المصلحة القومية بعملية السلام مع إسرائيل، بسبب تعنت إسرائيل حيالها أو بسبب الحسابات المُختلفة والمُتضاربة للأطراف العربية، والإنقياد لسياسة التطبيع مع إسرائيل.

3- إنَّ مفهوم الأمن القومي العربي في ظل الخلاف على الموقف من القضايا التي يواجهها العرب في منطقة المشرق العربي، يعود السبب في ذلك إلى تعدد

مصادر الخطر بالنسبة لكل طرف (أميركا، إسرائيل، إيران) وبالتالي تتنوع الإستجابات العربية حيال ذلك تبعاً لظروف وأوضاع كل طرف على حدة.

4- الرهان على حدوث متغيرات إستراتيجية مهمة في سياسة الفاعل الدولي والإقليمي الأهم (الولايات المتحدة) بإنتظار ما ستأتي به الإدارة الأميركية الجديدة، وفي هذا الإطار يُلاحظ وجود إنقسام عربي حول تقدير توجهات السياسة الخارجية الأميركية التي ستتبعها واشنطن، فهل ستكون إستمرارا لسياسة الإدارة السابقة القائمة على الضغط على أطراف إقليمية، أم أنها ستتبع نهجاً تحاورياً مع هذه الأطراف؟

إنَّ الصراع في منطقة المشرق العربي قد أدى إلى زوال زعامات، وكيانات تغيرت خارطتها، وكل ذلك مرهون بدرجة كبيرة بالوظيفة المُراد للنظام الإقليمي أنَّ يُؤديها، وهذا الأمر مرهون بدرجة كبيرة بتوجهات النظام الدولي ومُتغيراته في ظل الصراعات المُختلفة في المنطقة، وهو ما يُشير إلى أنَّ منطقة المشرق العربي تتهيأ قسراً أو طوعاً لخارطة جيوسياسية جديدة، ولمنظومة قيمية وسياسية مُختلفة.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدِّراسة من نتائج، فقد تمَّ الخروج بمجموعة من التوصيات للاستفادة منها من قبل دول منطقة المشرق العربي هي:

1- أنَّ تعود الأنظمة العربية إلى رُشدها وعدم التخبط في إتخاذ القرارات بالإبتعاد عن الأنماط الصلبة في التعامل مع الصراع، والإتجاه نحو إتخاذ أشكال المرونة السياسية في إحتواء الصراع الداخلي، حتى تستطيع أنَّ تحد من مسارات الصراع وأنَّ لا يأخذ شكلاً تصاعدياً ومتوتراً، فالصراعات تتغذى من المرحلة التي سبقتها وتتأسس عليها، بما يؤسس لهدف واحد ونهائي وهو القضاء على الخصم سياسياً أم كيانياً.

2- إعادة صياغة وتشكيل منظومة العلاقات والأدوار والمراتب في الواقع الإقليمي في ظل إنكشاف العلاقات الإقليمية بأنها تصطبغ بنمط تصارعي بين أطرافه.

3- تحرير جامعة الدول العربية من الهيمنة القطرية لبعض الدول الأعضاء وتعزيز إستقلاليتها إقليمياً وعالمياً، وإنماء دور جامعة الدول العربية كمنظمة عربية تلتئم الدول العربية تحت مظلتها؛ بعدم تقييد حدود وهامش حركتها ودبلوماسيتها، وإكسابها الآليات التي تُساعد على حل النزاعات بين أطرافها، بحيث لا يبقى دورها مقصُور على الدعوة للحوار والتلاقي بما يُفضي إلى إفساح المجال للتدخلات الإقليمة والدولية في منطقة المشرق العربي بما يُؤطر لها إدارة مُختلف الصراعات بما يتماهى مع مصالحها في المنطقة بعيداً عن الإهتمام بمصالح منطقة المشرق العربي وشعوبه،

4- ضرورة أن تسعى دول منطقة المشرق العربي بوضع المصلحة العليا لها ضمن أولوياتها من خلال العمل على الحفاظ على أمن وإستقرار منطقة المشرق العربي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- القران الكريم:

2- القواميس والمعاجم:

إيفانز، غراهام وجيفريتوينهام (2004)، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المُتحدة.

علوان، عبدالكريم (1997)، معجم **الوسيط في القانون الدولي العام: الكتاب الأول، المبادئ العامة**، مكتبة ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الفيروزابادي، مجد الدين محمَّد بن يعقوب(ت817هـ)، **القاموس المحيط**، مطبعة مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت لبنان.

لبصير، عبد المجيد (2010)، **موسوعة علم الاجتماع ومفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة العامة**، دار الهدى، الجزائر.

أبو هيف، علي صادق (1995)، **المعجم الوسيط في القانون الدولي العام**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

أبو الوفا، أحمد (1996)، **المعجم الوسيط في القانون الدولي العام**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

3- الكتب العربية:

أوتكين، أ.، تي (2007)،**النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين**، ترجمة، يونس كامل ديب، هاشم حمادي، دار المركز الثقافي، دمشق، سوريا.

أوكين، أناتوليا (2003)، **الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة أنور محمَّد إبراهيم، ومحمَّد نصرالدين، الجيالي الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر.

بارزي، تريتا (2008)، **حلف المصالح المشتركة التعاملات السرية بين إسرائيل وايران والولايات المتحدة**، ترجمة أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان.

باول، جون (1985)، **الفكر السياسي الغربي**، ترجمة، محمَّد خميس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

بدوي، محمَّد طه (د. ت)، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية**، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، مصر.

بريجنسكي، زبغنيو (3007)، **الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، بيروت.

بوتول، غاستون (1983)، **الحرب والمجتمع: تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية**، ترجمةعباس الشويني، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

بوجلال، مصطفى (2015)، **علم الاجتماع المعاصر بين الإتجاهات والنظريات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

الجوهري، حاتم (2013)، **بين التكيف والثورة**، وزارة الثقافة، القاهرة، مصر.

حداد، كمال (1997)، **النزاعات الدولية**، الدار الوطنية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

حسين، خليل (2009)، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، دار المنهل اللبناني، بيروت.

حسين، عدنان السيد (2004)، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، مطبعة سيكو، بيروت، لبنان.

حسين، لواء عدلي (1977)، **الأمن القومي وإستراتيجية تحقيقه**، كتاب الساعة، القاهرة، ص11.

حماد، خيري (1962)، **المطارحات**: مكيافيلي، منشورات المكتب التجاري، بيروت، لبنان.

حميد، علي حسين وعلي زياد العلي (2020)، **ثيواستراتيجيا الصراع في الشرق الاوسط: نحو بُعد جديد لدراسة العلاقات الدولية**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر.

الخاقاني، بهاء الدين (2013)، **الفوضى الخلاقة: إستراتيجية السياسة الخارجية الامريكية لمائة سنة قادمة**، مكتبة الخاقاني، بغداد، العراق.

دندل، جونثال (1984)، **حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي: أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الإسرائيلية في لبنان**، ترجمة بشار رضا، العهد للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

دورتي، جميس، باليستغراف، روبرت (1985)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبدالحي، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت.

ديوى، جون (2015)، **الطبيعة البشرية والسلوك الإنساني** ، ترجمة، محمَّد لبيب النجيحي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر.

ربيع، حامد (1984)، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط**، دار الموقف العربي، القاهرة، مصر.

روفين، جون كرستوف (1995)، **أوهام الإمبراطورية وعظمة البرابرة**، ترجمة أمل أبي راشد، دار الجماهيرية للنشر، طرابلس، ليبيا، ص26.

زريبي، نذير (2011)، **الوجيز في علم الاجتماع نظريات إجتماعية**، منشورات ليجوند، الجزائر.

الزعبي، موسى (1993)، **نظام دولي جديد أم هيمنة أمريكية جديدة**، دار للنشر، بيروت، لبنان.

زيدان، ناصر (2013)، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان.

سرحان، عبدالعزيز محمَّد (1993)، **العرب والمسلمين في ظل النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية وأثرها على العالم العربي**، دار النهضة العربية، القاهرة.

السعيد، عبدالعزيز وآخرون (1999)، **النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص15.

سلمان، منذر (2011)، **نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته**، منشورات اللجنة العربية لحقوق الإنسان، باريس، فرنسا.

أبو سمره، نهى (2020)، **الاجندة الأنجلوأمريكية في إقليم المشرق العربي والصراع التركي الإيراني ومن يتسيد المنطقة**، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر.

السيد، حسين عدنان (2001)، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، مطبعة سيكو، بيروت لبنان.

السيد، عليوه (1988)، **إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولى**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

الشاعري، صالح (2006)، **تسوية النزاعات الدولية سلمياً**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

شومسكي، ناعوم (2002)، **الصدمة**، ترجمة سعيد الجعفر، دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا.

طرابلسي، فواز (2015)، **جنوب اليمن في حكم اليسار**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان.

العابدي، زكي وآخرون (1994)، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**، سينا للنشر، القاهرة، مصر.

أبو عامر، علاء (2004)، **العلاقات الدولية الظاهرة والعلم.. الدبلوماسية الإستراتيجية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عبد الجواد، مصطفى خلف (2009)، **نظرية علم االجتماع المعاصر**. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عبدالفتاح، إسماعيل (2001)، **إدارة الصراع والأزمات الدولية: تطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

عبدالمطلب، خطار (2008)، **إنهيار جدار عرب المشرق**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

العقابي، علي عودة (1996)، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا.

علاي، ستار جبار (2006)، **البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية**، دار بيت الحكمة، بغداد، العراق.

العلي، همدان (2015)، **أهم محطات (ثورة التغيير) اليمنية**، العربي الجديد، بيروت، لبنان.

عليوة، السيد (1988)، **إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسة التعاون الدولي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

العماري، عباس رشدي (1993)، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، مركز الأهرام للترجمة والنشر،القاهرة، مصر.

عودة، جهاد (2005)، **النظام الدولي.. نظريات وإشكاليات**، دار الهدى، بيروت، لبنان.

فهمي، عبدالقادر (د.ت)، **الصراع الدولي وإنعكاساته على الصراعات الإقليمية**، بيت الحكمة، بغداد، العراق.

القادري، عبدالقادر (1984)، **القانون الدولي العام**، مكتبة المعارف، القاهرة، مصر.

أبو لبده، نظمي (2001)، **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي**، دار الكندي، عمان، الأردن.

مارسيل، ميرل (1986)، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة، حسن نافعة، **مجلة المستقبل العربي**، القاهرة، مصر.

محفوظ، محمَّد (1991)، **حرب الخليج امتحان للشرعية الدولية**، نشر مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله، تونس.

محمَّد، وليد (2001)، إرهاب الدولة، **أعمال ندوة بيروت**، بيروت، لبنان.

المخادمي، عبدالقادر زوريق (2005)، **مشروع الشرق الأوسط الكبير**، الدار العربية للعلوم، الجزائر.

المرهون، عبدالجليل زيد (1997)، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، دار المنهل، بيروت، لبنان.

المسافر، محمود خالد (2002)، **العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب**، بيت الحكمة، بغداد.

المشاط، عبدالمنعم (1993)، **الأمن القومي إبعاده ومتطلباته**، مركز البحوث والدِّراسات العربية، القاهرة، مصر.

المعيني، خالد (2009)، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة** ، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.

مقلد، إسماعيل (1984)، **الإستراتيجية في السياسة الدولية**، مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، القاهرة، مصر.

مقلد، إسماعيل (1991)، **العلاقات السياسية: دراسة في الأصول والنظريات**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر.

مقلد، إسماعيل (2006)، **العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع**، المكتبة الأكاديمية، ط5، الكويت.

مقلد، إسماعيل صبرى (1982)، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت، جامعة الكويت، الكويت.

المنوفي، كمال (1987) **أصول النظم السياسية المقارنة**، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.

مهنا، محمَّد نصر (1980)، **صورة من المشكلات السياسية في العالم المعاصر**، دار المعارف، القاهرة، مصر.

موسيليني، بنيتو (1988)، **تعليق علي كتاب الأمير**، ترجمة، خيري حماد مع ترجمة لكتب الأمير، دار الآفاق، بيروت، لبنان.

الموعد، احمد سعيد (1999) **أمن الممرات المائية العربية**، منشورات اتحاد الكتاب، دمشق، سوريا.

المولى، سعود (2011)، **اليمن السعيد وصراعات الدين والقبلية**، مدراك ابداع ونشر، بيروت، لبنان.

مؤمن، أكرم (2004)، **الأمير**، مكتبة السباعي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

ميرشايمر، جون (2012)، **مأساة القوى العظمى**، ترجمة مصطفى محمَّد، العلمية للمطابع والنشر، الرياض، السعودية.

المينياوي، رمزي(2012)، **الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى: السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط والنظرية الصهيونية التي تبنَّتها أمريكا لشرذمته**، دار الكتاب العربي للنشر، دمشق، سوريا.

الناصر، عبدالواحد (2002)، **الإرهاب وعدم المشروعية في العلاقات الدولية الراهنة**، الرباط، المغرب.

ناي، جوزيف (1997)، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ** ، ترجمة، أحمد الجمل و مجدي كامل، الجمعية المصرية، القاهرة، مصر.

ناي، جوزيف س- ناي (الابن) (2003)، **مفارقة القوة الأمريكية**، ترجمة محمَّد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية.

واكيم، جمال (2013)، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011م**، شركة المطبوعات والنشر، بيروت، لبنان.

ويلكينسن، بول (2013)، **العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جداً**، ترجمة لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر.

4- الرسائل الجامعية:

الجرابعه، رجائي سلامة (2012)، **الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (19789-2011)**، رسالة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الجغبير، موسى أحمد (2012)، **العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على الأمن القومي العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

راضي، محمَّد عبدالله (2005)، تطور ظاهرة الصراع الدولي وآفاقها في القرن الحادي والعشرين، رسالة ماجستير، غير منشوره، جامعة النهرين، بغداد، العراق.

رامز، عزيز زغيبي (2008)، **المشرق العربي في الإستراتيجية الدولية**، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

السرحان، صايل (2002)، **أثر توسع حلف الأطلنطي على الأمن القومي العربي: 1990-2000**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

سرحان، محمَّد صالح (2013)، **الاوضاع السياسية للأكراد في ضوء الغحتلال الأمريكي**، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.

العجولين، خالد أحمد الأسمر(2019)، **جيوسياسية المضايق البحرية وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي: دراسة حالة مُستقبل الإمدادات الطاقوية في مضيق هرمز وباب المندب**، رسالة منشورة، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

المهيري، عبدالعزيز (2010)، التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة 1990-3010م، **رسالة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

بن مهيوب، نسرين (2015)، **الصراع الجيوسياسي: السعودية- إيران في إطار السباق الإقليمي الجديد 2009-2015م**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.

5- الأبحاث والدراسات:

أبراش، إبراهيم (1999)، **حدود النظام العالمي وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد: العرب وتحديات النظام العالمي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

آزاد، أحمد، وآخرون (2013)، **خلفيات الثورة: دراسات سورية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.

إسماعيل، زكي محمَّد (د.ت)، النظام الدولي الجديد، الوهم والخديعة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد143، ص9.

اصغيان، ضيف الله (د.ت)، **العلاقات الامريكية الإيرانية الوجه الآخر**، مجلة العالم الإسلامي، بيروت، لبنان، ص24-34.

بارتلز، روجيه (3009)، الجداول الزمنية والحدود والنزاعات، **المجلة الدولية للصليب الاحمر**، العدد873، المجلد 91، ص8-9.

بدوي، منير محمَّد (1997)، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، **مجلة دراسات مستقبلية**، العدد الثالث، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، أسيوط، مصر، ص36.

بدوي، منير (1999)، **تحليل الصراع الدولي، في: علي الدين هلال دسوقي ومحمود إسماعيل محمَّد، محرران، اتجاهات حديثة في علم السياسة** المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة، مصر.

بهاز، حسين (2010)، مقاربة نظرية لظاهرة الصراع الدولي، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، الجزائر، العدد 3، يناير،2010.

بومعزة، منى (2018)، التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 19، 20 حزيران 2018، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق عنابة، الجزائر، ص575.

التركماني،عبدالله (2013)، سوريا والمجتمع الدولي وطبيعة الأزمة ومكوناتها، **مجلة مقاربات**، العدد11,10، دمشق، سوريا.

التميمي، سعد علي (2014)، التحولات السياسية في اليمن وتحديات الغستقرار الداخلي، **المجلة السياسية الدولية**، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

ثابت، أحمد (2008)، النزعة الإمبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلة الوطن العربي، **مجلة شؤون عربية** ، الجامعة العربية الأمانة العامة، القاهرة، مصر، العدد12، ص58-59.

الحباشنة، صداح (2001)، العلاقات الأمريكية منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر2001م، **حوليات آداب عين شمس**، القاهرة، مصر، ص207.

حتي، ناصيف (1992)، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 165، 1992/11،ص30.

حتي، ناصيف (1992)، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، لبنان، العدد 165، 1992/11،ص30.

الحديثي، خليل إسماعيل (1986)، نحو موقف موحد من مضيق هرمز في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار العام1982، **مجلة المستقبل العربي**، العدد89، تموز1986، بيروت، لبنان، ص16.

حرب، أسامه الغزالي وإدريس محمَّد السعيد إبراهيم (1980)،الأمن والصراع في الخليج العربي، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مصر، العدد62، أكتوبر1980، ص8-9.

حسان، عبدالقوي (2014)، **الحركة الإسلامية في اليمن: دراسة في الفكر والممارسة: التجمع اليمني للإصلاح نموذجاً**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

حسن، عمر كامل (2017)، **مستقبل النظام اللّليمي العربي في ضوء المتغيرات الجيوسياسية الراهنة**، جامعة الأنبار، الأنبار، العراق.

حسون، محمَّد (2010)،الإستراتيجية المتوسطية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، **مجلة بحوث جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، دمشق، سوريا، مجلد2، ص334.

الحسيني، محمَّد تاج الدين (2000)، **المجتمع الدولي وحق التدخل**، سلسلة عالم المعرفة للجميع، منشورات رمسيس، الرباط، المغرب، العدد18، ص137-138.

الحلبي، هشام (2002)، **حروب الجيل الرابع والأمن القومي: فهم التغيير في شكل الحرب**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

حمود، محمَّد الحاج (1982)، النظام القانوني للملاحة في مضيق هرمز، **مجلة معهد البحوث والدِّراسات العربية**، بغداد، العراق، العدد11، 1982، ص197-198.

حيدر، محمود (2002)، فلسفة التدمير: المباني المعرفية السياسية للمحافظين الامريكيين الجدد، **مجلة الفكر السياسي**، العد 17، دمشق، سوريا.

خشيم، عبدالله أبو القاسم (2001)، تأثير النظام الدولي على التعاون العربي الإفريقي، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، لبنان، العدد168، ص36.

خلاف، هاني (2013)، المبدأ المُقيد: السيادة المطلقة إعاقة الجامعة العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 193، أبريل 2013، القاهرة، مصر.

دانيال، كولار(1980)، **العلاقات الدولية**، ترجمة، خضر خضر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

دسوقي، أبو بكر (2011)،"عالم مختلف– الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الثورات"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مصر، العدد،184، ص 52.

دشيلة، عادل (2019)، أهداف أطراف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن، الأبحاث والدِّراسات رؤية تركية، العدد129، ربيع 2019.

أبو دياب، خطار (2014)، الفوضى الإستراتيجية: النزاع السوري وإحتمالات التفكك في المشرق العربي، **مجلة السياسة الدولية**، ملحق عدد يناير2014.

راشد، سامح (2006)، إيران في مواجهة الضغوط الخارجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 162، القاهرة، مصر، ص155.

رانجون، فرانسوا (1983)، **السلطة والعنف : بواكير النظرية المؤسسية عند هوبز**، ترجمة، بدر الدين عردوكي، مجلة الفكر العربي المعاصر مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، العدد 27 – 28، ص 87

رجب، إيمان (2013)، مداخل تحليل الفاعلين العنيفين منغير الدول في المراحل الإنتقالية، **مجلة السياسة الدولية**، ملحق إتجاهات نظرية العدد 193، القاهرة، مصر.

الرشدان، عبدالفتاح (2000)، الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي في التسعينات: دراسة في أسباب الأزمة ومصادر التهديد، **مجلة دراسات**، ص94.

أبو زيد، أحمد محمَّد (2011)، معضلة الأمن اليمني–الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والآليات، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 414، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

سالم، أحمد علي (2007)، عن الحرب والسلم: مراجعة نقدية لأدبيات الصراع الدولي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 170، أيلول 2007، ص8–19.

سعد الدين، نادية (2014)، **إنعدام اليقين: أي مستقبل للنُظم الإقليمية في ظل بيئة عدم الاستقرار**، السياسة الدولية، العدد197، المجلد 49، يوليو 2014، ص22–23.

سليم، محمَّد السيد (2013)، ضغوط ما بعد الثورات: الإنكشاف المُتزايد للنظام الإقليمي العربي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 192، أبريل 2013، القاهرة، مصر.

السويدي، جمال سند (2014)، **آفاق العصر الأمريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**، مركز الامارت للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي،الإمارات العربية المتحدة.

السيد، منير (1997)، مفهوم الصراع دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، **مجلة دراسات مستقبلية**، القاهرة، مصر، العدد 3، يوليو، ص 44.

شبيب، قصي كامل صالح (1994)،**أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر**، مركز الدِّراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ص121).

الشكري، كيال سالم (2012)، مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد29، العدد الأول، ص498.

صبحي، حنان (2020)، الصراع الإقليمي ودوره في زعزعة الأمن القومي العراقي، **كلية الدِّراسات العليا**، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

صبيحي، عمر (2018)، **تداعيات الازمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي**، المركز الديوقراطي العربي، بيروت، لبنان.

الصغيان، ضيف الله (د.ت)، العلاقات الأمريكية الإيرانية الوجه الآخر، **مجلة العالم الإسلامي**، العدد 2، المجلد الاول، بغداد، العراق، ص241-242.

العامري، علي (2011)، أثر القوى الخارجية في الحياة السياسية اليمنية، دراسات دولية، العدد التاسع والأربعون، بغداد، العراق، ص127.

عبدالرحمن، شريف (2013)، الفوضى الأمريكية الخلاقة أو الإصلاح من خلال الفوضى، مركزالحضارة للدراسات السياسية، **مجلة المسلم المعاصر**، العدد 137-138، بيروت، لبنان.

عبدالسلام، محمَّد (2012)، **التعايش مع فترات الإنتقال الطويلة في الشرق الأوسط**، السياسة الدولية، العدد 187، يناير 2012، ص8-9.

عبدالكريم، غانم (2016)، **الوعي السياسي في المجتمع اليمني**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.

عبدالمجيد، وحيد (2014)، **اليمن الجديد بين إيران والقاعدة**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر،

عبدولي، سعيد الحسين (2013)، الفوضى الخلاقة: ثنائية الانا والخرين من خلال إشكالية الإسلام والديموقراطية، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد11، تونس.

العتيبى، سعيد (1997)،المظاهر الصراعية في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية لأسباب نشؤ وتطور العلاقات الصراعية بين المجتمعات، **مجلة القوات المسلحة السعودية**، مجلد 36، عدد 108، الرياض، السعودية.

عرابي، عبدالقادر (1991)، المجتمع الدولي في ضوء المتغيرات الدولية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد147 آيار 1991، ص71.

عرابي، عبدالقادر (1991)، المجتمع الدولي في ضوء المتغيرات الدولية، **المستقبل العربي**، العدد147 آيار 1991.

علوي، مصطفى (2014)، قابلية التأثير: إعادة تعريف خرائط المصالح والعلاقات الخليجية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مصر، العدد197، يوليو، ص11.

علي، خالد حنفي (2013)، ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول، **مجلة السياسة الدولية**، ملحق إتجاهات نظرية، العدد 192، القاهرة، مصر.

علي، خالد حنفي (2014)، **تكيف ام فوضى؟ إخبار عدم الإستقرار في مراحل ما بعد الثورات**، ملحق مجلة السياسة الدولية العدد 197، يوليو 2014.

العلي، مروان سالم (2017)، **مكانة التغيير في الإستراتيجية الدولية: الإستراتيجية الأمريكية الشاملة إنموذجاً**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، بغداد، العراق.

عوض، محمَّد (1998)، **تعريف الإرهاب: تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي**، الندوة العلمية الخمسون 7–9 ديسمبر 1998، الرياض، السعودية.

غانم، عبدالكريم (2016)، الوعي السياسي في المجتمع اليمني، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، بيروت، لبنان.

الفتلاوي، سليم عطية (2009)، الفوضى الخلاقة: دراسة في الفكر السياسي الأمريكي وإمكانيات سياسة الزعزعة البناءة، **مجلة ثقافتنا**، العدد 7، بغداد العراق.

قرني، بهجت (1994)، النظام العالمي والسياسات الخارجية العربية، في بهجت قرني، علي الدين هلال (محرران)، السياسات الخارجية للدول العربية، **مركز البحوث والدِّراسات السياسية**، القاهرة، مصر.

كابلان، د، روبرت (2015)، **انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير**، ترجمة إيهاب عبدالرحيم علي، عالم المعرفة، العدد 420، يناير 2015، الكويت.

كعيس، خليده (2014)، الربيع العربي بين الثورة والفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد421، بيروت، لبنان.

مارسيل، ميرل (1986)، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة، حسن نافعة، **مجلة المستقبل العربي**، القاهرة، مصر.

ماكورين، أبراهام ومغيث الدين (1982)، **صياغة السياسة الخارجية في الشرق الأوسط، التأثيرات المحلية على السياسة في مصر، العراق، إسرائيل**، مركز الدِّراسات، فتح، دمشق، سوريا.

مالكي، محمَّد (1990)، الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 25.

مترسكي، الكسندر (2015)، **الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وآفاق متباينة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة التحديات، الدوحة، قطر.

مجيب، منى (2015)، النظام الإقليمي: مصادر التغير وجدل الهوية، **مجلة السياسة الدولية:** ملحق إتجاهات نظرية، العدد200، المجلد 15، أبريل، 2015م، القاهرة، مصر.

محروس، صادق (1995)، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مصر، العدد123، أبريل 1995، ص17.

محمَّد، وليد (2001)، إرهاب الدولة، **أعمال ندوة بيروت**، بيروت، لبنان.

مدني، أمين مكي (2003)، التدخل والأمن الدوليان، حقوق الإنسان بين الإرهاب والدفاع الشرعي، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، العدد10، يونيو 2003، ص113.

المسفر، محمَّد (2005)، صراعات التغيير والإصلاح في المنطقة...إلى أين؟، سؤون عربية، العدد 123، خريف 2005م، جمعية الاجتماعين، الشارقة، الإمارات العربية.

مقلد، إسماعيل (1971)، **الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان.

الموعد احمد سعيد (1983) **إستراتيجية إسرائيل الصهيونية تجاه دول الحزام المحيط**، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، سوريا.

ناجي، محمَّد عباس (2014)، داخل الدائرة: تحول القوة كمدخل لفهم المنافسة الإقليمية والدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 197، يوليو2014، القاهرة، مصر.

الناصري، منذر زين (2002)، الإرهاب الدولي، **مجلة الإرهاب الدولي**، العدد1، مركز دراسات القانون الدولي، بغداد، العراق، ص29.

نوفل، أحمد وآخرون (2014)، **التداعيات الإستراتيجية للثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

نيروز، ساتيك (2015)، هل يمكن تقسيم دول المشرق العربي، سياسات عربية، العدد 15 تموز/ يوليو، ص12.

هلال، علي الدين (2014)، سؤال البقاء: النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الإنقسام الطائفي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 198، أوكتوبر 2014، القاهرة، مصر.

هلال، علي الدين وجميل مطر (1999)، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

هويدي، أمين (1987)، **الصراع العربي – الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي**، مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، بيروت، لبنان.

هيبارد، سكوت (2014)، السياسة الدينية والدول العلمانية، مصر والهند والولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة الأمير سامح كريم، **سلسلة عالم المعرفة**، الكويت، العدد413، ص314–315.

هيرد، جرايمي (2013)، **الأمن الدولي والقوى العظمى والنظام العالمي**، تحرير، جرايمي هيرد: القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

أبو الوفا، أحمد (1996)، **الأمم المتحدة والنظام الجديد، مجلة السياسة الدولية**، العدد 122، أكتوبر 1996، ص78–81، القاهرة، مصر.

اليسون، بيلز (2006)، عالم أبحاث الأمن والسلام في منظور أربعين عاماً، في مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ترجمة عمر الأيوبي، وآخرون، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، لبنان.

6- الندوات والمحاضرات:

القروي، هشام (2012)، التيارات والحركات الراديكالية العابرة للحدود والإشكاليات الأمنية المطروحة على دول الربيع العربي، المؤتمر السنوي لمراكز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي الذي عُقد في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة، قطر، 15-17 ديسمبر 2012م.

مجيب، منى (2014)، **الصراعات الداخلية العربية المسلحة: المُعطيات الجديدة والمسارات المحتملة**، ورشة عمل بالمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

نافعة، حسن (2005)، **محاضرة بعنوان مستقبل النظام العربي في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة**، منتدى عبدالحميد شومان، عمان، الأردن.

7- الصحف والمواقع الإلكترونية:

إبراهيم، سيد (2018)، **عدم الإستقرار السياسي في العراق بعد 2003م**، www.dergipark.org.tr,p45.

أوركاب، آشير (2019)، **الحرب السعودية مع الحوثيين: حدود قديمة خطوط جديدة**، معهد واشنطن، www.goo.g1/wahy.com

بوشلوح، سكينة (2011) **سباق التسلح الدولي**، الجزيرة نتwww.aljazeera.net

ترسكي، الكسندر (2015)، **الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وآفاق متباينة**، www.Arab Center for Research&Policy Studies

توقه، حسين عمر (2014)، حروب الجيل الرابع: نظرية المؤامرة، www.assawsama.com.

توقه، حسين عمر (2019)، عودة إلى نظرية المؤامرة..عودة إلى وثيقة هنري كامبل بنرمان ومخططات برنارد لويس، www.jo.net

توقه، حسين عمر (2019)، عودة إلى نظرية المؤامرة: عودة إلى وثيقة هنري كامبل بنرمان ومخططات برنارد لويس،.www.Jo24.net

الخزندار، سامي (2015)، أسباب ومحركات الصراعات العربية الداخلية، مركز الجزيرة للدراسات، www.aljazeera.net

خشيب، جلال (2012)، **سوريا في مهب التحولات الدولية**، الحوار المتمدن، العدد3815، 2012/8/10،www.m.ahewar.org

خضر، أحمد (2012)، المسلمون بين فكي الماسونية ونظرية الفوضى الخلاقة، www.alarabiya.net

دياب، أحمد (2015)، أبعاد جيواستراتيجية عاصفة الحزم تردع" كماشة" إيران البحرية، المستقبل للأبحاث والدِّراسات المتقدمة .www.Futureuae.com

الزنداني، بكيل (2017)، ندوة مستقبل اليمن واللاعبون الإقليميون، 17 تشرين الاول،2017م،www.AljazeeraCenter.net

السقاف، محمَّد (2018)، الأزمة اليمنية في ميزان العلاقات الدولية، www.al-tagheer.com

سلامة، مُعتز (2013)، التحولات الإستراتيجية في النظام الإستراتيجية الإقليمي العربي 2011–2012م، www.alarabiya.net

سليمان، (2014)، انهيار الدولة في المشرق العربي، **جريدة الشروق**، الأربعاء/21/مايو/2014.

سليمان، منى (2017)، التداعيات الإقليمية للأزمة اليمنية. www.Aljazeera.net

السمان، عارف (2008)، **التوتر والتعامل معه في الواقع العملي**، www.Mmsec.com,p8.

سيل، باتريك (2004)،" الخليج يحتاج للديمقراطية دون التأصيل"الوطن 2004/4/18، للمزيد انظر www.Alwatan.News

الشنقيطي، بن مختار (2004) ، **الدولة والصراع**، الجزيرة نت www.aljazeera.net/specialfiles

شومان، محمَّد (2008)، **الأزمات وأنواعها**، www.Suhuf.net,p5.

الصفتي، عادل (2011)، **الربيع العربي... ماذا يعني؟** www.alarabiya.net/views.

طرابلسي، فواز(2014)، الحوثيين: مساهم جديد في الحرب الكونية ضد الإرهاب www.is.gd.fwbon.com

عادل، أمين (2015)، **الحوثية: الأهداف الإستراتيجية والتكتيك السياسي**، www.islamonline.com.

عثمان، محمَّد (2020)، **المحاور الجديدة وإنعكاساتها على معادلات الصراع بالشرق الاوسط**، https://www.aa.com.tr/ar/

عقل، زياد (2017)، **رؤية دونالد ترامب وإدارته لملفات الصراع في الشرق الاوسط**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. www.acpss.ahram.org,eg

علوي، ياسر (2015)، حول الطائفية تجاه الشيعة، www.is.gd.fwbon.com

عودة، جهاد (2005)، **الصراع الدولي بين مهارة المساومة وبناء التحالفات**، www.Sasedu.com,p6

عودة، نبيل (2017)، **الصراع من أجل النفوذ: تركيا وإيران في الشرق الأوسط**، www.aljazeera.net

غندور، صبحي (2016)، **الصراعات قدر المنطقة العربية**. .www.albayan.ae/opinions/articles

فواز، محمَّد (2019)، تفاصيل الازمة اليمنية ومساراتها، www.Politics-dz.com

الكناني، إياد هلال (2014)، سياسة الفوضى الخلاقة الأمريكية، مركز الرافدين للبحوث والدراسات الإستراتيجية. www.alrafedein.com

محروس، صالح (2019)، المصالح الامريكية وراء التصعيد في اليمن والخليج، www.politics-dz.com.

المدني، عبد الله (2015)، التدخل الإيراني في اليمن ومآلات الأزمة اليمنية، www.alarabiya.net

النجار، خالد (2012)، الفوضى الخلاقة وسياسة ترتيب التحالُفات، www.goo1\xwwso1m.com.

نظير، مروة (2015)، صعود الفاعلين الإقليمين على حساب الدوليين، المستقبل للأبحاث والدِّراسات المتقدمة، www.Futureuae.com

أبو الهيجاء، وسام (2016)، أنابيب الغاز الطبيعي...أدوات الصراع الخفي في الشرق الاوسط www.Alkhaleejonline.net

وولف، ستيفن (2008)، **العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة**، ترجمة عادل زقاق وزيدان زياتي، www.geocities.com,p6

ثانياً: المراجع الأجنبية:

AL-Akhali,Rafat(2015). The Challenge of Federalism in Yemen, Issue Brief. Atlantic Council, Rafik Hariri Center for the Middle East (May 2014)

Alex Danilovich,(2017). Iraqi Kurdistan in Middle Eastern Politics London: Routledge.

Alex Daniovich,(2017). Iraqi Kurdistan in Middle Eastern Politics, Paul Rogers published,New York.

Barry,Buzan(1991). People States & Fear: An Agenda For international Security Studics in the post-Cod wor,Era,Second Edition .l.Rieuner Puplishers.

Boulding, K, E (1962). **Conflict and Defense, a General Theory,** Harper and Brother, N, Y.

Brown P.G.And G. Garver,(2009). "Don't Fix The Economy-Change it:"Sticking With The Model That Driving Us Toward Ecological Catastophe Will Eventually Kill Us",Toronto Star,26 December ,2009,p59

Bull (Hedley), (1977). "The Anarchical Society Ca Study of Order in world politics", London: The Macmillon Press LTD, p184

Buzan, B. O. Waever And J.de Wilde, Security (1988),:A new Earame Work Of Analysis, Boulder: L ynne Rienner,.

Buzan, B.O.Waever And J.de Wilde, (2004). Security: A new Earame Work Of Analysis, Boulder:Lynne Rienner,PP8

Contri&Speigel,(1960). The International Politics Regions: A Compararative Approach, Engl Wood Cliff, N,J, Prentic-Hill, p56.

Coser,A.Lewis(1968),Conflict:Socail Aspects, in IESS, pp232.

D. Duchacke (ed.),**Conflict and Cooperation among Nations,** New York: Holt, Rinehart, and Winston, P441

Donald M. Snow(2016), The Middle East, Oil, and the U.S. National Security Policy: Intractable Conflicts, Impossible

Donald,M.Snow,(2016)، The Middle East, Oil, and the U.S. National Security Policy: Intractable Conflicts, Impossible Solutions, Rowman & Littlefield Publishers, London.

Ezzeldin Foda,(1957),The Projected Arab Court of Justice: A Study in Regional Jurisdiction with Specific Reference to the Muslim Law of Nations 1957th Edition

Forster, Robert(2017),The Southern Transitional Council: Implications for Yemen's-01-Peace Process, Middle East Policy, September, p36. www.researchgate.net.

Frankel,Joseph(1969),International Politics:Conflyct and Harmony,Allen Lane The Penguin Press,London,p42.

GERALD GEUNWOOK LEE(2002), TO BE OR NOT TO BE THAT IS THE QUESTIONTHE CONTRADITION OF TIME

Green Conflict in Asia and the Middle East , Santa Monica, California: RAND.

Grigg, IESS (1992), in Encyclopedia Americana International Edition,p 537.

Hans Abrahamsson,(2003), Understanding World Order and Structural Change: Poverty, Conflict and Global Arena, Palgrave Macmillan, New York, p 14

Hoffmann Stanley,(1965), contemporary theory in international relations, fifth edition,United States of America: prentice-hall, Inc,June 1965,P 211.

Holger Albrecht(2016), Aurel Croissant and Fred H. Lawson (eds.) Armies and Insurgencies in the Arab Spring Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Holger,Albrecht&Athers,(2016), Armies and Insurgencies in the ARAB SPRING,UNIVERSITY OF PENNSYLVANIA PRESS, America.

HORIZON IN OFFENSSIVE REALISM " " PP 196-217 SECURITY STUDIES ,12 , N 2 m WINTER 2002/3 PUBLISHED BY FRANK CASS ,LONDON ,P 197.

Jack Plano, And Roy Olton, (1982),The International Rellations Dictionary, (SantaBarbara:ABC,Olio,p7.

Jean M. Bartunek .et .al,(2009),Bringing Conflict Out From Behind the Scenes:Private,Informal,and Nonrational Dimensions of Confilct in Organization, in Hidden Conflict in Organizations: Uncovering Behind the Scene Disputes, Newbury park, London, p227.

Joan.pere,Dandoy rgis(2006). Chaos Theory And its Application in Political Scienc,www.devulb.ac.be.com.

Laura Nader,(1998),Conflict:Anthorpological Aspects, in IESS, p240.

Lopez,A.George&Stole,S.Michael,(1989). International Relations: Contemporary Theroy and practice, Washington D. c., Congressional Quartery, p 429.

M.Judd Harmon, Political Thought from Plato to the Present, McGraw-Hill, 1994,p.223.

Matthew O. Jackson and Massimo Morelli,(2009). The Reasons for Wars: An Updated Survey" in: Christopher Coyne and Rachel L. Mathers, eds., The Handbook on the Political Economy of War (Stanford, CA: Stanford University, 2009), pp 20.

Murray,J.,Edward,(1993). Conflict : The Psychological Aspects, in IESS, pp. 220 –224

Murray,J.Edward,(1986). Conflict: The Psychological Aspects, in IESS, pp 220 –224

Abu Nimr, Mohammad,(1994). Conflict Resolution, National Center for Middle East Studies, Cairo, p 3.

Paul Rogers(2016), Irregular War: ISIS and the New Threat from the Margins London: I. B. Tauris.

Paul, Rogers,(2016),Irregular War:ISIS and the New Threat from the Margins,Paul Rogers published,New York.

Plano,Jack,AndRoyOlton,(1982). The International Rellations Dictionary, SantaBarbara:ABC,Olio,p7.

Richarad.m.nixon,(1980)The Real War,On Lining Paper,Newyork WarnerBook, PP95-115

Sills, L. David (1968). International Encyclopedia of the Social Sciences,The Macmillan Company and the Free Press, Vol. 3, p220.

Simon Mabon(2015). Saudi Arabia and Iran: Power and Rivalry in the Middle East London: I. B Tauris.

Solutions Lanham, MA: Rowman and Littlefield Publishers.

Stefan Wolff,(2015). "The Study of Conflict in Political Science and International Relations",www.stefanwolff.com, pp. 2-3.

The Encyclopedia Americana International Edition,(1992). Danbury, Connecticut: Gerolier Incorporated, p537.

Victor, D.G "What Rrsource Wars? "The National Interest Online,November/December, p92.

Vipin Narang, (2015). Nuclear Strategies of Emerging Nuclear Powers: North Korea and Iran, The Washington Quarterly, vol. 1, no. 38 (Spring 2015), pp. 78

Winnefeld, A. James and Morris ,E Mary,(1994). Where Environmental Concerne and Security Strategies Meet.

Yri, Dadush & Michele Dunne,(2011). "American and European Responses to the Arab Spring: What's the Big Idea?, SEPTEMBER,01,2011,WASHINGTON, QUARTERLYhttps://carnegieendowment.org.